

مركز دراسات الوحدة العربية

حال الأمة العربية
٢٠١٢ - ٢٠١٣

مستقبل التغيير في الوطن العربي
مخاطر داهمة

أحمد عبد ربه — زياد حافظ — محمد سعد أبو عامود
أحمد يوسف أحمد — فتحي الشاذلي — محمد عباس ناجي
إيمان رجب — محسن عوض — محمد مجاهد الزيات
حيدر إبراهيم علي — محمد خالد الأزعر — نيفين مسعد

تحرير
أحمد يوسف أحمد — نيفين مسعد



مركز دراسات الوحدة العربية

حال الأمة العربية
٢٠١٢ ـ ٢٠١٣

مستقبل التغيير في الوطن العربي
مخاطر داهمة

أحمد عبد ربه — زياد حافظ — محمد سعد أبو عامود
أحمد يوسف أحمد — فتحي الشاذلي — محمد عباس ناجي
إيمان رجب — محسن عوض — محمد مجاهد الزيات
حيدر إبراهيم علي — محمد خالد الأزعر — نيفين مسعد

تحرير
أحمد يوسف أحمد — نيفين مسعد

حال الأمة العربية

٢٠١٢ – ٢٠١٣

مستقبل التغيير في الوطن العربي

مخاطر داهمة

الـفـهـرسـة أثـنـاء الـنـشـر ـ إعـداد مـركـز دراسـات الـوحـدة الـعـربـيـة

حال الأمة العربية ٢٠١٢ ـ ٢٠١٣: مستقبل التغيير في الوطن العربي: مخاطر داهمة/ أحمد عبد ربه... [وآخ]؛ تحرير أحمد يوسف أحمد ونيفين مسعد.

٣٠١ ص.

يشتمل على فهرس.

ISBN: 978-9953-82-609-7

١. البلدان العربية ـ الظروف السياسية. ٢. البلدان العربية ـ العلاقات الدولية.
٣. الثورات ـ البلدان العربية. ٤. الاقتصاد العربي ٥. القضية الفلسطينية.
أ. عبد ربه، أحمد. ب. أحمد، أحمد يوسف (محرّر).
ج. مسعد، نيفين (محرّر).

320.956

العنوان بالإنكليزية

The State of the Arab Nation 2012 - 2013

The Future of Change in the Arab World: Imminent Risks

Edited by Ahmad Youssef Ahmad and Nevin Mas'ad

الآراء الـواردة في هـذا الكـتـاب لا تـعـبّـر بـالـضـرورة عـن اتـجـاهـات يتبناها مـركـز دراسـات الـوحـدة العربية

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣
الحمراء ـ بيروت ٢٠٣٤ ٢٤٠٧ ـ لبنان
تلفون: ٧٥٠٠٨٤ ـ ٧٥٠٠٨٥ ـ ٧٥٠٠٨٦ ـ ٧٥٠٠٨٧ (٩٦١١+)
برقياً: «مرعربي» ـ بيروت
فاكس: ٧٥٠٠٨٨ (٩٦١١+)

email: info@caus.org.lb
Web Site: <http://www.caus.org.lb>

الطبعة الأولى: بيروت، آب/ أغسطس ٢٠١٣

المحتويات

خلاصة الكتاب

ـ ١ ـ

يرصد **هذا التقرير أهم المستجدات على مستوى النظام الدولي** خلال ٢٠١٢ والنصف الأوّل من ٢٠١٣ وتطوراتها المحتملة، ثمّ ينتقل لدراسة الآثار المترتبة عليها بالنسبة إلى الوطن العربي على مستوى موارده وعناصر قوته وتحالفاته وسياساته. وفي ما يتعلق برصد معالم **التغير على مستوى النظام الدولي**، تمّ رصد عشرة ملامح رئيسية:

أول هذه الملامح **اتجاه القوى الكبرى إلى تطوير وإعادة بناء عناصر قوتها الاستراتيجية**، فالقوى التي لا تعاني عجزاً مالياً وتحقق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي، كالصين وروسيا الاتحادية، اتجهت إلى زيادة إنفاقها العسكري، في حين أن القوى التي عانت وما زالت تعاني أزمة مالية ومن مشكلات العجز في الموازنة العامة، كالولايات المتحدة وبعض بلدان الاتحاد الأوروبي، اتجهت إلى إعادة بناء عناصر قوتها الاستراتيجية، مع إعطاء الأولوية للمكون الاقتصادي.

الملمح الثاني يتمثل **بتغير خريطة إنتاج مصادر الطاقة وتوزيعها**، ويعزز هذا التصوّر التوقعات الصادرة مع بداية عام ٢٠١٣ التي تفيد أن الولايات المتحدة، نتيجة التطورات التقانية التي شهدها مجال استخراج الغاز والنفط، ستصبح مصدرة للنفط عام ٢٠٢٠ وسوف تكتفي ذاتياً من الطاقة عام ٢٠٣٥ نظراً إلى الإمدادات الوفيرة من الغاز غير المكلف واكتشاف احتياطيات هائلة من النفط في كلّ من نورث داكوتا وخليج

المكسيك، بل إن تكاليف تصدير الغاز الأمريكي إلى أوروبا سوف تكون أقل بنسبة ٣٠ بالمئة مما تتقاضاه شركة غازبروم الروسية الشهيرة.

وفي ما يتعلق بالصين، فهي عمدت إلى توفير مصادر متعددة لتأمين حاجاتها من الطاقة، وفي إطار هذه الاستراتيجية اتجهت إلى تدعيم علاقاتها مع روسيا عبر إبرام اتفاقات وعقد شراكات في هذا المجال، فضلاً عن توجيه الاستثمارات إلى الاستحواذ أو الشراكة مع شركات النفط العاملة في مناطق العالم المختلفة، من الولايات المتحدة إلى أنغولا، أما بالنسبة إلى روسيا الاتحادية فهي تتبنى استراتيجية أكثر تعقيداً حيث تسعى إلى الحفاظ على أسعار مرتفعة للنفط لتوفير الموارد اللازمة لخططها وبرامجها الاستراتيجية، وكذا تعمل على تأمين مصادر لتمويل الاستثمارات المطلوبة في مجال الطاقة.

أما الملمح الثالث فهو **تزايد الاهتمام بعلاج المشكلات المتعلّقة ببنية النظام الدولي**، فيرى بعض الباحثين أن أمام الولايات المتحدة فرصة لإعادة تجديد النظام الدولي من خلال توسيع قاعدة المساندين لهذا النظام، وأكثر الشركاء الجدد وعداً هم أولئك الذين يملكون اقتصادات كبيرة سريعة النمو وهم البرازيل والهند وإندونيسيا وتركيا، وأن التعثر الأمريكي داخلياً وخارجياً سوف يؤدي إلى حدوث فوضى، هذا في حال عدم وجود قطب أو ائتلاف يشغل الفراغ الذي سيخلفه تراجع الدور الأمريكي.

أما الملمح الرابع فيدور حول **تطوير التحالفات الاستراتيجية القائمة وبناء تكتلات اقتصادية جديدة**، حيث نلاحظ اتجاهاً لتطوير وتدعيم بعض التحالفات الاستراتيجية القائمة بين القوى الكبرى، وهو ما ينطبق على التحالف الصيني ـ الروسي، والروسي ـ الهندي الذي تنامى في السنوات الأخيرة ليشمل المجالات الاقتصادية والعسكرية وبصورة أكبر في مجال الطاقة، وكذا الاتحاد الأوروبي الذي يوسع شراكته الاقتصادية مع الولايات المتحدة.

ويلقي الملمح الخامس الضوء على **البحث عن سياسات جديدة لإدارة التفاعلات الدولية**، حيث إن الفشل في التوصل إلى تلك السياسات يمكن أن يؤدي إلى تشظي النظام الدولي وتحلله.

والملمح السادس يتمثل **بتفعيل أدوار بعض المنظمات والمؤسسات الدولية والدعوة إلى تطويرها**، وأبرز مثال على ذلك هو دور مجموعة العشرين في المجال الاقتصادي، كما جرى تفعيل دور حلف شمال الأطلسي وهو ما بدا واضحاً في التدخل في مالي والدور غير المباشر في بعض الأحداث الساخنة الأخرى. هذا بالإضافة إلى الدور المتصاعد للوكالة الدولية للطاقة الذرية في القضايا المتعلّقة بالطاقة النووية وحظر انتشار الأسلحة النووية، وكذلك المنظمات المعنية بحقوق الإنسان وتقاريرها التي تمثل عامل ضغط على الحكومات، كما بدأ يظهر دور مؤثر لمؤسسات التصنيف الائتماني سواء على مستوى الاقتصاد العالمي أو على مستوى المنطقة العربية، خاصة بالنسبة إلى بلدان الربيع العربي التي تعرضت لتراجعات متتالية لجدارتها الائتمانية.

أما الملمح السابع لمستجدات النظام الدولي فيتمثل **بتطوير القوى الكبرى استراتيجياتها في إطار النظام الدولي**، وذلك أن الولايات المتحدة بدأت تركز بصورة أكبر على آسيا لمواجهة تنامي القدرات العسكرية الصينية، وبخاصة مع تزايد الصراعات الحدودية بين الصين وعدد من حلفاء أمريكا في المنطقة، كاليابان وكوريا الجنوبية، كما قامت الولايات المتحدة بالإعلان عن تقليص حجم قواتها البرية في مقابل زيادة الاعتماد على وسائل القتال غير التقليدية ومكافحة الإرهاب إلى جانب التدخلات الإنسانية التي تقع ضمنها عمليات فرض الحظر الجوي.

ويتناول الملمح الثامن **تنامي حدة التنافس والهجمات الإلكترونية بين القوى الدولية**، حيث تعمل كل الدول على حماية فضائها الإلكتروني من الاختراق، لكن هذا لا ينفي وقوع هذه الحوادث بكثرة خلال العام الماضي في عدد من بلدان العالم.

وبالنسبة إلى الملمح التاسع فهو يتعلق **ببروز الدول الفاشلة كعنصر من عناصر تهديد أمن واستقرار النظام الدولي**، حيث تمتلك البلدان العربية عدداً من عناصر الدولة الفاشلة، وهي معرضة للتحلل والعودة إلى مرحلة ما قبل الدولة الحديثة، وهو ما يعني الدخول إلى دائرة الصراع والحروب الأهلية على نحو يفتح المجال أمام إعادة رسم الخريطة السياسية للمنطقة العربية وفقاً لأجندات ومصالح استراتيجية للقوى الكبرى في العالم.

ويتمحور الملمح العاشر والأخير حول **تصاعد المخاوف الدولية حيال تنامي قوى الإسلام السياسي**، وهو ما جعل القوى الدولية تتعامل مع هذه التيارات على نحو حذر

جداً وهذا يتضح في وصف أوباما النظام المصري بأنه ليس حليفاً ولكنه ليس عدواً. ناهيك من أن الاستقطاب بين القوى الإسلامية والقوى غير الإسلامية في بلدان الربيع العربي قد يعزز من إمكان اتساع نطاق التدخل الخارجي المباشر في الشؤون العربية بأوجه وطرائق متعددة.

وفي ما يتعلق **بالآثار المترتبة على متغيرات النظام الدولي بالنسبة إلى الوطن العربي**، أمكن استقراء ثلاثة مظاهر لهذه التأثيرات، أولها يتعلق **بموارد وإمكانيات البلدان العربية**، إذ يمكن أن يحدث تراجع في الأهمية الاستراتيجية للمنطقة العربية في سياق التفاعلات الدولية، ويرجع ذلك إلى ما هو متوقع من أن الاكتفاء الذاتي الأمريكي من النفط والغاز سيؤدي إلى عدم وجود مصلحة مباشرة للولايات المتحدة في ضمان تدفق إمدادات النفط من تلك المنطقة، وإلى ما يشهده الواقع الدولي المعاصر من اشتداد حدة التنافس والهجمات الإلكترونية بين القوى الدولية حيث يبرز مصدر آخر من مصادر التأثير في عناصر القوة العربية، وبخاصة أن البلدان العربية لا تستطيع إنتاج تكنولوجيات الحماية الإلكترونية لبنيتها المعلوماتية والاتصالية، وهو ما سيزيد من أعبائها المالية لشراء ما تحتاج إليه من نظم وبرامج للحماية، كما قد تعاني بصورة أكبر في حال انكشاف مواردها المعلوماتية وبنيتها الاتصالية أمام الجهات الموردة لهذه النظم.

والمظهر الثاني من التأثيرات يتعلق **بالتحالفات العربية**، فالمرحلة الحالية هي مرحلة انتقالية معقّدة تشهد الملامح الأولى للتحالفات الجديدة، ومن أهم هذه الملامح تطوير التحالفات السابقة كالتحالف الأمريكي ـ الأوروبي ـ الياباني ـ الكوري الجنوبي، والتحالف الصيني ـ الروسي، وبروز الهند كقوة كبرى صاعدة تتعرض للتجاذب من جانب هذين التحالفين.

أما على الصعيد العربي فنجد أن ثمة تحرّكات باتجاه تأسيس تحالفات عربية ـ آسيوية، لكن هذا المشهد لا يزال محكوماً بالتناقضات والاستقطابات العربية التي عمّقتها أحداث ما يسمى «الربيع العربي» وموقف القوى الآسيوية الصاعدة تجاهها، وبخاصة الصين، وبمستوى ما روسيا، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى إحداث مراجعة عربية شاملة للعلاقات العربية ـ الدولية والعلاقات العربية ـ الإقليمية بما يشمل التطوير

المؤسسي والوظيفي والفكري للجامعة العربية، وإعادة تحديد الرؤية العربية للقوى الإقليمية، وبخاصة تركيا وإيران وإثيوبيا وإسرائيل.

أما المظهر الثالث والأخير فهو يختص **بمجموعة الآثار المتعلّقة بالسياسات العربية** وهناك عدة سيناريوهات (مشاهد) لمستقبل المنطقة، منها أننا أمام سايكس بيكو جديد أو أمام تناقص الاهتمام بالمنطقة، إلا أن المتفق عليه أنه وفق أي سيناريو لمستقبل المنطقة، يتعين على البلدان العربية إحداث تغييرات جذرية في سياساتها ومؤسساتها.

ـ ٢ ـ

ويتناول الجزء الثاني الإطار الإقليمي ممثلاً بكلٍّ من تركيا وإيران

بالنسبة إلى **إيران**، يلقي التقرير الضوء على محورين أساسيين: الأوّل هو الأوضاع الداخلية، والثاني يتناول التفاعلات الإقليمية لإيران. في ما يخص **المحور الأوّل**، تمّ رصد عدة متغيرات كان على رأسها وجود رئيس تنفيذي في مواجهة مرشد روحي، فقد حرص الرئيس الإيراني على توجيه رسالة إلى الداخل بأنه «ليس الشخص الأكثر تشدداً في النظام الإيراني»، وأنه يحاول انتزاع صلاحياته كرئيس للسلطة التنفيذية، حتّى لو أدى ذلك إلى خلافات في الرأي والتوجهات مع المرشد. **في حين تبنى الأخير سياسة الخروج الآمن للرئيس** التي تعني استثمار نتائج الانتخابات البرلمانية التي أسفرت عن هزيمة تيار الرئيس من أجل تقييد حركته السياسية وتضييق البدائل والخيارات المتاحة أمامه لحين خروجه من السلطة، مع الحرص في الوقت ذاته على تحاشي الصدام مع الرئيس. كما تمّ إلقاء الضوء على المشهد الإيراني قبل الانتخابات الرئاسية، وعقب هذه الانتخابات التي جاءت برئيس جديد كان مدعوماً من جانب الأقطاب الإصلاحية في البلاد، على الرغم من عدم تصنيفه كمرشح للمعارضة بالمطلق. لكن هذا الفوز الساحق للمرشح المدعوم من المعارضة، الشيخ حسن روحاني، عزز من تماسك الساحة الداخلية الإيرانية بعدما كانت هذه الساحة قد شهدت تصدعاً حاداً نتيجة الأحداث التي شهدتها إيران عقب الانتخابات الثانية للرئيس محمود أحمدي نجاد عام ٢٠٠٩، الذي أحدثت طريقة إدارته لبعض ملفات السياسة الخارجية ولبعض الملفات الداخلية، وبخاصة الاقتصادية منها، شرخاً واسعاً بين الأقطاب المختلفة في المجتمع الإيراني.

أما عن التفاعلات الإقليمية، فقد تمّ تناول العلاقات مع دول الخليج، وهي العلاقات التي استمر توترها بل زاد بفعل عدة عوامل، على رأسها موقف إيران المؤيد لاحتجاجات البحرين، وكذا الموقف الخليجي المؤيد للثورة السورية في حين تدعم إيران النظام السوري، فضلاً عن تصاعد حدة القلق الإيراني من احتمال تأسيس نظام درع صاروخي أمريكي في منطقة الخليج لاعتراض صواريخها. كما تناول التقرير العلاقات الإيرانية مع العراق، وكيفية تأثير الدعم الإيراني للنظام السوري في الوضع اللبناني. لكن الرئيس المنتخب حسن روحاني بعث عقب فوزه في الانتخابات بعدة رسائل توحي بنوع من الطمأنة على المستويين الخليجي والدولي، وبخاصة في ما يتعلق بالملف النووي، الذي وعد بمزيد من الشفافية في طريقة إدارته، على الرغم من تمسكه بالثوابت الأساسية في السياسة الخارجية الإيرانية، وبخاصة حق إيران في امتلاك التقانة النووية السلمية، ووقوفها الثابت إلى جانب سورية وحزب الله.

هذا فضلًا عن العلاقات المتذبذبة مع مصر، وتصاعد التوتر مع اليمن على خلفية الاتهامات اليمنية المتكررة لإيران بدعم الحوثيين والحراك الجنوبي، وبداية تحسن العلاقات مع السودان.

أما بالنسبة إلى **تركيا**، فلقد ركز التقرير بشكل خاص على الموقف التركي من الوطن العربي من خلال عدة محاور، **المحور الأوّل** يتناول رؤية العرب والأتراك كلّ منهما للآخر حيث يُعْزى الانخراط التركي المستجد في شؤون الشرق الأوسط إلى محركين رئيسين هما: **أولًا**، رؤية حزب العدالة والتنمية لكيفية إدارة العلاقات التركية مع العالم الإسلامي وبخاصة مع الشرق الأوسط، وهذا ما تعبر عنه كتابات وزير الخارجية الحالي أحمد داود أوغلو فيما يُطلق عليه «العثمانية الجديدة». وثانياً، «التحدي الكردي» الذي سيظل في قلب السياسة الأمنية الإقليمية التركية.

أما **المحور الثاني** فيدور حول **علاقة تركيا بالوطن العربي بعد دخوله مرحلة الثورات والاحتجاجات الشعبية**، ومن خلاله تمّ التأكيد على أنه نتيجة نهاية الحرب الباردة، وحربي العراق الأولى والثانية، والصراع في أفغانستان، والأزمة مع إيران، والأزمة المالية العالمية فضلاً عن الثورات العربية، التي أخذت توحي بإمكان أن تسفر هذه الثورات عن دخول الوطن العربي في حقبة حكم الإسلاميين، حدث تغير في السياسة الخارجية التركية، مما هيّأها للانتقال من سياسة «صفر مشاكل» إلى السعي لإقامة «نظام

إقليمي متناسق» على أنغام إيقاعات الحركات الإسلامية في المنطقة، وبخاصة جماعة الإخوان المسلمين وردفاؤها. فالدور التركي تعززه الشخصية الكاريزمية لرئيس الوزراء التركي، في حين تتمثل أهم كوابح هذا الدور بالضغط الذي تمارسه الدول الغربية على تركيا لدعم مصالحها في المنطقة مقابل تسهيل انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي، مع حاجة تركيا إلى الموازنة بين علاقاتها العربية وعلاقاتها الإسرائيلية بشكل دقيق، والقلق العربي من تزايد الاختراق الإقليمي ممثلاً بالدور الإيراني والتركي. وكذا تمّ التعرّض للعلاقات الاقتصادية التي تربط تركيا بالدول العربية عموماً بعد الربيع العربي، وبخاصة دول «الاعتدال».

أما **المحور الثالث** فقد تناول **العلاقات التركية مع سورية وإسرائيل**، وبالنسبة إلى سورية فقد برزت تركيا بوصفها الدولة الإقليمية غير العربية الأكثر تأثيراً في مسار الأزمة السورية، وبخاصة في ظل ما تمتلكه من حدود برية طويلة مع سورية (نحو ٨٢٠ كم)، وفرت لها هامشاً واسعاً من القدرة على التحكم في طرق الإمداد الرئيسية وبالتالي في سير الأحداث الميدانية على الساحة السورية بعد تطور المواجهات العسكرية بين النظام وبعض فصائل المعارضة. وقد استضافت تركيا اثنين من مؤتمرات أصدقاء سورية الخمسة، واعترفت بالمجلس الوطني المعارض كممثل وحيد للشعب السوري، لكن على صعيد آخر التزمت بدرجة عالية من ضبط النفس ولم تسمح لمنظمات الإغاثة الدولية بدور أكبر في معسكرات اللاجئين السوريين. ويبدو أن تحول تركيا من حليف قوي لسورية إلى هذا الموقف السلبي والعدائي سببه تغيير أساسي في السياسة الخارجية التركية، إذ يبدو أنه كان هناك توجه، بمبادرة تركية، إلى إنشاء تكتل يضم تركيا والولايات المتحدة، يتبنى تيار الإسلام السياسي في الوطن العربي، وبخاصة الإخوان المسلمون، وتشارك في هذا التوجه «دولة» قطر. وهذا ما يفسر موقف تركيا وقطر من سورية بعد اندلاع «الانتفاضة» فيها. لكن عقب التحولات التي شهدتها مصر في ٣٠ حزيران/ يونيو ٢٠١٣، يبدو أن هناك بداية فشل لهذا المحور وتوجهه الذي تعارضه بلدان الخليج العربية (ما عدا قطر)، وهو ما برز من خلال المساعدات الخليجية (السعودية والإمارات والكويت) السخية التي تدفقت على مصر بعد تلك التحولات، وهو ما تمثّل أيضاً بخروج قطر من ذلك المحور، وهو خروج توّجه «الانقلاب الناعم» الذي شهدته دولة قطر، والذي أسفر عن تسلّم الشيخ تميم السلطة مكان والده الشيخ حمد بن خليفة

آل ثاني، الذي ترك الحكم مع كل فريقه، وبخاصة الرجل الأقوى في عهده رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ حمد بن جاسم.

وفي ما يخص إسرائيل التي كانت قد شهدت علاقات تركيا معها أزمة حادة عقب الهجوم الإسرائيلي على سفينة مرمرة التركية عام ٢٠١٠، فإن عام ٢٠١٣ قد شهد استئناف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين.

ـ ٣ ـ

ويحلل **الجزء الثالث** من التقرير **أوضاع النظام العربي** على مدار عام ٢٠١٢ والنصف الأوّل من عام ٢٠١٣، وذلك من خلال مجموعة من النقاط الأساسية. **النقطة الأولى** تثير التساؤل حول آفاق التغيير في الوطن العربي واحتمالات امتداد ظاهرة الربيع العربي إلى باقي وحدات النظام الإقليمي العربي في ضوء نظرية الدومينو. وتجيب عليه بأنه حتّى في أوج المدّ القومي العربي في فترة الزعيم جمال عبد الناصر لم يستطع مشروعه تجاوز نطاق معين، الأمر الذي يفرض قيوداً معينة على سيناريو الدومينو في حالة الثورات العربية، سواء بسبب تباين مراحل النمو الاقتصادي، أو درجة التماسك المجتمعي، أو طبيعة التأثيرات الخارجية، هذا فضلاً عما آل إليه الحال في بلدان الثورات العربية من انفصال بين سلطة الثورة من جهة وجماهيرها من جهة أخرى. ويتوقّف التقرير ملياً أمام هذه الظاهرة ويحللها تفصيلاً في كلٍّ من مصر وتونس وليبيا واليمن.

النقطة الثانية تستعرض الأنماط الجديدة للتحالفات العربية، وترصد عدم قيام محور لدول الثورات العربية يحلّ بديلاً لمعسكر الممانعة ويقود إلى تقلص عدد دول معسكر الاعتدال. بل إن العلاقات بين دول الربيع العربي تبدو إما عادية كما هو الحال في العلاقات المصرية ـ التونسية، أو متأزمة كما هو الحال في العلاقات المصرية ـ الليبية، أو لم تشهد أصلاً أي تطور كما في حالة العلاقات المصرية ـ اليمنية. أكثر من ذلك يلاحظ أن دول الربيع العربي غير راغبة في إحداث تغيير في نمط علاقتها الخارجية سواء مع إسرائيل (بالنسبة إلى مصر بالذات) أو مع الولايات المتحدة.

وفي المقابل تسجّل هذه النقطة تبلور تحالف جديد بين إيران وسورية والعراق وحزب الله، وهو تحالف ركيزته إيران التي تحتفظ بعلاقة أكثر من مؤثرة بمختلف أطرافه، في حين أن علاقة سورية بالعراق مثلاً كانت بالغة السوء قبيل اندلاع الثورة

السورية، كما يلاحظ خروج فصائل المقاومة الفلسطينية من هذا التحالف، وبخاصة حركة حماس، على خلفية رهانها على انتصار مشروع «أَخوَنَة» النظام العربي، وهو ما دفعها إلى اتخاذ موقف (غير معلن) داعم لـ «الثورة» السورية بأفقها الإخواني، ناقلة في إثر ذلك مقر قيادتها من دمشق، عاصمة «الممانعة»، إلى الدوحة، عاصمة «الاعتدال».

النقطة الثالثة ترصد الأزمات التي تعرّض لها النظام العربي وتمحورها في أزمة العلاقات المصرية ـ الليبية بفعل مجموعة مركبة من العوامل تتعلّق بموقف النظام المصري من عناصر النظام الليبي السابق، ومشكلة العمالة المصرية والزوبعة التي أثيرت حول النشاط التبشيري لأقباط مصريين في ليبيا، وقضية تدفق السلاح الليبي إلى مصر عبر الحدود. ويستخلص التقرير من هذه الجزئية أن العلاقة بين النظم الثورية قد تكون علاقة صراعية كما تشهد بذلك فترة المدّ القومي (١٩٥٥ ـ ١٩٦٧).

ثمّ هناك أزمة العلاقات المصرية ـ الإماراتية التي تفجرت على خلفية اتهام بعض أفراد الجالية المصرية في الإمارات بممارسة أنشطة غير مشروعة بهدف استقطاب مواطنين إماراتيين إلى التنظيم الدولي للإخوان المسلمين، والذي تغير بعد أحداث ٣٠ حزيران/ يونيو ٢٠١٣ وتقديم الإمارات مساعدات سخية إلى مصر في إثرها. ويرى التقرير أن هذه الأزمة في حقيقتها إنّما هي بين دولة الإمارات وجماعة الإخوان المسلمين وليست بينها وبين مصر الدولة والشعب، ويستعرض أساليب النظام المصري في إدارتها من منظور نقدي.

النقطة الرابعة تتناول مستقبل مجلس التعاون الخليجي، وتلاحظ عدم حدوث تقدّم في تفعيل الدعوة التي تقدّم بها عاهل السعودية الملك عبد الله، والمتمثلة بتحويل المجلس إلى اتحاد خليجي، وذلك على الرغم من الترحيب الذي قوبلت به تلك الدعوة والموافقة عليها وإحالتها إلى لجنة لدراسة التفاصيل. ويرجع التقرير تجميد الفكرة إلى عدد من المعضلات الداخلية والخارجية المركبة التي تعترض تطبيقها.

النقطة ما قبل الأخيرة تتوقف أمام قمة الرياض الاقتصادية والتنموية الاجتماعية، وتحلل الأثر الناجم عن اعتمادها على القطاع الخاص في العملية التنموية بما له وما عليه، وتستشرف مصير القرارات التي توصلت إليها في كلٍّ من مجالات الطاقة المتجددة، والاتفاقية الموحّدة المعدلة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في البلدان

العربية، والخطّة التنموية في الألفية، والتصدي للأمراض المزمنة، وذلك في ضوء الخبرة السابقة مع القمتين الاقتصاديتين والاجتماعيتين الأولى والثانية.

أما النقطة السادسة والأخيرة فترصد الأداء العاجز للنظام العربي في قمة الدوحة ٢٠١٣، وذلك بتكرار نهج اتخاذ القرارات ذاته الذي يخلو من الإشارة إلى إجراءات عملية محددة لتنفيذها، ويستمرّ في المعالجة الشاملة لكلّ من القضايا العربية دون استثناء على نحو يفقد تلك المعالجة أي عمق، وعدم تغير جوهر الموقف من الصراع العربي ـ الإسرائيلي، فضلاً عن تعقيد الأزمة السورية بإعطاء مقعد الدولة للائتلاف الوطني السوري المعارض الذي لا يوجد ثمة اتفاق على تمثيلة عموم أطياف المعارضة وقواها السياسية والعسكرية.

ـ ٤ ـ

يختص **الجزء الرابع** من التقرير **بمناقشة معضلة التطور الديمقراطي في الوطن العربي،** ويقسم البلدان العربية من منظور هذا التطور إلى فئتين أساسيتين، **الفئة الأولى** هي البلدان التي شملتها الموجة الثورية الأولى، وتتمثل بتونس ومصر وليبيا واليمن وسورية، **والفئة الثانية** هي البلدان التي لم تشملها تلك الثورة لكنّها شهدت تطورات مهمة يمحورها التقرير حول خمسة متغيرات أساسية.

في **الفئة الأولى،** يلحظ التقرير أن مصر التي كانت أسرع بلدان هذه الفئة في إنجاز الانتخابات البرلمانية للغرفتين على التوالي ومن بعدها الانتخابات الرئاسية، ثمّ في وضع دستور جديد للبلاد، صارت هي الدولة الأكثر عرضة للتقلبات السياسية نتيجة سوء إدارة المرحلة الانتقالية على ما فصله تقرير العام الماضي. وهكذا حُلَت الغرفة الأولى للبرلمان بحكم قضائي، وصدر حكم آخر ببطلان الغرفة الثانية مع تمديد عملها إلى حين انتخاب الغرفة الأولى، وتسبب الدستور الجديد في استقطاب سياسي لا أعنف منه وطُرِحَت مسألة تعديله فور الاستفتاء عليه بالإيجاب، أما رئيس الدولة نفسه فبعد عام واحد على انتخابه يكاد يزيد عدد التوقيعات على الاستمارات الداعية إلى إقالته على عدد أصوات ناخبيه؛ وهو ما حدث في حركة «تمرد» في ٣٠ حزيران/ يونيو وما بعدها، حيث تم عزل رئيس الجمهورية واعتماد «خطة طريق» جديدة تتضمن تعيين رئيس جديد موقت لمصر، وهو رئيس المحكمة الدستورية

العليا، وإعداد دستور جديد، وإجراء استفتاء عليه، وحل مجلس الشورى وانتخاب مجلس جديد.

أما في **تونس** وعلى الرغم من أنها بدت أكثر استقراراً في التطور مقارنة بشقيقتها مصر، إلا أن تجربة الترويكا سرعان ما ظهرت مثالبها وبدأت الخلافات بين أطرافها الثلاثة، خصوصاً بين رئيس الجمهورية ورئيس وزرائه في ظلّ جدل واستقطاب سياسي بين الإسلاميين وغير الإسلاميين على هامش مدّ فترة المجلس التأسيسي المنتخب لمدّة عام آخر بعدما تعذر وضع دستور جديد للبلاد خلال المدّة المحددة. كما لم تسلم تونس أيضاً من حوادث العنف السياسي والمواجهات المضطردة بين الشرطة والمتظاهرين، وفي واحد من تداعيات هذا العنف أطيح بالحكومة القائمة وترتب على الخلاف حول طبيعة الحكومة الجديدة تعذر تكليف رئيسها بمهمة إعادة التشكيل. على صعيد آخر، شهدت تونس بعد مصر نمواً في ظاهرة الصعود السلفي، وأضفى الصراع في مالي أبعاداً جديدة على هذه الظاهرة في إطار ما تردد عن مساعي تكوين مثلث ذهبي جزائري ـ ليبي ـ تونسي يكون مرتكزاً لدولة الخلافة الإسلامية. كما اتخذ هذا العنف منحىً جديداً لم تعرفة الساحة التونسية من قبل، وهو منحى الاغتيال السياسي، الذي كان ضحيته الأولى المعارض السياسي شكري بلعيد الذي اغتيل في شباط/ فبراير ٢٠١٣ (تبع ذلك اغتيال المعارض السياسي محمد البراهمي في ٢٥ تموز/ يوليو ٢٠١٣).

وفي **ليبيا**، واجهت البلاد في عام ٢٠١٢ والنصف الأوّل من عام ٢٠١٣ تحديات جمة في ظلّ تجفيف تام كان قد طاول جميع مؤسسات الدولة خلال فترة حكم العقيد. وعلى الرغم من الصعوبات التي ولدها الخلاف الواضح حول شكل الدولة الجديدة، أولاً لجهة الاستقطاب بين الشرق المليء بالبترول والغرب المميز تاريخياً بحكم إقامة القذافي فيه، وثانياً لجهة غياب جيش أو شرطة بالمعنى المؤسسي للكلمة فيما ينتشر السلاح والميليشيات، إلا أن ليبيا نجحت في إجراء انتخابات المؤتمر الوطني (السلطة التشريعية) منهية بذلك فترة حكم المجلس الانتقالي، كما شكلت حكومة تضطلع بالمهمات التنفيذية، وأرست قواعد إنشاء الجمعية التأسيسية التي ستقوم بوضع دستور دائم للبلاد. ومثلما حدث في مصر وتونس تماماً، عانت ليبيا من حوادث العنف السياسي أبرزها اغتيال السفير الأمريكي، فضلاً عن عدد من حوادث الاغتيال السياسي الأخرى التي جرت داخل البلاد وخارجها. ومثلهما أيضاً شكل قانون العزل السياسي

في ليبيا مادة للتجاذب الحاد، خاصة أنه الأوسع نطاقاً من حيث الفئات التي استهدفها والتي طالت حتّى رؤساء الهيئات الأكاديمية من جامعات وكليات.

أما **اليمن،** فقد شهد تفعيلاً للمبادرة الخليجية التي خرج في إثرها الرئيس السابق علي عبد الله صالح من الحكم وتولّى نائبه عبد ربه منصور هادي قيادة البلاد لفترة انتقالية تمتد عامين، فيما حصل صالح على حصانة قضائية تحميه هو وعائلته من الملاحقات، وإن خرج عدد من أقاربه ومواليه تباعاً من المراكز القيادية في الجيش والشرطة في إطار عملية إعادة الهيكلة التي أجراها هادي. وبدوره شهد اليمن استقطاباً بين الإسلاميين وغير الإسلاميين، وحوادث للعنف السياسي، وأزمات ترتبط بقضيتي الحوثيين والحراك الجنوبي، تلك الأزمات التي كانت في خلفية الدعوة الرئاسية للحوار الوطني.

وفي **سورية** استمرت دائرة العنف والعنف المضاد، وكان هذا في حدّ ذاته أحد أسباب إفشال جهود التسوية السياسية، فضلاً عن تضارب مصالح القوى الإقليمية والدولية في ما يخص أسلوب التعاطي مع الأزمة السورية. وأدى العدوان الإسرائيلي على سورية وارتباطات بعض التنظيمات المسلّحة بتنظيم القاعدة إلى مزيد من تعقيد الصورة وحرف مطالب الثورة عن مسارها على نحو لا يجعل ثمة تسوية منظورة في الأفق القريب، وبخاصة بعد التحولات الميدانية التي غيرت موازين القوى العسكرية على الأرض بين قوات الجيش السوري النظامي وقوات المعارضة المسلحة، عقب دخول حزب الله على خط القتال هناك وتحقيقه إلى جانب الجيش السوري إنجازات عسكرية دراماتيكية على بعض الجبهات، كالقصير وريف دمشق، غيرت موازين القوى لمصلحة النظام.

على صعيد آخر، يتوقف التقرير أمام بعض إشكاليات التطور الديمقراطي في البلدان العربية التي لم تشملها الموجة الثورية الأولى، ويمحورها حول مجموعة من المتغيرات الأساسية.

أحد هذه المتغيرات يتعلق **بالعلاقة بين السلطات،** حيث يعالج التقرير التجاذب السياسي حول القوانين الانتخابية الحاكمة لتشكيل المؤسسات التشريعية وموضع المعارضة من هذه الأخيرة، كما يتطرق إلى التعديلات الدستورية التي استهدفت إعادة ترسيم الحدود والصلاحيات لكلٍ من السلطتين التشريعية والتنفيذية. بقول آخر، فإن هذا المتغير يسلط الضوء على النصوص القانونية والدستورية، سواء فيما يخص بناء

السلطات أو في ما يخص تفاعلها مع بعضها البعض، وهذا ما يفتح الباب لمعالجة التطورات التي شهدتها بلدان كالكويت والأردن والبحرين.

المتغير الثاني يتعلق **بارتدادات التطورات الإقليمية على المسار الديمقراطي،** ويشكل لبنان نموذجاً لتجسيد هذا المتغير بامتياز، فعلى الرغم من أن واجهة الاستقطاب السياسي الداخلي في لبنان تتمحور حول قانون انتخاب مجلس النواب، ثمّ تشكيل حكومة جديدة تخلف حكومة نجيب ميقاتي، إلا أنه لا يمكن إدراج لبنان في إطار التعاطي مع المتغير الأوّل كون التجاذبات اللبنانية في جوهرها ليست إلا انعكاساً للتطورات التي شهدها الصراع السوري في عام ٢٠١٢ والنصف الأوّل من عام ٢٠١٣. فمع تقدير أهمية التأثيرات الخارجية إقليمية ودولية في التطورات الداخلية في عموم البلدان العربية، إلا أن تلك التأثيرات أوضح بما لا يقاس في حالة لبنان.

المتغير الثالث يرتبط **بإشكالية الفراغ السياسي الذي يتهدد الجزائر** في مرحلة ما بعد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، فمع أن الجزائر كانت على موعد مع استحقاقات انتخابية تشريعية وبلدية في عام ٢٠١٢ والربع الأوّل من عام ٢٠١٣، إلا أن الاستحقاق الأهم يظل هو الاستحقاق الرئاسي المنتظر مع استمرار مركزية دور الرئيس في النظام السياسي الجزائري، وعدم وجود منافس قوي للرئاسة ووجود الجيش بدوره السياسي التاريخي في خلفية المشهد يراقب وينتظر، وبخاصة بعد عودة بوتفليقة إلى الجزائر من رحلته العلاجية في فرنسا.

المتغير الرابع يتعلق **بصعود الإسلاميين خارج بلدان الثورات العربية** وذلك في إطار سياسي يجمع بين الاستمرارية والتغيير المحسوب ويحاول ضبط مسار الحراك الشعبي والتحكم في وجهته في ضوء خبرة العامين الماضيين منذ أحداث ولاية سيدي بوزيد في تونس وحتّى تاريخه. وتمثل الحالة المغربية نموذجاً لتجسيد هذه الظاهرة بامتياز وتطرح الإشكاليات نفسها التي تطرح تجارب الحكم الإسلامي في بلدان الثورات، وفي مقدمتها إشكالية الشراكة السياسية، وبخاصة في ضوء النكسة التي تعرضت لها تجربة حكم جماعة الإخوان المسلمين في مصر.

المتغير الخامس والأخير هو الخاص **بوضع المرأة** التي فجرت وثيقة العنف ضدها والتي وقعت في نيويورك جدلاً مجتمعياً صاخباً حولها ولم يهدأ بعد الجدل الذي استبق وضع مسودات الدساتير وعاصرها وتلاها في بلدان الثورات العربية. ومن

المفارقات الخاصة بمشهد المرأة أن دولة كالمملكة العربية السعودية سمحت لأول مرة للنساء بدخول مجلس شوراها فيما يتبنى التيار السلفي المصري الذي تكوَّن في المملكة رؤية شديدة التخلّف لحقوق المرأة بوجه عام وفي القلب منها حقوقها السياسية. ومع أن مجلس شورى المملكة له وظيفة شكلية استشارية في إطار النظام السياسي السعودي، إلا أن إدخال المرأة إلى عضوية المجلس في ضوء حساسية تلك القضية في المجتمع السعودي لأسباب مفهومة، إنّما يمثل خطوة إصلاحية مهمة.

ـ ٥ ـ

يتوقف **الجزء الخامس** من التقرير **أمام القضية الفلسطينية** على مدار عام ٢٠١٢ والنصف الأوّل من عام ٢٠١٣، ويقارب تطورها في خمسة عناصر أساسية.

العنصر الأوّل عن المصالحة الفلسطينية ومدى انعكاس الربيع العربي عليها، وبخاصة أحداث ٣٠ حزيران/ يونيو في مصر وانعكاساتها على حماس، وكذلك محاولة استئناف المفاوضات الفلسطينية ـ الإسرائيلية بوساطة أمريكية. وهنا يلحظ التقرير أن بعض فعاليات هذا الربيع امتدت إلى حدّ التظاهر والاعتصام في الأراضي الفلسطينية، لكنه يلحظ في الوقت نفسه أن ثمة تهميشاً للقضية الفلسطينية على المستوى العربي في غمرة الاهتمام بماجريات التحولات السياسية الداخلية. ومثل هذا التطور يثير التساؤل عما إذا كان الفلسطينيون يحتاجون اليوم إلى صحوة قريبة الشبه بتلك التي أفضت إلى أحياء الوطنية الفلسطينية وتبلورت عملياً بنشوء منظمة التحرير الفلسطينية. وفي سياق متصل يرصد التقرير توالي الدعوات الفلسطينية على امتداد عام ٢٠١٢ من أجل إنجاز مصالحة وطنية هي شرط ضروري لاستقطاب الدعم العربي وأيضاً غير العربي، لكن من دون تحقيق إنجاز مللموس في هذا الاتجاه.

و**العنصر الثاني** عن معركة الأمعاء الخاوية التي استندت إلى إضراب مفتوح عن الطعام في ربيع عام ٢٠١٢، وهي المعركة التي مثلت معلماً مهماً من معالم نضال المعتقلين والأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال، ولا سيّما أنه كان الإضراب الأضخم في نوعه في سجون إسرائيل. ويتوقف التقرير أمام المطالب الثمانية للمضربين التي تبدأ بإنهاء سياسة الاعتقال الإداري والعزل الانفرادي وتنتهي بوقف العقوبات الفردية والجماعية بحقّ الأسرى. كما أنه يحلل ردود الأفعال العربية والدولية إزاء

الإضراب الذي مثل لحظة من لحظات توحد الفصائل المختلفة تمييزاً للتناقض الرئيس مع إسرائيل عن التناقضات الثانوية.

و**العنصر الثالث** عن الاستيطان الذي شهد زيادة كبيرة وسرعة ملحوظة في أعماله وكأن الحكومة الإسرائيلية اليمينية الحالية تسابق الزمن من أجل «أسرلة» الضفة وفرض أمر واقع على الأرض، مستغلة في ذلك جمود عملية التسوية من جهة وتعثر عملية المصالحة الوطنية من جهة أخرى. ويرصد التقرير ردود الأفعال الخارجية ذات الصلة، بالذات لجهة ما تسبب فيه التبجح في السلوك الاستيطاني الإسرائيلي من استهجان دولي عام، وقرار الاتحاد الأوروبي استثناء المستعمرات الصهيونية في الضفة الغربية من اتفاقياته مع إسرائيل وعدم شمولها بالمزايا التي تتمتع إسرائيل لها وفق تلك الاتفاقيات.

و**العنصر الرابع** عن فلسطين والأمم المتحدة، والتطور الذي روجت له الدبلوماسية الفلسطينية، وتحقق بتصويت الجمعية العامة على قبول الطلب الفلسطيني باعتبار فلسطين دولة غير عضو بالأمم المتحدة، وتثبيت القرار حقوقاً فلسطينية أخرى بخصوص اللاجئين والاستيطان والعودة إلى حدود ما قبل ٥ حزيران/ يونيو ١٩٦٧. ويعلق التقرير على هذا التطور كونه يتضمن تسليماً بحدود ١٩٦٧ التي لا تتجاوز ٢٢ بالمئة من أرض فلسطين التاريخية، ولا تتعدى ٥٠ بالمئة من المساحة التي أقرها قرار التقسيم بكلّ ما يترتب على ذلك من إشكاليات.

أما **العنصر الأخير** فإنه عن الضجة التي صاحبت تصريح رئيس لجنة متابعة مبادرة السلام العربية في لقاء اللجنة مع وزير الخارجية الأمريكي، وذلك حول مبدأ تبادل الأراضي. وهنا يعود التقرير إلى جذور طرح هذا المبدأ في المفاوضات الإسرائيلية ـ الفلسطينية، مع التنويه بالاختلاف المتحقق عام ٢٠١٣ من خلال طرح المبدأ بواسطة رئيس لجنة المتابعة. كما يحلل التقرير هذا المبدأ من منظور نقدي كونه يمثل حلقة جديدة من حلقات التراجع المستمر عن حقوق الشعب الفلسطيني في أرضه، ويحقق سقف التنازلات العربية.

ـ ٦ ـ

ومع أن **القضية السورية** سبقت معالجة بعض أبعادها في الشقّ الخاص بالطور الديمقراطي داخل التقرير، إلا أن ديناميات الصراع السياسي وأيضاً

العسكري في سورية استدعت اختصاصها بتحليل مستقل ينهض به **الجزء السادس** من التقرير.

وفي هذا السياق يتم تحليل المشهد السياسي عبر نقطتين أساسيتين، **النقطة الأولى** هي خريطة المعارضة السياسية الشديدة التشرذم والتعقيد في الوقت نفسه، مع التوقف أمام ثلاثة مكونات رئيسة لتلك الخريطة هي الممثلة في هيئة التنسيق الوطنية والائتلاف الوطني والمعارضة الكردية بأطيافها المختلفة. أما **النقطة الثانية** فهي المتعلّقة بالحكومة المؤقتة وتعثر جهود تشكيلها، خاصة في ضوء الخلاف حول شخص رئيس الوزراء المقترح، سواء لجهة ابتعاده عن الواقع السوري بحكم إقامته الطويلة في المنفى، أو لجهة انتمائه السياسي. هذا وقد حدثت تطورات وتغييرات في قيادات ما يسمى «الائتلاف الوطني» في اجتماعه الأخير في تركيا مع انضمام بعض الأطراف إليه.

ومن المشهد السياسي ينتقل التقرير إلى تحليل **المشهد العسكري** أيضاً من خلال نقطتين، **النقطة الأولى** خريطة المعارضة المسلّحة التي لا تقل تشرذماً عن خريطة المعارضة السياسية، وذلك مع توقف التقرير أمام بعض مكونات تلك الخريطة من قبل الجيش السوري الحرّ، وجبهة النصرة، وتنظيم لواء الأمة، وأحرار الشام، فضلاً عن آلاف المقاتلين الأجانب ذوي المنحى التكفيري الذين تستقطبهم الدعوات إلى «الجهاد» في سبيل إقامة دولة الخلافة في سورية. **والنقطة الثانية** عن تطور الصراع المسلّح وتوازن القوى بين الجيش العربي السوري من جهة والفصائل السورية (وغير السورية) المسلّحة من جهة أخرى، حيث يرصد التقرير تغير التوازن على الأرض لصالح الجيش النظامي بعد التقدّم الذي سبق أن أحرزته الفصائل المسلّحة وأدى إلى استيلائها على مواقع استراتيجية واصابتها أهدافاً حيوية داخل معاقل أمن النظام. ويحلل أسباب هذا التغير ويعزوه إلى تغير الاستراتيجية العسكرية للقوات النظامية، ودخول قوى عسكرية أخرى داعمة للجيش في حروب المدن وحروب العصابات الطاغية على الأوضاع القتالية في سورية، وبخاصة قوات حزب الله، واللجان الشعبية التي ساعد النظام وحلفاؤه على تنظيمها في الفترة الأخيرة.

ثمّ ينتقل التقرير بعد ذلك ليناقش جدلية الحسم العسكري/ التسوية السياسية التي فرضت نفسها على أطراف الصراع فضلاً عن القوى الإقليمية والدولية ذات الصلة، ويرصد في هذا الخصوص أهم جهود التسوية التي قامت بها جامعة الدول

العربية والعقبات التي اعترضتها، ثمّ يعرج على خطّة كوفي أنان بنقاطها الست وعلى مؤتمر جنيف ١ وآفاق عقد جنيف ٢ في ضوء التفاهم الأمريكي ـ الروسي على أنه لا حلّ عسكرياً للقضية السورية. لكن مجموعة عوامل لا تزال تعيق تحقيق الانطلاق في خيار التسوية السياسية للصراع في سورية، أبرزها تخبُّط السياسة الأمريكية وعدم استقرارها على رؤية واضحة تجاه سورية وغيرها من ملفات المنطقة، ثم موقف بعض القوى الإقليمية، المصرة على دعم تدفق السلاح والمقاتلين الأجانب وبعض الفصائل التكفيرية، الذين تقع أي تسوية سياسية للصراع خارج أجندتهم «الجهادية».

ـ ٧ ـ

ويعنى **الجزء السابع** من التقرير بمناقشة **القضية العراقية،** وذلك من خلال نقاط ثلاث رئيسة. تهتم **النقطة الأولى** بتحليل الوضع السياسي وترصد اندلاع ثلاث أزمات سياسية هزت شرعية الحكومة العراقية وعززتها تظاهرات الربيع العراقي التي اندلعت في بعض المحافظات. كانت **أولى الأزمات** تتعلّق بشرعية الحكومة في ضوء الجدل الذي دار حول تشكيل المجلس الوطني للسياسات الاستراتيجية، وتلويح القوى المعارضة بسحب الثقة من المالكي نتيجة استهدافه المباشر قيادات القائمة العراقية، ويعتبر التقرير أن طرح قضية شرعية الحكومة على هذا النحو يثير الاستفهام حول آفاق منطق الشراكة الذي وضعته الولايات المتحدة خصوصاً مع التحوّل في موقف الأكراد من الحكومة.

وكانت **الأزمة الثانية** تتعلّق بتزايد أهمية قوى الشارع معبراً عنها بتزايد وتيرة الحركات الاحتجاجية، وهو ما واجهته حكومة المالكي بجملة من السياسات أثرت في توقيت انتخابات المحافظات. ومن جانب آخر، حرص المالكي على تشويه المتظاهرين وألقى بمسؤولية حراكهم على مجلس النواب الذي تخلف عن تلبية المطالب الشعبية. وفي إطار التعامل مع التظاهرات الاحتجاجية، يميز التقرير بين ما قبل الهجوم على متظاهري الحويجة وما بعده كونه اتسم بالعنف المفرط وأعاد قضية الأقاليم إلى بؤرة الحوار الوطني.

الأزمة الثالثة ترتبط بمسألة الأقاليم التي تدخل في إطار فكرة أعم تتعلّق بحدود فدرالية الدولة العراقية وتحول المحافظات إلى أقاليم استناداً للمادة ١١٥ من الدستور العراقي. فمن جهة أدى شعور «السنّة» بالتهميش واستياؤهم من تعاطي المالكي مع

تظاهراتهم الاحتجاجية إلى إثارة بعضهم فكرة تشكيل إقليم يجمع المحافظات السنّية على شاكلة إقليم كردستان؛ وهو مطلب ما لبثوا أن تخلوا عنه لاحقاً، بعد صدور قانون المحافظات الجديد وإعطاء صلاحيات أمنية للمحافظات. ومن جهة أخرى دفعت مخاوف الأكراد من الانتقاص من امتيازاتهم ومن موقف المالكي من المناطق المتنازع عليها، دفعت بهم إلى التهديد بإعلان تقرير المصير والانفصال الفعلي عن العراق.

أما **النقطة الثانية** من الجزء السابع فتحلل الوضع الأمني وتصفه بالهشاشة خلال الفترة التي يغطيها التقرير، ويربط التقرير تدني مستوى الأمن باستمرار القصور الهيكلي ومحور الخلاف السياسي على إدارة الدولة، ويرى أن استعادة الأمن تتوقف على ثلاثة متغيرات، **أولها** رفع كفاءة القوات العراقية، **وثانيها** مواجهة مشكلة الجماعات المسلّحة السنية منها والشيعية، **وثالثها** إيجاد حلّ لمشكلة دمج الصحوات.

النقطة الثالثة تتعلّق بتأثير الثورات العربية في علاقات العراق الإقليمية، وهنا يناقش التقرير أثر انعكاس الأزمة السورية في التطور في علاقة المالكي مع القوى السياسية الأخرى، وكذلك أثر تطور موقف العراق من الأزمة السورية في علاقاته مع بلدان مجلس التعاون الخليجي. **هذا من جهة. ومن جهة أخرى** يناقش التقرير أثر التنافس التركي ـ الإيراني في النفوذ (الاقتصادي أساساً) في العراق ومدى تأثر هذا التنافس نفسه بموقفي الدولتين من الأزمة السورية. وبناء على هذا التحليل يختتم الجزء السابع استشرافه للمستقبل بالقول إن تطورات الأوضاع السورية هي التي ستحدد بدرجة كبيرة مستوى الاستقرار السياسي والأمن في العراق خلال الفترة المقبلة.

ـ ٨ ـ

يسلط **الجزء الثامن** من التقرير الضوء على **السودان**، ويحلل واقعه في مرحلة ما بعد انفصال الجنوب من خلال خمسة محاور أساسية. **المحور الأوّل** عن الأوضاع الداخلية وتمسك النظام بالاستئثار بالسلطة بدلاً من السعي إلى تمتين الجبهة الداخلية من خلال وفاق وطني. ومثل هذا الاستئثار هو المسؤول عن إفشال مختلف دعوات الحوار، كما أنه المسؤول عن زيادة اعتماد النظام على جهاز الأمن الذي نجح في اختراق أحزاب المعارضة، وإن ظلت الأوساط الطلابية والشبابية عصية على هذا الاختراق.

و**المحور الثاني** خاص بالدستور. ولم تكن أزمة وضع دستور جديد للبلاد بعد انتهاء صلاحية الدستور الانتقالي لعام ٢٠٠٥، لم تكن بعيدة من مثيلاتها في البلدان العربية الأخرى. ففي حين رفضت قوى الإجماع الوطني المعارضة دعوة الرئيس عمر البشير للتشاور حول وضع دستور جديد على أساس عدم فعالية مثل هذا الاجتماع التشاوري، لبّى الدعوة أكثر من سبعين فرداً يمثلون أحزاباً وتنظيمات مختلفة. وعلى صعيد ثالث أقدمت جبهة الدستور الإسلامي المشكلة من عشر جماعات إسلامية على الدعوة إلى وضع دستور يستند إلى الشريعة الإسلامية بالمطلق، وكان من المفارقة أن تلك الجبهة تلقت نقداً لاذعاً من حزب حسن الترابي، أي حزب المؤتمر الشعبي.

أما **المحور الثالث** فقد اختص ببؤر النزاعات المسلّحة حيث يشير التقرير إلى استمرار أزمة دارفور كبؤرة متفجرة يتأصل فيها العنف ويتجذر وتتعدد أشكاله على الرغم من تراجع وتيرة الحرب فيها. فعلى الرغم من مرور أكثر من عام على الجدول الزمني لتنفيذ اتفاق دارفور إلا أن التنفيذ لم يتجاوز ٥٠ بالمئة من بنودها، ويعزو بعض المحللين هذا التلكؤ إلى أن البشير يرى الحلّ في استمرار الحرب بهدف إضعاف الحركات المسلّحة.

وانصب **المحور الرابع** على الأزمة الاقتصادية بمؤشراتها المختلفة من ارتفاع أسعار وتضخم، في الوقت الذي تتناقص موارد الدولة بفعل خسارة احتياطيات النفط نتيجة الانفصال. ويتطرق هذا المحور إلى سياسة الحكومة في الاقتراض من الخارج بما يفرضه ذلك من أعباء على الأجيال المقبلة، وفي الحالة السودانية كما في الحالة المصرية تمّ تطويع رفض الاقتراض الربوي لقاعدة الضرورات تبيح المحظورات، ووقع اتفاق قرض بقيمة ١,٥ مليار دولار من بنك صيني بضمان شركة البترول الوطنية الصينية.

أما **المحور الخامس** والأخير فيتعلق بالعلاقات الخارجية للنظام السوداني، وهي العلاقات التي تميزت بوجه عام بعدم الودية مع المجتمع الدولي.

ـ ٩ ـ

أخيراً يأتي **الجزء التاسع** من التقرير عن **التداعيات الاقتصادية للربيع العربي**، وهو موضوع تتم مناقشته من خلال عدة زوايا أساسية: **الزاوية الأولى** عن النمو الإجمالي

للاقتصادات العربية، حيث يشير التقرير إلى تراجع الإنتاج والاستثمارات الأجنبية في بلدان الثورات العربية بفعل تقلباتها السياسية. ومع أن بلداناً أخرى لم تشهد تلك الثورات إلا أن اقتصادها لم يكن أقل تراجعاً بفعل ارتباطها بالاقتصاد الأوروبي. وبذلك تكون البلدان النفطية وحدها هي التي سجلت معدلات نمو مرتفعة.

و**الزاوية الثانية** تخص الهيكل القطاعي، حيث يتبين أن الصناعات الاستخراجية عززت مساهمتها في الناتج الداخلي بفعل ارتفاع أسعار النفط، فيما تراجعت معظم القطاعات الإنتاجية بشكل ملموس، ويلاحظ أن ما سبق يرتبط بدور الريع في الاقتصاد العربي، هو الدور الذي يفصل فيه التقرير.

و**الزاوية الثالثة** هي المتعلّقة بمعدلات البطالة التي بلغت في المتوسط ١٦ بالمئة في عام ٢٠١١ وهو ما يمثل ٦ بالمئة من عدد العاطلين من العمل على مستوى العالم، ويرجع ذلك إلى تأثير الاحتجاجات الشعبية والتقلبات السياسية. ومع أن ثمة إجراءات للحدّ من البطالة ولا سيّما في الدول الخليجية إلا أنها تظل محدودة الأثر. واتصالاً بهذه الظاهرة يعرج التقرير على توزيع الأيدي العاملة على البلدان العربية، ويتوقف أمام عمالة الأطفال ومستوى تشغيل النساء.

أما **الزاوية الرابعة** الخاصة بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، فإنه مع اختلاف حجم التدفق من بلد عربي إلى آخر، لكن بوجه عام انخفض معدل التدفق في عام ٢٠١١ مقارنة بعام ٢٠١٠ بواقع ٣٧,٤ بالمئة، علماً أن الولايات المتحدة كانت المستثمر الأجنبي الأكبر.

وعلى الرغم من المؤشرات السابقة كافة التي من شأنها زيادة حدة الفقر في البلدان العربية، إلا أن بعض التقارير تفيد أن البلدان العربية تعمل على خفض نسبة اللامساواة في توزيع الدخل مع تمايزات بين بلد وآخر في هذا الخصوص.

مقدمة

لم يتحسن أداء النظام العربي ولا أداء وحداته في عام ٢٠١٢ والنصف الأوّل من عام ٢٠١٣، وذلك على الرغم من الآمال العريضة التي تعلقت على الموجة الثورية الأولى التي شملت عدداً من البلدان العربية وتجاوبت معها أشكال مختلفة من الحراك الشعبي تفاوتت استجابات النظم السياسية لها، وإن غلب على تلك الاستجابات طابع المواجهة. وخلال المدّة التي يغطيها التقرير تزايد اختراق النظام العربي، ليس فقط من قبل الجارين الإقليميين الأبرزين تركيا وإيران، ولا حتّى من القوى الكبرى كالولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي، لكن أزمة كالأزمة السورية اجتذبت التدخلات الأجنبية من كلّ حدب وصوب. وقبل أن يَمثُل التقرير للطبع تفجرت قضية المياه بين دول حوض النيل، وهي قضية تتقاطع فيها مصالح القوى الكبرى وتتداخل، كما لا تغيب إسرائيل عن خلفيتها. ومؤدى هذا أن من رحم الثورات والحراك الشعبي تتخلق ظروف وتفاعلات، وتتولى نخب وجماعات حاكمة لا تحسن التحكم في بوصلة التغيير.

من واقع ما سبق اختار محررا التقرير عنواناً لإصدار هذا العام هو «مستقبل التغيير في الوطن العربي: مخاطر داهمة»، وقد قامت على إنجاز المحاور المختلفة لهذا الإصدار نخبة من المفكرين العرب المتميزين كلّ في مجال تخصصه[*]، وما كان يمكن

(*) بناء على تكليف من مركز دراسات الوحدة العربية أشرف كلّ من أحمد يوسف أحمد ونيفين مسعد على إعداد هذا التقرير وتحريره، وقد شارك في إعداد هذا التقرير كلّ من (وفق الترتيب الهجائي): أحمد يوسف أحمد (النظام العربي)، وإيمان رجب (العراق)، وحيدر إبراهيم علي (السودان)، وزياد حافظ (الاقتصاد)، وفتحي الشاذلي =

لهذا العمل أن يخرج على هذا النحو إلا بفضل خبرتهم البحثية والعلمية المرموقة. كما استعان المحرران بفريق من الشباب أبدى تعاوناً هو موضع كلّ احترام وتقدير فإليه يتوجه المحرران بخالص الشكر[*].

= (تركيا)، ومحمّد مجاهد الزيات ومحسن عوض (سوريا)، ومحمّد خالد الأزعر (فلسطين)، ومحمّد سعد أبو عامود (النظام الدولي)، ومحمّد عباس ناجي (إيران)، ونيفين مسعد وأحمد عبد ربه (التطور الديمقراطي).

(*) جاءت على رأس هذا الفريق توجيهاً وتنسيقاً إيمان فخري وعاونتها مي غيث ونهلة محمود.

الفصل الأول

تغيرات المشهد الدولي وانعكاساته العربية

شهدت الفترة محل الدراسة ظهور مجموعة من المتغيرات الهامة على مستوى النظام الدولي بعضها يعدّ بمنزلة تطور لظواهر قائمة، والبعض الآخر يشير إلى بدء تشكل ظواهر جديدة. في هذا الجزء رصد وتحليل لأهم المتغيرات الجديدة على مستوى النظام الدولي خلال ٢٠١٢ والنصف الأوّل من ٢٠١٣ وتطوراتها المحتملة، مع دراسة الآثار المترتبة عليها بالنسبة إلى الوطن العربي على مستوى موارده وعناصر قوته وتحالفاته وسياساته.

أولاً: المتغيرات على مستوى النظام الدولي وتطوراتها المحتملة

يمكن تحديد أهم المتغيرات على مستوى النظام الدولي على النحو التالي:

ـ اتجاه القوى الكبرى إلى تطوير أو إعادة بناء عناصر قوتها الاستراتيجية.

ـ بدء الحديث عن تغير خريطة إنتاج وتوزيع مصادر الطاقة (النفط والغاز) وبالتالي تغير خريطة المنتجين والمستهلكين وتغير العلاقة بينهما.

ـ ازدياد الاهتمام بعلاج المشكلات المتعلّقة ببنية النظام الدولي (القيادة ـ القواعد ـ التوجه).

ـ تطوير التحالفات الاستراتيجية القائمة والبدء في بناء تكتلات اقتصادية جديدة.

ـ البحث عن سياسات جديدة لإدارة التفاعلات الدولية بنوعياتها المختلفة ومستوياتها وأبعادها المتعددة.

ـ تفعيل أدوار بعض المؤسسات الدولية والإقليمية في نطاق النظام الدولي.

ـ تطوير القوى الكبرى لاستراتيجياتها في إطار النظام الدولي.

ـ تنامي حدة التنافس والهجمات الإلكترونية المتبادلة بين القوى الكبرى.

ـ بروز الدول الفاشلة بوصفها من عناصر تهديد أمن واستقرار النظام الدولي.

ـ تصاعد المخاوف من تنامي قوى الإسلام السياسي واتساع نطاق تأثيرها على المستوى الدولي.

وفيما يلي عرض لكلّ من هذه المتغيرات بقدر من التفصيل:

١ ـ اتجاه القوى الكبرى إلى تطوير وإعادة بناء عناصر قوتها الاستراتيجية

أدت العوامل الاقتصادية دوراً مهماً في تحديد اتجاهات القوى الكبرى بالنسبة إلى عناصر قوتها الاستراتيجية، فالقوى التي لا تعاني من عجز مالي وتحقق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي كالصين وروسيا الاتحادية، اتجهت إلى زيادة إنفاقها العسكري وإلى تطوير قدراتها الاستراتيجية الصلبة. وفي هذا الإطار نشير إلى ما أعلنه رئيس وزراء الصين في الخامس من آذار/ مارس ٢٠١٣ عن عزم حكومته زيادة ميزانية الدفاع بنسبة تقترب من ١١ بالمئة خلال العام نفسه بعد زيادات سابقة لا تقل عن ١٠ بالمئة، وهو ما أثار مخاوف دولية من تنامي القدرات العسكرية للصين، خاصة مع تنامي القدرات العلمية والمعرفية الصينية بشكل مستمر خلال السنوات الأخيرة. فوفقاً لما نشرته المجلة العلمية الأمريكية فإن الصين تحتل المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة في إعداد الأبحاث العلمية المنشورة وبإمكانها تجاوز الولايات المتحدة، كما أنها ضاعفت من إنفاقها على الأبحاث والتنمية، وسبقت كلاً من الولايات المتحدة واليابان من حيث عدد براءات الاختراع عام ٢٠١٢.

وفيما يتعلق بروسيا الاتحادية فإن توافر الموارد المالية ساعدها على تحديث قوتها النووية الاستراتيجية. ففي تصريح صحفي لافت في الخامس من آذار/ مارس ٢٠١٣ قال سيرغي إيفانوف رئيس ديوان الرئاسة إن بلاده أكملت تحديث قوتها النووية الاستراتيجية على جميع الصعد الأساسية، وأضاف أنه تمّ تطوير كافة أنواع الأسلحة النووية من الجيل الجديد وجرى اختبارها بكفاءة. أما الأهم فكان قوله «الآن أسمع كلام شركائنا الأمريكيين الذين يدعون إلى تقليص الأسلحة من جديد لكن لدينا في روسيا كلّ شيء جديد أما الأمريكيون فلم يحدثوا قواتهم منذ مدّة طويلة وهم مسلحون بصواريخ ترايدنت التي تمّ تطويرها في سبعينيّات القرن الماضي وثمانينياته. ولقد جاء هذا التصريح في أعقاب دعوة الرئيس الأمريكي في خطابه عن حالة الاتحاد إلى إجراء مفاوضات جديدة مع روسيا لتقليص الترسانة النووية للبلدين. وإلى جانب ما سبق فقد أشار وزير الدفاع الروسي إلى تطوير القدرات البحرية للأسطول الروسي، إذ أكد أنه من المقرر أن تظل مجموعة من السفن الحربية الروسية في البحر المتوسط بصفة مستمرة. وكان قد أعلن من قبل أنه من المقرر تشكيل قيادة عمليات للأسطول الروسي في البحر المتوسط.

لكن اللافت للانتباه بالنسبة إلى روسيا هو عدم ظهور أي إنجاز روسي متميز على مستوى التقارير الصادرة بشأن التقدّم العلمي للقوى الكبرى، وإن كان هذا لا ينفي وجود برنامج روسي للتطوير التكنولوجي للصناعة الروسية بدأ خلال السنوات الأخيرة وتبناه كلّ من بوتين وميدفيدف.

أما القوى التي عانت وما زالت من الأزمة المالية ومن مشكلات العجز في الموازنة العامة، كالولايات المتحدة وبعض دول الاتحاد الأوروبي، فإنها اتجهت إلى إعادة بناء عناصر قوتها الاستراتيجية، مع إعطاء الأولوية لعناصر قوتها الاقتصادية. وفي هذا الإطار يمكننا أن نشير إلى ما قدمه بريجنسكي مستشار الأمن القومي الأمريكي السابق والمحلل الاستراتيجي في كتاب صدر عام ٢٠١٢ بعنوان **رؤى استراتيجية: أمريكا وأزمة السلطة العالمية** والذي قدّم فيه تحليلاً وافياً لعناصر القوة الاستراتيجية الصلبة واللّيِّنة لبلاده وقدم تصوراً لكيفية إعادة بناء هذه القوة بما يتناسب ومتطلبات الواقع العالمي الجديد.

كما تناول المحلل الاقتصادي روجر ألتمان في مقال هام نشر في مجلة **فورين أفيرز** عدد كانون الثاني/ يناير ـ شباط/ فبراير ٢٠١٣ الموضوع نفسه تحت عنوان «سقوط وصعود الغرب: لماذا ستبرز أمريكا وأوروبا أكثر قوة من الأزمة المالية؟»، حيث قدم تحليلاً تاريخياً للفترات التي تعقب الأزمات الاقتصادية، توصل من خلاله إلى أن هذه الأزمات تفرض عادة اتّباع أساليب صارمة للتعامل مع أسبابها، الأمر الذي يؤدي عادة إلى تحسن الأوضاع الاقتصادية بعد تجاوزها. ورأى أن ثمة مؤشرات هامة بالنسبة إلى الولايات المتحدة التي وصلت إلى مرحلة نهاية الأزمة، مما ينبئ بقدرتها على إعادة بناء عناصر قوتها الاقتصادية، ومن أهم هذه المؤشرات التكنولوجيات الجديدة التي ستستخدم لإنتاج النفط والغاز وستؤدي إلى زيادة إنتاج النفط وانخفاض وارداته، مع تحسن أداء القطاع العقاري، وزيادة القدرة التنافسية للقطاع الصناعي الأمريكي حيث انخفضت بالفعل تكلفة الإنتاج بنسبة ١١ بالمئة، هذا فضلاً عن حوكمة القطاع المالي والمصرفي وتهيئة البيئة السياسية المستقرة الجاذبة للاستثمار، وبالتالي فإن الولايات المتحدة ستستطيع تجاوز الأزمة والتعافي منها خلال عامين على الأكثر.

وقد جاء أول خطاب للرئيس أوباما بعد انتخابه لولاية رئاسية ثانية والذي خصص معظمه للقضايا الاقتصادية في الاتجاه ذاته، إذ نوه أوباما بالانتعاش الاقتصادي لبلاده قائلاً إن أنقاض الأزمة أُزيلت، واعترف بأنه أمام أمريكا طريق طويل قبل أن تستعيد الطبقة الوسطى قوتها، وأضاف أن مهمة جيله من أجل تشغيل المحرك الحقيقي للنمو الاقتصادي الأمريكي هي النهوض بتلك الطبقة، مع العلم بأن هناك ملايين الأمريكيين الذين لم يثابوا بعد على عملهم الجاد وتفانيهم، لكن على الجانب الآخر فإن هناك كثيرين ما زالوا غير قادرين على العثور على عمل بدوام كامل فيما ارتفعت أرباح الشركات إلى أعلى مستوياتها على الإطلاق. وانتقد أوباما الكونغرس لعدم قدرته على التوصل إلى حلّ وسط في شأن الموازنة ووعد بانتشال ما يصل إلى ١٥ مليون شخص من براثن الفقر من خلال رفع الحدّ الأدنى للأجور إلى تسعة دولارات في الساعة. وأخيراً عرض أوباما بعض التنازلات المحدودة للجمهوريين فيما يتعلق بخفض الإنفاق وتمسك بضرورة زيادة الضرائب على الأثرياء وبخطّة إنفاق قيمتها ٥٠ مليار دولار لخلق وظائف من خلال إعادة بناء شبكة الطرق والجسور. لكن خطّة أوباما واجهت عقبة كؤوداً بعد أنْ أخفق في التوصل إلى اتفاق مع الجمهوريين لتقليص العجز في الموازنة العامة، ومن ثمّ أصدر أمراً رسمياً في ٢ آذار/ مارس ٢٠١٣ بإجراء تخفيضات واسعة في إنفاق الحكومة

تقدر بـ ٨٥ مليار دولار من تاريخه وحتّى مطلع تشرين الأوّل/ أكتوبر ٢٠١٣، ثمّ أشار في لقائه مع الصحفيين بعد صدور القرار إلى أن هذه التخفيضات ستسبب معاناة حقيقية حيث ستتأزم حياة كثير من الأسر المتوسطة.

هذا وتشير التقديرات الأولية إلى أن هذه التخفيضات التلقائية في الموازنة يمكن أن تؤدي إلى خفض معدل النمو بنسبة نصف بالمئة لعام ٢٠١٣، لكن ما يحذر منه الخبراء الاقتصاديون هو أن عدم التوصل إلى اتفاق حول خفض العجز والدين العام الذي يصل إلى ١٦ تريليون دولار سوف يؤدي إلى خفض تلقائي سنوي يصل إلى ١٠٩ مليارات دولار على مدار السنوات الثماني القادمة، مما يهدد النمو الاقتصادي الأمريكي الذي لا يزال هشاً، وسوف يتحمل البنتاغون أكثر من نصف هذه التخفيضات، أي نحو ٤٦ مليار دولار تشمل التدريب وصيانة المعدات وتمثل خفضاً بنسبة ٨ بالمئة من أصل ٦١٤ مليار دولار مخصصة للبنتاغون للسنة المالية ٢٠١٢ ـ ٢٠١٣ التي تنتهي في تشرين الأوّل/ أكتوبر القادم. وقد اعتبر وزير الدفاع الأمريكي تشاك هاغل أن هذه التخفيضات تهدد كلّ مهام وزارة الدفاع، كما حذر العديد من المحللين الاستراتيجيين الأمريكيين من المخاطر الناتجة عن الخفض المستمر في ميزانية الدفاع الأمريكية، خاصة مع استمرار معدل الزيادة في الإنفاق العسكري لكلّ من الصين وروسيا الاتحادية.

وفيما يتعلق بمنطقة اليورو فقد ذكر ألتمان في مقاله المذكور أعلاه أن المنطقة ستحتاج لفترة أطول قد تصل إلى ست سنوات وذلك للتعافي من آثار الأزمة الاقتصادية، وأرجع ذلك إلى أن حجم إعادة البناء الاقتصادي في أوروبا أصعب في إنجازه لأن الاتحاد الأوروبي يتكون من ٢٧ دولة متباينة اقتصادياً، ومع هذا فإن منطقة اليورو تتحرك باتجاه التوحيد المالي والإصلاح المصرفي بحيث تكون هناك سلطة مركزية لضبط الموازنة العامة والدين العام طبقاً لقانون كلّ دولة ووفقاً لمعايير متفق عليها. كما بدأت عملية تحسين الإنتاجية في بعض الدول الأوروبية، وأخذ العجز التجاري في الانخفاض، واتجهت الحكومات إلى القيام بدور مهم في تجديد الاقتصاد من خلال تحقيق توازن بين القطاعين العام والخاص، وهو ما سوف يفتح مجالات جديدة لنمو القطاع الخاص.

ورأى رئيس الوزراء الإيطالي أن الإصلاح يبدأ أولاً عندما تقوم كلّ دولة أوروبية بالتعامل مع ما لديها من أخطاء من جذورها وليس بشكل سطحي، وربط بين تلك

الإصلاحات واستحداث آلية أوروبية موحّدة تسعى بالتزامن مع هذا الإصلاح إلى التحرّك بجدية لعلاج الأزمات. واعتبر أنه من الأفضل تعزيز النشاط التجاري بين دول الاتحاد الأوروبي مشيراً إلى مجال التقنيات الرقمية والطاقة، وهما المجالان اللذان يمكنهما إنعاش الحركة الاقتصادية، كما طالب بالاستثمار في مشاريع مشتركة كالبنى التحتية. ومن جانبها ذهبت رئيسة وزراء الدنمارك إلى أن الأزمة تمثل جرس إنذار قوي لإيقاظ أوروبا والعمل على بعثها من جديد، وهذا يتطلب اقتصاد سوق اجتماعي، واحترام حقوق الإنسان والديمقراطية، وضربت مثلاً بالتجربة الدنماركية التي قامت بتحجيم ميزانيتها وإصلاح نظام الضرائب وتأمينات التقاعد والتعليم، مع مراعاة حاجات الفئات الاجتماعية الأكثر تضرراً.

والواقع أن الأوضاع الاقتصادية للدول الأوروبية كانت لها انعكاساتها السلبية على قدراتها الاستراتيجية، فقد خفضت الدول الكبيرة الإنفاق العسكري بنسبة تتراوح بين ١٠ بالمئة و١٥ بالمئة سنوياً منذ عام ٢٠٠٨، ما أدى إلى تقلص أعداد الجيوش الأوروبية وما تمتلكه من طائرات ووحدات بحرية وغيرها من أنواع الأسلحة المختلفة. وقد أثار هذا الوضع جدلاً، خاصة في الأوساط الأمريكية حيث تحدّث البعض عن أن اعتماد أوروبا على القوة العسكرية الأمريكية يجعل منظمة حلف شمال الأطلسي حلفاً من دون جيش، ومن هنا يطالب الأمريكيون حلفاءهم الأوروبيين بتحمل أعباء الدفاع عن أوروبا خاصة في ظلّ الظروف الاقتصادية الصعبة التي تواجه الولايات المتحدة وتفرض عليها تقليصاً في إنفاقها العسكري على ما تقدّم.

وفيما يتعلق باليابان فلقد نشرت صحيفة **جابان تايمز** في عددها الصادر في ٣ شباط/ فبراير ٢٠١٣ دراسة تقول بأن تنافسية الاقتصاد الياباني تتراجع حسب بيانات المنتدى الاقتصادي العالمي، إذ جاءت اليابان في المرتبة العاشرة بعد أنْ كانت تحتل المرتبة التاسعة في عام ٢٠١١، والسادسة في عام ٢٠١٠. وبخصوص المؤشرات الاقتصادية أتت اليابان في مرتبة متأخرة من أصل ١٤٤ بلداً بسبب ارتفاع قيمة الدين العام. وبالنسبة إلى اختلال الميزانيات ونمو أسواق المال جاءت اليابان في المرتبة السادسة والثلاثين على الصعيد العالمي، وهذا الأمر يتطلب تطويراً عاجلاً. وأشارت الصحيفة إلى أن حكومة الحزب الليبرالي الديمقراطي تدفع باتجاه سياسة الاستثمار في المشروعات العامة كوسيلة لتشجيع الاقتصاد، كما أنَّ الأمر يتطلب تكثيف الاهتمام

بإصلاح المؤسسات، علماً بأن اليابان تحتل المرتبة الثانية والعشرين في هذا الخصوص وتحتاج إلى مزيد من الجهد لضمان التعافي من ديونها وتحقيق التوازن في موازناتها.

٢ ـ تغير خريطة إنتاج مصادر الطاقة وتوزيعها

تشير التوقعات الصادرة مع بداية عام ٢٠١٣ إلى أن الولايات المتحدة سوف تصبح مصدرة للنفط عام ٢٠٢٠ وسوف تكتفي ذاتياً من الطاقة عام ٢٠٣٥ نظراً إلى الإمـدادات الوفيرة من الغاز غير المكلف واكتشاف احتياطيات هائلة من النفط، الصخري في معظمه، في كلّ من نورث داكوتا وخليج المكسيك وغيرهما. وعلى الرغم من المعارضة من قبل جماعات حماية البيئة، نظراً إلى الآثار البيئية السلبية التي تتركها تقانة التفتيت الهيدروليكي المستخدمة في استخراج هذا النوع من النفط، فإن استغلال هذه الاحتياطيات يظل أسهل من استغلال الاحتياطيات في أوروبا لأنها تقع عموماً في مناطق ذات كثافة سكانية منخفضة.

ويذكر التقرير السنوي للوكالة الدولية للطاقة في عام ٢٠١٢ حول آفاق الطاقة أنه مع حلول عام ٢٠٢٠ من المتوقع أن تصبح الولايات المتحدة أكبر منتج للنفط في العالم متجاوزة السعودية نتيجة للتطورات التقانية التي شهدها مجال استخراج النفط والغاز لديها. كما ذكر التقرير أن الانخفاض المستمر في واردات النفط الأمريكية يمكن أن يصل إلى الحدّ الذي تصبح فيه الولايات المتحدة مصدرة للنفط بحلول عام ٢٠٢٠، وأشار إلى أن الولايات المتحدة تستورد حالياً ٢٠ بالمئة من حاجتها من الطاقة. وجدير بالذكر أن واردات الولايات المتحدة من الطاقة انخفضت من ٢,٨ مليون برميل في اليوم عام ٢٠٠٠ إلى ٢ مليون برميل في اليوم عام ٢٠١١، ومن المتوقع أن تواصل الواردات الانخفاض لتصل إلى ٣٠٠ ألف برميل يومياً عام ٢٠٢٥.

ويشير تقرير حول استخراج الغاز الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن إنتاج الغاز الصخري زاد عام ٢٠٠٥ من ٤ بالمئة إلى ٢٤ بالمئة من إجمالي إنتاج الغاز الأمريكي، كما أنَّ صناعة الغاز الصخري بالولايات المتحدة باستخدام طريقة التفتيت الهيدروليكي زادت بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠١٠ بنسبة ٤٥ بالمئة. وحسب التقرير تتوقع وكالة الطاقة الدولية زيادة إنتاج الغاز التقليدي إلى ثلاثة أمثاله في الفترة بين عامي ٢٠١٠ و٢٠٣٥، كما ترجح أن ذلك سيزيد الطلب العالمي على الغاز بنسبة تزيد عن خمسين بالمئة. ويوضح التقرير أن ازدهار الغاز الأمريكي كفل مزايا اقتصادية

هائلة حيث وفر مئات الآلاف من الوظائف، وعمل على تنشيط عدة صناعات تشمل البتروكيميائيات، هذا علماً بأنه في العقد الأوّل من القرن الحادي والعشرين قامت الولايات المتحدة ببناء بنية أساسية لإعادة تحويل أكثر من مئة مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي المسال المستورد إلى الحالة الغازية. ويشير التقرير إلى تأثير ازدهار غاز أمريكا على مناطق أخرى، إذ توقف تطوير حقل غاز شتوكمان الضخم في روسيا وهو مشروع تبلغ تكلفته ٤٠ مليار دولار وكان مخصصاً لإمداد الولايات المتحدة بالغاز الطبيعي، كما أنَّ الغاز الطبيعي القطري المسال الذي كان مخصصاً لإمداد الولايات المتحدة، يتم تصديره الآن إلى اليابان. ويتوقع التقرير حدوث تغيرات أكبر مع تزايد إمكانيات إنتاج كميات هائلة من الغاز الصخري في كلّ من الصين وأستراليا والأرجنتين وبضع دول أوروبية أخرى كبولندا وأوكرانيا، وإن ألمح إلى المعوقات التي تواجه عمليات استخراج الغاز الصخري، كمعارضة جماعات البيئة واللوائح التنظيمية ونقص المياه التي تتطلبها هذه العمليات.

ووفقاً للخبير الأمريكي ألفريد جوسنبارو فإنه سينتج من هذا رخص أسعار الطاقة إلى حدّ كبير في الولايات المتحدة مقارنة بأوروبا والصين في المستقبل المنظور، كما أنَّ استخراج الغاز الصخري أيسر كثيراً من الناحية الاقتصادية حتّى إنَّ تكاليف تصدير الغاز الأمريكي إلى أوروبا سوف تكون أقل بنسبة ٣٠ بالمئة مما تتقاضاه شركة غازبروم الروسية. ويضيف أن الطاقة الرخيصة تقدّم حافزاً قوياً للصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة لإنشاء مواقع لها في الولايات المتحدة، وإن انخفاض تكاليف التصنيع في أمريكا مقترناً بالبيئة التنظيمية المؤاتية والاستقرار السياسي من شأنه أن يزيل الميزة التنافسية التي دفعت النمو الاقتصادي الصيني السريع على مدى العقود الماضية.

وفيما يتعلق بالصين فإنها عمدت إلى توفير مصادر متعددة لتأمين حاجاتها من الطاقة، وفي إطار هذه الاستراتيجية اتجهت إلى تدعيم علاقاتها مع روسيا في مجال الطاقة عبر إبرام اتفاقات وعقد شراكات في هذا المجال، فضلاً عن توجيه الاستثمارات إلى الاستحواذ أو الشراكة مع شركات النفط العاملة في مناطق العالم المختلفة من الولايات المتحدة إلى أنغولا.

وتشير التقارير الاقتصادية إلى قيام الصين بتوجيه ٩٥ مليار دولار للاستثمار في هذا القطاع خلال الفترة من ٢٠٠٩ وحتّى ٢٠١٢، وأن عام ٢٠١٢ قد شهد أعلى قيمة

للاستثمار في هذا المجال، إذ وصلت الاستثمارات خلاله إلى ٣٥ مليار دولار، الأمر الذي أدى إلى رفع الإنتاج الصيني من النفط في الخارج من ١٥٠ ألف برميل يومياً عام ٢٠١١ إلى ٥٠٠ ألف برميل عام ٢٠١٢، ومن المتوقع وصول هذا الإنتاج إلى ٣ ملايين برميل عام ٢٠١٦، ويتوجه هذا الإنتاج إلى السوق الدولي وهو ما يعني إمكانية تأثير الصين في أسعار وكميات النفط المطروحة في السوق في المستقبل.

من ناحية أخرى بدأت الصين تولّي اهتماماً خاصاً على المستوى البحثي والتقني والاقتصادي لإنتاج النفط والغاز الصخري بعدما أوضحت بعض المسوحات وجود إمكانات صينية كبيرة في هذا المجال. ومن الملاحظات الجديرة بالاهتمام في سياق سياسة الطاقة الصينية تركيزها على التعامل مع الدول المنتجة من خارج أوبك.

وأخيراً بالنسبة إلى روسيا الاتحادية فإنها تتبنى استراتيجية أكثر تعقيداً، فهي تسعى للحفاظ على أسعار مرتفعة للنفط لتوفير الموارد اللازمة لخططها وبرامجها الاستراتيجية، وتسعى كذلك إلى توفير عميل مضمون قادر على استيعاب المزيد من الصادرات، هذا بالإضافة إلى تأمين مصادر لتمويل الاستثمارات المطلوبة في مجال الطاقة وصولاً إلى الحفاظ على موقعها كمورد رئيس للغاز إلى أوروبا، الأمر الذي يزيد من عناصر قوتها الاستراتيجية. ولقد سارت حركة السياسة الروسية في هذا الاتجاه خلال المرحلة الأخيرة، ولا شكّ أنها ستواجه بعض التحديات في المستقبل شأنها في ذلك شأن البلدان العربية المنتجة للنفط، بفعل الآثار المتوقعة للتوسع في إنتاج النفط والغاز الصخري كما أنها تلتقي مع البلدان العربية في الهدف الخاص بالحفاظ على سعر مرتفع أو على الأقل مناسب للنفط والغاز.

٣ ـ ازدياد الاهتمام بعلاج المشكلات المتعلّقة ببنية وهيكل النظام الدولي

ازداد الاهتمام بالقضايا المتعلّقة ببنية النظام الدولي سواء بالنسبة إلى قيادة النظام أو القواعد التي تنتظم من خلالها تفاعلاته وصولاً إلى البناء المؤسسي للنظام. وفيما يتعلق بقيادة النظام الدولي فهناك شبه اتفاق على أن مرحلة انفراد الولايات المتحدة بقيادة النظام قد انتهت، لكن الاختلاف يدور حول طبيعة تشكيل القيادة الجديدة للنظام الدولي.

وفي هذا الشأن يرى عالم السياسة الأمريكي جون إيكنبيري أن النظام الدولي الذي خلقته الولايات المتحدة والدول الغربية يمكن أن يستمرّ إذا ما استطاعت أن تضع استراتيجية شاملة تقوم على تبادل المزايا والمشاركة في القيادة. ويرى إيان كلارك في كتابه **الهيمنة في المجتمع الدولي** الصادر عام ٢٠١٢ أن الخبرة التاريخية توضح أن الانفراد بقيادة النظام الدولي لا تستمر لفترات طويلة، وأن بدائلها تتمثل بالقيادة الائتلافية أو القيادة المجمعة، وأن لكلّ نمط من هذه القيادة شروطه وخصائصه من حيث مكوناته وبناء شرعيته. ويذكر روبرت ليبر في كتابه الصادر عام ٢٠١٢ بعنوان **القوة وإرادة القوة في المستقبل الأمريكي**، أن الولايات المتحدة تستطيع الاستمرار في قيادة النظام الدولي إذا ما استطاعت أن تحل مشكلاتها الداخلية، خاصة الاقتصادية، وإذا ما تمكنت من أن تحدّد الخيارات والسياسات الصحيحة للتعامل مع التحديات النابعة من البيئة الدولية. بينما يرى كلّ من ريتشارد فونتاين ودانيال كليمان من مركز الأمن الأمريكي الجديد، أن الديمقراطيات الصاعدة وهي البرازيل والهند وإندونيسيا وتركيا، تمثل فرصة كامنة لتطوير النظام الدولي أو الكوني الذي يواجه منذ عام ٢٠٠٠ تحديات جديدة تمثل ضغوطاً على دعائمه. ومع ذلك لا توجد دول تملك القوة أو الطموح لتشييد نظام دولي بديل، ومن ثمّ فاللحظة الحالية تقدّم فرصة للولايات المتحدة لإعادة تجديد النظام الدولي من خلال توسيع قاعدة المساندين لهذا النظام، وأكثر الشركاء الجدد وعداً هم أولئك الذين يملكون اقتصادات كبيرة سريعة النمو، بالإضافة إلى البلدان التي لها مصلحة وتحتل مواقع مركزية على خريطة العالم أو تقع في مناطق تربط بين عدة أقاليم، ومن ثمّ يكون لها تأثيرها بحكم موقعها الجغرافي، هذا فضلاً عن البلدان التي تحظى بحكم ديمقراطي ومن ثمّ ستساند نظاماً يقوم على القيم الليبرالية. واستناداً إلى هذه المعايير فإن أكثر الشركاء الواعدين وفقاً للباحثين البلدان الأربعة سابقة الذكر، فهذه البلدان تزيد من قدرة وشرعية النظام الدولي، فكلها ذات تأثير متزايد إقليمياً وعالمياً ورغم أن لها رغبة في إحداث تغيير في النظام الدولي إلا أنها لا تسعى إلى هدمه أو تخريبه.

هنا علينا أن نتوقف أمام هذه الرؤية المتعلّقة بتركيا على وجه التحديد نظراً إلى اتصالها بالمنطقة العربية بوصفها إحدى دول الجوار الجغرافي العربي المباشر، وباعتبار أن المنطقة العربية هي منطقة المجال الحيوي لتركيا التي يمكن للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي توظيفها فيها سعياً لتطوير النظام الدولي. ولقد اهتمت العديد من

الدراسات الأمريكية بهذا الموضوع وأبرزها دراسة مؤسسة راند الأمريكية حول القوى الإسلامية المعتدلة التي يتعين على الولايات المتحدة التعامل معها وهي القوى الشبيهة بالقوى الإسلامية في النموذج التركي، حيث تشير العديد من المصادر إلى وجود تنسيق وتعاون استراتيجي أمريكي ـ تركي بشأن بلدان الربيع العربي يقوم على أساس أهمية سيادة النموذج التركي فيما يتعلق بوصول قوى الإسلام السياسي إلى السلطة في هذه البلدان، وهو الأمر الذي أعاقه الموقف الروسي الداعم لنظام الرئيس بشّار الأسد.

وتشير دراسة أخرى حول إدارة الرئيس أوباما الجديدة للشرق الأوسط إلى أن الولايات المتحدة تعطي تركيا دوراً كبيراً فيما أسمته الدراسة بمستعمراتها القديمة، والدليل على ذلك أن واشنطن هي المحرك الفاعل وراء زيارات أردوغان إلى عدد من البلدان العربية وعلى رأسها مصر، وما تردد من قبل عن كون أنقرة هي أرض اللقاءات السرية بين التيارات الإسلامية الأصولية ورجالات واشنطن الدبلوماسيين والأمنيين، وبالتالي فإن الدراسة تؤكد على أن أنقرة قد حصلت على توكيل جديد من واشنطن لإدارة الأزمة في الشرق الأوسط أو بعض منه على الأقل، وهو ما يثير التساؤل حول علاقة ذلك بالطرح الإسلامي لدولة الخلافة في المنطقة العربية؟

ويرى جميل مطر أن حالة الولايات المتحدة الآن أشبه بحالة بريطانيا بعد الحرب العالمية الثانية عندما تخلت عن قيادة النظام الاقتصادي العالمي، ومن ثمّ فإنها أصبحت جزءاً من المشكلة لا جزءاً من الحلّ، ويضيف أن الرئيس أوباما في خطابه عن حالة الاتحاد بشر الشعب بأن عصر حروب أمريكا على وشكّ الانتهاء، إلا أنه لم يقدم لهم أو لغيرهم من الشعوب ضمانات لعصر من الاستقرار والسلام في العالم تحت قيادة جديدة، ويصل في النهاية إلى أن أمريكا تتخلى عن دورها في قيادة النظام الدولي قبل أن ترشح خليفة أو ائتلافاً يتولى مهام القيادة.

والواقع أن مطر يشير إلى ما يمكن أن نطلق عليه فراغ القيادة على مستوى النظام الدولي، وهو ما حذر منه أكثر من محلل استراتيجي، ومنهم ريتشارد هاس رئيس مجلس العلاقات الخارجية الأمريكي، الذي رأى ضرورة أن يتطور النظام الدولي من حالة اللاقطبية إلى نظام متعدد الأقطاب كي لا تكون الفوضى هي القانون العام الحاكم للعالم، وكذلك هنري كيسنجر الذي قال إنه على العالم أن يصيغ نظاماً جديداً أو أن يدخل في فوضى.

ويقدم بريجنسكي، مستشار الأمن القومي الأمريكي الأسبق، تحليلاً مفصلاً في كتابه **رؤية استراتيجية،** حيث يشير إلى أن عالم اليوم يواجه أزمة نفوذ وقوة ناتجة عن أسباب ثلاثة رئيسة، هي التحوّل المثير لمركز القوة من الغرب إلى الشرق، والصحوة السياسية للشعوب في كلّ العالم، وتدهور أداء الولايات المتحدة على الصعيدين الداخلي والخارجي، ويرى أن هذه الأزمة تطرح تحديات جدية على المدى الطويل، لا على المصالح الأمريكية فحسب بل على بقاء بعض الدول المهددة، وكذلك على المبادرة إلى بذل جهود مشتركة ضدّ أخطار معيّنة مثل الانتشار النووي والتغير المناخي، وعلى مجمل الاستقرار الجيوسياسي الأوسع.

ويطرح بريجنسكي رؤيته لما هو مطلوب من الولايات المتحدة القيام به ويشمل حلّ مشكلاتها الداخلية، وإنجاز وحدة أكبر مع أوروبا وصولاً إلى ضمّ روسيا وتركيا إلى غرب أكثر حيوية ورحابة، وفي الشرق العمل على تحقيق التوازن والمصالحة مع قوى المنطقة الصاعدة وعلى تجنب التورط العسكري المباشر في صراعات الكتلة القارية الآسيوية مع إدامة التحالف مع اليابان وترسيخ علاقات تعاونية مع الصين. كما يرى أن على الولايات المتحدة أن تقوم بهذا الدور التاريخي للتأسيس لقرن جديد ينعم بالاستقرار، ويشير إلى أنه إذا تعثرت أمريكا فمن غير المحتمل أن يغدو العالم خاضعاً لهيمنة طرف واحد مثل الصين، ومن ثمّ فإن التعثر الأمريكي سيفرز ردود أفعال متسارعة تفضي إلى فوضى عالمية على كافة الأصعدة.

ويؤكّد في نهاية كتابه أن عالم القرن الحادي والعشرين يطرح تحديات شديدة الاختلاف عن نظيرتها في الماضي، ومن ثمّ فعالم اليوم أقل قبولاً للتسليم بهيمنة قوة منفردة حتّى ولو كانت بالغة الجبروت عسكرياً وعظيمة النفوذ سياسياً، ولكن أي نظام عالمي مستقر سيعتمد على قدرة الولايات المتحدة على تجديد نفسها، وعلى التصرف بحكمة كعامل تعزيز لغرب تمت إعادة الحيوية إليه وكعنصر موازنة ومصالحة مع شرق صاعد جديد.

٤ ـ تطوير التحالفات الاستراتيجية القائمة وبناء تكتلات اقتصادية جديدة

إذا ما نظرنا إلى حركة التفاعلات الدولية سنلحظ اتجاهاً لتطوير وتقوية بعض التحالفات الاستراتيجية القائمة بين القوى الكبرى، وهو ما ينطبق على التحالف

الصيني ـ الروسي الذي تنامى في السنوات الأخيرة ليشمل المجالات الاقتصادية والعسكرية. لكن الجانب المتعلق بأمن الطاقة هو أكثر الجوانب تطوراً، ففي الرابع عشر من كانون الثاني/ يناير ٢٠١٣ اجتمع كبار مديري شركة النفط الروسية (روسنفت) إلى ممثلي مؤسسة البترول الوطنية الصينية، وقد توصل الجانبان إلى اتفاق مبدئي يقضي بزيادة شحنات النفط للصين إلى ٥٠٠ ألف برميل يومياً، ولكن الأهم في إطار التعاون الروسي ـ الصيني في مجال الطاقة أنه يستند إلى بنية أساسية بالغة الأهمية ومرتفعة التكلفة، الأمر الذي يوضح أنه تعاون استراتيجي طويل الأمد. وتتمثل هذه البنية الأساسية في إنجاز روسيا مدّ وتشغيل شبكة من خطوط أنابيب النفط تربط بين شرق سيبيريا وشمال الصين، وهي شبكة قابلة للتطوير وزيادة قدرتها على توفير الحاجات الصينية من النفط الروسي، وبالتالي فإن التعاون الروسي ـ الصيني في مجال الطاقة، يقوم على أساس من المصالح الاستراتيجية المشتركة، فإن كان الجانب الروسي سيؤمن حاجات الصين المتزايدة من الطاقة، فإن الجانب الصيني سيوفر مصادر التمويل اللازمة لزيادة الإنتاج الروسي من النفط إلى عشرة ملايين برميل يومياً، وذلك من خلال الاستثمار في مشاريع تضمن عدم انقطاع الإمدادات.

وفي الاتجاه ذاته سنجد تطوراً هاماً في التحالف الروسي ـ الهندي، ففي خلال زيارة بوتين إلى الهند تمّ التوقيع على عدد من الاتفاقيات بين البلدين في المجالات الاقتصادية والتكنولوجية والتجارية والعسكرية المختلفة، وكان أبرزها التعاقد الضخم بين البلدين على تحديث القوات الجوية الهندية الذي تصل تقديراته إلى ١٣ مليار دولار. وعلى الجانب الآخر فإن هناك تطويراً للتحالف الأمريكي ـ الياباني، وذلك لصياغة استراتيجية مشتركة تهدف إلى المساعدة على إدارة الصعود الصيني سلمياً. ويرى جون لي أستاذ دراسات الأمن الدولي بجامعة سيدني، أن الصين تسعى إلى استرجاع مكانتها، وأن مفهوم تجديد الصين الذي تتبناه القيادة الصينية يسعى إلى إحياء الماضي المجيد، وأن هذا يعني ضمناً مراجعة النظام الإقليمي القائم، وبالتالي فالتحالف الأمريكي ـ الياباني يجب أن يعمل على الحدّ من الخيارات الاستراتيجية والعسكرية المتاحة للصين حتّى لو لم يكن بوسعه تقييد طموحاتها.

وعلى مستوى الاتحاد الأوروبي يمكن القول إن دول الاتحاد بقيادة ألمانيا وفرنسا قد استطاعت الحفاظ على بقائه رغم الظروف الاقتصادية والمالية الصعبة التي واجهته

وهددت استمراره. وقد طرحت المستشارة الألمانية ميركل رؤية متكاملة للوصول بالقارة الأوروبية إلى مرفأ آمن مع مراعاة عدم التهاون في التعامل مع الأوضاع الراهنة، وألا تكون الإصلاحات المرجوة مجرد قشور بل ذات فعالية ومرونة مع عدم إغفال العنصر الزمني والتفاعل إيجابياً مع عوامل التغيير السكاني في العالم. ودعت ميركل إلى تقوية الرقابة على البنوك ودعم البنك الأوروبي، وإلى الوصول إلى نوع من العدالة الضريبية داخل الاتحاد الأوروبي، وشددت على أهمية التعاون مع الأسواق الأمريكية والآسيوية لمواجهة المخاطر الناتجة عن إجراءات الحماية الاقتصادية، كما أكدت ضرورة دعم التعاون الاقتصادي بين دول القارة الأوروبية لضمان بقائها في حلبة المنافسة الاقتصادية والحفاظ على مستواها المعيشي.

وفي إطار دعم التحالف الاستراتيجي الأمريكي ـ الأوروبي اتّفق زعماء الاتحاد الأوروبي في قمتهم التي عُقدت ببروكسل في الثامن من شباط/ فبراير عام ٢٠١٣ على السعي من أجل عقد اتفاقية للتجارة الحرة مع الولايات المتحدة، ملقين بالعبء على الرئيس أوباما في اتخاذ القرار للسير قدماً نحو اتفاق يشمل أكثر من نصف الناتج الاقتصادي العالمي. وحصلت بريطانيا وألمانيا على دعم من باقي دول الاتحاد للتوصل إلى اتفاق مع واشنطن في هذا الشأن، وكانت المستشارة الألمانية ميركل قد قالت في التاسع والعشرين من كانون الثاني/ يناير ٢٠١٣ إنه ليس هناك ما ترغب فيه أكثر من اتفاق للتجارة الحرة مع أمريكا. ووفقاً للمفوضية الأوروبية فإن اتفاقاً للتجارة الحرة بين الجانبين قد يزيد من الناتج الإجمالي لأوروبا بمقدار ٨٨ مليار دولار سنوياً وستستفيد منه صناعات عديدة من الكيميائيات إلى السيارات، كما أنَّ الولايات المتحدة ترى في إزالة الحواجز أمام التجارة مع الاتحاد الأوروبي وسيلة لإطلاق أنشطة للأعمال بمليارات الدولارات عبر الأطلسي. وتشير تقارير صحفية إلى وجود مسودة اقتراح أمريكي ـ أوروبي في هذا الشأن وأنه يوجد قدر كاف من التفاهم المشترك للمضي قدماً في المفاوضات التي قد تبدأ خلال أشهر، ورغم توقع صعوبة المفاوضات إلا أن الجانبين يريدان التوصل لاتفاق في وقت قريب ربما بحلول نهاية ٢٠١٤.

ويبدو أن القوى الغربية الحليفة للولايات المتحدة تسعى إلى بناء تحالف استراتيجي اقتصادي واسع المدى، فبعد أنْ أبدت تفهمها للقرار الياباني بخفض الين ومن ثمّ لم تعترض على هذا القرار الذي بدا وكأنه ينذر بجولة جديدة من حرب

العملات، تواترت الأنباء عن الدعوة إلى قمة أوروبية ـ يابانية لبدء مفاوضات رسمية بين الجانبين للوصول إلى اتفاق للتبادل التجاري الحرّ. وقد ذكرت الصحف اليابانية في ٣ آذار/ مارس ٢٠١٣ أن رئيس الاتحاد الأوروبي هيرمان فان رومبوي والمفوضية الأوروبية جوزيه مانويل سيتوجهان إلى طوكيو للقاء رئيس الوزراء الياباني بهدف التوصل إلى اتفاق نهائي لبدء المفاوضات المنتظرة. ويريد القادة الأوروبيون واليابانيون بدء مفاوضات منفصلة حول اتفاق سياسي من أجل تعاون في مجالات الأمن والبيئة والعلوم والتكنولوجيا، علماً أن وزراء التجارة الأوروبيين كانوا قد كلفوا المفوضية الأوروبية الخريف الماضي ببدء مفاوضات مع طوكيو من أجل اتفاق للتبادل التجاري الحرّ مع الإبقاء على بنود لحماية القطاعات الحساسة مثل صناعة السيارات، وتخشى الشركات الأوروبية العاملة في هذا المجال من تأثير اتفاق كهذا عليها، ومن ثمّ تعارض الرابطة الأوروبية لمنتجي السيارات بدء هذه المفاوضات مع اليابان معتبرة أن الاتفاق لن يصب إلا في مصلحة اليابان.

وفي الإطار ذاته نشير إلى ما أكده نائب وزير المالية الكوري الجنوبي من أهمية تعزيز الاستثمار والتعاون الوثيق بين سيول وواشنطن من أجل الاستفادة الكاملة من اتفاق التجارة الحرة بينهما الذي دخل حيز التنفيذ في آذار/ مارس ٢٠١٢ وضمان نجاحه، موضحاً أن هذا الاتفاق سيساعد على تعزيز الاستثمار والتجارة بين البلدين، مما يؤدي إلى توفير المزيد من فرص العمل وتحقيق انتعاش اقتصادي، مضيفاً أن الاتفاق قد يساعد على إخراج البلدين من حالة الركود الاقتصادي الممتد. والجدير بالذكر أن كوريا الجنوبية قد وقعت على اتفاق مماثل مع الاتحاد الأوروبي إلا أنه يواجه بعض الصعوبات نتيجة تضرر صناعة السيارات الأوروبية منه، وهو ما يجري بحثه بين الجانبين للتوصل إلى حلّ مناسب، خاصة بعد النمو الاقتصادي الكوري الجنوبي الكبير الذي تمثّل بوصول الناتج الكوري الإجمالي إلى تريليون دولار لأول مرة مع نهاية عام ٢٠١٢.

لكن اللافت للانتباه أن التحرّك الكوري الجنوبي في مجال بناء تكتلات اقتصادية جديدة لا يقتصر على نطاق الحركة التقليدية للسياسة الخارجية الكورية الجنوبية بل بدأ يتجه اتجاهاً جديداً يتمثل بالسعي لإقامة منطقة تجارة حرة ثلاثية تضم كوريا واليابان والصين. فقد أشارت وكالة الأنباء الكورية الجنوبية في ١٩ شباط/ فبراير إلى أن كوريا

الجنوبية والصين واليابان ستعقد اجتماعاً لمناقشة تفاصيل اقتراح بإبرام اتفاق لتحرير التجارة الثلاثية بين هذه الدول، وذكرت الوكالة أن الدول الثلاث كانت قد أعلنت في تشرين الثاني/ نوفمبر عام ٢٠١٢ عن بدء محادثات لتحرير التجارة بينها بهدف تعزيز حركة التجارة والاستثمار عبر الحدود في خطوة تُعد محاولة لتهدئة الخلافات الحدودية في منطقة شمال شرق آسيا، ومن شأن توصل الدول الثلاث إلى اتفاق كهذا خلق واحد من أكبر الأسواق في العالم يقدم ٢٠ بالمئة من إجمالي الناتج المحلي للعالم و١٨ بالمئة من إجمالي حركة التجارة العالمية ويضم ٢٢ بالمئة من سكان العالم.

٥ ـ البحث عن سياسات جديدة لإدارة التفاعلات الدولية

تعددت الرؤى والأفكار التي طرحها السياسيون في إطار البحث عن سياسات جديدة لإدارة التفاعلات الدولية السياسية والأمنية والاقتصادية والتقنية والبيئية والاجتماعية. وهنا تشير إحدى الدراسات إلى أن النظام الدولي على مدى عقود قام على مجموعة من المبادئ الأساسية، ومن قبيلها حلّ كافة المشكلات بالطرق السلمية، والازدهار التجاري، ومنع التمييز، والاستقرار النقدي رغم التغير في القيمة الجارية للعملات، وحرية الملاحة، والحدّ من انتشار الأسلحة النووية، واحترام الحريات الأساسية والعملية الديمقراطية. لكن ثمة تغيرات عديدة لحقت بكلّ هذه المجالات، الأمر الذي يتطلب سياسات جديدة لإدارة التفاعلات الدولية، فالمجال التجاري يحتاج إلى تطوير باتجاه تحرير أكثر للتجارة الدولية. والنظام المالي الذي تأسس على أساس صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بات، بعد ظهور مجموعة العشرين التي تقوم بدور هام في توجيه النظام المالي، بحاجة إلى سياسات جديدة للتنسيق في هذا المجال؛ والنظام البحري الذي قام على أساس قانون البحار الجديد يتطلب من القوى الكبرى التي لم تصدق عليه أو تتحفظ بشأن بعض أحكامه، كالولايات المتحدة، أن تقوم بمراجعة مواقفها، وفيما يتعلق بنظام حظر انتشار الأسلحة النووية الذي قام على أساس التمييز بين الدول النووية وما عداها فإنه يحتاج كذلك إلى تطوير في ظلّ المتغيرات الجديدة، كما أنَّ نظام حقوق الإنسان اتسع نطاقه بدرجة ملموسة ليشمل حماية الأشخاص من الحكومات الأوتوقراطية وهو ما يخالف معيار السيادة التقليدي. لذلك تمس الحاجة إلى سياسات جديدة، هذا بخلاف الحاجة إلى نظام دولي للبيئة ينظم العلاقة بين مسؤوليات الدول المتقدمة والدول ذات الاقتصادات البازغة، خاصة

في شأن الحدّ من مصادر التلوث البيئي. كما أنَّ هناك حاجة إلى تنظيم كوني يشمل تفعيل ميكانزمات القانون الدولي ويضع نظماً حاكمة لاستخدام الهواء والفضاء. وتشير الدراسة إلى أن الفشل في ذلك يمكن أن يؤدي إلى تشظي النظام الدولي وتحلله، وبالتالي فهناك حاجة إلى دور للبلدان النامية ومنها البلدان العربية للمشاركة في وضع أسس إدارة التفاعلات الدولية في إطار النظام الدولي الجديد.

دراسة أخرى تقدّم تقييماً للأوضاع القائمة في العالم تذكر أن التجربة العملية أوضحت أن العلاقة بين التجارة والنمو أكثر تعقيداً مما كان متصوراً، وأن التجارة وإن كانت تشجع الإنتاجية العالية إلا أنها تؤدي إلى فقدان أعداد كبيرة من البشر أعمالهم، وأن للعولمة مستويات للتأثير فيما يتعلق بعدم المساواة سواء بين الدول أو داخلها، كما أنَّ تحرير سوق رأس المال يمكن أن يؤدي إلى تعرّض الاقتصاد العالمي لمخاطر شديدة. وتشير إلى أن هناك حاجة إلى إعادة التفكير في السياسات التي تحكم النظام العالمي وتقمع الاستهلاك والاستثمار الداخلي وتؤدي إلى تطاير بعض أشكال تعبئة رأس المال، وتفضي إلى أشكال جديدة من الحماية، هذا فضلاً عن تعثر الاتفاقيات متعددة الأطراف.

والواقع أن هذه الدراسة، شأنها شأن العديد من الدراسات الأخرى، اهتمت بعلاج الآثار الاجتماعية السلبية للتطورات الاقتصادية التي يشهدها العالم، ومن ثمّ فهي تمس إحدى القضايا المحورية في مجال السياسات العامة وهي تلك المتمثلة بالسياسات التوزيعية، سواء داخل الدول أو فيما بينها، وهذا واحد من المواضيع ذات الأهمية بالنسبة إلى البلدان العربية خاصة في ظلّ حالة التحوّل التي تمر بها المنطقة العربية. ويؤكّد هذا ما أشار إليه تقرير المخاطر العالمية لعام ٢٠١٣ حيث ذكر أن التفاوت الحاد في الدخل يتبعه عدم الاتزان الحاد المزمن كأكثر المخاطر التي تواجه العالم.

٦ ـ تفعيل أدوار بعض المنظمات والمؤسسات الدولية والدعوة إلى تطويرها

شهدت الفترة الأخيرة تفعيلاً نوعياً لبعض المنظمات الدولية والإقليمية، وكمثال يبرز دور مجموعة العشرين في سياق التفاعلات الدولية المختلفة، خاصة في المجال

الاقتصادي حيث استطاعت في اجتماع المسؤولين الماليين الذي عُقد في موسكو في ١٦ شباط/ فبراير ٢٠١٣ التوصل إلى اتفاق يحول دون وقوع حرب عملات، إذ خلا البيان الصادر عن الاجتماع، كما سلف القول، من أي انتقاد للسياسة النقدية التي تتبعها اليابان والتي أدت إلى انخفاض قيمة الين الياباني بنسبة عشرين بالمئة، وذلك مع إعلان التزام الدول العشرين بالامتناع عن إجراء تخفيضات تنافسية في أسعار صرف عملاتها ووعدها بأنها لن تحدّد أهدافاً لمعدلات الصرف لأغراض تنافسية. ورغم أن هذا القرار قد أدى إلى تهدئة الأجواء إلا أن هناك مخاوف من إمكانية حدوث حرب عملات خاصة مع إعلان وزير المالية الصيني أن بلاده مستعدة لمثل هذه الحرب.

على صعيد آخر، جرى تفعيل دور حلف شمال الأطلسي من خلال استراتيجيته الجديدة، وهو ما بدا واضحاً في التدخل في مالي والدور غير المباشر في بعض الأحداث الساخنة الأخرى. هذا بالإضافة إلى الدور المتصاعد للوكالة الدولية للطاقة الذرية في القضايا المتعلّقة بالطاقة النووية وحظر انتشار الأسلحة النووية، وللمنظمات المعنية بحقوق الإنسان، سواء كانت حكومية أو غير حكومية، حيث مثلت التقارير الصادرة عنها مصدراً من مصادر الضغط المباشر على عدد من الحكومات العربية.

من جهة ثالثة، برز دور مؤسسات التصنيف الائتماني المؤثر، سواء على مستوى الاقتصاد العالمي أو على مستوى المنطقة العربية، خاصة بالنسبة إلى بلدان الربيع العربي التي تعرضت لتخفيضات متتالية لجدارتها الائتمانية استندت إلى تردي الأوضاع الاقتصادية فيها من جانب وإلى سوء أوضاعها السياسية والأمنية من جانب آخر. وقد مثلت الإجراءات المذكورة نوعاً من الضغط المباشر على السلطات الحاكمة في هذه البلدان.

وأخيراً تزايدت المطالب المتعلّقة بضرورة تطوير بعض المنظمات الدولية، كمنظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي التي تحولت وفقاً لهذه الآراء إلى مؤسسات بيروقراطية ولا تتحلى بالشفافية المطلوبة. ومن جانبه طالب رئيس الوزراء الباكستاني الأسبق شوكت عزيز بإعادة النظر في هذه المنظمات لأن الدول المتطورة لا تؤمن إلا بخدمة مصالحها، وأضاف: نريد تسمية الأمور بمسمياتها، فصندوق النقد الدولي والبنك الدولي مجرد أدوات يجب إعادة النظر في إجراءاتها وحصص التصويت فيها وجنسية الرئيس بحيث يصل الأكفياء إلى القيادة.

كما تحدّث مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية السابق جوزيه فرنانديز عن أن هذه المنظمات بحاجة إلى إصلاحات ولا بُدَّ من إعادة الأوزان النسبية للاقتصادات الجديدة. وأشار محمّد الصبان، المستشار الاقتصادي لوزير البترول السعودي، إلى أن سبب الركود في مفاوضات الدوحة يرجع إلى أن الاقتصادات الجديدة أصبحت أقوى من أن يتم لي ذراعها كما في السابق، ثمّ إن الدول المتقدمة لا تتنبه إلى التغيرات التي تحدث في العالم، لذلك لا بُدَّ من استيعاب جميع الاقتصادات وتجنب إملاء قرارات معينة على الدول.

٧ـ تطوير القوى الكبرى لاستراتيجياتها في إطار النظام الدولي

شهدت الفترة محل الدراسة قيام القوى الكبرى بتطوير استراتيجياتها في إطار النظام الدولي، وتأتي واشنطن في المقدمة في هذا الشأن، فقد أعلنت عن استراتيجية دفاعية جديدة تنقل التركيز الأمريكي إلى منطقة آسيا والمحيط الهادي(*)، مع التأكيد على الالتزام باستقرار الشرق الأوسط وأمنه والتفوق العسكري الأمريكي. وتماشياً مع الأولويات الاقتصادية للحكومة الأمريكية، أعلن أوباما عن استراتيجية جديدة ستقلص حجم القوات البرية من ٥٧٠ ألفاً إلى ٤٩٠ ألفاً في السنوات العشر المقبلة، مما يعني عملياً العجز عن خوض حربين بريتين في الوقت نفسه، وسيتم التركيز على وسائل القتال غير التقليدية ومكافحة الإرهاب إلى جانب التدخلات الإنسانية التي تقع ضمنها عمليات فرض الحظر الجوي. وأرجع المحللون التركيز على آسيا والمحيط الهادي إلى التقدّم العسكري للصين والتحديات الجديدة هناك، وقد أوضح أوباما في حديثه للصحفيين أن الجيش الأمريكي سيكون أصغر حجماً لكن العالم يجب أن يعرف أن الولايات المتحدة ستواصل الحفاظ على تفوقها العسكري بقوات مسلّحة مرنة وعلى استعداد كامل للطوارئ والتهديدات، ووعد بزيادة الاستثمار في القدرات الإلكترونية عبر الإنترنت وأشار إلى أن الترسانة النووية لبلاده يمكن تقليصها دون أن تعرّض الأمن للخطر.

(*) الأرجح أن هذا الاتجاه سيتعزز بعد تصعيد كوريا الشمالية في نيسان/ أبريل ٢٠١٣ بنصبها منصتين لإطلاق صواريخ موسودان بمداها الذي يتجاوز ٣٠٠ كم والقادرة بالتالي على بلوغ جزيرة غوام في كوريا الجنوبية حيث يتمركز ٦٠٠٠ جندي أمريكي. وهو التصعيد الذي أثار مخاوف اندلاع حرب مع الولايات المتحدة.

ورغم أن الرئيس أوباما كان قد رفض طلباً للبنتاغون بتقليص عدد حاملات الطائرات من ١١ إلى ١٠ عام ٢٠١٢ إلا أن هذا الخفض قد تقرر في بداية عام ٢٠١٣، وقد جاء ذلك نتيجة الخفض القانوني للنفقات الحكومية بعد الفشل في التوصل إلى اتفاق مع الجمهوريين بشأن علاج العجز في الموازنة العامة الأمريكية، وسيترتب على مثل هذا الخفض الاحتفاظ في الخليج بحاملة واحدة، وهو ما دعا وزير الدفاع الأمريكي إلى التحذير المباشر لإيران من القيام بأي أعمال عدوانية نتيجة لذلك. وفي الواقع العملي سنلمس التزاماً من الإدارة الأمريكية بتفعيل هذه الاستراتيجية سواء من خلال التحرّك الدبلوماسي في آسيا والمحيط الهادي أو من خلال ما اتخذته من مواقف بالنسبة إلى رفض التدخل العسكري المباشر في مالي؛ وكذلك بالنسبة إلى الأزمة السورية حيث رفض البيت الأبيض توصية وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة مدعومة من البنتاغون بتسليح وتدريب المعارضة السورية. كما أكد جون كيري وزير الخارجية الجديد أن بلاده لا توفر أسلحة فتاكة للمعارضة السورية مع العلم أن السياسة الأمريكية تجاه الأزمة السورية وغيرها من قضايا المنطقة لا تزال تشهد نوعاً من التخبط وعدم حسم الخيارات.

وفيما يتعلق بروسيا فقد أعلن سيرغي لافروف وزير خارجيتها أنه تمّ الانتهاء من إعداد وثيقة عن «تصورات السياسة الخارجية الروسية» تمّ رفعها إلى الرئيس بوتين لاعتمادها، إلا أن وسائل الإعلام الروسية أشارت إلى أن بوتين طلب إدخال تعديلات عليها. ونقلت صحيفة **نيزافيسيمايا غازيتا** عن وزير الخارجية الروسي تأكيده بأن الوثيقة الجديدة تحاول أن تأخذ بالاعتبار التحولات الجديدة في السياسة العالمية، وأهمها: «الآثار العميقة والمفاجئة للأزمة الاقتصادية العالمية، والتغيرات الحاصلة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لكن الأهم هنا ليس التغيرات بعينها وإنما الدوافع التي وقفت وراء هذه العمليات التي زعزعت الاستقرار في المنطقة».

كذلك أكد لافروف أن «المبادئ الأساسية» التي تبنى عليها السياسة الخارجية الروسية «ستبقى ثابتة»، وقد جرى ترسيخها في وثيقة عام ٢٠٠٠ التي تتلخّص في ضرورة انتهاج خطّ براغماتي منفتح وقابل للتنبؤ، والتعاون مع دول العالم المستعدة لذلك على قاعدة المساواة والمصالح المشتركة، والدفاع عن المصالح القومية بحزم لكن دون الانزلاق نحو النزاعات، إلى جانب اضطلاع روسيا بدورها في مجال إنقاذ

النظام الاقتصادي العالمي والتصدي لمخططات التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى. وأشار الوزير الروسي إلى أن هذه المبادئ تحتفظ بأهميتها وسيتم تطبيقها على الحالات المختلفة في العلاقات الدولية، وبالفعل تمّ تطبيق تلك الاستراتيجية في الأزمة السورية.

من جهة أخرى ذكرت وسائل الإعلام الروسية أن الوزير لافروف لا يخفي عزم روسيا على استخدام القوة أثناء حلّ المشكلات العالمية، ولكنها قوة من نوع خاص، أو ما يُسمى «القوة الناعمة»، و«تنوي الخارجية الروسية بالتوازي مع ذلك مواصلة تعاونها مع هيئات المجتمع المدني».

وفيما يتعلق بالصين فقد تمّ انتخاب قيادة سياسية جديدة للبلاد متمثلة بتشي جين بينغ. والقائد الجديد وفقاً للعديد من المحللين يتمتع بسلطة أكبر من سابقيه، ويستند إلى إلى أفكار شعبوية حتّى يكسب التأييد الجماهيري، ومن ثمّ فإن خطابه السياسي يقوم على فكرة الإحياء أو التجديد التي كانت دائماً عنصراً قوياً في التاريخ الصيني، وهو يربط هذه الفكرة بالحلم الصيني. وخطاباته تجمع بين سياسات اقتصادية أكثر جرأة، وإجراءات لمكافحة الفساد، وبرنامج نشط لتعزيز القوة العسكرية، وسياسة خارجية قوية، ومن ثمّ يصف المحللون استراتيجية الصين الجديدة بأنها تعبر عن اتجاه قومي واضح، وأنها تقوم على أساس أن النظام الدولي ينبغي أن يكون متعدد الأقطاب.

هكذا يتضح أن الاستراتيجية الصينية الجديدة تحاول أن تؤصل للأسس التي تقوم عليها تأصيلاً فلسفياً، إلا أنها تأتي في إطار الاستمرارية والتطوير للاستراتيجية المطبقة على مدى السنوات الأخيرة. ويؤكّد هذا موقف الصين تجاه الولايات المتحدة حيث دعتها إلى احترام مصالحها في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وذلك في الوقت الذي تسعى واشنطن إلى تعزيز نفوذها في المنطقة لمواجهة الطموحات الصينية الإقليمية، خاصة مع تفاقم الخلافات الحدودية بين الصين وكل من اليابان وكوريا الجنوبية والفيليبين وفييتنام على خلفية التنافس الحدودي بين هذه الدول.

وكان آخر مظاهر هذا التنافس الخلاف الذي تفجر بين الصين واليابان حول جزر صغيرة غير مأهولة تُسميها الصين دياويو وتُطلق عليها اليابان سنكاكو، وقد دعت الولايات المتحدة إلى تسوية سلمية للخلاف إلا أنها أوضحت أنه في حال نشوب نزاع

فإنها ستعتبر نفسها ملزمة بالتدخل إلى جانب حليفتها اليابان بموجب معاهدة الدفاع المشترك التي وقعها البلدان عام ١٩٦٠.

وقد عبر وزير الخارجية الصيني في تصريح صحفي عن ردّ فعل بلاده في هذا الشأن قال فيه نحن مستعدون للعمل مع الولايات المتحدة ودول أخرى في المنطقة لتأمين مزيد من التنمية والاستقرار، مضيفاً أن الصين تأمل أن تحترم الولايات المتحدة مصالح الصين ومخاوفها، وأنه من خلال الجهود المشتركة بين بكين وموسكو ستحقق شراكة التنسيق الاستراتيجي الشامل بين البلدين نتائج أكبر. كما أوضح رئيس الوزراء الصيني في خطابه أمام البرلمان أن بكين ستعزز قدراتها العسكرية للانتصار في حروب محلية عبر استخدام تكنولوجيا المعلومات، وقد ذكرت وسائل الإعلام الروسية أنه تمّ الاتفاق بين الصين وروسيا على تسليم ٤٨ طائرة سوخوي ـ ٣٥ مقاتلة إلى الصين بقيمة ٤ مليارات دولار.

٨ ـ تنامي حدة التنافس والهجمات الإلكترونية بين القوى الدولية

حذر مجلس علوم الدفاع الأمريكي في دراسة نشرت مطلع آذار/ مارس ٢٠١٣ من خطورة أن تلحق الهجمات الإلكترونية المقترنة بالحرب التقليدية الضرر بقدرة القوات الأمريكية على الرد وتخلق حالة من الارتباك في ميدان المعركة وتضعف الدفاعات التقليدية، وأوصت بوضع استراتيجية تجمع بين الردع وإعادة التركيز على أولويات الاستخبارات مع وجود قدرات هجومية ودفاعية أقوى. كذلك حثت الدراسة وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية على زيادة جمع المعلومات حول القدرات الإلكترونية للبلدان الكبرى، والإبقاء على التهديد الخاص بإمكانية توجيه ضربة نووية كرادع لأي هجوم إلكتروني كبير. كما أوصت الدراسة بعزل النظم والأسلحة العسكرية الأمريكية الهامة وتجهيز عدد صغير من الإجراءات الدفاعية المتقدمة لضمان تفادي أي هجوم، وقد قرر البنتاغون توسيع القيادة الإلكترونية مع التركيز على تطوير القدرات الهجومية الإلكترونية.

وكانت شركة الأمن الإلكتروني الأمريكية «مانديانت» (Mandiant) قد كشفت عن معلومات تشير إلى أن ما لا يقل عن ١٤٠ دائرة حكومية وشركة خاصة أمريكية وأوروبية، من بينها شركات عاملة في مجال الطاقة ومصانع أسلحة ووكالات فضاء

ووسائل اتصالات وإعلام، قد تعرّضت على مدى سنوات لهجمات قرصنة حاسوبية مصدرها الصين.

وبحسب ألبيرت شتاهيل، مدير معهد الدراسات الاستراتيجية بزيورخ، فإن هذه الهجمات التي تعزى إلى بعض وحدات القرصنة في الجيش الصيني، قد تكون لها ثلاثة أهداف: الأوّل، جمع المعلومات السرية المُخَزّنة في قواعد البيانات، شأنها شأن أعمال التجسس الكلاسيكي. والثاني، تعقّب الاتصالات بين أفراد المعارضة الصينية أو بين وسائل الإعلام الدولية. والثالث، اختبار أنظمة الأمان الغربية لاكتشاف الثغرات ومواطن الضعف. وأضاف شتاهيل أن الجيش الصيني لديه الخبراء والمتخصصون القادرون على تنفيذ مثل هذه العمليات، وقال: يجب ألا ننسى أن الصين قد أنتجت أعداداً من أجهزة الكمبيوتر التي تُستَخدَم منذ سنوات في بلداننا كما هو الحال بالنسبة إلى منتجات «أبل». ولا يُنتِج الصينيون الأجهزة فحسب وإنما البرمجيات أيضاً.

في المقابل، ترى ميريام دون كافيلتي، اختصاصية مركز الدراسات الأمنية في المعهد الفدرالي العالي في زيورخ، أن الصين تمتلك القدرة على شنّ هجمات قرصنة إلكترونية، لكنّها أضافت: «علينا أن نكون حذرين من الدعاية الأمريكية، فمنذ سنوات والولايات المتحدة تستخدم خطاباً منمقاً إزاء تهديدات الحرب الإلكترونية، بينما هي في الوقت نفسه البلد الأكثر تقدّماً في هذا المجال وأبحاثه وتطبيقاته». وفي معرض ردّ السلطات في بكين على الاتهام الموجّه إليها من قبل شركة «مانديانت» التي تعمل لحساب الإدارة الأمريكية، نفى المتحدث باسم وزارة الدفاع الوطني الصينية ما يتردد عن وجود جنود يشاركون فيما أطلق عليه الحرب الإلكترونية. وقال المتحدث في بيان له إن إشراك «الجيش الأزرق أو الفرق الزرق» في تدريبات الجيش الصيني يهدف إلى تحسين قدرة الصين على حماية الأمن الإلكتروني ولا يتعلق بشن هجمات إلكترونية. وأضاف أنه في السنوات الأخيرة تقوم العديد من الدول بتحديث جيوشها حيث تتسارع الثورة العسكرية الجديدة في العالم، ويحمل جيش التحرير الشعبي الصيني على عاتقه مسؤولية مزدوجة تتمثل بتعزيز القدرات الميكانيكية والمعلوماتية للقوات المسلّحة الصينية. ومع ذلك فإنه بالمقارنة مع القدرات العسكرية الدولية الأخرى توجد هناك حاجة إلى مزيد من التطوير. ونوه المتحدث باسم وزارة الدفاع إلى أن المواقع الإلكترونية للجيش الصيني تعرضت لهجمات بمتوسط ١٤٤ ألف مرة شهرياً خلال عام

٢٠١٢ على يد قراصنة أجانب، وكان ٦٢,٩ بالمئة من تلك الهجمات من الولايات المتحدة، موضحاً أن المواقع الرسمية للوزارة والجيش الصيني التي تديرها صحيفة «جيش التحرير الشعبي الصيني» اليومية تعرضت لهجمات إلكترونية شرسة منذ إنشائها، وأن هناك أيضاً زيادة في معدل الهجمات خلال الأعوام الأخيرة.

كما أشار إلى أن سياسة الحكومة «الاستباقية» ضدّ الهجمات الإلكترونية لن تكون عاملاً بنّاءً في تعزيز الأمن الإلكتروني في المجتمع الدولي.

يُذكر أن «الجيش الأزرق» الذي تمّ استحداثه ضمن قوات الجيش الصيني خلال العامين الماضيين هو عبارة عن إدارة خاصة لحماية الفضاء الإلكتروني الخاص بالجيش على شبكة الإنترنت، ومهمته العمل على زيادة مستوى أمن شبكة القوات المسلّحة الصينية، ويتكون من عناصر تقوم بتدريبات متواصلة لتكون جاهزة لتنفيذ جميع تدابير الوقاية والحماية والتعامل مع أي هجوم على شبكاتها الإلكترونية.

وقد أكد خبراء صينيون أنه ليس هناك مجال للمقارنة بين «الجيش الأزرق» ومجموعات «الهاكرز»، حيث إنه يختلف عنهم تماماً من حيث أهدافه وجوهره. فمن ناحية الشرعية يعتبر «الجيش الأزرق» شبكة وضعتها السلطات الصينية، أي أنه قانوني وشرعي، في حين أن «الهاكرز» هم مجموعة من المبرمجين الذين يتحدون الأنظمة المختلفة ويحاولون اقتحامها، وهذا العمل غير قانوني وغير شرعي. ومن ناحية الهدف فإن إنشاء «الجيش الأزرق» يرمي إلى حماية الفضاء الإلكتروني الخاص بالجيش الصيني على شبكة الإنترنت، في حين أن «الهاكرز» يقومون بالهجوم على مواقع الإنترنت بشكل عشوائي وينفذون عمليات إجرامية تخريبية لمسح المعلومات.

ويشير الخبراء بمركز الدراسات الأمنية بزيورخ إلى أنه في السنوات الأخيرة، شكّلت ما لا يقل عن ثلاثين دولة وحدات متخصصة مهمتها التصدي للهجمات، وكذلك شن هجمات مضادة. بالإضافة إلى الصين والولايات المتحدة، هناك أيضاً روسيا وفرنسا وبريطانيا وألمانيا وإسرائيل والهند، كلها تقوم بأنشطة في هذا المجال.

وفي السياق نفسه، ذكرت دون كافيلتي أنه عقب اكتشاف دودة «ستكسنت»(*)، دخلت المخاطر الإلكترونية ضمن البرامج السياسية للعديد من الحكومات، باعتبارها

(*) تشير المصادر إلى أن الاستخبارات الأمريكية هي التي طورت تلك الدودة لتخريب برنامج إيران النووي.

المرة الأولى التي تجد فيها تلك الحكومات نفسها أمام برنامج قادر على التسبب بأضرار مادية كبيرة، وهذا معناه أن هجمات كهذه ليست ضرباً من الخيال، وإنما حقيقة واقعية. وأكّد ألبرت شتاهيل أن الفضاء الإلكتروني سيمثل التهديد الأكبر في المستقبل، وأردف قائلاً: «لو نظرنا إلى الاستراتيجية الأمريكية، نلاحظ أنهم يسيرون بشكل رئيس في هذا الاتجاه، حيث يمكنك من خلاله شل البنية التحتية لبلد ما بشكل يفوق ما تحققه القنابل، ويمكن لخطر كهذا أن يأتي من أي أحد كائناً من كان، وليس هذا حكراً على أجهزة الاستخبارات الأمريكية».

وكانت مجموعة «أرامكو» السعودية قد تعرّضت لعمل تخريبي تمثّل بإدخال فيروس إلكتروني إلى برامجها المعلوماتية في منتصف آب/ أغسطس ٢٠١٢، مما أدّى إلى إرباك نشاطها قبل أن تتخلص منه بعد نحو أسبوعين، وهو ما يعني أن جميع الشركات الخليجية مُعرّضة لهذا الخطر في أي وقت. ومعلوم أن «أرامكو» تُعد من أكبر شركات النفط في العالم، وهو ما يوضح أهمية الهجوم الذي تعرضت له والأبعاد الاستراتيجية المتعلّقة به. ويقول محللون اقتصاديون إن إعلان الشركة في ٢٧ آب/ أغسطس ٢٠١٢ عن أنها أعادت تشغيل خدماتها الإلكترونية الرئيسة، لم يكن كافياً لطمأنة الشركات الأخرى التي انطلقت للتفكير في مزيد من إحكام وسائل الحماية والدِّفاع ضدّ الهجمات والاختراقات الإلكترونية.

ومن الإجراءات الاحترازية التي تلجأ إليها الشركات، والتي استخدمتها «أرامكو»، حظْر الإبحار على شبكتها الإلكترونية، في انتظار تطهير الشبكة والتأكد من خلوها من الفيروسات، قبل إعادة تشغيلها. وكما هو معلوم، فإن إنجاز مثل هذه العمليات، ليس أمراً هيِّناً، إذ على «أرامكو» مثلاً، وقف تشغيل ٣٠ ألف حاسوب مكتبي من أجل فحصها وتنظيفها.

وبحسب الباحث موفّق التاليسي تُقدّر مخاطر حالات فقدان البيانات أو المناعة الإلكترونية (مثلما حصل لأرامكو)، في دولة الإمارات وحدها بـ ٤ مليارات دولار في السنة، مع العلم أن حجْم سوق برامج الوقاية الإلكترونية في الإمارات يبلغ ٥٠٠ مليون دولار، مع تركز خاص في القطاع العقاري. هذا وقد أشار أحد الباحثين إلى تزايد المخاطر الأمنية في المنطقة بسبب الصراع القائم بين إيران وبلدان غربية بقيادة

الولايات المتحدة، مما حمل الشركات الخليجية على الإقبال على توسيع استخدامها لمستحدثات قطاع الاتصالات من تقنيات الجيل الرابع، وذلك في إطار السعي لضمان الأمان الإلكتروني، إلا أنه ربط ذلك الإقبال أيضاً بعُنصر آخر هو نمو التجارة الإلكترونية بشكل حثيث في المنطقة خلال السنوات الأخيرة.

وتُعتبر الإمارات وقطر السوقين الأكثر اجتذاباً لأنشطة الحماية الإلكترونية في الخليج، علماً أن التوقّعات تشير إلى أن مبيعات شركات الحماية الإلكترونية ستزيد بنسبة ٣٠ بالمئة في منطقة الشرق الأوسط بوجه عام خلال الفترة المقبلة، خاصة فيما يتعلق بالنّظم التي تحُول دون تسرّب البيانات وكذلك أدوات رصد وسائل التواصل الاجتماعي.

٩ ـ بروز الدول الفاشلة بوصفها عنصراً من عناصر تهديد أمن واستقرار النظام الدولي

توجد ثلاثة أنواع من الآراء فيما يخص مصطلح الدول الفاشلة، الأوّل يرى أن مقولة الدول الفاشلة نافعة ومناسبة للتحليل، وأن الأخطار التي تمثلها قد تغير بشكل أساس الطرق التي يجب أن نفكر بها عن التعامل مع الأمن وعدم الأمن. وطبقاً لهذا الرأي فإن التخلّف وما يرتبط به من تداعيات يحتاج إلى مواجهة. ووفقاً لأحد أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي هو تشاك هاغل، الذي تولّى وزارة الدفاع مؤخراً، فإن التحديات القائمة والمستقبلية لن تأتي من القوى المنافسة ولكن من الدول الضعيفة. ويعتقد أنصار هذا الرأي أن ثمة أساليب جديدة من الضروري اتّباعها مع هذا النوع من الدول تشمل التعليق المؤقت للسيادة، والإشراف والمراقبة الدائمة لتقييم مخاطر الدولة الفاشلة، واستخدام القوة العسكرية عندما تكون الحكومات غير قادرة أو غير راغبة في التحكم في احتواء آثار هذا الفشل.

الرأي الثاني يمثله فريق آخر من المحللين المنفتحين على المفهوم لكنهم يشعرون أن الدول الفاشلة ليست مفهوماً تحليلياً موثوقاً فيه، لأنه لا يوجد تعريف موضوعي له أو اتفاق على مؤشراته وآثاره أو مضامينه، ومن ثمّ فإن فكرة الدول الفاشلة ليست لها قاعدة صلبة يمكن البناء عليها. وفي نطاق هذا الفريق هناك من يجادل بأن تهديد الدول

الفاشلة أحياناً ما يساء فهمه أو ببساطة يبالغ فيه، ومن ثمّ فإن السياسات التي تترتب على استخدامه غير فعالة بل وخطيرة، وإن الفشل المستمر لهذه الدول وليس الدول الفاشلة نفسها هو الأولى بالاهتمام.

الرأي الثالث ينتقد المفهوم بشدة ويرى أن وراءه أجندة سياسية تسعى لنزع الشرعية عن الدول التي تفشل في التوافق مع رؤية الدول المسيطرة على العالم، ومن وجهة النظر هذه فإن فكرة الدول الفاشلة محاولة لشيطنة الآخر كحجة للتحكم والتدخل، ولكون مفهوم الدول الفاشلة مسيساً فإن هذا يجعله غير نافع تحليلياً.

وبغض النظر عن تفاصيل هذه الاتجاهات حول مفهوم الدولة الفاشلة فإن هناك اختلافات في كيفية تعريف وقياس حالة الفشل والضعف، لكن أغلب الدراسات تركز على مظاهر تعطل قيام الدولة بوظائفها التي تقاس بالعجز عن إدارة الصراع والآثار الناتجة عنه، وتعثر الخدمات المدنية والتنمية، والحكم الضعيف، وعدم فاعلية المؤسسات.

وهناك تركيز في الأدبيات السياسية على التأثير الأمني للدول الضعيفة والفاشلة على النظام الدولي، حيث تشير تلك الأدبيات إلى أن هذا التأثير يتضمن عدداً من النتائج السلبية التي تشمل تدفقات الهجرة الإجبارية التي تقود إلى انتشار المتمردين وتهديد الاستقرار في الدول المجاورة كما حدث في رواندا وأفغانستان. ثمّ إن الدول الضعيفة والفاشلة قابلة للتأثر بكلّ أشكال التدفقات غير الشرعية عبر الحدود التي تشمل الجماعات المسلّحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، كما يحدث في البلقان وبين أفغانستان وباكستان وفي كثير من الحالات الأفريقية. هذا بخلاف ما يُشار إليه من خطورة الدول الفاشلة كمعبر للأسلحة الكيميائية والبيولوجية والنووية وتجارة المخدرات والأيدز والقرصنة والإرهاب والمخاطر المؤثرة على البيئة.

وفيما يخص البلدان العربية فإنها تمتلك العديد من عناصر الدولة الفاشلة، وهي معرضة للتحلل والعودة إلى مرحلة ما قبل الدولة الحديثة من تكوينات سياسية قبلية وعشائرية وطائفية ومناطقية، وهو ما يعني الدخول إلى دائرة الصراع والحروب الأهلية على نحو يفتح المجال أمام إعادة رسم الخريطة السياسية للمنطقة العربية وفقاً لأجندات ومصالح استراتيجية للقوى الكبرى في العالم، بل يمكن أن تكون عملية إعادة رسم هذه الخريطة مقترنة بتسويات بعض جوانب التنافس بين تلك القوى.

١٠ ـ تصاعد المخاوف الدولية من تنامي قوى الإسلام السياسي

تفاوتت مواقف الدول الكبرى من تنامي قوى الإسلام السياسي خلال عام ٢٠١٢ والربع الأوّل من عام ٢٠١٣، ويمكن القول إن المخاوف كانت واضحة من جانب الصين وروسيا والهند، أما دول الاتحاد الأوروبي فهي وإن كانت لها مخاوفها فإنها اتّخذت موقفاً حذراً في البداية لتعود بعد وصول القوى الإسلامية إلى الحكم إلى موقفها المتحفظ تجاه هذه الظاهرة. وبالنسبة إلى الولايات المتحدة التي كانت الداعم الرئيس لبعض هذه القوى من أجل الوصول إلى مقاعد السلطة، فيبدو أنها قد أصيبت بقدر من خيبة الأمل جعلها أقرب إلى الحذر بعد التطورات التي شهدتها البلدان التي وصل فيها الإسلاميون إلى السلطة.

ومن ثمّ نستطيع القول إن الاتجاه العام على المستوى الدولي في هذا الشأن يتمثل بتزايد المخاوف الدولية من تنامي قوة الإسلام السياسي خاصة التيار الجهادي. فوفقاً لعدد من المحللين وسّع الجهاديون مجال تحرّكهم في ظلّ اضطرابات الربيع العربي، ويؤكّد هذا بنظرهم تنامي قوة المقاتلين الأجانب في سورية، وتهريب الأسلحة عبر الحدود في أفريقيا الشمالية، واستهداف القنصلية الأمريكية في بنغازي ومقتل السفير الأمريكي في ليبيا، وتطورات مالي، والطابع العابر للحدود الذي مثله هجوم عين أمناس في الجزائر الذي شنه ٣٢ مهاجماً من سبع جنسيات (تونسيون وجزائريون ونيجيريون ومصريون وماليون وكينيون وموريتاني)، وقد ذكرت هيلاري كلنتون وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة، في شهادة لها أمام الكونغرس في الرابع والعشرين من كانون الثاني/ يناير ٢٠١٣ أن ثورات الربيع العربي قلبت ميزان القوى في المنطقة برمتها وأن انعدام الاستقرار في مالي أوجد ملاذاً لإرهابيين يسعون إلى بسط نفوذهم وتنفيذ المزيد من الهجمات.

وقال وزير الخارجية الروسية في تصريحات صحفية إن آثار التدخل الغربي السلبية في ليبيا تتمثل بأن أعمال الإرهاب شبه يومية والأسلحة تنتشر من دون أي رقابة وتسلل المقاتلين الأجانب أمر جار، والوضع في مالي يعدّ نتيجة لما حدث في ليبيا، واحتجاز الرهائن في الجزائر إشارة إنذار أخرى مقلقة جداً. وأوضح في تصريح آخر أن أكثر ما نخشاه هو وصول حكومة أصولية إسلامية في سورية.

ولقد أشار جان بيار فيليو أستاذ العلوم السياسية الفرنسي ومؤلّف كتاب **الشرق الأوسط الجديد** إلى ملاحظتين هامتين، الأولى تتعلّق بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وازدياد نشاطه مقارنة بالمراحل السابقة، والثانية تتعلّق بأن ما يحققه الإسلاميون في سورية من مكاسب على الأرض هو نتيجة دعمهم بآلاف من المقاتلين الإسلاميين الأجانب التكفيريين الذين قدرهم مبعوث الأمم المتحدة إلى سورية الأخضر الإبراهيمي بأكثر من أربعين ألف مقاتل. وقد حذر وزير الخارجية الفرنسي من احتمال سقوط سورية في أيدي الإسلاميين المتشددين.

وتشير العديد من الدراسات إلى صدمة إدارة أوباما من الهجمات الدامية التي تعرضت لها سفارات بلاده في الوطن العربي بعد أنْ اتّخذت من الأحزاب الأصولية التي تنعت بالمعتدلة حليفاً استراتيجياً لها، متجاهلة العلاقات الملتبسة التي تربط هذه الأحزاب بتيارات أصولية متشددة مدرجة على لائحة الإرهاب كتنظيم القاعدة. كما أنَّ ما يجري في بلدان الربيع العربي يوضح أن حلفاء الولايات المتحدة الإسلاميين الذين ساندتهم للوصول إلى الحكم لا يستطيعون السيطرة على الجماعات المتطرفة، أو أنهم يتظاهرون بذلك في بعض التقديرات. والجدير بالذكر أن الرئيس أوباما قد أثار جدلاً في الأوساط السياسية الأمريكية عندما أجاب عن سؤال صحفي بشأن طبيعة العلاقة مع النظام المصري الإخواني بقوله إنه ليس حليفاً ولكنه ليس عدواً.

وقد حذّر تقرير صادر عن الاتحاد الأوروبي في الثامن من شباط/ فبراير ٢٠١٣ من المخاطر التي يتعرض لها السلام الاجتماعي في البلدان العربية التي تمر بمراحل انتقالية نتيجة الأشكال الجديدة للاستقطاب السياسي بين القوى العلمانية والقوى الإسلامية، وكذلك نتيجة تأثر وضع المرأة وصغار السنّ والأقليات العرقية والدينية، مشيراً إلى إمكانية انتقال هذه المخاطر إلى دول أخرى. وفي كلّ الأحوال فإن تلك المخاوف قد تعزز من إمكانية اتساع نطاق التدخل الخارجي المباشر في الشؤون العربية بأشكال وطرق متعددة.

ثانياً: الآثار المترتبة على متغيرات النظام الدولي بالنسبة إلى الوطن العربي

يمكن القول إن هذه الآثار ستشمل الإمكانات وموارد القوة العربية، ونمط السياسات والتحالفات العربية، وصولاً إلى القضايا العربية الهامة. ولا شكّ في أن هذه الآثار تتفاوت من حيث درجة شدتها ونطاق تأثيرها ومداها، إلا أنها جميعاً تحمل الكثير من المخاطر التي تمثل تهديدات مباشرة وغير مباشرة للمصالح العربية الاستراتيجية. وفيما يلي نعرض لأهم هذه الآثار:

١ ـ مجموعة الآثار التي يمكن أن تتعرض لها موارد القوة العربية وعناصرها

ربما يكون أبرز هذه الآثار ما هو ناتج عن تغير خريطة إنتاج وتوزيع الطاقة، وهو ما يرى المحللون أنه لن يقتصر على تحول الولايات المتحدة إلى مصدر للطاقة وما يرتبط بذلك من تحول في السوق العالمي بل يمتد إلى الآثار الجيوسياسية على مستوى العالم.

عربياً يمكن أن يحدث انخفاض في الأهمية الاستراتيجية للمنطقة العربية في سياق التفاعلات الدولية، ويرجع ذلك إلى ما هو متوقع من أن الاكتفاء الذاتي الأمريكي من النفط والغاز سيؤدي إلى عدم وجود مصلحة مباشرة في ضمان تدفق إمدادات النفط من تلك المنطقة، وهو ما قد يتطلب تحمُّل الدول المنتجة أعباء تتعلّق بضمان وصول النفط إلى الأسواق. من ناحية أخرى يشير العديد من الدراسات إلى أن العامل الرئيس المحرك للسياسة الأمريكية في المنطقة العربية، الذي كان يتمحور حول النفط، قد تغير أو على الأقل في طريقه للتغير، ومن ثمّ ستتراجع بالتبعية الأهمية الاستراتيجية لهذه المنطقة، مع العلم أن هذا التحليل يغيِّب العامل الإسرائيلي في تحديد سياسة الولايات في المنطقة. فضلاً عن أن الولايات المتحدة مهتمّة أيضاً بحصول أوروبا على الطاقة من الخليج وتعد ذلك جزئاً من أمنها القومي.

وفي السياق ذاته يمكن أن نشير إلى التراجع المتوقع في عائدات النفط والغاز العربية، الأمر الذي ستكون له آثار سلبية اقتصادية واجتماعية ومن ثمّ سياسية على المنطقة العربية. ولا يقتصر هذا التأثير على البلدان العربية

المصدرة للنفط فحسب بل يمتد إلى باقي الأقطار العربية. ومعلوم أن سياسات القوى الكبرى في مجال الطاقة تسعى إلى الحدّ من قدرة البلدان المصدرة للنفط على التحكم في الكميات والأسعار في السوق العالمي، كما أنها تركز على زيادة قدراتها على الاعتماد الذاتي في توفير حاجاتها من الطاقة، هذا بالإضافة إلى البحث عن مصادر متعددة لتوفير حاجاتها من الطاقة، وهو ما يعني تزايد احتمالات التنافس بين البلدان المنتجة في السوق العالمي للطاقة، وهو تنافس يمكن أن يكون في محصلته النهائية لصالح البلدان المستهلكة. والحصيلة أننا نستطيع القول إن الآثار الناتجة عن تغير خريطة إنتاج وتوزيع الطاقة تنقسم إلى مجموعتين من الآثار، قصيرة الأمد تتمثل بالضغوط النوعية التي تتعرض لها الأقطار العربية، ومتوسطة أو طويلة الأمد تدور حول الآثار الجيوسياسية والاقتصادية بالغة الشدة التي ستترتب على التحولات التي يمكن أن تحدث في هذا المجال، ومن الأهمية بمكان أن نشير إلى أن الآثار قصيرة الأمد تمهد للآثار المتوسطة وبعيدة الأمد.

من ناحية أخرى يثور التساؤل حول النتائج المحتملة للتحالفات الاستراتيجية ومحاولات بناء تكتلات جديدة عملاقة بين القوى الاقتصادية الكبرى في غياب أي مشاركة عربية. هنا تبرز عدة احتمالات، منها أن تكون السيطرة على الموارد العربية محلاً للتنافس بين القوى الدولية الكبرى، أو أن تكون محلاً للتشارك أو محلاً للتسوية، وفي كلّ هذه الاحتمالات لا تتوافر أية ضمانات للحفاظ على الحدّ الأدنى المطلوب من المصالح العربية، كذلك ستكون القدرة التفاوضية العربية مع أي من هذه التحالفات أو التكتلات محدودة.

وفيما يتعلق بالآثار النابعة من عملية إعادة بناء النظام الدولي، التي تقوم في جانب منها على فكرة توزيع الأعباء بين الأطراف المختلفة التي تشكل هذا النظام، فالخبرة التاريخية المعاصرة توضح أن القوى الكبرى عادة ما تستطيع تحميل الأطراف الأضعف بالأعباء التي ترغب في تحميلها بها، كما أنَّ القوى المتوسطة عادة ما تستطيع نقل جانب من الأعباء المحملة عليها إلى الأطراف الأضعف. وبالتالي فالمتوقع أن تتحمل البلدان العربية بعض الأعباء التي تفرضها القوى الكبرى وأعباء أخرى منقولة إليها من القوى المتوسطة (دولية كانت أو إقليمية) وهو ما يدخل في نطاق استنزاف المزيد من موارد

القوة العربية ما لم تستطع البلدان العربية الوصول إلى صيغة ملائمة للتقليل من ثقل هذه الأعباء.

ومن خلال ما يشهده الواقع الدولي المعاصر من اشتداد حدة التنافس والهجمات الإلكترونية بين القوى الدولية يبرز مصدر آخر من مصادر التأثير في عناصر القوة العربية، خاصة أن البلدان العربية لا تستطيع إنتاج تكنولوجيات الحماية الإلكترونية لبنيتها المعلوماتية والاتصالية، ومن ثمّ ستكون تلك الدول بمنزلة سوق مفتوحة لمنتجي هذه التكنولوجيات، وستزيد أعباؤها المالية لشراء ما تحتاج إليه من نظم وبرامج للحماية من جانب، وستعاني من حالة انكشاف في مواردها المعلوماتية وبنيتها الاتصالية أمام الجهات الموردة لهذه النظم من جانب آخر.

٢ ـ مجموعة الآثار المتعلّقة بالتحالفات العربية

يترتب على إعادة بناء النظام الدولي إعادة تشكيل التحالفات الدولية والإقليمية وذلك وفقاً لتوازن القوى الجديد وعلاقات القوة بين الأطراف الدولية الكبرى والفاعلة. والمرحلة الحالية هي مرحلة انتقالية معقّدة تشهد البدايات الأولى للتحالفات الجديدة، ويوضح التحليل المتقدم بعض ملامح التحالفات الجديدة، وأحدها يمثل امتداداً لتحالفات سابقة وتطويراً لها كالتحالف الأمريكي ـ الأوروبي ـ الياباني ـ الكوري الجنوبي والذي يبدو أنه سيحمل لكوريا الجنوبية دوراً محورياً جديداً في سياق التفاعلات الدولية القادمة. والثاني هو التحالف الروسي ـ الصيني الذي يمكن أن يمتد ليشمل دولاً أخرى، وتبقى الهند كقوة كبرى صاعدة محلاً للتجاذب من جانب هذين التحالفين، فالولايات المتحدة وحلفاؤها يسعون إلى ضمّ الهند لموازنة القوة الصينية في آسيا بينما التحالف الروسي ـ الصيني يسعى إلى جذب الهند أو على الأقل تحييدها بما لا يؤدي إلى ميل توازن القوى الدولي لصالح التحالف الآخر. وهناك من يرى أن الهند قد بدأت التفكير في بناء تحالفها الخاص الذي لن يضم أي قوة كبرى أخرى وهو ما قد يمثل التجديد العصري للدور الهندي في عهد نهرو.

وثمة من يرى أن الديمقراطية ستكون محور تشكيل التحالفات الجديدة، فالولايات المتحدة بإمكانها توسيع نطاق تحالفها ليشمل القوى الديمقراطية الصاعدة كالهند وإندونيسيا والبرازيل وتركيا، وجميعها قوى واعدة، كما أنها جميعاً متزايدة التأثير على المستويين الإقليمي والدولي، وهي تشترك في الرغبة في إحداث تغييرات في

النظام الدولي دون هدمه أو تدميره. وبمفهوم المخالفة ستشكل القوى غير الديمقراطية تحالفها الخاص.

وثمة من يرى أن التحالفات الجديدة سيكون محورها التناقض بين مصالح القوى الاقتصادية الكبرى والقوى الاقتصادية الصغرى، وأن السعي من جانب القوى الكبرى لبناء تكتلات اقتصادية جديدة يؤكّد هذا، كما أنه يوحي بإمكانية فرض القوى الاقتصادية الكبرى تسوية تتوافق ومصالحها في مفاوضات التجارة الحرة في الدوحة.

والواقع أن كافة هذه السيناريوهات المتوقعة للتحالفات الجديدة في إطار النظام الدولي تقود إلى نتيجة محددة على المستوى العربي، وهي أن هناك حاجة ملحة لإعادة بناء التحالفات العربية سواء على المستوى الدولي أو على المستوى الإقليمي. بما في ذلك التحالف العربي ـ الأمريكي والتحالف العربي ـ الأوروبي وفقاً للمعطيات الجديدة.

وفيما يتعلق بالتحالفات العربية ـ الدولية الأخرى، خاصة مع روسيا، فإن المعطيات الدولية والإقليمية الجديدة تتطلب دراسة الإمكانيات المتاحة لوضع أسس جديدة على الأقل للعلاقات الروسية ـ العربية حيث تتوافر بعض الأسس لمصالح مشتركة بين العرب وروسيا. هذا وتجدر الإشارة إلى أن ثمة تحرّكات عربية باتجاه تأسيس تحالفات عربية ـ آسيوية بدأت في الظهور في الفترة الأخيرة تسير في اتجاهين، الأوّل يتمثل بالسعي للاندماج في أبنية آسيوية قائمة مع دعمها وتطويرها كما هو الحال بالنسبة إلى منتدى حوار التعاون الآسيوي الذي استضافت الكويت قمته الأولى حيث تقدّمت الكويت بمقترح لاستضافة السكرتارية الدائمة للمنتدى، وقد تمّ إقرار هذا المقترح في آذار/ مارس ٢٠١٣ على أن يتم استكمال الإجراءات الأخرى في المستقبل.

أما الاتجاه الثاني فيتمثل بالدعوة إلى إنشاء أطر جديدة للتعاون مع دول غرب آسيا وخاصة الهند، حيث تشير إحدى الدراسات إلى أن دول مجلس التعاون تسعى لإيجاد علاقة أرحب مع الدول المحورية في غرب آسيا وفي مقدمتها الهند، التي تُعد شريكاً استراتيجياً مهماً، الأمر الذي يحتم تطوير آليات للشراكة بين الجانبين بما يتناسب والثقل الاقتصادي لدول المجلس والهند كقوة اقتصادية صاعدة آسيوياً ودولياً. كما توضح الدراسة أن دول الخليج العربية تدرك أهمية تطوير العلاقات الاقتصادية والاستراتيجية مع باكستان، وضرورة أن تتمكن الحكومة الأفغانية من تحقيق الأمن والاستقرار بعد

الانسحاب الأمريكي للحيلولة دون نمو الجماعات المتطرفة التي تهدد دول غرب آسيا. وتؤكد الدراسة أهمية الحفاظ على الأمن البحري في المحيط الهندي والمضايق الدولية الاستراتيجية المتصلة به وذلك بالنظر إلى تنامي التهديدات الأمنية وفي مقدمتها ظاهرة القرصنة للممار البحرية.

لكن مع كل ذلك تبقى الصين الدولة الأكثر أهمية بالنسبة إلى الخيارات الاقتصادية والسياسية للبلدان العربية، وبخاصة غير النفطية والكثيفة السكان، التي يمكن أن يمثل نموذج التنمية الصيني القائم على اقتصاد السوق الاجتماعية خياراً يمكن الإفادة منه أو حتى اعتماده لتفعيل سياسات التنمية لدى هذه البلدان. فضلاً عن أن الصين المتجهة نحو قمة الاقتصاد العالمي في العقود أو حتى السنوات المقبلة، إلى جانب روسيا بهذا المستوى أو ذاك، يمكن أن تمثل غطاء دولياً للبلدان العربية أو العالمثالثية، الساعية إلى الاحتفاظ باستقلاليتها تجاه السياسة الأمريكية في العالم. مع العلم أن هذا المشهد لا يزال محكوماً بالتناقضات والاستقطابات العربية التي عمقتها أحداث ما يسمى «الربيع العربي» وموقف كل من الصين وروسيا منها.

يبقى أن نشير إلى ما تفرضه التحولات المذكورة على مستوى التحالفات الدولية من ضرورة المراجعة العربية الشاملة للعلاقات العربية ـ الإقليمية من أجل التوصل إلى صيغة ملائمة لانتظام التفاعلات العربية ـ الإقليمية، وتشمل هذه المراجعة التطوير المؤسسي والوظيفي والفكري للإطار الإقليمي العربي في ظلّ المتغيرات الجديدة، وإعادة تحديد الرؤية العربية للقوى الإقليمية، خاصة تركيا وإيران وإثيوبيا وإسرائيل، وبالتالي وضع الاستراتيجية الملائمة لإدارة العلاقات مع هذه القوى، وهو الأمر الذي قد يتطلب اتخاذ قرارات صعبة من الجانب العربي.

٣ ـ مجموعة الآثار المتعلّقة بالسياسات العربية

تتطلب المراحل الانتقالية التي تسبق إعادة تشكيل النظم الدولية تطويراً مستمراً في منظومة السياسات الداخلية والخارجية لمختلف الدول. وتزداد أهمية ذلك بالنسبة إلى البلدان العربية نظراً إلى كون المنطقة العربية من أكثر مناطق العالم حساسية وتأثراً بالتحولات الجارية على المستوى الدولي، خاصة على ضوء حالة الفراغ الاستراتيجي التي تعاني منها المنطقة العربية منذ سنوات، والتي ازدادت حدتها بفعل تطورات الربيع العربي.

وبالتالي فثمة سيناريوهات عديدة مطروحة بالنسبة إلى المنطقة العربية، أحدها يقول إن الولايات المتحدة وحلفاءها سيقل اهتمامهم بها في المستقبل لعدة أسباب، ومن ثمّ ستترك هذه المنطقة لتفاعلاتها الذاتية التي تحمل في داخلها عوامل للتدمير تفوق عوامل البناء والتطور. سيناريو آخر يقول بأن هناك ضرورة لإعادة هندسة المنطقة سياسياً بما يتلاءم مع المعطيات الجديدة، وذلك على غرار ما حدث من قبل في إطار سايكس بيكو، ومن ثمّ فالمنطقة أمام سايكس بيكو جديدة وإن لم تتضح ملامحها بعد. سيناريو ثالث يتحدث عن الحاجة إلى إحداث تغيرات جذرية في المجتمعات العربية بما يساعد على إعادة تأهيلها مع دولها بما يتناسب ومتطلبات العصر الجديد.

والملاحظ أن معظم ما يطرح من سيناريوهات يتضمن إجراء تغييرات في منظومة السياسات العربية في كل المجالات وعلى مختلف المستويات، وثمة مجموعة من المتغيرات سبق ذكرها تفرض ذلك بوضوح، وهي تفعيل القوى الكبرى لاستراتيجياتها، وتفعيل دور المنظمات الدولية والإقليمية، وبروز مفهوم الدول الفاشلة وما يرتبط به من تدخل خارجي استناداً إلى الحقّ في حماية المواطنين من المخاطر، إضافة إلى تزايد المخاوف الدولية من تنامي قوى الإسلام السياسي.

هذه المتغيرات كافة تتطلب تغييراً في منظومة السياسات العربية الأمنية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية بما يتلاءم معها، فتفعيل القوى الكبرى لاستراتيجياتها الجديدة يعني مخاطر وفرصاً جديدة، وهو ما يتطلب سياسات جديدة سواء لاقتناص الفرص أو لخلق الفرص أو لتجنب المخاطر أو للتقليل من حدتها.

كما أنَّ تفعيل دور المنظمات الدولية يحتاج إلى التغيير في السياسات العربية، ويمثل توظيف صندوق النقد الدولي تجاه بلدان الربيع العربي نموذجاً واضحاً في هذا الشأن حيث ربطت القوى الكبرى تقديمها المساعدات والقروض بتوصل هذه البلدان إلى اتفاق مع الصندوق للحصول على قروض، وهو ما يعني التزام البلدان العربية بإجراء تعديلات معينة في سياساتها الاقتصادية والاجتماعية. والجديد في هذا الشأن أن إدارة الصندوق اشترطت الموافقة المجتمعية والتوافق السياسي حول مشروع الاتفاق مع الصندوق، وهو ما ظهر في الحالة المصرية بصورة واضحة.

كذلك فإن الضغوط الدولية الناتجة عن مؤسسات التصنيف الائتماني بدأت تظهر ملامح تأثيرها في عدد من البلدان العربية، بالإضافة إلى ضغوط منظمات حقوق الإنسان.

كذلك يثير الاهتمام بمفهوم **الدول الفاشلة** وما يدور بشأنه من مناقشات في مراكز التفكير الاستراتيجي، العديد من التساؤلات وبخاصة أن قوائم الدول الفاشلة تشمل دولاً عربية كالصومال واليمن والسودان، كما إنَّ هناك دولاً على الطريق للوصول إلى مرحلة الدول الفاشلة، وخطورة مسألة الدول الفاشلة بالنسبة إلى الدول العربية ترجع إلى عدة أسباب منها:

أ ـ النظر إلى الدول الفاشلة كمصدر من مصادر تهديد الأمن الدولي، ومن ثمّ يتعين على المجتمع الدولي اتخاذ الإجراءات المناسبة للحدّ من تهديد الدول الفاشلة للأمن الدولي، بما في ذلك التدخل المباشر بالقوة إذا لزم الأمر.

ب ـ إمكانية توظيف مفهوم الدولة الفاشلة لإفشال دول لا تتوافر فيها عناصر الفشل وذلك لتحويلها إلى دول فاشلة من أجل تحقيق أهداف سياسية واقتصادية واستراتيجية معينة.

ج ـ الأوضاع في الدول الفاشلة عادة ما تؤدي إلى حالة من الصراع والتفكك المجتمعي قد تصل إلى الحرب الأهلية وهو ما يفتح المجال أمام تدخلات خارجية متعددة من حيث أهدافها ومصالحها، الأمر الذي يزيد حدة حالة الفوضى وتردي الأوضاع في هذه المجتمعات.

ونأتي إلى الآثار الناتجة من **تزايد المخاوف الدولية من تنامي قوى الإسلام السياسي** على السياسات العربية حيث يمكن أن نشير إلى ما يلي:

(١) كان لتزايد المخاوف الدولية من تنامي قوى الإسلام السياسي آثاره الواضحة على السياسات العربية، فقد حدث نوع من التحفظ من جانب القوى الدولية الكبرى على تطورات الأوضاع في العديد من الدول العربية، بل وربط بعض هذه القوى، كالاتحاد الأوروبي، تقديم المساعدات وتطوير العلاقات بقيام الحكومات العربية بتغيير سياساتها تجاه مواطنيها. كما استمرت قوى كبرى أخرى في الحيلولة دون توفير أي غطاء دولي يمنح الشرعية لفصائل معينة من قوى الإسلام السياسي. وترددت قوى ثالثة كالولايات

المتحدة في اتخاذ مواقف معينة تجاه بعض الدول العربية نتيجة تقديرات تتعلّق بالمخاطر الناتجة من تنامي الإسلام السياسي، والملاحظ أن قوى الإسلام السياسي قد حاولت في الدول التي وصلت إلى مقاعد السلطة فيها التعامل مع هذه الضغوط الخارجية من خلال تقديم تنازلات بشأن بعض القضايا التي كانت تنتقد مواقف النظم السابقة بشأنها.

(٢) من الأهمية بمكان أن نشير إلى أن معظم القوى الكبرى لها مشكلاتها الخاصة مع قوى الإسلام السياسي، ومن تلك القوى الصين وروسيا والهند، كما أنَّ لدول الاتحاد الأوروبي مخاوفها من تنامي هذه القوى، خاصة في ظلّ وجود أعداد كبيرة من المسلمين على أراضيها. أما الولايات المتحدة فلها موقفها الذي يصنف بعض هذه القوى كجماعات إرهابية تدخل في نطاق حربها على الإرهاب، ومن ثمّ فقد استمرت في توجيه ضرباتها إلى القوى الإسلامية المتطرفة التابعة لتنظيم القاعدة في اليمن من خلال طائرات من دون طيار.

(٣) عبرت القوى الدولية الكبرى عن مخاوفها من تنامي قوى الإسلام السياسي من خلال زيادة الضغوط الدولية الاقتصادية والسياسية على الدول العربية التي تشهد تصاعداً ملحوظاً لدور تلك القوى، الأمر الذي كان له تأثيره على حركة سياستها الخارجية، خاصة بالنسبة إلى توسيع نطاق مجالات التعاون الممكنة، كما أنه أدى إلى إحداث قدر محدود من التغيير في خططها وبرامجها الداخلية ربما بغرض المناورة للتخفيف من حدة هذه الضغوط.

(٤) حاولت بعض القوى الكبرى، وبخاصة الولايات المتحدة، توظيف هذه المخاوف كأداة للضغط للحصول على تنازلات عربية في ملفات أخرى، وهو ما يعني فرض تغييرات على السياسات العربية في اتجاه معين.

(٥) بدأت بعض القوى الكبرى، خاصة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، دراسة إمكانية دعم نموذج معين للإسلام السياسي المعتدل بنظرها كالنموذجين التركي والإندونيسي، يتمثل بتنظيمات الإخوان المسلمين عربياً، ولكن ما زال هذا الموضوع في طور الدراسة والتجريب الجزئي، فضلاً عن أنه أخذ يواجه عقبات ورفضاً شعبياً أدى إلى إسقاط تجربة الإخوان المسلمين في حكم مصر ويهدد بإسقاط تجارب إسلامية أخرى في بعض بلدان «الربيع العربي»، كتونس وليبيا.

وإذا كانت كل المستجدات السابقة تستدعي تغييرات جذرية في السياسات العربية، فإن ثمة أسئلة متعددة عمن يتصدى للقيام بعملية التغيير هذه وعن ضمانات إنجاح تلك العملية والارتقاء بها للمستوى المطلوب.

الفصل الثاني

الإطار الإقليمي

كان عام ٢٠١٢ والنصف الأوّل من عام ٢٠١٣ بمنزلة فترة تحضيرية للانتخابات الرئاسية الإيرانية التي شهدت معركة سَلسلة وتنافساً منضبطاً على إيقاع الحفاظ على النظام بين مرشحين مدعومين من التيار المحافظ وآخرين مدعومين من التيار الإصلاحي. أما التطور الداخلي الأبرز على الساحة التركية فكان التقدّم في تسوية المشكلة الكردية وذلك على وقع تعقيدات المشكلة الكردية في كلٍّ من العراق وسورية. وفي وقتٍ ظلّ التوتر هو الطابع المميز للعلاقات الإيرانية ـ العربية في الفترة محل الدراسة، حدث اختراق ملحوظ، وإن يكن محدوداً في علاقة إيران بمصر، أثار ردود أفعال متباينة. أما العلاقات التركية ـ العربية فقد طبعها الاستقرار في المجمل تستثنى من ذلك علاقة تركيا مع سورية وأيضاً مع العراق لأسباب تتعلّق بالموقف من الأزمة السورية الداخلية.

أولاً: إيران: صراعات الداخل وتفاعلات الإقليم

لم يكن الحديث عن «هندسة معقولة ومنطقية» لانتخابات الدورة الحادية عشرة لرئاسة الجمهورية التي جرت في ١٤ حزيران/ يونيو ٢٠١٣ لـ «مواجهة حرب تشنها واشنطن بالوكالة»، وما أعقب هذا الحديث من جدل سياسي واسع، لم يكن إلا مؤشراً على أن إيران باتت تربط، بشكل واضح، بين ما تتعرض له من ضغوط في الخارج على خلفية ملفها النووي وبفعل تطورات الأزمة السورية، واستمرار التصعيد مع دول مجلس

التعاون الخليجي، وارتفاع سقف التوتر مع تركيا وبعض الدول الأخرى ولا سيّما اليمن، وغموض الموقف مع مصر من جهة، وبين ما تشهده في الداخل من صراعات سياسية استعداداً لهذا الاستحقاق السياسي من جهة أخرى.

إن نظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية يعتبر أن أحد الأهداف الرئيسة للجهود التي يبذلها عدد من القوى الإقليمية والدولية هو العمل على إسقاط نظام الرئيس السوري بشّار الأسد، أو على الأقل إجبار الأخير على التنحي، بكلّ ما يفرضه ذلك من تغيرات سوف تمس طموحات إيران ومصالحها الاستراتيجية الإقليمية في الصميم، وهو ما دفع النظام إلى اتخاذ إجراءات احترازية في الداخل لمواجهة ما أسماه بـ «المؤامرة» التي تحاك ضده وتسعى إلى إعادة تجديد الأزمة السياسية التي واجهها خلال انتخابات الدورة العاشرة لرئاسة الجمهورية التي أجريت في عام ٢٠٠٩.

١ ـ التفاعلات الداخلية

(١) **رئيس تنفيذي في مواجهة مرشد روحي**: أسفرت نتائج انتخابات الدورة التاسعة لمجلس الشورى الإسلامي التي أجريت على مرحلتين في ٢ آذار/ مارس و٤ أيار/ مايو ٢٠١٢، عن هزيمة سياسية للفريق الذي يقوده الرئيس أحمدي نجاد، وهو ما فرض مزيداً من الضغوط على الرئيس مع اقتراب فترته الرئاسية الثانية على الانتهاء، وبدا ذلك جلياً في خضوعه للاستجواب من جانب البرلمان في ١٤ آذار/ مارس ٢٠١٢، وهي خطوة غير مسبوقة في تاريخ الجمهورية الإسلامية. وقد أدى ذلك إلى ظهور توقعات حول تراجع قوة الرئيس ونفوذه داخل معادلة الحكم حتّى خروجه من السلطة بعد الانتخابات الرئاسية الحادية عشر.

لكن على عكس هذه التوقعات بدا أحمدي نجاد مُصراً على تحدي خصومه السياسيين، حيث دافع بقوة خلال الاستجواب عن السياسة الاقتصادية التي تبنتها حكومته، ولم تخلُ ردوده على أسئلة نواب البرلمان من سخرية، إذ وجه حديثه للنواب قائلاً: «الأسئلة التي طرحتموها ليست صعبة جداً، ولو طلبتم مني لكنت طرحت أسئلة أكثر تعقيداً. لقد قمت بالإجابة عن كلّ أسئلتكم، وإذا أعطيتموني علامة تقل عن ٢٠ على ٢٠ فذلك سيكون ظلماً». لكنه ردّ على سؤال حول الأزمة التي سببها غيابه عن مهام عمله لمدّة أحد عشر يوماً في نيسان/ أبريل ٢٠١١، عقب إلغاء المرشد قراره بإقالة وزير الاستخبارات حيدر مصلحي، بتأكيد ولائه للمرشد.

فضلاً عن ذلك، سعى الرئيس، في أكثر من مناسبة، إلى تأكيد صلاحياته التنفيذية والتلميح إلى أنه «رئيس قادم بأصوات الشعب»، وهي إشارة لا تخلو من دلالة مفادها أن أحمدي نجاد لم يعترف بهزيمته السياسية، ويبذل جهوداً حثيثة من أجل تدعيم قوته السياسية خلال الفترة المتبقية من ولايته الرئاسية الثانية، ولم يجد في هذا السياق سوى الاستناد إلى ما يمكن تسميته بـ «الجانب الجمهوري» في نظام الجمهورية الإسلامية الذي يعلي من دور دولة المؤسسات، ولا سيّما المؤسسات المنتخبة وفي مقدمها رئاسة الجمهورية، في مواجهة الصلاحيات الروحية للمرشد الأعلى للجمهورية التي تمثل «الجانب الثيوقراطي» في النظام.

يُذكر أنه خلال الخلاف الذي نشب بين الرئيس وكل من رئيس السلطة القضائية صادق لاريجاني والمدعي العام محسن إيجئي، في ٢١ تشرين الأوّل/ أكتوبر ٢٠١٢، حول رغبة الأوّل في زيارة سجن إيفين حيث يحتجز أحد أبرز مساعديه وهو علي أكبر جوانفكر الذي أدين بنشر مقال منافٍ للذوق العام وإهانة المرشد على موقعه الشخصي على شبكة الإنترنت؛ خلال ذلك وجه الرئيس أحمدي نجاد رسائل لجهات عديدة في النظام وعلى رأسها المرشد علي خامنئي، حيث قال إنه «بناء على اليمين التي أديتها لتولي منصبي، فأنا مصمم على ضمان التطبيق الكامل لأحكام الدستور والإصلاحات الأساسية لشؤون البلاد»، ووعد بأن ينقل النتيجة التي يخلص إليها ليس فقط إلى خامنئي، ولكن أيضاً إلى «أمتنا العظيمة».

بعبارة أخرى يمكن القول إن أحمدي نجاد حرص على توجيه رسالة إلى الداخل بأنه «ليس الشخص الأكثر تشدداً في النظام الإيراني»، وأنه يحاول انتزاع صلاحياته كرئيس للسلطة التنفيذية، حتّى لو أدى ذلك إلى خلافات في الرأي والتوجهات مع المرشد، وهو ما بدا جلياً في خطوات عديدة اتخذها الرئيس: **أولها**، الخوض في قضايا تتسم بحساسية خاصة، ولا سيّما لدي نخبة رجال الدين، حيث انتقد الرئيس فرض القيم الإسلامية بالقوة، معتبراً أن «بعض الجامعات ترغم الطالبات على ارتداء الشادور. لكن بعضهن يرتدين الشادور بطريقة يكون من الأفضل عدم وضعه»، مضيفاً أن «إرغام النساء على ارتداء الشادور لا قيمة له». وبالطبع، فإن قضايا من هذا النوع تحظى باهتمام وحساسية خاصة في إيران، على غرار ما حدث عقب «احتضان» أحمدي نجاد والدة الرئيس

الفنزويلي الراحل هوغو شافيز، وتقبيله للكفن، خلال مراسم تشييع جثمان الأخير.

و**ثانيها**، إرسال إشارات مضادة للمرشد في ما يتعلق بالتفاوض مع الولايات المتحدة الأمريكية، فبعد أن اتهم خامنئي، في ٧ شباط/ فبراير ٢٠١٣ من يتحدث عن إمكان إجراء مفاوضات مباشرة بين إيران والولايات المتحدة بـ «السذاجة»، عقب التصريحات التي أدلى بها نائب الرئيس الأمريكي جوزيف بايدن التي دعا فيها إيران إلى إجراء حوار مباشر مع بلده، ردّ الرئيس على ذلك بتوجيه حديثه إلى الأمريكيين بقوله: «اقتراح الولايات المتحدة بدء حوار ثنائي هو تغيير في اللهجة ضروري، لكنه غير كافٍ»، مضيفاً: «توقفوا عن توجيه السلاح نحونا، وأنا شخصياً سأتفاوض معكم».

و**ثالثها**، توجيه انتقادات حادة إلى الحرس الثوري، حيث ألمح الرئيس، في أول كانون الثاني/ يناير ٢٠١٣، إلى سيطرة الحرس على ثروات كبيرة في البلاد، في محاولة لتبرير الصعوبات التي تواجه حكومته في التعامل مع الأزمة الاقتصادية، إذ أشار إلى «تنظيمات لديها مصارف ومصالح خاصة، ولا تبرز نفسها وتسعى إلى خصخصة بلا قواعد»، وجاء ذلك في إطار اتهامه لـ «٣٠٠ أو ٤٠٠ شخصية نافذة، بالسيطرة على الاقتصاد الإيراني»، مضيفاً أن «الحكومة عاجزة عن ضبطهم، إذ يرفضون ذلك عبر وسائل الإعلام».

هذه الانتقادات دفعت الحرس إلى إبداء «الندم» على دعم أحمدي نجاد في الانتخابات الرئاسية السابقة، حيث قال علي سعيدي، ممثل المرشد لدى الحرس الثوري بأن «تلك القوات نادمة على مساندتها أحمدي نجاد»، وأضاف: «أقر بأنّني ساندت أحمدي نجاد سابقاً، لكننا لم ندرك في شكل دقيق ما يدور في ذهنه، أو ما يريد فعله مستقبلاً». لكن أهم ما جاء في حديث علي سعيدي تأكيده أن «الدعم الذي ناله الرئيس الإيراني لم يكن لشخصه»، مضيفاً أن «الأخير يعتقد أن شرعيته أتت من أصوات الشعب، في حين أن المرشد هو الذي يصادق على أصوات الشعب ويعين الرئيس»، وهي إشارة أخرى إلى الجدل الذي بدأ يتصاعد في إيران من جديد حول مصدر الشرعية والسيادة وهل هو الشعب بكلّ ما يعنيه ذلك من تفعيل الوجه الجمهوري المؤسسي لنظام الجمهورية الإيرانية، أم لولاية الفقيه بما تفرضه من طغيان للوجه الثيوقراطي للنظام؟

هذه التوجهات دفعت تيارات عديدة داخل إيران إلى تشبيه أحمدي نجاد بأنه «إصلاحي إيران الجديد»، خصوصاً في ظلّ قيادته لفريق يطرح رؤى قريبة من التيار الإصلاحي، لكنه يتميز عنه في تبنيه خطاباً يقوم على دعامتين رئيستين: **الأولى**، القومية التي عكسها الرئيس في تأكيده أن «إيران دولة فارسيّة قبل أن تكون إسلامية». و**الثانية**، المهدوية التي يعتبر من خلالها الرئيس أن المهمة الأساسية للحكومة هي تمهيد المجال أمام عودة المهدي المنتظر التي باتت قريبة وفقاً لهذا التيار، بما تنتفي معه الحاجة لمنصب المرشد الأعلى للجمهورية (ولي الفقيه) الذي يتولي صلاحيات الإمام إلى حين عودته.

(٢) خروج آمن للرئيس: لكن رغم ذلك، فإن المرشد لم يتدخل كثيراً لكبح اندفاع الرئيس، ربما تجنباً لإثارة أزمة سياسية حادة في ظلّ الظروف الصعبة التي تمر بها إيران، سواء على صعيد ارتفاع سقف العقوبات الدولية بسبب أزمة الملف النووي، وبالتالي اندلاع أزمة اقتصادية حادة جسدها تدهور قيمة العملة الوطنية (الريال) التي فقدت أكثر من ٧٥ بالمئة من قيمتها، حيث وصلت في شباط/ فبراير ٢٠١٣ إلى ٤٠ ألف ريال للدولار الواحد، أو لاحتمال سقوط نظام الرئيس السوري بكلّ ما ينتجه ذلك من تحديات أمام الدور الإقليمي لإيران، أو بسبب استمرار التوتر في العلاقات الإيرانية ـ الخليجية وعدم حدوث تقدّم كبير في العلاقات الإيرانية ـ المصرية.

ويبدو أن المرشد يتبنى سياسة «الخروج الآمن للرئيس» التي تعني استثمار نتائج الانتخابات البرلمانية التي أسفرت عن هزيمة تيار الرئيس من أجل تقييد حركته السياسية وتضييق البدائل والخيارات المتاحة أمامه، وذلك حتّى خروجه من السلطة، مع الحرص في الوقت ذاته على تحاشي الصدام مع الرئيس أو رفع سقف الضغوط المفروضة عليه بدرجة عالية، ولا سيّما أن أحمدي نجاد ـ على عكس رؤساء الجمهورية الذين سبقوه ـ أثبت قدرة على التحدي والمواجهة بشكل يمكن أن يسبب إرباكاً للنظام.

من هنا اتجه خامنئي إلى تقليص حدة الصراع بين الرئيس وخصومه السياسيين، وهو ما اتضح في موقف المرشد من الأزمة التي نشبت بين أحمدي نجاد ورئيس مجلس الشورى علي لاريجاني، في ٣ شباط/ فبراير ٢٠١٣، بسبب سحب الثقة من وزير العمل عبد الرضا شيخ الإسلام، حيث أذاع الرئيس في جلسة سحب الثقة تسجيلاً صوتياً منسوباً لفاضل لاريجاني شقيق رئيسي مجلسي الشورى والقضاء، يطلب فيه رشوة من

سعيد مرتضوي مدير التضامن الاجتماعي السابق الذي اتهمه القضاء بالمساعدة في قتل معتقلين عقب إعلان نتائج الانتخابات الرئاسية الأخيرة، وذلك للتدخل لدى شقيقيه بهدف مساعدته في مواجهة الضغوط المفروضة عليه، وهو ما ردّ عليه رئيس مجلس الشورى باتهام الرئيس بـ «منع القضاء من التحرّك ضدّ المقربين منه الذين يواجهون ملفات قضائية».

في هذا السياق تدخل خامنئي منتقداً الطرفين، داعياً إلى الهدوء لمواجهة التحديات، معتبراً أن سحب الثقة من وزير العمل كان خطأ، وهو ما دفع أحمدي نجاد ولاريجاني إلى الاعتذار وتأكيد ولائهما للمرشد، حيث قال لاريجاني إن «خامنئي هو ولي أمر المسلمين، ونسعى بكلّ ما أوتينا من قوة إلى تطبيق توصياته»، معتبراً أن انتقادات خامنئي «عامل إصلاح وتصب في المصلحة العامة للبلاد». وقد أيد ٢٦٥ نائباً من أصل ٢٩٠ في المجلس دعوة لاريجاني لتقديم اعتذار لخامنئي عن عزل وزير العمل والتلاسن الحاد مع الرئيس، حيث أصدروا بياناً جاء فيه إن «التزام المبادئ التوجيهية للمرشد، واجب ديني وقانوني»، وإن «نصيحة المرشد تشكل خريطة طريق للثورة في القضايا المحلية والدولية». ورغم أن النائب المحافظ علي مطهري، خرج عن هذا الإجماع مؤكّداً أنه «حين تنتهك الحكومة القوانين، لا يمكن للبرلمان الصمت، فقط للإيحاء باتفاق»، إلا أنه أضاف أنه «إذا أمر المرشد بالامتناع عن عزل وزير، كان على النواب تنفيذ ذلك». بينما وجه الرئيس أحمدي نجاد رسالة إلى خامنئي أكد فيها أنه وحكومته «يكنون محبة وولاء للمرشد ومتمسكون بإرشاداته»، لكنه لم يقدم اعتذاراً للمرشد، معترفاً بعد ذلك بتوتر علاقته مع خامنئي.

كما تدخل المرشد لمنع استجواب البرلمان للرئيس من جديد، في ٢١ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٢، بعد أنْ تقدّم ٧٧ نائباً بطلب لمناقشة الأزمة الاقتصادية التي يرجعها عدد كبير من النواب إلى سوء إدارة الحكومة، حيث قال خامنئي: «إلى هذه اللحظة كانت خطّة استجواب الرئيس إيجابية في إطار حسّ المسؤولية لدى البرلمان وتجاوب مسؤولي الحكومة. لكن إذا تمادى الأمر لأبعد من ذلك فسيكون هذا ما يريده الأعداء، ولذلك أطلب من النواب المحترمين عدم الاستمرار به»، وهو ما استجاب له النواب الذين سحبوا على الفور طلب استجواب الرئيس.

(٣) بقاء رفسنجاني عنصر توازن: في خضم الصراع المحموم بين القوى السياسية الإيرانية، خصوصاً مع اقتراب موعد إجراء انتخابات الرئاسة، بدا لافتاً حرص خامنئي على الإبقاء على رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام هاشمي رفسنجاني داخل معادلة صنع القرار. فرغم التوتر الذي شاب العلاقة بين خامنئي ورفسنجاني، والذي أدى إلى حرمان الأخير من إمامة صلاة الجمعة بطهران ورئاسة مجلس خبراء القيادة، إلا أن خامنئي قرر تجديد رئاسة رفسنجاني لمجمع تشخيص مصلحة النظام لمدّة خمسة أعوام، في آذار/ مارس ٢٠١٢، بعد أنْ كاد يخرج من النظام خصوصاً أن هذا المنصب هو الأخير له داخل مؤسسات الدولة.

قرار خامنئي بالتجديد لرفسنجاني، يمكن تفسيره بأن المرشد يدرك جيداً الوزن السياسي لرفسنجاني وقدرته على ضبط إيقاع الصراع السياسي داخل إيران في الوقت الذي تواجه فيه تحديات داخلية وخارجية ليست هينة، فضلاً عن أن الضغوط التي تتعرض لها إيران ربما دفعت خامنئي إلى الاحتفاظ بشخصية قوية داخل النظام يمكن الاستعانة بها في حالة تفكيره في بدائل أخرى للمواجهة مثل الحوار مع الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد بدا رفسنجاني حريصاً قبل ذلك على تأكيد ولائه لخامنئي، وتقليص حدة الخلافات التي اتسعت بين الطرفين بسبب دعمه الاحتجاج على نتائج الانتخابات بزعامة مير حسين موسوي ومهدي كروبي. لكنه تعمد أيضاً الاحتفاظ بمسافة مع كل القوى والتيارات، وحرص على تحقيق نوع من التوازن داخل خريطة القوى السياسية في خضم الصراع المتصاعد بين الرئيس نجاد وخصومه. وقد انعكس ذلك في الجدل الذي أثاره رفسنجاني بتأكيده ضرورة إجراء انتخابات رئاسية نزيهة، وهو ما عرّضه لانتقادات حادة من جانب المرشد وخصومه السياسيين، فضلاً عن انتقاداته الحادة للمسؤولين الإيرانيين الذين اتهمهم بالافتقار للخبرة، حيث قال إن «الفساد والأكاذيب والنفاق والتدخل في الحياة الخاصة والتضخم والبطالة دليل على فشل النظام»، مضيفاً أن «السياسة والاقتصاد باتا في أيدي عديمي الخبرة والمقربين من المسؤولين».

لكن على الجانب الآخر، واللافت في هذا السياق، تعمد رفسنجاني إثارة قضية خلافة خامنئي ربما لنفي الصفقة التي تحدثت عنها تقارير عديدة، بعد العودة المفاجئة من الخارج لابنه مهدي الذي اتهم بإثارة اضطرابات عقب الانتخابات الرئاسية عام

٢٠٠٩، وإيداعه السجن قبل أن يحصل على «إجازة» لحين صدور لائحة اتهامه، فضلاً عن تنفيذ ابنته فائزة حكماً بالسجن لمدّة ستة أشهر بعد أنْ أدينت في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٢ بسبب مقابلة أجرتها مع موقع إخباري معارض انتقدت فيه انتهاكات حقوق الإنسان والسياسة الاقتصادية في إيران. وفي هذا السياق قال رفسنجاني: «طالما تمنيت ألا أرى اليوم الذي أكون فيه موجوداً، ويكون هو (خامنئي) غائباً، حتّى إنَّ فكرة العيش من دونه تؤرقني وتجعلني أعاني إحساساً شديداً بالوحدة»، وهي إشارة لها مغزاها ومفادها أنه لا يمكن تجاهل رفسنجاني عند الحديث عن ترتيبات المشهد السياسي الداخلي في إيران في حالة غياب خامنئي.

(٤) **انتخابات الرئاسة: صراع محموم على خلافة نجاد:** توالت إرهاصات الانتخابات الرئاسية مبكراً مع التراشق بالتصريحات من قبل أركان النظام، وقد بدأ ذلك رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام هاشمي رفسنجاني بتأكيده ضرورة إجراء انتخابات رئاسية حرة ونزيهة كما تقدّم، فرد عليه المرشد وبعض رموز تيار المحافظين والحرس الثوري الذي بدأ التمهيد لدوره في الانتخابات، كما جاء في تصريح علي سعيدي ممثل المرشد في الحرس قال فيه: «لدى الحرس واجب أصيل في هندسة معقولة ومنطقية للانتخابات» وذلك لمواجهة «حرب بالوكالة» تشنها واشنطن على طهران، مضيفاً أن «الحرس لا يتدخل مباشرة في الانتخابات، بل يضع إطارها العام ومبادئها التوجيهية».

وشارك الرئيس أحمدي نجاد في هذا السجال قائلاً «إن الانتخابات حقّ للأمة، ولا يحقّ لأحد التأثير في تنظيمها»، وذلك في إشارة قوية منه إلى التوتر المكتوم مع الحرس الثوري الذي بدا واضحاً أنه متجه لمنعه من ترشيح أحد أعضاء فريقه، ولا سيّما مدير مكتبه إسفنديار رحيم مشائي في الانتخابات، خصوصاً بعد أنْ عينه أحمدي نجاد في منصب الأمين العام لمنظمة عدم الانحياز ما اعتبره البعض محاولة لإكسابه خبرة في قضايا السياسة الخارجية تمهيداً لترشيحه في الانتخابات.

ويبدو النظام الإيراني متحفزاً لعدم تكرار أزمة ٢٠٠٩ ربما تجنباً لمواجهة ما يُسمى بـ «الربيع الإيراني» الذي تتطلع إليه قوى داخلية وخارجية عديدة على غرار حركة «مجاهدي خلق». فلقد أعلنت الحركة أن رفع اسمها من «لائحة الإرهاب» الأمريكية، في ٢٩ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٢، «سوف يمنحها دينامية جديدة ويساعدها على التحرّك بشكل أفضل».

من هنا بدأ النظام الإيراني يوجه تهديدات ضمنية سواء لما يسمى بـ «تيار الفتنة» في إشارة إلى الحركة التي تزعمها كلّ من مير حسين موسوي ومهدي كروبي ودعمها محمّد خاتمي وهاشمي رفسنجاني والتي طالبت برفض نتائج الانتخابات الرئاسية الأخيرة وفرض رقابة على صلاحيات المرشد، أو لما يُعرف بـ «تيار الانحراف» الذي يقصد به الفريق الذي يقوده الرئيس أحمدي نجاد ويتبنى رؤى ليبرالية وقومية أثارت استياء رجال الدين.

وفي محاولة من خصوم نجاد لمنعه من ترشيح أحد أعضاء فريقه في الانتخابات الرئاسية، استندوا إلى أدوات رئيسة ثلاث: **أولها**، شنّ حملة اعتقالات ضدّ مقربين منه بتهم فساد وانتهاكات لحقوق الإنسان وإهانة المرشد الأعلى، وذلك على غرار ما حدث مع سعيد مرتضوي الذي اتهم بـ «المساعدة في قتل محتجزين في معتقل كهريزك» بعد الانتخابات الرئاسية عام ٢٠٠٩، وكذلك ما حدث مع علي أكبر جوانفكر الذي يقضي عقوبة بالسجن لاتهامه بإهانة المرشد خامنئي وبنشر مقال منافٍ للذوق العام.

و**ثانيها**، مواجهة محاولات الرئيس تعيين أنصاره في مختلف مؤسسات الدولة، على غرار «المجلس الطبّي» وهو أكبر هيئة مهنية في إيران، حيث تمّ استبعاد ١٢٠ مرشحاً معظمهم من المقربين من الرئيس الذي كان قد شدد على ضرورة أن «تكون شؤون البلاد قائمة على أساس القانون ولا قيمة لتصرفات منتهكي القوانين»، مضيفاً: «إن المجلس الطبّي مؤسسة مرتبطة بأطباء البلاد الذين يجب أن يختاروا نوابهم ليصلحوا الأمور ويقدموا خدمات مفيدة. وعلى المؤسسات التي ليست مسؤولة، ألا تتدخل، ولا يمكن أن تتدخل أجهزة الأمن واستخبارات الحرس الثوري وأجهزة استخبارات أخرى. إن هذا أمر سيئ»، وما سبق دفع الحرس الثوري إلى الرد على لسان الجنرال رمضان شريف، مسؤول العلاقات العامة بقوله: «إن تحقق الحرس من أهلية المرشحين في انتخابات المجلس الطبّي قانوني تماماً واتّخذ بناءً على طلب السلطات القانونية»، وأضاف: «كان من الأفضل لأصدقائنا، قبل إعلان مزاعم عبر وسائل الإعلام، متابعة المسألة من خلال القنوات القانونية وكانوا سيكتشفون أسباباً قوية لرفض أهلية مرشحين».

و**ثالثها**، إقرار البرلمان تعديل القانون الانتخابي الخاص بالترشح لانتخابات الرئاسة، في ٢ كانون الأوّل/ ديسمبر ٢٠١٢، بما يفرض شروطاً صعبة تقلص قدرة

أحمدي نجاد على ترشيح أحد أعضاء فريقه للانتخابات، حيث نصّ على أن يراوح عمر المرشح للمنصب بين ٤٥ و٧٥ عاماً، وأن يحمل شهادة ماجستير كحد أدنى، ويحصل على موافقة ٢٥ من أعضاء مجلس خبراء القيادة، ومصادقة ١٠٠ نائب بالبرلمان. ولقد سارع أحمدي نجاد إلى اعتبار التعديل مناقضاً للدستور، في إشارة إلى اعتقاده بأن إقرار القانون، في هذا الوقت تحديداً، يهدف إلى انتزاع صلاحية الإشراف على سير العملية الانتخابية من الحكومة ممثلة في وزارة الداخلية، ومنع تياره من ترشيح أحد كوادره سواء كان إسفنديار رحيم مشائي أو مجتبى ثمره هاشمي، أو غيرهما. يذكر أن مجلس صيانة الدستور لم يصادق على البنود المذكورة عالياً في القانون الانتخابي مما أوقف سريانها.

وقد أعلن بعض المسؤولين السابقين والحاليين بالفعل نيتهم الترشُّح، مثل وزير الخارجية السابق منوشهر متكي، وأمين مجلس تشخيص مصلحة النظام قائد الحرس الثوري الأسبق محسن رضائي ومستشار المرشد للشؤون الدولية علي أكبر ولايتي، ورئيس مجلس الشورى الحالي علي لاريجاني والسابق غلام علي حدّاد عادل، ورئيس بلدية طهران محمّد باقر قاليباف، وغيرهم كثيرون. لكن اللافت للانتباه هو ترشيح علي فلاحيان وزير الاستخبارات السابق المطلوب لدى الإنتربول بتهمة التورط في التخطيط لاغتيال معارضين أكراد في برلين عام ١٩٩٢ وتفجير مركز يهودي في بيونس أيرس عام ١٩٩٤، والذي يرتبط اسمه أيضاً باغتيال مثقفين إيرانيين خلال فترة توليه مهام منصبه (١٩٨٩ ـ ١٩٩٧)، وهو ما دفع اتجاهات إلى ترجيح أن يكون ترشيح فلاحيان خطوة متعمدة لتحديد سقف المرشحين المتشددين بحيث يصبح أي مرشح آخر أكثر اعتدالاً، أي أن ترشيحه، وفق هذا التصوّر، ربما يكون خطوة متعمدة لدعم فرصة مرشح تيار بعينه للفوز بالانتخابات.

واللافت أيضاً هو تركيز المرشحين المحتملين على قضيتين أساسيتين: **إحداهما،** تأكيد الولاء للمرشد الأعلى علي خامنئي، في إشارة لها مغزاها تفيد أن المرشحين مدركون تماماً أن المدخل الأساس لقبول ترشيحهم هو إعلان الولاء لخامنئي، بعد الأزمات المتتالية التي تسبب فيها الرئيس نجاد بتعمده الخروج على طاعة المرشد. **والأخرى** منح أولوية خاصة للتعامل مع الأزمة الاقتصادية التي تواجهها إيران، حيث أدى تطبيق الحظر الأوروبي على الصادارت النفطية الإيرانية وخفض بعض الدول

المستوردة وارداتها من النفط الإيراني إلى تقليص حجم الإنتاج النفطي الإيراني من ٣,٧ مليون برميل يومياً إلى ٢,٦ مليون برميل يومياً، وإلى خفض الصادرات من ٢,٥ مليون برميل إلى ١,٥ مليون برميل يومياً، وهو ما أدى إلى تقليص عائدات إيران من العملة الصعبة. وقد أسفرت السياسة المرتبكة التي تبنتها حكومة أحمدي نجاد عن تصاعد حدة الأزمة، الأمر الذي دفع المرشحين للانتخابات إلى توجيه انتقادات لاذعة لها، ودعاهم إلى تبني خطط مختلفة لاحتواء التداعيات السلبية للأزمة الاقتصادية.

وفي ما يخص المرشحين الذين أجاز مجلس الصيانة ترشحهم فإنّهم ثمانية من أصل نحو سبعمئة شخص تقدّموا بأوراقهم، علماً بأن رفسنجاني الذي حسم أمره وترشح في اللحظات الأخيرة كان أول المستبعدين من سباق المنافسة، شأنه في ذلك شأن رحيم مشائي، وذلك بعد حملة ضارية شنت ضده أولاً لمنع ترشحه وثانياً لمنع إجازته وهو ما يمثل صفعة قوية لأحد أركان النظام. يُذْكر أن ثمة محاولات قد جرت لتوحيد مواقف التيار الأصولي أسفرت عن تشكيل لجنة باسم «٢+١» ضمت علي أكبر ولايتي وغلام علي حدّاد عادل ومحمّد باقر قاليباف، للاتفاق على اسم مرشح واحد. كما تشكلت لجنة أخرى رباعية في إطار «جبهة أتباع الإمام والقيادة» ضمت وزيري التجارة والخارجية السابقين يحيى آل إسحق ومنوشهر متقي ورئيس هيئة التفتيش المركزي مصطفى بور محمّدي ونائب رئيس مجلس الشورى محمّد رضا باهنر للغرض نفسه، إلا أن تقدّماً لم يتحقق على صعيد ترشيح اسم واحد للمنافسة على منصب الرئيس. وقد عمد الإصلاحيون من جانبهم إلى لقاء المرشد لتقصي الفرص أمام مرشحيهم في الانتخابات، ومثل الإصلاحيين في هذا اللقاء النادر وزير الداخلية الأسبق عبد الواحد موسى لاري والنائب السابق مجيد أنصاري ووزير الصناعة السابق إسحق جهانجيري. وفي الأخير كانت القائمة التي أجازها مجلس الصيانة للمنافسة الانتخابية تتكوّن من ثمانية أشخاص هم: ولايتي وقاليباف وعادل ورضائي وجليلي من التيار الأصولي، وحسن روحاني ومحمّد رضا عارف ومحمّد غرض الأقرب موقفاً إلى الإصلاحيين.

(٥) **الانتخابات في مواجهة الأزمة الداخلية**: يمكن القول إن النظام الإسلامي في إيران عرف كيف يتعامل مع الاستحقاق الانتخابي الرئاسي عام ٢٠١٣ على النحو الذي عزز الوحدة الوطنية الداخلية وخفّف من حدة الاستقطاب والانقسام بين القوى والاتجاهات السياسية والفئات والطبقات الاجتماعية المختلفة قاطعاً الطريق أمام أي

مساعٍ خارجية لاستغلال التناقضات الداخلية باتجاه إثارة اضطرابات في الشارع يمكن أن تصل إلى حد التشكيك في شرعية المرشد الأعلى نفسه؛ إذ بعدما كانت شخصية الرئيس السابق محمود أحمدي نجاد والسياسة التي اعتمدها في بعض الملفات الداخلية، وبخاصة طريقة إدارة الملف النووي والعلاقة مع الغرب ومع بلدان الخليج العربية، محل انقسام في المجتمع الإيراني، استطاع المرشد الأعلى من خلال موقفه المحايد، أو ربما المؤيد بطريقة غير معلنة، للمرشح المستقل المدعوم بإجماع من جانب الإصلاحيين، الشيخ حسن روحاني، استطاع أن يعيد تجديد الثقة بمرجعية المرشد الأعلى بوصفها مرجعية لا تقف في وجه خيار التوجه الإصلاحي في البلاد، في الوقت الذي بلغت صورة الثورة الإسلامية الإيرانية حداً تحتاج فيه فعلاً إلى جرعة إصلاحية جدية، سواء في الملفات الداخلية أو في الملفات الخارجية، تساهم في حلحلة بعض التعقيدات التي بلغتها تلك الملفات.

وفي هذا السياق، حملت الرسالة التي وجهها المرشد الأعلى للثورة الإمام علي خامنئي إلى الناخبين الإيرانيين قبيل الانتخابات دلالة واضحة على تشجيع التيارات الإصلاحية على خوض المعركة الانتخابية مع تشديده على دعوة حتى المناهضين للثورة الإسلامية إلى المشاركة في الانتخابات، في الوقت الذي حيّد مجلس صيانة الدستور كلًا من مرشح الرئيس محمود أحمدي نجاد، رحيم مشائي، ورجل الدين القوي هاشمي رفسنجاني من المعركة الانتخابية، لترسو تلك المعركة على ستة مرشحين، واحد منهم فقط مدعوم من الإصلاحيين، مقابل خمسة مرشحين من المحافظين، الأمر الذي عزز من فوز المرشح المعوم من جانب الإصلاحيين حسن روحاني في الدورة الأولى على الأقل. غير أن المفاجأة التي كسرت توقعات استطلاعات الرأي كانت فوز حسن روحاني في أكثر من ٥٠ في المئة من أصوات المقترعين في الدورة الأولى الذين تجاوزت نسبتهم ٧٢ في المئة من الناخبين، وهي نسبة مشاركة عالية وفق المقاييس العالمية. أما المفاجأة الأخرى التي حملتها الانتخابات فهي نيل المرشح المدعوم من الإصلاحيين النسبة نفسها تقريباً في كل من المدن والأرياف، مع العلم أن أصوات الإصلاحيين عادة ما كانت تتركز في المدن الكبرى، وبخاصة طهران، التي تحتضن الطبقة الوسطى ذات النزعة الإصلاحية، أما الأرياف فغالباً ما كانت تذهب أغلبية أصواتها للمحافظين ولأحمدي نجاد ذي التوجه الشعبوي. وهذا أمر يحمل إحدى الدلالتين أو كليهما معاً، على الأقل، هما ذهاب جزء من أصوات قاعدة المحافظين

والمحسوبين على المرشد الأعلى إلى حسن روحاني، وهذا ما أظهرته نتائج الاقتراع في قم مثلًا، ثم ذهاب أصوات نجاد إلى روحاني أيضاً، نظراً إلى النزعة الإصلاحية التي يحملها نجاد في بعض الجوانب الاجتماعية.

وإذا كان هذا التقدير صحيحاً يكون المرشد الأعلى للثورة الإسلامية في إيران قد نجح في إيصال مرشح ذي نزعة إصلاحية إلى الرئاسة، أظهر من خلال تصريحاته الأولية بعد فوزه حرصه على الثوابت العليا للثورة الإسلامية، ومنها الصراع المبدئي مع الكيان الصهيوني ودعم خيار المقاومة في المنطقة، مع ما يعكسه ذلك من موقف داعم للنظام في سورية، والتمسك بحق إيران في امتلاك التقانة النووية السلمية، إلى جانب توجهه إلى إحداث إصلاحات في مختلف الملفات الداخلية والخارجية التي زادت تعقيداً في عهد نجاد. فهل سيعطي هذا الثورة الإسلامية في إيران الفرصة لتجديد نفسها في ظل الحفاظ على ثوابتها الكبرى؟

٢ ـ التفاعلات الإقليمية

فرض امتداد الأزمة السورية تداعيات مباشرة على تفاعلات إيران مع محيطها الإقليمي، خاصة مع تزايد الاتجاه نحو نقل ديناميات تلك الأزمة من داخل سورية إلى خارجها.

(١) **استمرار التوتر في العلاقات مع دول مجلس التعاون الخليجي**: كان التوتر هو السمة الأساسية لعلاقات إيران مع دول مجلس التعاون الخليجي، وهو ما يعود إلى اعتبارات أربعة: **أولها**، الموقف الإيراني المؤيد للاحتجاجات البحرينية. **وثانيها**، الاستياء الإيراني من الدعم الخليجي (السعودي والقطري خصوصاً) للمعارضة السورية في مواجهة نظام الرئيس السوري بشّار الأسد. **وثالثها**، تصاعد حدة القلق الإيراني من احتمال تأسيس نظام درع صاروخية أمريكية في منطقة الخليج لاعتراض صواريخها، والذي تمت مناقشته في «منتدى التعاون الاستراتيجي» الذي جمع الولايات المتحدة الأمريكية ودول مجلس التعاون في الرياض في ٣١ آذار/ مارس ٢٠١٢، وهو ما دفع إيران إلى اعتباره «إعلان حرب عليها». **ورابعها**، امتعاض الجمهورية الإسلامية من التزام دول مجلس التعاون الخليجي، ولا سيّما الإمارات العربية المتحدة، بتطبيق العقوبات الدولية المفروضة عليها بسبب أزمة ملفها النووي.

لكن اللافت أن بعض دول مجلس التعاون الخليجي، ولا سيّما السعودية والبحرين، اتّخذ خطوات إيجابية مثلت استثناء في هذا السياق، على غرار الدعوة التي وجهها العاهل السعودي الملك عبد الله بن عبد العزيز إلى الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد للمشاركة في قمة التضامن الإسلامي التي عقدت بمكة المكرمة في ٢٦ و٢٧ آب/ أغسطس ٢٠١٢، وقرار البحرين بإعادة سفيرها إلى طهران في ١٢ آب/ أغسطس ٢٠١٢ بعد أكثر من عام على سحبه.

وبالمثل، فإن إيران لم تقطع خطوط التواصل مع دول مجلس التعاون الخليجي. ففضلاً عن استجابتها السريعة لدعوة العاهل السعودي المشار إليها فإنها تبنت سياسة مرنة تجاه بعض دول المجلس ولا سيّما قطر وعمان الحريصتين على عدم تصعيد التوتر مع إيران بدرجة أكبر. فقد قام وزير الخارجية الإيراني علي أكبر صالحي بزيارة الدوحة في ١١ تشرين الأوّل/ أكتوبر ٢٠١٢ حيث التقى أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، وتركزت المباحثات حول الأزمة السورية. فيما قام وزير الشؤون الخارجية يوسف بن علوي بزيارة إيران في ٣١ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٣، كما أجرت وحدات من القوة البحرية الإيرانية والعمانية يوم ٢٢ من الشهر نفسه مناورات مشتركة جنوب جزيرة هرمز في مياه الخليج مخصصة للإغاثة والإنقاذ.

وبخلاف ذلك، بدا النمط الصراعي هو المسيطر على العلاقات الإيرانية ـ الخليجية، فقد استنكرت إيران تلكؤ البحرين في إعادة سفيرها إلى المنامة ووصفته بأنه يأتي «في ظلّ استمرار القمع في مواجهة الاحتجاجات»، حسب تصريحات نائب وزير الخارجية أمير عبد اللهيان. فيما حذّرت السعودية إيران من تهديد أمن الإمارات أو البحرين، وأكدت أنها «لن تتهاون مع أي تهديد لسيادة دول الخليج»، حيث قال ولي العهد السعودي الراحل الأمير نايف بن عبد العزيز في كلمة ألقاها خلال اجتماع لوزراء داخلية دول مجلس التعاون الخليجي بالرياض في ٣ أيار/ مايو ٢٠١٢: إن «أي أذى تتعرض له أي من دولنا هو أذى يمسنا جميعاً».

وبدت الزيارة التي قام بها الرئيس الإيراني، في ١١ نيسان/ أبريل ٢٠١٢، ومن بعده مسؤولون آخرون أمثال قائد الحرس الثوري الجنرال محمّد علي جعفري وبعض نواب مجلس الشورى، إلى الجزر الإماراتية الثلاث، خطوة استفزازية تعكس الطابع المتشدد الذي صبغ السياسة الإيرانية إزاء دول مجلس التعاون خلال الفترة الأخيرة. وقد سعت

إيران بهذا التصعيد إلى الرد على التزام الإمارات بتطبيق العقوبات الدولية المفروضة على إيران بسبب أزمة ملفها النووي، واتجاه الإمارات إلى إبرام صفقات سلاح ضخمة على غرار الصفقة المتعلّقة بنظام الدفاع الصاروخي «ثاد».

فضلاً عن ذلك، استمرت إيران في استعراض قوتها في الخليج حيث أكدت، على لسان نائب قائد القوة البحرية التابعة للحرس الثوري العميد علي رضا تنكسيري، في ٢١ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٣، أن «أمن الخليج بيد قوات الحرس الثوري»، وذلك في إشارة إلى أنها لن تقف صامتة في حال تعرضها لضربة عسكرية، وأن خيارها الأوّل سوف يكون إغلاق مضيق هرمز وتهديد مصالح القوى الغربية والإقليمية المؤيدة للسياسة المتشددة التي ينتهجها الغرب في التعامل مع أزمة ملفها النووي.

كما أجرت القوات البحرية الإيرانية مناورات «الولاية ٩١» في مضيق هرمز لمدّة ستة أيام في ٢٨ كانون الأوّل/ ديسمبر ٢٠١٢، وتعمدت إجراء مناورات «الرسول الأعظم ٨» بالتزامن مع انعقاد جولة مفاوضات إيران مع مجموعة «٥+١» في كازاخستان، وذلك لرفع سقف التفاوض مع الغرب وتأكيد قدرتها على استهداف مصالح الغرب في حال الاعتداء عليها، ولتوجيه رسالة مفادها أنها قوة إقليمية لا يُستهان بها، وأن من الضروري توسيع قضايا التفاوض لتتجاوز ملفها النووي إلى الملفات الإقليمية الأخرى وعلى رأسها الملفان البحريني والسوري، وهو ما يُعرف بسياسة «تشبيك الملفات» على غرار ما طرحته في اجتماع موسكو الذي عقد في ١٨ و١٩ حزيران/ يونيو ٢٠١٢.

هذا التوتر المستمر في العلاقات الإيرانية ـ الخليجية انعكس في البيان الصادر عن قمة مجلس التعاون الخليجي التي عقدت في المنامة في ٢٦ كانون الأوّل/ ديسمبر ٢٠١٢، والذي أشار إلى أن «المجلس الأعلى أعرب عن رفضه واستنكاره لاستمرار التدخلات الإيرانية في الشؤون الداخلية لدول مجلس التعاون»، وطالب إيران بـ «الكف فوراً ونهائياً عن هذه الممارسات وعن كلّ السياسات والإجراءات التي من شأنها زيادة التوتر وتهديد الأمن والاستقرار في المنطقة».

يُذكر أن إيران رفضت هذا البيان وانتقدت حُكام الخليج لأنهم «بإلقاء مسؤولية مشكلاتهم الداخلية على عاتق دول أخرى في المنطقة يتناسون الوقائع على الأرض»، وأن «نسبة هذه المشكلات إلى الخارج أو استخدام وسائل قمعية، ليس الوسيلة الناجعة لتلبية مطالب الشعب». وقد جدد الأمين العام للمجلس عبد اللطيف الزياني اتهامات

المجلس لإيران، في بداية آذار/ مارس ٢٠١٣، بالتدخل في الشؤون الداخلية لدول المجلس بقوله إن «هذا الموقف لا يعبر عن نوايا طبيعية، ولا سيّما أن كلّ المؤشرات الآتية من إيران تؤكد أنها لا ترغب في إقامة علاقات طبيعية وتعاون حقيقي ومثمر مع دول المجلس».

كما وجهت البحرين، في ١٩ شباط/ فبراير ٢٠١٣، اتهامات لإيران بتدريب وتمويل «خلية إرهابية» أعلنت السلطات البحرينية القبض على أفرادها في ١٦ من الشهر نفسه، وقالت إن الخلية كانت تهدف إلى تشكيل ما يسمى بـ «جيش المهدي»، وتم تكليفها «جمع معلومات وتصوير بعض الأماكن المهمة والمنشآت العسكرية وتجهيز مستودعات لتخزين أسلحة سيتم إدخالها إلى البلاد بانتظار الأوامر من إيران». وكان وزير الخارجية البحريني الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة قد صرح قبل ذلك بقوله «إننا نعاني من إيران ما هو أكثر من البرنامج النووي»، وذلك خلال اجتماع الدورة الـ١٢٦ لوزراء خارجية مجلس التعاون الخليجي بالرياض في ٣ آذار/ مارس ٢٠١٣، كما أنَّ إيران من جانبها نفت أي ضلوع لها في أعمال عنف داخل دول الخليج مؤكدة أن «هذه الاتهامات مخالفة للواقع وتهدف إلى التهرب من المشاكل الحقيقية ولن تؤدي إلى أي نتيجة»، بل ذهبت إيران خطوة أبعد بتوجيه اتهامات مضادة لبعض دول الخليج بالوقوف وراء عمليات إرهابية تقع داخل إيران، حيث قال الجنرال محمّد باكبور قائد القوات البرية في الحرس الثوري، خلال المناورات التي أجراها الحرس لمدّة ثلاثة أيام منذ ٢٤ شباط/ فبراير ٢٠١٣، إن «المناطق الحدودية شهدت مؤخراً هجمات نفذتها مجموعات مسلّحة دربت وجهزت بالمال والسلاح على أيدي بعض أجهزة الاستخبارات التابعة لبعض الدول الخليجية».

في المقابل، أعلنت إيران في أوائل حزيران/ يونيو ٢٠١٣ عن كشف شبكة «تجسس إرهابية» تعمل لحساب جهاز استخبارات تابع لدولة عربية، تعمل على تأجيج النعرات القومية والطائفية عبر شن حملة اغتيالات في مناطق تتسم بالتنوع القومي والمذهبي، كل ذلك عشية الانتخابات الرئاسية الإيرانية بهدف التأثير في سير العملية الانتخابية.

وكانت إيران سبق أن اتخذت موقفاً متشدداً تجاه مبادرة «الاتحاد الخليجي» التي طرحت خلال القمة التشاورية الخليجية التي عقدت في الرياض، في ١٥ أيار/ مايو

٢٠١٢، وتم تأجيل مناقشتها لوقت لاحق، حيث اعتبرت أن «فكرة الاتحاد بين البحرين والسعودية خطوة غير حكيمة ستنقل أزمة البحرين إلى السعودية» ولا سيّما أنها اعتبرت المبادرة موجهة لها في الأساس، خصوصاً في ظلّ حرص قادة دول مجلس التعاون على تسمية الاتحاد بـ «اتحاد الخليج العربي» في إشارة إلى رفض التسمية الإيرانية للخليج، ومن ثمّ رفض طموح إيران في السيطرة على أمن الخليج والتدخل في شؤون دوله.

(٢) مواصلة دعم النظام السوري: واصلت إيران دعمها لنظام الرئيس السوري بشّار الأسد وتبنت فكرة «الحلّ السياسي» كمدخل لتسوية الأزمة، رافضة الدعوات التي أطلقها عدد من القوى الدولية والإقليمية لتنحي الرئيس السوري، معتبرة أن ذلك شأنٌ داخليٌ سوري يقرره الشعب السوري وحده. وقد وجهت إيران إشارات عديدة بأنها لن تترك النظام السوري يسقط أمام الضغوط القوية التي يتعرض لها، حيث قام مسؤولون إيرانيون عديدون بزيارة دمشق ولقاء الرئيس السوري بشّار الأسد لتبليغه إصرار إيران على دعمه، ومن هؤلاء الأمين العام للمجلس الأعلى للأمن القومي سعيد جليلي ورئيس مجلس الشورى علي لاريجاني.

لكن إيران أجرت تغييراً تكتيكياً في موقفها من الأزمة بدعوتها إلى تنظيم حوار بين النظام والمعارضة السورية، بل إنها اقترحت استضافة هذا الحوار على أراضيها، مع التأكيد، في الوقت نفسه، أن يكون الحلّ سورياً، وهو ما رفضته المعارضة السورية التي قالت إن «إيران شريكة في قتل السوريين».

وقد نظمت إيران، في ٩ آب/ أغسطس ٢٠١٢، اجتماعاً تشاورياً استثنت منه الدول الداعمة للمعارضة السورية، وكان لافتاً حرصها على عقد المؤتمر عقب استقالة المبعوث الأممي إلى سورية كوفي أنان، في محاولة لملء الفراغ الدبلوماسي الناشئ عن ذلك، وإضفاء نوع من الزخم على دعوة الحلّ السياسي في مواجهة الخيار العسكري الذي تبنته بالأساس تركيا وبعض دول مجلس التعاون الخليجي، فضلاً عن إسرائيل بطبيعة الحال.

كما استضافت إيران، في ١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٢، مؤتمراً سورياً تحت عنوان «لا للعنف ونعم للديمقراطية» غابت عنه قوى المعارضة السورية الرئيسة التي لم تدع إليه في الأساس لأنها لا تقبل بالحوار مع النظام حسب رؤية منظميه، غير أنه لم يحظ باهتمام دولي كبير سوى من جانب الصين وروسيا. علماً بأن إيران كانت

قد انتقدت مؤتمر الدوحة الذي عُقد في يوم ٥ من الشهر نفسه، وشاركت فيه قوى المعارضة التي تسعى إلى إسقاط النظام، حيث اعتبرت طهران أن «أي مؤتمر يحثّ على استمرار القتل يعدّ خيانة للشعب السوري».

فضلاً عن ذلك، أيدت إيران خطّة المبعوث الأممي إلى سورية كوفي أنان التي سميت بـ «مبادرة النقاط الست»، خصوصاً أنها لم تنصّ على تنحي الرئيس الأسد، وأكدت خلال زيارة أنان لطهران في ١١ نيسان/ أبريل ٢٠١٢ ضرورة بقاء الرئيس السوري بشّار الأسد في منصبه بغض النظر عن مسار الاحتجاجات التي تشهدها بلاده، وهو المعنى الذي ألمح إليه وأكده المسؤولون الإيرانيون لاحقاً.

وبالتوازي مع ذلك، وجهت إيران إشارات عديدة بأنها لن تقف صامتة في حالة الركون للخيار العسكري لتسوية الأزمة السورية، ولا سيّما في ظلّ اعتقادها بأنها الهدف المباشر للجهود الحثيثة التي تبذلها العديد من القوى الدولية والإقليمية لإسقاط النظام السوري، وإدراكها أن سورية تمثل «جسر التواصل» مع حلفاء إيران الآخرين ولا سيّما «حزب الله» اللبناني وحركتي «حماس» و«الجهاد الإسلامي». وفي ضوء ذلك، أكد سعيد جليلي خلال لقائه مع الرئيس السوري بشّار الأسد، في ٧ آب/ أغسطس ٢٠١٢، أن «إيران لن تسمح بكسر شوكة المقاومة». بينما قال علي أكبر ولايتي، في ٢٦ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٣، إن سورية هي «الحلقة الذهبية للمقاومة» و«الهجوم عليها هو هجوم على إيران».

كذلك تعاطت إيران بإيجابية مع المبادرة التي طرحها الرئيس المصري محمّد مرسي، خلال قمة التضامن الإسلامي التي عُقدت في الرياض في ٢٦ و٢٧ آب/ أغسطس ٢٠١٢، لتشكيل لجنة رباعية تضم أربع قوى إقليمية معنية بالأزمة السورية هي مصر وإيران وتركيا والسعودية، ولا سيّما أن هذه المبادرة تكرس دور إيران باعتبارها رقماً مهماً لا يمكن التغاضي عنه في الأزمة السورية، وذلك على عكس توجهات قوى إقليمية ودولية عديدة ترى فيها «جزءاً من المشكلة» لا «جزءاً من الحلّ»، فضلاً عن أن الخطّة تقترب إلى حدّ ما من المقاربة الإيرانية لتسوية الأزمة السورية، وهي المقاربة القائمة على الحلّ السياسي ورفض التدخل العسكري الخارجي.

وقد طرحت إيران مبادرة لتسوية الأزمة السورية، في ١٧ كانون الأوّل/ ديسمبر ٢٠١٢، دعت فيها إلى الوقف الفوري لجميع أعمال العنف والعمليات المسلّحة تحت

إشراف الأمم المتحدة، والبدء فوراً بتقديم مساعدات للمتضررين، وإلغاء العقوبات الاقتصادية على سورية، وتهيئة الأرضية لعودة النازحين واللاجئين، وإطلاق حوار وطني شامل يمهد لتشكيل حكومة انتقالية توافقية تكون مسؤوليتها الأساسية إجراء انتخابات حرة لتشكيل برلمان جديد وجمعية تأسيسية لصياغة دستور جديد، وتنظيم انتخابات رئاسية، والإفراج عن المعتقلين من الطرفين، وضرورة التوقف عن نقل الأخبار المغلوطة عن تطورات الساحة السورية مع تهيئة الأجواء لجميع وسائل الإعلام لنقل الحقيقة، وتشكيل لجنة لتقييم الأضرار المادية في البنية التحتية تمهيداً لإعادة الإعمار. إلا أن هذه المبادرة لم تحظ باهتمام واسع بسبب رفضها من المعارضة السورية فضلاً عن عدد من القوى الدولية والإقليمية التي اعتبرتها محاولة إيرانية يائسة لإنقاذ النظام السوري.

من جهة أخرى نظمت إيران مؤتمراً لأصدقاء سورية شارك فيه ممثلون عن ٤٠ دولة، فضلاً عن المنظمات الدولية، وأكد المؤتمر ضرورة إيجاد حل سلمي للأزمة السورية رافضاً التهديدات العسكرية. وقد شارك في المؤتمر وفود من عدة بلدان عربية، منها مصر والجزائر والعراق وعُمان ولبنان.

(٣) تنسيق مع العراق: واصلت إيران دعمها لرئيس الوزراء العراقي نوري المالكي في مواجهة خصومه السياسيين، كما أيدته، بشكل ضمني، في خلافه العلني مع تركيا الذي أخذ في التصاعد ولا سيّما بعد أنْ تعقّدت العلاقات بين تركيا وإقليم كردستان العراق. وربما لم يكن من قبيل المصادفة أن تتزامن زيارة نوري المالكي إيران في ٢٢ نيسان/ أبريل ٢٠١٢ مع تصاعد حدة التوتر السياسي داخل العراق بين المالكي وخصومه السياسيين. ولا أن تهتم إيران بزيارة رئيس إقليم كردستان العراق مسعود برزاني إلى تركيا حيث ركزت مباحثات الطرفين على تطوير التعاون في مجال البنية التحتية في الإقليم، وهو تطور قد ينتج تداعيات سلبية على المصالح الاقتصادية الإيرانية مع تزايد احتمالات دخول الشركات التركية كمنافس قوي للشركات الإيرانية.

لقد بدت إيران مهتمة بزيارة المالكي وحريصة في الوقت ذاته على استثمار رئاسة العراق للدورة الحالية للجامعة العربية فضلاً عن مخاوف بغداد من التداعيات المحتملة التي يمكن أن ينتجها سقوط النظام السوري على الداخل العراقي، وذلك من أجل التنسيق مع العراق تجاه الملف السوري تحديداً، خصوصاً أن العراق أصبح المعبر

الأساس للطائرات الإيرانية المتجهة إلى سورية. وهذه القضية حظيت باهتمام من جانب قوى دولية عديدة مثل الولايات المتحدة الأمريكية التي دعت السلطات العراقية إلى تفتيش الطائرات الإيرانية لشبهة استخدامها في نقل أسلحة للنظام السوري. وقد قام العراق بالفعل بتفتيش طائرتين إيرانيتين، إحداهما كانت عائدة من سورية في تشرين الأوّل/ أكتوبر ٢٠١٢، وهو ما دفع إيران إلى توجيه انتقادات حادة للسلطات العراقية حيث دعت العراق إلى «عدم التأثر بالدعاية الغربية المعادية لإيران».

ولقد انعكس اهتمام إيران بدعم المالكي وإجراء مشاورات مستمرة مع العراق في ما يتعلق بالقضايا الإقليمية ولا سيّما الأزمة السورية في تحرّكها على مسارين: **الأوّل،** الزيارات المتعددة التي قام بها مسؤولون إيرانيون للعراق، مثل زيارة وزير الدفاع الإيراني أحمد وحيدي في ٣ تشرين الأوّل/ أكتوبر ٢٠١٢، وهي أول زيارة لوزير دفاع إيراني للعراق منذ سقوط نظام الرئيس الأسبق صدام حسين، وزيارة رئيس مجلس الشورى علي لاريجاني في ٢٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٢ ضمن الجولة الإقليمية التي قام بها إلى كلّ من سورية ولبنان وتركيا، والتي ركزت على الموقف من الأزمة السورية حيث انتقد لاريجاني إرسال أسلحة إلى المعارضة السورية، معتبراً أن هذا الأمر يمثل «مشكلة بالنسبة إلى السوريين». و**الثاني،** استقبال إيران بعض الشخصيات السياسية العراقية، مثل رئيس حركة «التغيير» المعارضة الكردية نوشيروان مصطفى، ونائب أمين عام الاتحاد الوطني الكردستاني برهم صالح، وذلك في محاولة للمساهمة في ترتيب الخريطة السياسية العراقية بهدف تقوية مركز المالكي في مواجهة خصومه السياسيين خصوصاً مسعود برزاني لجهة تبنيه مواقف داعمة للمعارضة السورية.

(٤) **تصعيد مع تركيا:** أدى تباين الموقفين التركي والإيراني في التعامل مع تطورات الأزمة السورية إلى توتر علاقتهما الثنائية بعد أنْ وصلت قبل اندلاع الأزمة السورية إلى مرحلة غير مسبوقة من التعاون بدت جلية في الجهود التي بذلتها تركيا للتوسط بين إيران ومجموعة «٥+١» لتسوية أزمة الملف النووي الإيراني، ومعارضتها سياسة فرض العقوبات الاقتصادية على إيران رغم التزامها بتطبيقها في النهاية.

في هذا السياق، فإنه رغم ترحيب إيران بزيارة رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان إلى طهران في ٢٩ آذار/ مارس ٢٠١٢، إلا أنها وجهت رسالة مباشرة لتركيا، على لسان المرشد علي خامنئي، بأنها «سوف تستمر في الدفاع عن سورية

بسبب دعمها مقاومة الصهيونية». كما وجهت إيران انتقادات لاذعة لتركيا بسبب موافقتها على نشر حلف الناتو أنظمة صواريخ «باتريوت» لحمايتها من أية هجمات قد يشنها النظام السوري، خصوصاً أن إيران اعتبرت نفسها على رأس المستهدفين من هذا التطور الجديد، كما أنها أبدت استياءً واضحاً من تعمد رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان ـ خلال لقائه مع نظيره الإيراني في بالي بإندونيسيا في ٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٢ ـ نفي عزم أنقرة استضافة المنظومة الصاروخية بينما كان يجري العمل على تركيبها. وعلى أثر ذلك تحولت إيران إلى تهديد تركيا من مغبة نشر هذه المنظومة، واتهم مستشار المرشد للشؤون الأمنية الجنرال يحيى رحيم صفوي تركيا، مع كلٍّ من السعودية وقطر، بـ «خدمة المصالح الأمريكية والإسرائيلية في سورية»، قائلاً إن «الأمريكيين والإسرائيليين كما بعض الدول الأوروبية وأخرى في الخليج الفارسي خصوصاً قطر والسعودية، كلفوا تركيا تحقيق هدفهم وهو إطاحة نظام بشّار الأسد للحفاظ على النظام الصهيوني».

كما انتقد علي لاريجاني تركيا بسبب «عسكرة» الحدود، قائلاً إن «نشرها المنظومة الصاروخية سيعقد المشكلات بالمنطقة»، وذلك عقب انتهاء جولته التي شملت كلاً من سورية ولبنان وتركيا والعراق. لكن التهديد الأهم جاء على لسان رئيس هيئة أركان الجيش الإيراني الجنرال حسن فيروز أبادي الذي قال إن «صواريخ الباتريوت تشكل تهديداً، فالدول الغربية التي تريد نشر بطاريات الصواريخ على الحدود التركية ـ السورية، إنّما تُعد مخططاً لحرب عالمية»، وذلك في إشارة ذكية إلى أن إيران تعتبر روسيا إحدى القوى المستهدفة أيضاً من نشر هذه المنظومة الصاروخية.

ورغم ذلك، فإن إيران حافظت على قدر لا بأس به من التنسيق مع تركيا، وانعكس ذلك في الزيارتين اللتين قام بهما نائب الرئيس الإيراني محمّد رضا رحيمي، في ٥ تشرين الأوّل/ أكتوبر ٢٠١٢، ورئيس مجلس الشورى علي لاريجاني في ٢٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٢.

ولقد ركزت مباحثات لاريجاني في تركيا على جهودها المطلوبة لتسوية أزمة المعتقلين الإيرانيين لدى الجيش السوري الحرّ أو ما سُمي بـ «صفقة الأسرى» التي أبرمت بين الجيش السوري الحرّ والنظام السوري في ٨ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٣، وقضت بالإفراج عن المعتقلين الإيرانيين الثمانية والأربعين مقابل إفراج النظام عن

٢٠٠٠ معتقل، وهو ما دفع إيران إلى الإشادة بجهود تركيا، إلى جانب قطر وسورية، في هذا الملف. كما تطرقت مباحثات لاريجاني إلى المعلومات التي تحدثت عن قيام إيران بتقديم مساعدات لعناصر حزب العمال الكردستاني لتنفيذ عمليات داخل تركيا.

فضلاً عن ذلك، رحبت إيران بعقد قمة ثلاثية مع تركيا ومصر على هامش قمة التعاون الإسلامي التي عقدت في القاهرة يومي ٦ و٧ شباط/ فبراير ٢٠١٣، لم تسفر عن تقريب وجهات النظر بين البلدان الثلاثة حول الأزمة السورية، وإن كانت انتهت بالتوافق على الخطوط العريضة التي تحظى بتوافق بين القوى الثلاث وهي أن يكون الحلّ السياسي هو محور الجهود المبذولة لحلّ الأزمة.

(٥) إدانة العدوان على غزة: كان لافتاً حرص إيران، خلال العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، على تأكيد دعمها للمقاومة الفلسطينية، وذلك بهدف توجيه رسالة قوية إلى خصومها الإقليميين بأنها رقم مهم في الملف الفلسطيني، رغم تطورات الأزمة السورية التي دفعت حركة «حماس» إلى مغادرة دمشق والتسبب في توتير العلاقات بين إيران و«حماس». بقول آخر، حرصت إيران بموقفها من العدوان الإسرائيلي على التمييز بين التناقض الرئيس والتناقضات الثانوية مع قوى المقاومة. أكثر من ذلك، صرحت إيران بشكل مباشر بأن الأسلحة التي تقاتل بها تلك القوى «إيرانية»، وفي هذا السياق، قال رئيس مجلس الشورى علي لاريجاني إن بلاده «فخورة بدعمها العسكري للمقاومة الفلسطينية في قطاع غزة»، ودعا الدول العربية إلى أن «تحذو حذوها بدلاً من الاكتفاء بالكلام»، وذلك بعد أيام من نفي نائب برلماني إرسال صواريخ إيرانية للمقاومة في غزة.

وتكرر هذا المعنى على ألسنة رموز المقاومة الفلسطينية أمثال القيادي بحركة حماس محمود الزهار الذي قال: «نتلقى أموالاً وأسلحة من إيران ودون شروط، نحن لسنا مشروع أحد في غزة، وليس عيباً أن نعترف بالجميل ومن لا يعجبه تعاملنا مع إيران فليتنافسوا معها على تزويد المقاومة بالدعم والسلاح». بينما أكد أمين حركة «الجهاد الإسلامي» رمضان شلح أن «السلاح الذي يقاوم اليوم في فلسطين هذا العدوان وهذا الصلف الإسرائيلي مصدره بشكل أساس إيران»، موضحاً أنه «إما أن السلاح إيراني أو أنه سلاح جاء بتمويل إيراني».

(٦) توأمة المسارين السوري واللبناني: حرصت إيران على تأكيد ارتباط التطورات اللبنانية بمسار الصراع في سورية، في إشارة واضحة إلى أن ما ستؤول إليه

الأزمة في سورية سوف ينتج تداعيات مهمة على الداخل اللبناني، وقد انعكس ذلك ليس فقط في زيارة سورية من طرف العديد من المسؤولين الإيرانيين وفي مقدمهم نائب الرئيس الإيراني محمّد رضا رحيمي، وأمين المجلس الأعلى للأمن القومي سعيد جليلي، ورئيس مجلس الشورى علي لاريجاني، لكن أيضاً في تصريحات قائد الحرس الثوري محمّد علي جعفري التي أدلى بها في ١٦ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٢، وقال فيها إن «عدداً من عناصر فيلق القدس موجودون في سورية ولبنان»، مضيفاً إن «هذا لا يعني أن لنا وجوداً عسكرياً هناك. إننا نقدم لهذين البلدين نصائح وآراء ونفيدهما من تجربتنا».

هذه التصريحات أثارت ردود فعل قوية داخل لبنان ودفعت الرئيس ميشال سليمان إلى استدعاء السفير الإيراني في لبنان غضنفر ركن أبادي لاستيضاح الموقف، وهو ما اضطرت معه إيران إلى نفي أي وجود عسكري لها في المنطقة، وبخاصة في سورية، معتبرة أن «ما نقل من كلام قائد الحرس الثوري حول وجود عناصر من الحرس في لبنان وسورية مغلوط وانتقائي».

لكن توقيت إطلاق هذه التصريحات يكتسب أهمية وزخماً خاصين، إذ يبدو أن إيران كانت تسعى من خلالها إلى تحقيق هدفين: **أولهما**، ردع إسرائيل عن التفكير في الإقدام على توجيه ضربة عسكرية لإيران، وإقناعها بأن لإيران «أيادي طولى» على مقربة من الحدود، وهو ما أشار إليه بوضوح الجنرال يحيى رحيم صفوي مستشار المرشد للشؤون الأمنية، في ١٤ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٢ أي قبل يومين من تصريحات جعفري، حيث قال: «إذا أقدم النظام الإسرائيلي يوماً على فعل شيء ضدّنا فسترد جماعات المقاومة وبخاصة حزب الله... بسهولة أكبر».

وثانيهما، توجيه رسالة لخصوم إيران بأن سقوط النظام السوري سوف ينتج تداعيات سلبية على الأمن والاستقرار في لبنان، خصوصاً أن لبنان هو الساحة الرئيسة لما يمكن تسميته بـ «الموجات الارتدادية» لهذه الأزمة كما يبدو جلياً في حالة الاحتقان السياسي اللبناني الراهن.

(٧) **مراوحة العلاقات مع مصر**: راقبت إيران بدقة تطورات المشهد السياسي المصري خلال المرحلة الانتقالية التي أعقبت ثورة ٢٥ يناير، ولم تخفِ ارتياحها لصعود قوى التيار الإسلامي إلى السلطة في مصر، معتبرة أن ذلك يمثل «صحوة إسلامية» تصب لمصلحته، وقد بدا ذلك جلياً في اهتمام إيران بالانتخابات الرئاسية المصرية، إذ اتهم

خطيب جمعة طهران كاظم صديقي السعودية بتمويل حملة رئيس وزراء مصر الأسبق أحمد شفيق الذي خاض جولة الإعادة في مواجهة مرشح جماعة الإخوان المسلمين وحزب الحرية والعدالة الدكتور محمّد مرسي، حيث قال في هذا السياق: «للأسف فإن موضوع وصول أحمد شفيق ـ وهو من العناصر البارزة في نظام الرئيس المصري السابق حسني مبارك الفاسد ـ إلى المرحلة الثانية من الانتخابات المصرية كان من ضمن القضايا التي تدلّ على تمويل وتدخل السعودية والتلاعب بالأصوات، استناداً إلى الوثائق التي تمّ الحصول عليها». وتكتسب هذه الاتهامات أهميتها من اعتبار أن خطبة الجمعة تعكس، إلى حدّ ما، وجهة نظر القيادة العليا في إيران ممثلة بالمرشد الأعلى علي خامنئي.

من هنا سارعت إيران إلى الترحيب بفوز محمّد مرسي بانتخابات الرئاسة المصرية، مؤكّدة أن «مصر في المراحل النهائية من صحوة إسلامية»، وعدّت ذلك مقدمة لتطوير العلاقات بين الطرفين وصولاً إلى مستوى تبادل السفراء. وقد عبّر الرئيس أحمدي نجاد عن هذا الموقف الإيراني بقوله خلال لقائه مع أسر شهداء ثورة ٢٥ يناير الذين كرمتهم إيران كجزء من سياستها لتدعيم موقفها على المستوى الشعبي المصري، إن «مصر كان يوجد فيها مسؤولون يرفضون حضوره لزيارة القاهرة لكنهم الآن رحلوا»، مضيفاً أنه «ينتظر تلقي دعوة رسمية من مصر لزيارتها على الفور».

غير أن الأمر لم يخل من سوء تفاهم في بعض الأحيان، مثلما حدث في الخلاف الذي تسببت فيه وكالة أنباء «فارس» شبه الرسمية التي نشرت حواراً في ٢٥ حزيران/ يونيو ٢٠١٢ قالت إنه للرئيس محمّد مرسي دعا فيه إلى «استعادة العلاقات الطبيعية مع إيران على أساس المصالح المشتركة للدولتين، وتطوير مجالات التنسيق السياسي والتعاون الاقتصادي، لأنه سيحقق التوازن الاستراتيجي في المنطقة». وقد دفع ذلك مؤسسة الرئاسة المصرية إلى نفي هذه التصريحات، وهو ما ردت عليه الوكالة بنشر تسجيل صوتي للحوار مؤكّدة أنها أجرت الحوار مع الرئيس قبل إعلان فوزه بساعات.

وتكرر الأمر مع نشر الوكالة نفسها نصّ رسالة وجهها ١٧ أكاديمياً ومفكراً وسياسياً إيرانياً إلى الرئيس محمّد مرسي، في ١٥ شباط/ فبراير ٢٠١٣، حيث أشارت وسائل إعلام عديدة عربية ومصرية إلى أن المرشد الأعلى للجمهورية علي خامنئي

كان من ضمن الموقعين على الرسالة، وأن الهدف منها دعوة الرئيس مرسي إلى تطبيق ولاية الفقيه في مصر، وهو ما يتسم بقدر لا بأس به من المبالغة، ليس لأن المرشد لم يكن من ضمن الموقعين على الرسالة فحسب، ولكن أيضاً لأن ثمة صعوبات عديدة فقهيّة وسياسية تحول دون تحقيق ذلك. وقد دفع ذلك عصام العريان، نائب رئيس حزب الحرية والعدالة، إلى تأكيد أن «مصر لن تكون شبيهاً ببلد آخر في نظامها السياسي ولا تطورها الاجتماعي»، وأنها «لن تكون إيران ولا أفغانستان ولا باكستان ولا غيرها»، مضيفاً أن «أهل السنة لهم تولية من يختارون بحرية لولاية الأمور العامة، ولا يعرفون الإمامة بالنصّ الأصلي كما يقول إخواننا الشيعة، وبذا لا يحتاجون إلى اجتهاد، مختلف عليه، بين شيعة آل البيت بخاصة الإثني عشرية، على ما يسمّى ولاية الفقيه».

لكن في العموم شهدت العلاقات بين مصر وإيران تحسناً ملحوظاً بالفعل، بدا جلياً في تبادل زيارات المسؤولين من البلدين. فقد قام مرسي بزيارة طهران للمشاركة في قمة عدم الانحياز التي عُقدت يومي ٣٠ و٣١ آب/ أغسطس ٢٠١٢، لكنه حرص على توجيه رسالتين خلال هذه الزيارة **أولاهما**، أنها زيارة بروتوكولية في المقام الأوّل، حيث تمّ اختصارها لساعات قليلة شملت تسليم رئاسة القمة إلى إيران وإلقاء كلمة في جلسة الافتتاح، ولم تتضمن لقاء بين مرسي والمرشد علي خامنئي على عكس بعض الرؤساء المشاركين. و**ثانيتهما**، أن البعد المذهبي يحظى بأولوية خاصة لدى القاهرة، وهو ما انعكس في حرص الرئيس على الثناء على الخلفاء الراشدين بعد الرسول (ﷺ) وآل البيت، وذلك في ردّ مباشر على ترضي المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية علي خامنئي على الرسول (ﷺ) وآل البيت فقط خلال افتتاحه أعمال القمة. هذا مع العلم بأن حرص الرئيس مرسي على توجيه هذه الرسالة تحديداً كانت له أهداف داخلية أيضاً تتمثل بمحاولة طمأنة التيار السلفي الذي وجه انتقادات حادة للرئيس بعد الإعلان عن زيارته لإيران.

البُعد المذهبي انعكس أيضاً في تنظيم بعض القوى السلفية لمؤتمر «نصرة الأحواز» بالقاهرة بالتزامن مع زيارة وزير الخارجية الإيراني علي أكبر صالحي للقاهرة يومي ٩ و١٠ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٣، واجتماعه مع كلّ من وزير الخارجية المصري وشيخ الأزهر وبابا الإسكندرية بطريرك الكرازة المرقسية، وإعلانه عن أن إيران اقترحت أن تكون القاهرة هي مقر المحادثات بين إيران ومجموعة «٥+١» حول الملف النووي

الإيراني، كما اتضح خلال زيارة الرئيس أحمدي نجاد القاهرة للمشاركة في قمة التعاون الإسلامي التي عُقدت يومي ٦ و٧ شباط/ فبراير ٢٠١٣.

ففضلاً عن تنظيم بعض القوى السلفية مظاهرات منددة بالزيارة، طالب الدكتور أحمد الطيب شيخ الأزهر الرئيس أحمدي نجاد، خلال اللقاء الذي جمعهما بمشيخة الأزهر، باستصدار فتاوي من المراجع الدينية تحرم سبّ الصحابة والسيدة عائشة والإمام البخاري، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبحرين، ووقف نزيف الدم في سورية، ومنح أهل السنة والجماعة في إيران خصوصاً في إقليم الأحواز حقوقهم الكاملة كمواطنين، إلى جانب رفض المحاولات الشيعية اختراق الدول العربية السنية والمساس بأهل السنة والجماعة.

وقد دفع ذلك وزير شؤون الحج الإيراني أحمد موسوي إلى اتهام الأزهر بإحراج الرئيس أحمدي نجاد، حيث قال في هذا السياق: «عقب انتهاء اجتماع الوفد الإيراني مع شيخ الأزهر لم يكن مقرراً أن يعقد الرئيس الإيراني مؤتمراً صحفياً، لأن المؤتمرات الصحفية للرئيس أحمدي نجاد كانت محددة من قبل»، مضيفاً: «لقد شعرت أثناء المؤتمر أن القضية مدبرة من قبل وهناك من يريد الكشف عما جرى بحثه داخل اجتماع الأزهر وإحراج الرئيس»، وهو ما ردّ عليه الأزهر بتأكيد أن «له وجهاً واحداً، وخطاباً واحداً، وأن الشفافية هي رائدنا، وليس صحيحاً أن المؤتمر الصحفي كان مفاجئاً لأحد، ولقد كان بوسع رئيس البروتوكول أو السفير الإيراني أن يتقدم لإيضاح وقائع اللقاء للصحفيين ويعفي رئيسه من ذلك، ولكن هذا شأن الوفد الزائر لا يتدخل فيه الأزهر الذي يعرف حقوق الضيافة، ويرعى الآداب الإسلامية».

وأخيراً أثارت اتفاقية التعاون السياحي التي وقعتها مصر وإيران، خلال زيارة وزير السياحة المصري هشام زعزوع إلى طهران، في ٢٧ شباط/ فبراير ٢٠١٣، ردود فعل متشددة من جانب القوى التي عارضت زيارة أحمدي نجاد للقاهرة، لدرجة إعلان ١٥ حزباً وجماعة إسلامية عن تنظيم مليونية لرفض «التطبيع مع إيران» في ١٥ آذار/ مارس ٢٠١٣.

(٨) **توتر مع اليمن وتقارب مع السودان:** تصاعدت حدة التوتر في العلاقات بين اليمن وإيران، وذلك على خلفية الاتهامات اليمنية المتكررة لإيران بدعم الحوثيين والحراك الجنوبي، وكشف السلطات اليمنية عن شحنات أسلحة إيرانية وخلايا تجسس

قالت إنها تابعة للحرس الثوري الإيراني. وقد حاولت إيران تقليص حدة الاحتقان في العلاقات مع صنعاء، حيث أوفدت مسعود حسيني نائب وزير الطاقة مبعوثاً للرئيس أحمدي نجاد للقاء المسؤولين اليمنيين، إلا أنه لم يتمكن من مقابلة الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي الذي رفض أيضاً، حسب تقارير عديدة، لقاء الرئيس أحمدي نجاد على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/ سبتمبر ٢٠١٢، وذلك في ظلّ الاتهامات الحادة التي وجهها لإيران بـ «تقديم دعم سياسي وعسكري وإعلامي ومالي لقوى الحراك المسلّح، في جنوب اليمن»، و«استقطاب إعلاميين ومعارضين سياسيين»، و«تجنيد ست شبكات تجسسية في البلاد».

بخلاف اليمن، شهدت العلاقات بين إيران والسودان تحسناً مضطرداً، بدا جلياً في مسارعة إيران إلى تأكيد دعمها للسودان عقب الغارة التي قام بها سلاح الجو الإسرائيلي على مصنع «اليرموك» في السودان في ٢٤ تشرين الأوّل/ أكتوبر ٢٠١٢، حيث قامت إيران بإرسال سفن حربية إلى ميناء بورتسودان، تضم السفينة «خارك» التي يبلغ عدد أفراد طاقمها ٢٥٠ شخصاً، والمدمرة «الشهيد نقدي» التي يمكن أن تحمل ثلاث مروحيات.

وربما يعود ذلك إلى أن إيران ترى أن الهدف من الغارة هو ضرب خطوط التواصل مع حلفائها في فلسطين ورفع سقف الضغوط المفروضة على إيران بسبب أزمة ملفها النووي، ولا سيّما أن إسرائيل التي اتّهمت السودان بالمساعدة في نقل أسلحة إيرانية إلى غزة وألمحت إلى أن مصنع «اليرموك» تابع للحرس الثوري الإيراني، سعت إلى توجيه رسالة مهمة لإيران من خلال الضربة العسكرية، تجاوزت مجرد تدمير مصنع تشككت في أنه يستخدم لنقل أسلحة إلى قطاع غزة، ومفادها أن إسرائيل قادرة على توجيه ضربة عسكرية للمنشآت النووية الإيرانية، ولا سيّما مع ملاحظة أن المسافة إلى مصنع «اليرموك» السوداني تزيد على المسافة إلى منشأة «فوردو» الإيرانية.

ثانياً: تركيا: حوافز الدور الإقليمي وكوابحه

تواصلت في عام ٢٠١٢ فورة التحولات الثورية التي أخذت منذ كانون الأوّل/ ديسمبر ٢٠١٠ تضع نهاية حقبة ممتدة من العسف والاستبداد والفساد في جمهوريات الربيع العربي فحولتها إلى «نظم مسخ» أطلق عليها مفكرون عرب «الجمهوريات الوراثية»، بداية بتونس فمصر وليبيا وصولاً إلى سورية. وفي الوقت الذي أخذ فيه

المعنيون في سائر الوطن العربي، وكذا بلدان التخوم غير العربية، يتابعون باهتمام يخالطه أحياناً القلق وأحياناً أخرى الرغبة في تحين ما قد تتيحه التغيرات الثورية من فرص بين نهاية حقبة وبدايات تتفاوت في سرعة وثبات الخطى نحو الديمقراطية، تهيأ لتركيا احتمال مثول جديد في ما يسمى بالشرق الأوسط. وقد أخذت تروج لهذا التطور زيارات قادتها، وعلى الأخص رئيس وزرائها الذي نصبته الشوارع العربية «الزعيم النموذج» قبل أن يطرح كتاب وإعلاميون عرب تركيا نفسها بوصفها «الدولة النموذج»، بل وأضافوا لها وصف «إسلامية» بزعم أن حزب العدالة والتنمية الحاكم فيها ذو مرجعيّة إسلامية، وخصوصاً بعد توالي وصول الأحزاب ذات المرجعيّة الإسلامية إلى صدارة المشهد السياسي بالانتخابات التي جرت في بلدان الربيع العربي، حتّى ولو تطلب طرح النموذجين تغاضي من يطرحونهما عن الإصرار التركي على تأكيد ضرورة «علمانية الدولة» في الوقت الذي تواتر فيه على ألسنة خطباء عرب اعتبار العلمانية مرادفة للإلحاد.

والحقّ أن سعي تركيا تحت حكم حزب العدالة والتنمية إلى الاضطلاع بدور إقليمي أوسع يضع المنافع الاقتصادية نصب عينه، ويروج له سياسياً بخطاب عالي النبرة يتجه إلى رجل الشارع، ويتخذ من تصنّع مواجهة الصلف والجموح الإسرائيلي في منطقة شرق المتوسط مادة للصخب الإعلامي والتسويق الشعبوي لتركيا وقياداتها. هذا السعي كان يتخذ منطلقات أخرى قبل حلول الربيع العربي بترتيبات تحاكي تجربة أوروبا في مسيرة الوحدة الاقتصادية ـ وتواصل فعلها عملياً في ٢٠١٢ ولو بقدر من التعثر تفرضه تطورات الأوضاع في سورية. علماً بأن العلاقة مع سورية كانت قد انتقلت (بفضل وساطة مصرية) من حافة الحرب في خريف ١٩٩٨ إلى تفاهم وتعاون وثيق ترجم بعشرات الاتفاقيات، وذلك عن طريق إقامة ما كان في واقع الأمر بمنزلة سوق كبيرة للمنتوجات والاستثمارات التركية من خلال اتفاقيات للتجارة الحرة تساندها اتفاقيات لإلغاء تأشيرات الدخول مع سورية ولبنان والأردن وليبيا، ليأتي تحرير انتقال السلع والأفراد كخطوة مهمة على طريق إقامة سوق مشتركة (بل و«اتحاد للشرق الأوسط» وفقاً لما ذكرته قيادات في حزب العدالة والتنمية). لكن عقب التطورات العربية التي أخذت توحي بإمكان أن تسفر عن دخول الوطن العربي حقبة حكم الإسلاميين، حدث تحول في السياسة الخارجية التركية هيأها للانتقال من سياسة «صفر مشاكل»

إلى السعي لإقامة «نظام إقليمي متناسق» على أنغام إيقاعات الحركات الإسلامية في المنطقة، وبخاصة جماعة الإخوان المسلمين وردائفها.

ويمكن الزعم أن الدور الإقليمي المستجد لتركيا تحت حكم العدالة والتنمية لا ينطلق فقط من مجرد خلفيات تتصل بأيديولوجية الحزب الذي ينفرد بالحكومة منذ نجاحه في انتخابات تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٢ (ومن ثمّ لا يثقله التقيد بتوجهات أحزاب أخرى مؤتلفة معه في الحكم مثلما كانت الحال طوال عقدين سبقا وصوله إلى السلطة وتداولت فيهما الحكم حكومات ائتلافية)، وإنما ينطلق أيضاً من البطء الذي شاب ولا يزال عملية التحاق تركيا بعضوية الاتحاد الأوروبي منذ أن اتفقت مع المفوضية الأوروبية على بدء مباحثات العضوية في ٣ تشرين الأوّل/ أكتوبر ٢٠٠٥ وحتّى تاريخه، ومن ثمّ يبدو جلياً أن التغير الذي طرأ على تأويلات الجغرافيا السياسية لتركيا بفعل هذا التعثر، وما قد ينجم عنه من «تطليق الاتحاد الأوروبي»، قد شجع قيادات العدالة والتنمية على المضي في توفيق السياسة الخارجية، وبالأخص في جوانبها الإقليمية، مع مقتضيات الجوار المباشر من خلال إبداء الاستعداد لمزيد من الانخراط في شؤون وشجون «الشرق الأوسط» التي كانت الحكومات السابقة تحرص على الحذر الشديد في الاقتراب منها.

١ ـ رؤية العرب والأتراك كلٍّ للآخر

في أيار/ مايو ٢٠١١ نشرت المؤسسة التركية للدراسات الاقتصادية والاجتماعية ومقرها اسطنبول، نتائج «استقصاء رأي» كانت قد نفذته بين ٢٥ آب/ أغسطس و٢٧ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٠ شركة: KA Research Limited في كلّ من مصر ولبنان والأردن وفلسطين والمملكة العربية السعودية وسورية والعراق وإيران، اشتمل على أسئلة مثل: ما هو رأيك في البلدان الآتية (تركيا من بين عشر قوى إقليمية ودولية)، وأي دور لتركيا في الشرق الأوسط، ولماذا يمكن أن تكون تركيا نموذجاً إقليمياً (سياسياً واجتماعياً وثقافياً) مقبولاً؟

وخلص الاستقصاء إلى أن تركيا، بعكس الصورة التي كانت عليها في القسم الأطول من القرن العشرين، أصبحت تتمتع في نظر العرب بصورة إيجابية للغاية ولكن من دون أن يصاحب هذا «نفوذ» حقيقي، وأرجِع هذا التحوّل إلى وجود حزب العدالة والتنمية في الحكم وتحوله عن السياسات الكمالية المستغربة والعلمانية وتسامحه مع

ماضي تركيا الإقليمي والإسلامي، وسياسة «الصفر مشكلات» التي اعتمدتها الحكومة مع الدول المجاورة والرغبة في حلّ القضايا العالقة مع تلك الدول، ونجاح التجربة الديمقراطية التركية وسط نظم حكم تغلب عليها الدكتاتورية، وتمكنها من تحقيق التوازن بين «الدين والعلمانية والحرية» في إقليم لا يزال يبحث عن صيغة للتوازن بين الدين والسياسة، وتنامي القوة التركية الناعمة من خلال المسلسلات التليفزيونية والصادرات والتدفق السياحي، ورفض تركيا استخدام الولايات المتحدة لأراضيها في غزو العراق، وموقف أردوغان من العدوان الإسرائيلي على غزة في ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩ ورد فعله على الاعتداء الإسرائيلي على أسطول الحرية في أيار/ مايو ٢٠١٠.

جدير بالذكر أنه بمناسبة إقدام تركيا في ٢٩ أب/ أغسطس ٢٠١٠ على إطلاق قناة عربية للتليفزيون التركي، وتعليقاً على خطاب أردوغان بهذه المناسبة التي ذكر فيه أن هذا مؤشر على حلول حقبة من «الأخوة والوحدة والتضامن» بين الأتراك والعرب، نشر الكاتب السياسي التركي الشهير مصطفى أكيول مقالاً ذكر فيه أنه اعتباراً من أواخر العشرينيات في القرن العشرين قامت الأدوات الإعلامية للجمهورية التركية ببث وتكريس أسطورتين آن أوان مراجعتهما، أولاهما: «إن العرب طعنونا في الظهر» خلال الحرب العالمية الأولى، والثانية «إن التعريب كان تاريخياً من سوء حظّ الأتراك الذين كانوا أمة عظيمة قبل الإسلام». فعلى نحو ما كان مصطفى كمال (أتاتورك) يردد: مع أن بعض القادة العرب مثل الحسين بن علي شريف مكة، تعاون مع البريطانيين في تمرده على الحكم العثماني، إلا أن «أغلب العرب» لم يحاربوا الأتراك إلى جانب الحلفاء، بل ربما حارب أكثرهم في صفوف الأتراك.

ومن ناحية أخرى، فإن الأتـراك كانوا في وسط آسيا قبل الإسـلام، شعباً بدوياً مقاتلاً، تقريباً بلا ثقافة، بينما كانت الحضارة العربية/ الإسلامية في القرون الوسطى، أغنى حضارات العالم وأقواها، وأكثرها إبداعاً واستنارة، ومن ثمّ فإن «أسلمة» الأتراك اعتباراً من منتصف القرن التاسع أضاف إليهم. وبالتالي فليس من قبيل المصادفة أن كلّ المشاهير من الكتاب والمفكرين والعلماء والشعراء الأتراك كانوا نتاجاً لعصر ما بعد تحول الأتراك إلى الإسلام وليس من مرحلة ما قبل الإسلام. وخلال حياة الإمبراطورية العثمانية التي ضمت معظم ما يُسمى اليوم بالشرق الأوسط لأكثر من أربعة قرون، والتي اتّخذت الحرف العربي لكتابة اللغة التركية وأدخلت كثيراً من الألفاظ العربية

(والفارسيّة) في اللغة التركية، كان ثمة احترام للعرب باعتبارهم من نسل رسول الله (ﷺ). ويستعرض أكيول بعد هذا أخطاء تاريخية ارتكبها كلّ من الجانبين في حقّ الآخر، مثل الأفعال القمعية الدموية لجمال باشا حاكم سورية العثماني عام ١٩١٦، وأفعال بعض العرب في معرض تأكيد شخصيتهم القومية من الطعن غير المبرر في التراث العثماني، إلى أن جاءت الحرب الباردة فوضعت كلاً من العرب والأتراك في معسكرين متصارعين.

وفي الوقت نفسه يُعْزى الانخراط التركي المستجد في شؤون الشرق الأوسط إلى محركين رئيسين هما: **أولاً**، رؤية حزب العدالة والتنمية لكيفية إدارة العلاقات التركية مع العالم الإسلامي وبخاصة مع الشرق الأوسط، وهذا ما تعبر عنه كتابات وزير الخارجية الحالي أحمد داود أوغلو في ما يُطلق عليه «العثمانية الجديدة». و**ثانياً**، «التحدي الكردي»، هذا مع العلم بأن المحركين السابقين كثيراً ما يتقاطعان، فالتحدي الكردي تصوغ أبعاده التقاليد الكمالية التي كانت تعتبر القومية الكردية بمنزلة «تهديد وجودي» لتركيا يعرض للخطر سلامتها الإقليمية ووحدة ترابها الوطني وأمنها الإقليمي، بينما تتحرر «العثمانية الجديدة» من الهاجس الكردي وتركز أكثر على القوة الناعمة لتركيا.

وفي رؤيتها للاعتبارات الجيواستراتيجية للسياسة الخارجية التركية، لا تُدَاخِل العثمانية الجديدة نوازع توسعية استعمارية لكنّها تعمد إلى الترويج لدور أوسع لتركيا بأبعاد دبلوماسية وسياسية واقتصادية في الشرق الأوسط الكبير وأوروبا، وهي تفعل ذلك متصالحة مع تراث تركيا الإسلامي، ومع الملامح المتعددة للهوية الوطنية لتركيا، وبرؤى أكثر طموحاً ومثالية من رؤى «الكمالية» من حيث طرحها لتركيا كقوة إقليمية كبرى.

ويرجح البعض أن تعامل تركيا مع الشرق الأوسط والمسألة الكردية سيظل حريصاً على الموازنة بين النوازع الكمالية وبين العثمانية الجديدة، وأن المسألة الكردية ستظل في قلب السياسة الأمنية الإقليمية التركية، وأن التهديد الذي يمثله حزب العمال الكردستاني ورقة يستخدمها صقور المؤسسة الكمالية وقتما يشاؤون.

وفي الوقت نفسه، ولما كان الحلّ العسكري لا يعدّ كافياً وحده للتعامل مع التحديات التي تمثلها «المسألة الكردية»، فسيكون للقوة الناعمة التركية ومن ثمّ للعثمانية الجديدة أن تقدّما اجتهاداتهما للتوصل إلى تسوية موضوعية للمشكلة الكردية. وبالفعل

فإن هذا هو المسار الذي سارت فيه تلك المسألة إثر استئناف التفاوض نهاية عام ٢٠١٢ مع حزب العمال على وقف الهجمات المسلّحة ضدّ النظام.

٢ ـ علاقات تركيا مع وطن عربي يتغير

بالتعاون مع المؤسسة التركية للدراسات الاقتصادية والاجتماعية TESEV، عقد مركز كارنيغي للشرق الأوسط حلقة نقاشية في بيروت في أيار/ مايو ٢٠١١ عن العلاقات بين تركيا وبين الوطن العربي في ضوء التغيرات التي أحدثها «الربيع العربي»، توصلت إلى ما يلي:

• إن التحوّل الذي جرى في السياسة التركية في السنوات الأخيرة أحدث آثاراً إيجابية جداً على رؤية العرب للقوة الإقليمية البازغة وريثة الإمبراطورية العثمانية، وهيأ المنطقة للانتقال من سياسة «صفر مشكلة» إلى السعي لإقامة «نظام إقليمي متناسق»، وتم تفسير ذلك بعدة تطورات أعادت صوغ السياسة الخارجية التركية، أهمها: نهاية الحرب الباردة، حربا العراق الأولى والثانية، والصراع في أفغانستان، والأزمة مع إيران، والأزمة المالية العالمية.

• إن النخبة المعنية بوضع السياسة الخارجية التركية أقامت رؤاها على أساس افتراضين أساسيين: أولهما أن التغيير في السياسة الخارجية لا بُدَّ منه، وثانيهما أن التغيير يخدم مصالح تركيا، وعليها بالتالي أن تتمشى معه.

• إن وقوع الثورات العربية جاء من المنظور التركي ليهيئ المنطقة لتحول جوهري نحو إقامة نظام إقليمي يتأسس على طائفة من العوامل السياسية والمعنوية. وإذا كان البعض يرى أن هذا التحوّل يقوم على أساس التوجهات العقائدية للحكومة التركية، إلا أنه يأتي في الأساس كاستجابة للتغيرات التي وقعت في البيئة الإقليمية والدولية.

• إن التزايد المحتمل لنفوذ تركيا في الشرق الأوسط مرده الشخصية الكاريزمية لرئيس وزرائها، والنظرة الإيجابية لها، خاصة من قبل الإسلاميين، والتعويل على وساطتها في الصراع العربي ـ الإسرائيلي، ودعمها ولو المتأخر للثورات العربية، وأهمية دورها مع تصاعد التوترات المذهبية في المنطقة، هذا فضلاً عن تنامي تأثير قوتها المعنوية.

• في المقابل فإن ثمة كوابح لهذا النفوذ التركي تتمثل بالضغط الذي تمارسه البلدان الغربية على تركيا لدعم مصالحها في المنطقة مقابل تسهيل انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي، وحاجتها للموازنة بين علاقاتها العربية وعلاقاتها الإسرائيلية بشكل دقيق، والقلق العربي من تزايد الاختراق الإقليمي ممثلاً بالدورين الإيراني والتركي.

٣ ـ المسألة الكردية والعلاقات الإقليمية لتركيا

في ٢٠ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٣ نشرت مجموعة الأزمات الدولية تحليلاً عن حادثة اغتيال وقعت في باريس لثلاث ناشطات كرديات من تركيا معروفات بتعاطفهن مع حزب العمال الكردستاني، فذكرت أنه ربما جاءت التداعيات التي أحدثها الاغتيال عكس ما كان الجناة يرغبون فيه، فبدلاً من إغراق تركيا في موجة من الغضب الكردي وإشعال حلقة جديدة من العنف، كشفت عملية الاغتيال عن عمق التأييد الشعبي والسياسي للجهود الرامية إلى تهيئة الظروف لإطلاق مفاوضات جادة جديدة من أجل إنهاء نحو ثلاثة عقود من التمرد المسلّح لحزب العمال الكردستاني. ولقد تفاعل الحزب الحاكم وقيادات الحركة الكردية ومثقفوها وحزب الشعب الجمهوري أكبر أحزاب المعارضة في تركيا ووسائل الإعلام مع حادثة الاغتيال، وذلك بالتشديد على أهمية المضي على طريق التسوية السلمية لهذا النزاع الدموي. في هذا السياق، جرى استبعاد أن يكون لدى الحكومة التركية أو قيادة حزب العمال الكردستاني أي سبب يدفع أياً منهما إلى الإيعاز بارتكاب تلك الجريمة لتخريب المفاوضات التي كانت قد بدأت نهاية ٢٠١٢ بين جهاز الاستخبارات التركي وزعيم حزب العمال الكردستاني المعتقل عبد الله أوجلان، وإن بدأ الخوف من ظهور معارضة داخل حزب العمال الكردستاني (قد تكون وراء ارتكاب الجريمة) مما يعني أن أوجلان قد لا يستطيع الوفاء بأي صفقة سلام يمكن إبرامها معه، ولا سيّما أن القوميين الأتراك ضدّ إنهاء الصراع.

وكان قد أعقب انطلاق المفاوضات مع حزب العمال الكردستاني إقدام حزب العدالة والتنمية على مجموعة من مبادرات لإثبات حسن النية، منها قرار الحكومة في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٣ السماح لأوجلان بمشاهدة التليفزيون في معتقله في جزيرة إمرالي في بحر مرمرة، وكذا السماح لقيادات الحركة الكردية بزيارته، وذلك للبناء على الخطوات السابقة في هذا السياق منذ ٢٠٠٥ مثل السماح ببث برامج تليفزيونية ناطقة باللغة الكردية وإعطاء دروس اختيارية في اللغة الكردية في المدارس، وإجراء

محادثات تمّ الاعتراف بها علناً مع قيادات حزب العمال الكردستاني، وذلك قبل أن تجبر المعارضة السياسية التركية أردوغان على التوقف عن مواصلة تلك الخطوات.

يذكر أن حزب الشعب الجمهوري المعارض كان له موقف متمايز بدعمه مبادرة السلام مع الأكراد وإعلان رمزه الإسلامي المعروف فتح الله غولن ـ من مقر إقامته في ألمانيا ـ تأييده لها، وهو ما يمكن إرجاعه ليس إلى الخشية من تجدد التمرد الكردي المسلّح بما ينجم عنه من خسائر بشرية ومادية فحسب، لكن كذلك إلى تطورات الأوضاع الإقليمية بعد ظهور حزب شقيق لحزب العمال الكردستاني كقوة مهيمنة بين الأكراد السوريين، وتوتر العلاقة مع العراق بسبب الغارات التي شنتها القوات الجوية التركية على قواعد حزب العمال الكردستاني شمال العراق، بينما وجه أحد نواب رئيس الوزراء التركي الاتهام إلى إيران بالسماح لحزب العمال الكردستاني بالتحرّك إلى منطقة الحدود التركية ـ الإيرانية.

تبقى الإشارة إلى أن تسوية ٢٠١٢ تشمل انسحاب مقاتلي حزب العمال الكردستاني من الأراضي التركية، وإزالة مظاهر التمييز ضدّ الأكراد من الدستور والقوانين، وإطلاق سراح آلاف الناشطين الأكراد البعيدين من العنف الذين تمّ اعتقالهم منذ ٢٠٠٩، وتوفير نظام تعليمي كامل باللغة الكردية في المناطق التي يوجد فيها طلب كافٍ عليه، وخفض الحدّ القانوني لخوض الانتخابات من ١٠ بالمئة إلى المستوى الأوروبي المتعارف عليه وهو ٥ بالمئة حتّى يتمكن الحزب الكردي (القانوني) من المنافسة الشريفة، والعمل جدياً على تطبيق اللامركزية في تركيا. لكن في كلّ الأحوال يظل سقف مطالب الحركة الوطنية الكردية عالياً من خلال الرغبة في زيادة مساحة الحرية التي يسمح لها بها للوصول إلى وسائل الإعلام، وتحسين الأوضاع التي يعيش أوجلان فيها داخل السجن، والقبول القانوني بإقامة منظمة شاملة مؤيدة لحزب العمال الكردستاني تدعى المؤتمر الوطني الكردستاني.

٤ ـ العلاقات الاقتصادية بين تركيا والبلدان العربية

بالاستناد إلى الدراسة التي قدمها كلٌ من نادر حبيبي وجوشوا ووكر في مجلة *Middle East Brief* في نيسان/ أبريل ٢٠١١، ومن واقع التطور في العلاقات الاقتصادية التركية ـ العربية بعد الثورات العربية، يمكن إبداء الملاحظات الآتية:

• خلال التسعينيّات كان حجم المبادلات التجارية بين تركيا وجيرانها العرب محدوداً للغاية، فنادراً ما تجاوز إجمالي الصادرات التركية إلى البلدان العربية ٣ مليارات دولار في السنة. بينما كانت الواردات التركية تدور حول ٣,٤ مليار دولار في السنة، إلى أن حلّ عام ٢٠٠٢ فأخذت الصادرات التركية في النمو المتسارع، وكذلك الواردات وإن حافظت تركيا على فائض في مبادلاتها مع الوطن العربي. ففي ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩ على سبيل المثال كان إجمالي العجز في ميزان المبادلات التجارية لتركيا مع العالم يسجل ٧٠ مليار دولار، في وقتٍ كانت تحقق فائضاً في مبادلاتها مع البلدان العربية يصل إلى عشرة مليارات دولار، خاصة أن تركيا تعتمد في وارداتها النفطية على جوارها الإسلامي غير العربي.

• تبرز الإمارات العربية كأكبر سوق للصادرات التركية يليها العراق فالمملكة العربية السعودية، خصوصاً أن جانباً معتبراً مما تستورده الإمارات (من تركيا وغيرها) يعاد تصديره إلى بلدان أخرى في الشرق الأوسط. وعندما أدت الأزمة المالية التي ضربت سوق العقارات في دبي عام ٢٠٠٩ إلى انخفاض حجم التجارة مع تركيا قفز العراق إلى الموقع الأوّل على قائمة البلدان العربية التي تتاجر مع تركيا.

• حاولت تركيا تطوير علاقاتها الاقتصادية مع بلدان الثورات العربية، وحققت بعض الإنجاز في هذا الخصوص. ففي مصر وضع مجلس الأعمال المصري ـ التركي الذي عقد دورته الرابعة عشرة في اسطنبول في أيار/ مايو ٢٠١٢ تصوراً لآفاق التعاون المشترك بين البلدين شملت ما يلي: تشجيع الاستثمار التركي في مصر ولا سيّما في إقليم قناة السويس وهو أحد أكبر المشروعات المثيرة للجدل على الصعيد المصري الداخلي بحكم حساسية هذه المنطقة بالنسبة إلى الأمن القومي المصري، وتفعيل الخطّ الذي يصل الموانئ التركية بالموانئ المصرية وتجاوزه دور تسهيل تجارة الترانزيت لبلدان الخليج إلى زيادة النشاط التجاري مع أفريقيا، ومساهمة تركيا في تنمية الموارد البشرية المصرية من خلال التعاون في مجال التعليم المهني، واستكشاف إمكانات التعاون المصرفي من خلال إنشاء آليات الدفع المتبادلة، هذا فضلاً عن إلغاء التأشيرات مستقبلاً كخطوة معززة لتيسير التبادل التجاري بين البلدين.

يذكر أن حجم هذا التبادل التجاري بين مصر وتركيا ارتفع من نحو ٣ مليارات دولار عام ٢٠١١ إلى ٥ مليارات دولار عام ٢٠١٢، ويتطلع البلدان إلى الوصول إلى

قيمة ١٠ مليارات دولار نهاية عام ٢٠١٥. وأخيراً قدمت تركيا لمصر قرضاً قيمته ٢ مليار دولار، علماً بأن جزءاً من هذا القرض سيمول مشروعات خاصة بالنسيج وأخرى بالبنية التحتية.

وفي ما يخص تونس قدمت لها تركيا دعماً مالياً قدره ٣٣٣ مليون دولار يخصص ٦٦ مليوناً منه لدعم الموازنة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة. كما قدمت الوكالة الفنية للتنسيق والتعاون الدولي التركية ٤٣٤ سيارة تخص الأغراض الأمنية والخدمات البلدية، وذلك بتكلفة إجمالية قيمتها ٣٠ مليون دولار. إشارة إلى أن أكبر المستثمرين الأتراك وهو إحسان أرسلان طرح عدة أفكار تتعلّق بالاستثمارات في تونس من قبيلها إقامة مجمعين تجاريين ضخمين في اثنين من ضواحي العاصمة بتكلفة قيمتها ٤٠٠ مليون دولار. يُذْكَر أن رجب طيب أردوغان كان قد أعرب، في جولته العربية التي شملت مصر وتونس وليبيا في أيلول/سبتمبر ٢٠١١، عن رغبته في تنشيط التبادل التجاري بين تركيا وتونس، وهو التبادل الذي لم يتجاوز في حينه مليار دولار، كما دعا إلى تنشيط التبادل السياحي بين البلدين بما في ذلك تبادل الطلاب.

أما مع ليبيا فقد بلغت الحركة التجارية مطلع ٢٠١٣ أعلى معدلاتها، وذلك بقيمة إجمالية بلغت ١٥٠ مليون دولار، كما شهدت السياحة بين البلدين طفرة ملحوظة حيث وفد ما يزيد على ٢٠٠,٠٠٠ سائح ليبي إلى تركيا خلال عام ٢٠١٢.

- مع أن الاتحاد الأوروبي كان ولا يزال الشريك التجاري الأكبر لتركيا، إلا أن نصيبه في الصادرات التركية أخذ في النقصان في الفترة من ٢٠٠٣ حتّى ٢٠٠٧ لتتعرض هذه الصادرات لانخفاض حاد في ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية، بينما ظلّ نصيب «الجوار الإسلامي» لتركيا: إيران، وجمهوريات وسط آسيا والدول العربية، ينمو بثبات ليصل إلى ٢٦ بالمئة عام ٢٠٠٩، فيما وصل نصيب الاتحاد الأوروبي من الصادرات التركية إلى ما دون ٥٠ بالمئة.

٥ ـ موقف تركيا من الأزمة السورية

في عام ٢٠١٢ والنصف الأوّل من ٢٠١٣ لم تتمكن تركيا من تمرير دعوتها إلى إنشاء مناطق آمنة للاجئين السوريين لجملة أسباب رئيسة داخلية وخارجية. داخلياً لم تتمتع سياسة أردوغان تجاه سورية بتوافق شعبي، سواء لجهة رفض حزب الشعب، وهو

أكبر الأحزاب المعارضة، تورط بلاده في الشأن السوري، أو لتفهم العلويين الأتراك موقف نظام بشّار الأسد، أو لاستخدام الأكراد الورقة السورية ضمن أوراق الضغط على حكومة أردوغان، وهذا المتغير الأخير بالتحديد كان سبباً في إسراع الحكومة التركية في السعي إلى تسوية الملف الكردي تحييداً لأثره في العلاقات مع سورية.

لكن الموضوع السوري ما لبث أن ألقى بثقله على الداخل التركي، عقب اندلاع تظاهرات في اسطنبول في ٢٨ أيار/ مايو ٢٠١٣ على خلفية الاعتراض على إزالة أشجار في حديقة عامة في ميدان تقسيم تمهيداً لإعادة بناء ثكنة عسكرية عثمانية ومركز تجاري في الحديقة. غير أن الشعارات وردود الفعل الشبابية والحزبية والصحافية التي رافقت موجة التظاهرات التي ما لبثت أن انتشرت إلى عدد من المدن التركية عكست الاستياء التركي الشعبي والحزبي من سياسة حكومة أردوغان تجاه سورية، وليس اعتراضاً على إزالة الحديقة العامة وحسب.

وخارجياً لم يكن ثمة استعداد دولي لتدخل عسكري وتهيئة مظلة جوية للمناطق الآمنة في سورية، خاصة مع انخراط مسلحين من القاعدة في صفوف المعارضة، وهو الأمر الذي تسبب بدوره في تردد الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة في تسليح الجيش السوري الحرّ، مخافة تسرب السلاح إلى أيدي العناصر المتطرفة. يضاف إلى ما سبق أن تركيا لها شبكة من المصالح الاقتصادية مع الدول الداعمة للموقف السوري الرسمي، فروسيا وإيران تزودان تركيا بثلاثة أرباع ما تحتاج إليه من الغاز، وهما معاً بالاشتراك مع العراق تزودانها بنحو نصف ما تحتاج إليه من النفط.

وفي ظلّ تعذر صدور قرار من مجلس الأمن يحيل القضية السورية على نصّ الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، اضطرت تركيا إلى أن تهدئ من نبرتها التحريضية ضدّ نظام بشّار الأسد، وبدا ذلك واضحاً في نهاية عام ٢٠١٢ والنصف الأول من عام ٢٠١٣ مقارنة بنهاية عام ٢٠١١ ومطلع عام ٢٠١٢. أكثر من ذلك، فإنه مع قيام الجيش التركي بالرد على القذائف السورية التي سقطت داخل أراضيه، إلا أنه التزم درجة عالية من ضبط النفس عند إسقاط طائرة تركية في ٢٢ حزيران/ يونيو قيل بأنها اخترقت المجال الجوي السوري. إذ اقتصر ردّ الفعل التركي على تأكيد أن الطائرة كانت تحلق في الأجواء الدولية، مع مطالبة القوات المسلّحة باعتبار الوحدات السورية التي تقترب من الحدود بمنزلة تهديد، وانتهى الحال إلى إغلاق متبادل للمجال الجوي بين البلدين

بعد إجبار السلطات التركية طائرة ركاب سورية متجهة من موسكو إلى دمشق بالهبوط الاضطراري في أنقرة تحت شبهة حملها شحنات من الأسلحة غير القانونية وذلك في تشرين الأوّل/ أكتوبر ٢٠١٢.

على صعيد آخر، فإن اسطنبول التي استضافت اثنين من مؤتمرات أصدقاء سورية الخمسة، الأوّل في نيسان/ أبريل ٢٠١٢، والثاني بعد هذا التاريخ بعام كامل، وبرزت بوصفها البلد الإقليمي غير العربي الأكثر تأثيراً في مسار الأزمة السورية، سمحت لمبادرة مصرية بإدخال إيران على خطّ التسوية السياسية من خلال اقتراح إشراكها مع كلٍّ من تركيا والسعودية ومصر في جهود الحلّ. مع العلم بأن موقف مصر انتقل من المطالبة بإطاحة بشّار الأسد إلى تقبل فكرة حضوره في مشهد التسوية، ويمكن تفسير ذلك بالتقارب المصري ـ الإيراني لتعويض الجفاء في العلاقات الخليجية ـ المصرية، إلى جانب الدور الروسي، إذ كان لافتاً للنظر تصريح الرئيس المصري أثناء زيارته موسكو ولقائه الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في ١٩ نيسان/ أبريل ٢٠١٣ حيث قال إنه اتفق مع بوتين على ضرورة التوصل في المستقبل القريب إلى أقصى حد إلى حل للقضية السورية مشيداً بالموقف الروسي من القضية السورية الذي «يتطابق بشكل قريب جداً مع موقف مصر». فضلاً عن تقدّم الجيش النظامي السوري ولا سيّما في الربع الثاني من عام ٢٠١٣ وتَبَينُ صعوبة تحقيق انتصار عسكري للمعارضة المسلّحة.

تبقى الإشارة إلى نقاط ثلاث خاصة بتطور الموقف التركي من الأزمة السورية، **النقطة الأولى** انطلاق المجلس الوطني السوري من مؤتمر اسطنبول الأوّل لأصدقاء الشعب السوري في نيسان/ أبريل ٢٠١٢ على ما تقدّم ومبادرة تركيا للاعتراف به، وانطلاق ائتلاف قوى المعارضة السورية من الدوحة في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٢ واعتراف تركيا به كإطار أوسع للمعارضة يضم معظم تشكيلاتها ومنها المجلس الوطني واعتباره ممثلاً وحيداً للشعب السوري وافتتاح مقر له في اسطنبول. و**الثانية**، دعوة تركيا حلف شمال الاطلسي في ٢١ تشرين الثاني/ نوفمبر لنشر بطاريات صورايخ على حدودها مع سورية لأغراض الدفاع عن أراضيها، وإقرار الحلف بذلك في ٣ كانون الأوّل/ ديسمبر التالي. و**الثالثة**، تصاعد قضية اللاجئين إلى تركيا بعد رفضها السماح لمنظمات الإغاثة الدولية بدور أكبر في معسكراتهم التي تبلغ ١٣ معسكراً يتوزع عليها نحو ١٥٠,٠٠٠ لاجئ إضافة إلى ما يراوح بين ٦,٠٠٠ و١٥٠,٠٠٠ لاجئ خارج

معسكرات اللاجئين، علماً بأن الانتقادات الدولية التي وجهت لتركيا جراء هذا الموقف لم تحل دون أن يتضمن التقرير المقدم إلى مجلس الشؤون العامة للاتحاد الأوروبي في ١١ كانون الأوّل/ ديسمبر ٢٠١٢، ولأول مرة منذ خمس سنوات، الحديث عن انضمام Accestion تركيا للاتحاد الأوروبي.

ويبدو أن تحول تركيا من حليف قوي لسورية إلى هذا الموقف السلبي والعدائي سببه تغيير أساسي في السياسة الخارجية التركية يوحي بوجود توجه، بمبادرة تركية، إلى إنشاء تكتل يضم تركيا والولايات المتحدة، يتبنى تيار الإسلام السياسي في الوطن العربي، وبخاصة الإخوان المسلمون، وتشارك في هذا التوجه «دولة» قطر. وهذا ما يفسر موقف تركيا وقطر من سورية بعد اندلاع «الانتفاضة» فيها. لكن عقب التحولات التي شهدتها مصر في ٣٠ حزيران/ يونيو ٢٠١٣، يبدو أن هناك بداية فشل لهذا المحور وتوجهه الذي تعارضه بلدان الخليج العربية (ما عدا قطر)، وهو ما برز من خلال المساعدات الخليجية (السعودية والإمارات والكويت) السخية التي تدفقت على مصر بعد تلك التحولات، وهو ما تمثّل أيضاً بخروج قطر من ذلك المحور، وهو خروج توّجه «الانقلاب الناعم» الذي شهدته دولة قطر، والذي أسفر عن تسلّم الشيخ تميم السلطة مكان والده الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، الذي ترك الحكم مع كل فريقه، وبخاصة الرجل الأقوى في عهده رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ حمد بن جاسم.

٦ ـ العلاقات التركية ـ الإسرائيلية

أدانت تركيا على لسان رئيس وزرائها العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، وأجرى أردوغان تشاوراً مع الرئيس المصري حول هذا العدوان أثناء زيارته القاهرة في ١٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٢، بينما قام وزير خارجيتها أحمد داود أوغلو بزيارة غزة في ٢٠ من الشهر نفسه. غير أن التطور الأبرز هو الذي تمثل بالمباحثات التركية ـ الإسرائيلية عبر قنوات دبلوماسية وتناولت استئناف العلاقات بين البلدين، التي كانت قد شهدت أزمة حادة عقب الهجوم الإسرائيلي على سفينة مرمرة التركية في ٣١ أيار/ مايو ٢٠١٠. وأسفرت تلك الجهود عن اعتذار إسرائيل لتركيا في آذار/ مارس ٢٠١٣، وأشار بيان مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو إلى إعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين بما في ذلك إعادة السفراء، ودفع تعويضات لعائلات الضحايا، وإلغاء الإجراءات القانونية التركية ضدّ الجنود الإسرائيليين.

كما أوضح نتنياهو في صفحته على الفيس بوك أن تطورات الأوضاع السورية الآخذة في التفاقم كانت من أبرز الاعتبارات التي حدت به على الإقدام على هذه الخطوة، وأضاف: «تحدثت مع رئيس وزراء تركيا بعد ثلاث سنوات من القطيعة، وقررت أن الوقت قد حان لإعادة بناء العلاقات، لأن تغير الواقع من حولنا يتطلب إعادة تقييم علاقاتنا باستمرار مع دول المنطقة». بينما اعتبر جون كيري وزير الخارجية الأمريكي، من جانبه، أن المصالحة التركية ـ الإسرائيلية التي تمت برعاية الرئيس أوباما من شأنها تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة.

الفصل الثالث

النظام العربي..
أزمات ممتدة

كيف بدا النظام العربي في العام ونصف العام المنصرمة؟ لا شكّ في أن التطورات الأساسية انطوت على مفارقة واضحة بين الأمل في ميلاد جديد بعد زلزال التغيير الذي شهده عدد من البلدان العربية فيما عرف بـ «الربيع العربي» وبين الإحباط المتولد مما آلت إليه الأمور لاحقاً من اضطراب سياسي عظيم في تلك البلدان، وذلك بالإضافة إلى استمرار سكون الأوضاع السلبية في عدد من بلدان النظام العربي وقضاياه.

كانت الثورتان الحقيقيتان الناجحتان في تونس ومصر مصدراً لنسائم تفتح الباب للأمل في مستقبل ديمقراطي وازدهار اقتصادي تظللهما عدالة اجتماعية غابت طويلاً. لكن هذا الأمل أخذ يتبدد شيئاً فشيئاً بعد تقدّم الفصيل الأقل إسهاماً في الثورتين والأكثر تنظيماً بين قواها إلى مقدمة الصفوف في مصر، ونجح في الإمساك بمفاتيح السلطة ثمّ الاستئثار بها، وأخذ بعد هذا النجاح يعمل على ترسيخ استئثاره بالسلطة من خلال منظومة من القرارات تعصف بدولة القانون والديمقراطية وتركز السلطة في يده، وحدث التطور ذاته في تونس التي يكاد المرء من فرط التشابه فيما آلت إليه أحوالها بعد الثورة مع مصر يتصور أن البلدين إقليمان في دولة واحدة.

والأخطر من هذا كلّه أن التطورات السابقة ارتبطت بحضور قوي لما يشبه «ميليشيات» مدنية للنظام لا تتورع عن استخدام العنف المادي في إرهاب خصومه سعياً لإجبارهم على قبول المعادلات الجديدة في الحكم، فتجمعت هذه «الميليشيات»

لتحمي قرارات النظام وتضمن تنفيذها، فسارعت في مصر للإحاطة بمكتب النائب العام السابق قبل صدور قرار رئيس الجمهورية بعزله، وحاصرت مقر المحكمة الدستورية العليا بعد أن اتهمها رئيس الجمهورية بالتآمر عليه، وهاجمت بالسلاح حشود المتجمهرين أمام قصر الرئاسة طلباً للعدول عن قراراتها التي تصفي دولة القانون والديمقراطية، وحاصر المتحالفون معها مدينة الإنتاج الإعلامي لتخليصها من «الفساد» ثمّ انطلقوا يهاجمون مقار الصحف المستقلة المعارضة للحكم، وانتقلوا من العاصمة إلى حيث حاصر المتظاهرون أشهر المساجد في قلب مدينة الإسكندرية بعد أنْ أمعن خطيبه في الهجوم على معارضي مشروع الدستور الجديد، وذلك في محاولة للاعتداء على هؤلاء المعارضين وإرهابهم. وعلى الرغم من أن إقرار هذا الدستور باستفتاء شعبي وبأغلبية مريحة يفترض أن يكون مصدراً لبدء صفحة جديدة من الاستقرار، فإن الخلاف حول تمثيل اللجنة التي أعدته لقوى الشعب، ومن ثمّ حول مضمونه وكذلك حول سلامة الاستفتاء عليه لم يجعل لإقرار مشروع الدستور أثراً يذكر على خفض درجة التوتر والاستقطاب في السياسة المصرية.

ولم تقف التطورات السابقة عند حدود تونس ومصر لكن الأوضاع في ليبيا واليمن اللتين نجحت الثورة فيهما في إطاحة رأس النظام ليست أحسن حالاً، فليبيا لم تستقر بعد على صيغة للحكم، وما زالت هيبة الدولة وقدرتها على نشر سلطتها في جميع أنحائها موضع شكّ كبير. أما اليمن فهو يمثل حالة «نصف ثورة» حيث نجح الثوار في الخلاص من رئيس الجمهورية السابق، وبدأ رئيس الجمهورية الموقت أخيراً في إصلاح القوات المسلّحة اليمنية بتخليصها من أقارب الرئيس السابق وإن بقيت مؤسسات الحكم على ما كانت عليه قبل الثورة مع تغيير في ميزان القوى داخل مجلس الوزراء أعطى للقوى المعارضة ـ وليس بالضرورة قوى الثورة ـ نصف مقاعده، وذلك بالإضافة إلى استمرار عجز نظام الحكم عن إيجاد حلول حقيقية للتحديات التي تهدد استقرار اليمن وربما بقاءه، وفي مقدمها تحدي الإرهاب الذي يمارس نشاطه بشيء من الحرية، وحركة الحوثيين التي تمثل شوكة غائرة في الجسد اليمني تهدد سلامته الإقليمية، وأخيراً تحدي «الحراك الجنوبي» الذي وصلت مطالب الأغلبية فيه إلى حدّ الانفصال والعودة باليمن إلى ما كان عليه قبل إعلان الوحدة بين شطريه في عام ١٩٩٠. ولكن هذا كلّه شيء وما يحدث في سورية شيء آخر، وعلى الضد من الحالات الثلاث السابقة لم تنجح القوى المعارضة للنظام في الإطاحة حتّى برأسه، الذي كان ولا يزال يتمتع بشعبية واسعة ـ يميز

معظمها بينه وبين النظام ـ وبخاصة في أوساط الشباب وفي المدن الكبرى، على عكس بقية الانتفاضات العربية التي انطلقت من المدن الكبرى ووسط الشباب تحديداً. وربما يكون ذلك واحداً من الأسباب التي دفعت الرئيس ونظامه إلى التعامل باستخفاف مع الاحتجاجات في بداياتها، بل إلى استخدام العنف ضدها، من دون أن يقدم خطوات إصلاحية مرضية للمعارضة، الأمر الذي دفع شيئاً فشيئاً إلى عسكرة المواجهة وبالتالي إلى تداخل الأدوار الإقليمية والدولية بالمحلية، والأبعاد الاستراتيجية والجيوسياسية بالإصلاحية، متخذاً هذا الصراع بعداً دموياً تدميرياً أسفر حتى الآن عن سقوط عشرات الآلاف من الضحايا وعن تهجير الملايين من بيوتهم وعن تدمير أحياء وقرى عن بكرة أبيها، فضلاً عن خلع معظم المعابر والحدود السورية أمام أمواج من الجماعات التكفيرية المتعددة الجنسيات التي فرضت سيطرتها إلى جانب الجماعات السلفية والتكفيرية السورية، على حساب الأجنحة اليسارية والوطنية فيها. ومع كل ذلك، يبدو أن الحسم العسكري في سورية وصل إلى طريق مسدود، في الوقت الذي لم يتوافر المناخ المحلي والإقليمي والدولي لتحقيق تسوية سياسية للصراع هناك.

ثمة عدد آخر من البلدان العربية خارج بلدان «الربيع العربي» يعاني عدم استقرار في أوضاعه منذ ما قبل عام ٢٠١٠ بسبب أزمات ممتدة عجز عن حلها عبر الزمن. وفي بعض الأحيان أججت تداعيات «الربيع العربي» هذه الأزمات، فلبنان الذي تعوّد العيش في أزمة تلو الأخرى بسبب تعقيدات الوضع الطائفي فيه وتشابك التدخلات الدولية التي تحاول التأثير عليه، أضيفت إلى بؤر التوتر الحادة فيه بؤرة جديدة تتعلّق بالموقف من الأحداث السورية بين من يؤيدون النظام القائم ومن يظاهرون القوى المعارضة له، وأن هذا التوتر الجديد مبني على سياسة تلبس ثوباً مذهبياً وطائفياً.

والعراق الذي أخفق منذ الغزو الأمريكي عام ٢٠٠٣ في بناء نظام ديمقراطي يتجاوز حدود الطائفية، وفي الخروج من دوامة العنف المدمر نتيجة لذلك، ناهيك بالإخفاق في تحقيق تنمية اقتصادية تمكّنه منها موارده النفطية الوفيرة، يواجه اليوم مزيداً من الأزمات في علاقته بالمجتمع، سواءٌ في مكونه الكردي أو السني، وإن كان خطاب المعارضة السنية خطاباً «وطنياً» وليس طائفياً، كما أنَّ اصطفاف قوى شيعية من خلف المطالب السنية ضدّ الحكومة الحالية يفتح الباب للأمل في أن يتمكن العراق يوماً من تجاوز الحالة الطائفية البغيضة.

وما زال السودان متعثراً في مشكلاته الداخلية، سواء تلك التي اتّخذت طابعاً «جغرافياً» في مواجهة حركات تمرد، أو «سياسياً» في العلاقة مع قوى المعارضة، على الرغم من المبادرات «الحوارية» المتعددة، فضلاً عن الإخفاق غير مرة على رغم المحاولات كافة في إيجاد صيغة تعاونية مستقرة للعلاقة مع الجنوب تمكّن على الأقل من تحقيق دفعة إلى الأمام في الاقتصاد السوداني.

وأخيراً وليس آخراً، فإن الانقسام الفلسطيني بين «فتح» و«حماس» ما زال مستعصياً على الحلّ، وفشلت محاولات الشباب الفلسطيني التي تأثرت بروح «الربيع العربي» في أن تبعث الحياة في جهود المصالحة التي كانت تداعيات «الربيع» سبباً من أسباب تعقيدها بعد أنْ أصبح لـ «حماس» تحالفها القوي مع النظام الحاكم في مصر بسبب الالتقاء الأيديولوجي والتنظيمي، وذلك في الوقت الذي تواصل فيه عملية تسوية الصراع مع إسرائيل تعثرها، مع العجز عن إيجاد بديل فلسطيني أو عربي لنهج التسوية بصيغته الراهنة، ويتغول فيه المشروع الاستيطاني الصهيوني في ما تبقى من الأرض الفلسطينية.

مع ذلك فإن المرء ما زال يأمل في ميلاد جديد تطلع إليه محمّد المنصف المرزوقي رئيس الجمهورية التونسية في كلمته التي ألقاها بمناسبة افتتاح المؤتمر الوزاري للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بمدينة تونس العاصمة يوم السبت ٢٩ كانون الأوّل/ ديسمبر ٢٠١٢. فلقد انحاز المرزوقي إلى الأمل في أن نكون بسبيلنا إلى ميلاد مستقبل عربي جديد قواعده الديمقراطية والوحدة العربية، وفي القلب منها الاتحاد المغاربي. وليس أمامنا سوى الانحياز معه إلى هذا الأمل وإن كان الاعتراف واجباً بأن الطريق إلى تحقيقه متعثرة ومليئة بالمخاطر.

ما سبق كان يخص التطورات القُطْرية، أما في ما يخص التطورات العربية فيرصد التقرير بشأنها نشوء نمط جديد من التحالفات بين إيران من جهة وسورية والعراق وحزب الله من جهة أخرى، علماً بأن العلاقة بين بعض أطراف هذا التحالف كانت تتميّز بالتوتر قبيل اندلاع الأزمة السورية في ١٥ آذار/ مارس ٢٠١١. كما يرصد التقرير بعض أزمات العلاقات العربية ـ العربية، ويتوقف بشكل خاص أمام الأزمة في علاقة مصر بكلٍ من ليبيا والإمارات، محللاً أسبابها وآفاقها.

على صعيد آخر، يتصدى التقرير لمستقبل الاتحاد الخليجي واحتمالات تحققه على أرض الواقع، فيلحظ أنه يراوح مكانه بفعل حزمة من العوامل الداخلية والخارجية. كذلك يتناول التقرير القمة العربية الاقتصادية والتنموية الاجتماعية في الرياض ومجالات اهتمامها، ويحلل الأثر الناجم عن اعتمادها على القطاع الخاص في العملية التنموية. وأخيراً يعرج التقرير على قمة الدوحة ويسلط عليها الضوء اتفاقاً واختلافاً عن كلّ ما سبقها من قمم.

على ضوء الخلفية السابقة يتناول التقرير النقاط الآتية بالترتيب:

١ ـ آفاق التغيير في الوطن العربي.

٢ ـ أنماط جديدة للتحالفات العربية.

٣ ـ أزمات النظام العربي.

٤ ـ مستقبل الاتحاد الخليجي.

٥ ـ قمة الرياض.

٦ ـ قمة الدوحة والأداء العاجز.

أولاً: آفاق التغيير في الوطن العربي

إن السؤال الأوّل الذي يجب أن يثار في هذا الصدد هو: هل تمتد ظاهرة «الربيع العربي» إلى كافة أرجاء الوطن العربي؟ والواقع أن تلاحق ثورتي مصر وتونس فتح الباب للتفكير في تطبيق نظرية «الدومينو»، بمعنى أن ما يحدث في وحدة داخل نظام لا بُدَّ من أن يمتد بسرعة إلى باقي الوحدات، ومع ذلك فإن «نظرية الدومينو» لا تحدث بهذا الشمول، ومن ثمّ فإن ظاهرة «الربيع العربي» لن تمتد إلى كل أرجاء الوطن العربي في المدى القصير وربما أيضاً المتوسط. وقد سبق أن تنبأ الفكر الماركسي بانهيار النظم الرأسمالية في أوروبا دفعة واحدة، لكن هذا لم يحدث إلا في روسيا القيصرية. وعندما امتدت الشيوعية إلى شرق أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية تمّ هذا في ظلّ القوات السوفياتية وليس بفعل ثورات شعبية. كما أنَّ عبد الناصر الذي قدم مشروعاً عربياً حظي بقبول ملفت من معظم النخب والجماهير العربية، ناهيك بقيادته الكاريزمية، امتد مشروعه إلى نطاق معين لم يتجاوزه بينما تمكّن عدد غير قليل من نظم الحكم المناوئة

للمشروع من الصمود والبقاء وربما الهجوم على عبد الناصر وتجربته عندما سمحت الظروف بذلك. ومن المؤكّد أن هذا هو ما يحدث بالضبط في الساحة العربية سواء بسبب تباين مراحل النمو أو مستويات الثراء والفقر، أومدى تماسك المجتمع، أو بسبب دور العوامل الخارجية.

الأكثر من هذا أن ثمة أسباباً تطورت لاحقاً تعزز التحليل السابق، وفحوى هذه الأسباب أن ثورات «الربيع العربي» كلها كانت تتسم بالطابع الشعبي الواضح، لكنّها في الوقت نفسه كانت بلا قيادة، لذلك آلت السيطرة فيها إلى القوى الأكثر تنظيماً، وهي قوى «الإسلام السياسي»، وبخاصة مع تشرذم القوى المدنية، ومن ثمّ أصبحت هناك فجوة بين «سلطة الثورة» ـ إذا جاز التعبير ـ وجماهيرها. صحيح أن هذه القوى فازت بأكبر عدد من المقاعد في الانتخابات التشريعية، لكنّها لم تحصل أبداً على الأغلبية المطلقة، كذلك كانت الانتخابات الرئاسية المصرية دالة أيضاً على أن تيار «الإسلام السياسي» لا يمثل الأغلبية، لأن المرشح المنافس لمرشح «الإخوان المسلمين» حصل على عدد يقل قليلاً عما حصل عليه مرشح الإخوان، بالإضافة إلى أن نصف عدد من لهم الحقّ في التصويت قد تقاعس عن المشاركة، ولا أحد يعرف بدقة توجهات هذا «النصف الغائب»، وإن كان أغلب الظن ليس مؤيداً «للإخوان المسلمين»، لأنه لو كان كذلك لما تقاعس عن المشاركة في ظلّ التنظيم المحكم «للجماعة»، وهكذا أثبتت الأحداث، بعد مرور نحو عام على وجود الإخوان المسلمين في السلطة، أن الأكثرية الشعبية لم تعد إلى جانبهم، وهذا ما أظهرته نتائج التوقيعات التي جمعتها حركة «تمرد»، ثم ترجمتها بالدعوة إلى تظاهرة ٣٠ حزيران/ يونيو التي شارك فيها الملايين وأدت إلى إسقاط تجربة حكم الإخوان في مصر.

كانت هذه الصورة واضحة في كلّ من تونس ومصر، وإن تميزت تونس بـ«الترويكا» التي منحت أهم منصب في النظام الجديد وهو رئاسة الوزارة لـ«حزب النهضة» الإسلامي، بينما ذهب منصبا رئيس الجمهورية ورئيس الجمعية التأسيسية للدستور لأكبر قوتين أسفرت عنهما الانتخابات التشريعية بعد «حزب النهضة»، بينما هيمن «الإخوان المسلمون» في مصر على مجلس الشورى ومن قبله مجلس الشعب المنحل، وفازوا بمنصب رئيس الجمهورية الذي جمع لاحقاً ـ إلى حين ـ بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، ولم تبق خارجة عن قبضتهم سوى السلطة القضائية التي واجهت

محاولات متكررة توجها النجاح في عزل النائب العام بخلاف نصّ السلطة القضائية، وتحجيم المحكمة الدستورية العليا في الدستور الجديد.

وفي ليبيا وعلى الرغم من تفوق التحالف الليبرالي في انتخابات المجلس الوطني، فإن رئيس الوزراء الذي اختير من قبل المجلس لم يكن منتمياً للتحالف، وقيل إن هذا تمّ بضغوط سياسية من قبل القوى «الإسلامية»، ناهيك بحضور ملموس للقوى الدينية في السياسة الليبية. أما في اليمن فإن التوقعات تذهب إلى تكرار النموذجين المصري والتونسي في الانتخابات التشريعية القادمة على يد «حزب الإصلاح» (الترجمة اليمنية للإخوان المسلمين)، وخصوصاً أن اليمن عموماً بلد محافظ دينياً تروج فيه بسهولة مقولات الحزب الذي جاء تالياً لحزب «المؤتمر الشعبي العام» (حزب الرئيس السابق) في أول انتخابات تشريعية أجريت بعد الوحدة، ولم يستطع «حزب المؤتمر» آنذاك تحقيق الأغلبية المطلقة فدخل في ائتلاف حكومي مع «حزب الإصلاح». وبالنسبة إلى سورية تؤكد التوقعات تكرار النموذج نفسه في حال سقوط الرئيس الحالي: ثورة صنعها الكُلّ لكنّها تؤول لفصيل واحد هو «التيار الإسلامي».

من ناحية أخرى فإن القوى «الإسلامية» قد تكون لها رؤية عامة، لكن التجربة في تونس ومصر أظهرت حتّى الآن أن هذه الرؤية لم تترجم إلى خطط أو برامج عمل متكاملة، بل على العكس فإن القرارات كثيراً ما تبدو متخبطة سياسياً، تعكس بالأساس الرغبة في الاستئثار بالسلطة، وهو ما يشي باتجاه نحو إقامة نموذج للحكم لا يختلف جوهرياً عن النظم السابقة، مع فارق مهم هو أن هذا النموذج مسلّح «بشرعية دينية» تجعله أكثر استبداداً. وعلى الرغم من انعقاد الحوار الوطني فإنه ـ أغلب الظن ـ لن يحمل حلولاً جذرية للمشكلات المصرية المستعصية. يضاف إلى ذلك غياب أي مؤشر على الالتزام بأحد الأهداف الأساسية للثورات وهو العدالة الاجتماعية، والمشكلة أن شيئاً جوهرياً في هذا الصدد لم يحدث، ولأن كثيراً من قيادات النخب «الإسلامية» الجديدة الحاكمة ينتمي إلى عالم الأعمال الذي حققوا فيه نجاحاً باهراً بحيث وصلت ثرواتهم إلى المليارات، ولذلك فالمنطقي أن يفضلوا العمل «الخيري» وليس الإجراءات البنيوية في مجال العدالة الاجتماعية، وبينما كان رجال ثورة تموز/ يوليو مثلاً ينتمون إلى الطبقة المتوسطة ومن ثمّ لم يخشوا شيئاً من إصدار قانون الإصلاح الزراعي أو القوانين الاشتراكية لاحقاً فإن الانتماء الاجتماعي لرجال الحكم

بعد ثورة ٢٥ يناير كان يقف حجر عثرة أمام اتخاذ إجراءات جذرية في مجال العدالة الاجتماعية.

والخلاصة أن مواطناً عادياً لو كان قد سئل أثناء هذه الثورة: هل تؤيد ما يحدث؟ لأجاب في الأغلب الأعم بالإيجاب. أما بعد مرور عامين فإن الصورة يمكن أن تختلف كثيراً، وقد يزيد البعض بالقول بأننا كنا في وضع أفضل قبل الثورة. كل ذلك أدى إلى تجدد الحراك الشعبي في ٣٠ حزيران/ يونيو من أجل الخروج من هذا المأزق، وإعطاء دفع جديد للثورة.

ثانياً: أنماط جديدة للتحالفات العربية

كثيراً ما كان محللو النظام العربي يقولون إن أنماط التحالفات فيه دائمة التغير لا تستقر على حال بعينه، وكانوا يفسرون انتقال دولة من حلف إلى حلف مضاد بمنتهى اليسر بعدد من العوامل، منها مثلاً غياب «عداوات تاريخية» بين البلدان العربية إلا ما ندر، بل لعل العيش المشترك للأقاليم التي أصبحت الآن دولاً لقرون طويلة في ظلّ إطار سياسي جامع قد عزز من هذا العامل، ومنها أيضاً نمط الحكم الفردي السائد في الوطن العربي والذي كان يسهل انتقال بلد من معسكر إلى آخر وفقاً لرؤاها وربما وفق الأمزجة الشخصية والمصالح الذاتية لحكامها، ومنها كذلك سرعة تغير نظم الحكم في مرحلة من مراحل تطور النظام العربي وهذا ما يجعل عدو الأمس صديق اليوم، وأخيراً وليس آخراً ينبغي ألا ننسى أن واحداً من أسس العلاقات الدولية عامة مؤداه أنه لا وجود لأصدقاء دائمين أو أعداء دائمين وإنما العبرة بالمصالح.

في هذا الإطار يمكن من خلال تتبع خريطة التحالفات المتغيرة في الوطن العربي أن نكتشف بسهولة أن هذه الخريطة قد شهدت محاولات جادة لبناء تحالف عربي عام كما في أيام معركة حلف بغداد في منتصف خمسينيات القرن الماضي، وبُعيد هزيمة ١٩٦٧، وفي ملحمة تشرين الأوّل/ أكتوبر ١٩٧٣. غير أن هذه المحاولات كانت تنتكس عادة للمرحلة السابقة عليها ليحلّ محلّها أساساً تحالفان متضادان ظلت مصر حتّى ١٩٦٧ تقود أولهما الذي عرف بمعسكر الثورة، وتقود السعودية ثانيهما تحت رايات المعسكر المحافظ. وكان منطقياً في هذا الإطار أن تنشب حروب عربية باردة كادت تتحول إلى ساخنة في بعض الأحيان، وكانت نهايات هذا الصراع العربي ـ العربي تحين عادة بظهور

خطر خارجي جسيم يهدد الوطن العربي وأمنه، كما في انتهاء الحرب الباردة العربية إلى حين في أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات بعد تأكد خطر المشروعات الإسرائيلية لتحويل مجرى نهر الأردن ودعوة الرئيس عبد الناصر لعقد قمة عربية عاجلة للنظر في هذا الأمر الخطير. وكما في انتهاء الحرب الباردة العربية أيضاً في منتصف الستينيات بمجرد وقوع هزيمة حزيران/ يونيو ١٩٦٧. وكما في تراجع مؤشرات الانقسام العربي الحاد حول أزمة الخليج الثانية (١٩٩٠)، أو في وصول نتنياهو للمرة الأولى إلى سدة الحكم في إسرائيل، وهو من هو في معسكر اليمين الإسرائيلي البالغ التطرف، وقد أسرع في التملص من اتفاقيات أوسلو والتزاماتها.

لكن الانقسام العربي غير المسبوق حول الغزو العراقي للكويت في ١٩٩٠ بدأ يمهد بالتدريج لخريطة جديدة من التحالفات تقسم الوطن العربي إلى شطرين: أولهما ما عرف بمعسكر الدول المعتدلة، وهي الأكثر عدداً والأقوى علاقة بالولايات المتحدة وسياستها، ومعسكر الدول الممانعة وهي الأقل عدداً والأشدّ رفضاً لتلك السياسة. وكان أساس هذا المعسكر هو سورية التي رفضت المقولات والممارسات التنازلية التي استند إليها العرب في محاولتهم تسوية الصراع مع إسرائيل بالاستفادة من علاقتهم الطيبة بالولايات المتحدة من دون جدوى. ومع سورية اصطف لبنان حيناً من الوقت أثناء وجود القوات السورية على أراضيه، وكانت دولة أو اثنتان أو ثلاث دول تدعم هذا المعسكر وفقاً للظروف المتغيرة، ولا ننسى انضمام «حزب الله» إليه ودوره الفاعل فيه طالما أن العلاقات الدولية أصبحت تشهد على نطاق واسع دخول «الفاعلين من غير الدول» إلى ساحة التفاعلات والتأثير فيها. ويلاحظ أن «حركة حماس» كانت عضواً مهماً في معسكر الدول الممانعة، غير أنها آثرت الابتعاد التدريجي عنه بعد تطورات «الربيع العربي» أملاً في تحالف أقوى تدخل فيه مع الدول ذات نظم الحكم التي تسودها قوى إسلامية وعلى رأسها مصر، طمعاً في تحقيق مشروع «أخونة» المنطقة العربية، وهو ما دفعها إلى اتخاذ موقف (غير معلن) داعم لـ «الثورة» السورية بأفقها الإخواني، ناقلة في إثر ذلك مقر قيادتها من دمشق، عاصمة «الممانعة» إلى الدوحة، عاصمة «الاعتدال».

ثمّ وقعت تطورات «الربيع العربي»، فسقط النظام الليبي الذي كان يدعم مواقف دول الممانعة في بعض الأحيان، وأصبحت سورية ذاتها حالة مستعصية في إطار التطورات الراهنة، وسيطر «الإخوان المسلمون» على الحكم في مصر، وقد يتكرر

الأمر لاحقاً في ليبيا (من منظور هيمنة الإخوان المسلمين على الحكم) وسورية (إذا ما انتصرت الثورة على نظام الأسد)، وكذلك في اليمن. ولذلك كان متوقعاً أن يُستبدَل بمعسكر قوى الممانعة معسكر «الربيع العربي»، وأن يتقلص عدد دول الاعتدال، ولكن شيئاً من هذا لم يحدث حتّى الآن، إذ تبدو العلاقات بين دول «الربيع العربي» إما عادية وإما متأزمة كما الحال في العلاقات المصرية ـ الليبية مثلاً. وكذلك لا تبدو دول «الربيع العربي» مستعدة لأن تحدث تغييراً في نمط علاقاتها الخارجية أو حتّى راغبة في ذلك. والحقيقة أن الظروف الموضوعية لا تسمح لها بهذا، ففي مصر على سبيل المثال نجد أن الرأي العام والنخبة لا يطيقان في الأغلب الأعم العلاقة مع إسرائيل. ومع ذلك فإن مصر الرسمية غير قادرة حتّى على أن تثير قضية مراجعة المعاهدة، لأنها حتّى الآن لم تعد للأمر عدته، فقرار ثوري بتعديل المعاهدة مع إسرائيل من طرف واحد يتطلب قاعدة قوة يعتد بها، فضلاً عن أن مصر ما زال نظامها غير قادر على الاستغناء عن المعونة الأمريكية والدعم الأمريكي، ومن ثمّ غير راغب في إحداث تغيير في العلاقة مع الولايات المتحدة. على الرغم من دخول هذه العلاقة بين الطرفين بعد ٣٠ حزيران/ يونيو ٢٠١٣ في مرحلة يشوبها بعض التوتر على خلفية دور الجيش في إقصاء الرئيس محمد مرسي عن الحكم ووضع حد لحكم الإخوان المسلمين. وكذلك فإن السبب نفسه جعل من نموذج العلاقات المصرية ـ الخليجية في عهد الإخوان صورة طبق الأصل لما كانت عليه الحال في عهد الرئيس الأسبق حسني مبارك، على الرغم مما كانت تبديه بعض بلدان الخليج، وبخاصة دولة الإمارات العربية المتحدة، من تخوّف من انتقال عدوى «الأخونة» إليها. لكن هذا المشهد ما لبث أن تبدّل مع سقوط حكم الإخوان عقب ملايينية ٣٠ حزيران/ يونيو، بحيث راحت بعض حكومات الخليج (باستثناء قطر طبعاً) تتسابق على نحو غير مسبوق لتقديم دعم مالي إلى مصر. وهكذا تبدو خريطة التحالفات في الوطن العربي ضبابية في الوقت الراهن إلى حدّ بعيد.

وفي السياق السابق تبلور أخيراً تحالف جديد هو التحالف الإيراني مع سورية والعراق و«حزب الله» ومن المؤكّد أن أساس هذا الحلف هو إيران، فعلاقة إيران الرسمية بكلٍ من أطرافه أكثر من مؤثرة، فهي متحالفة مع سورية و«حزب الله» منذ سنوات عديدة، كما أنَّ الحكم الراهن في العراق جعل منه جزءاً من المنظومة الإيرانية. والغريب أن علاقات بعض الأطراف الأخرى كانت شديدة السوء فيما بينها، فسورية

والعراق صاحبتا ميراث ممتد من العداء بين الحكومتين، ولم يتوقف هذا العداء إلا في أواخر تسعينيات القرن الماضي، حتى بدأت تتبدى للطرف السوري فشل خيارات التسوية في المنطقة وحقيقة السياسة الأمريكية المنحازة كلياً إلى جانب إسرائيل ووهم الرهان على دعمها حلاً عادلاً للصراع العربي ـ الإسرائيلي. ثم ما لبث هذا التوجه السوري الجديد تجاه العراق أن تعزّز أكثر مع انتقال السلطة إلى الرئيس بشار الأسد عام ٢٠٠٠ وهو العام الذي شهد في الوقت نفسه انتقال السلطة إلى المحافظين الجدد في الولايات المتحدة؛ ثم بعد أنْ تأكدت النية الأمريكية في غزو العراق، فاتّخذت سورية مواقف مؤيدة للعراق وأدّت دوراً في دعم فصائل المقاومة العراقية، عقب الغزو الأمريكي ـ البريطاني للعراق عام ٢٠٠٣. ثم حصل توتر بين البلدين على خلفية اتهام الحكومة العراقية التي أنشئت بعد الاحتلال للجانب السوري بإيواء بعض المجموعات الإرهابية التي تنفذ تفجيرات في العراق.

لكن التقارب في المواقف بين البلدين ما لبث أن برز عقب تصاعد الأزمة في سورية واتخاذ بلدان «الممانعة» موقفاً مؤيداً للنظام السوري على قاعدة رفض التدخل الخارجي في الأزمة السورية بهدف إسقاط النظام بالقوة العسكرية. وفي ضوء خصوصية واستثنائية العلاقة التي تربط الحكومة العراقية الحالية بإيران فإن السياسة الخارجية العراقية تبدو أقرب إلى جبهة «الممانعة» على الساحة العربية منها إلى ساحة الاعتدال. وهذا ما جعل من دعم كل من إيران والعراق وحزب الله في لبنان النظام السوري ورفض إسقاطه بالقوة العسكرية انعكاساً لدفاع هذه الجهات عن جبهة «الممانعة» بحد ذاتها، نظراً إلى أهمية الموقع الجيوستراتيجي الذي تحتله سورية كبلد عربي أخير في جبهة «الممانعة» وكمعبر أساسي لتسليح فصائل المقاومة، وبخاصة في الجبهة العربية الوحيدة المتبقية في وجه إسرائيل، أي حزب الله في لبنان.

من هنا تبدو خريطة التحالفات في النظام الرسمي العربي غائمة، وهي مصدر خطر على الأمن القومي العربي، وتحديداً على القضية المركزية فيه، أي قضية فلسطين، الذي يبدو أن سقوط آخر معاقل «الممانعة» في بلدان الطوق العربي، سيعني إضعاف أو ربما إنهاء خيار المقاومة في وجه إسرائيل، في الوقت الذي تتعاطى دول الاعتدال العربي مع هذه القضية بمزيد من التنازلات المتدحرجة إلى الحد الذي يمكن أن يُفقد العرب معها أي فرصة لاستعادة ولو جزء من حقوقهم التاريخية في فلسطين.

ويكمن مصدر الخطورة الآخر في الأمن القومي العربي في إعطاء الخلاف بين جبهتي «الممانعة» و«الاعتدال» طابعاً مذهبياً، الأمر الذي يساهم في حرف الكثير من طاقات الأمة وقواها الحية عن دورها التاريخي.

ثالثاً: أزمات النظام العربي

شهد النظام العربي في عام ٢٠١٢ والنصف الأوّل من عام ٢٠١٣ عدداً من الأزمات بسبب عدم استقرار الأوضاع فيه، وسوف نكتفي في هذا الصدد بأزمتي العلاقات المصرية ـ الليبية والمصرية ـ الإماراتية.

١ ـ أزمة العلاقات المصرية ـ الليبية

نظم ناشطون ليبيون في آب/ أغسطس الماضي وقفة احتجاجية أمام السفارة المصرية بطرابلس والقنصلية المصرية ببنغازي. وطالبت هاتان الوقفتان الحكومة المصرية بتسليم عناصر النظام الليبي السابق الموجودين في مصر لمحاكمتهم في ليبيا، وإغلاق قناتين فضائيتين تبثان من مصر، وتحرضان ضدّ ليبيا، وتمجدان النظام الليبي السابق. وقبل ذلك بأيام قليلة كانت سيارة أحد الدبلوماسيين المصريين في قنصلية بنغازي قد فجرت من دون حدوث خسائر في الأرواح، وقبل ذلك أيضاً كان بعض أعضاء وفد مصري رفيع المستوى سافر إلى ليبيا إبان حكومة الجنزوري لبحث آفاق التعاون المختلفة بين البلدين قد اشتكى من قلة الاهتمام وعلامات الاستخفاف من المضيف الليبي، وعاد الوفد تقريباً صفر اليدين من أي إنجاز فعلي، وبدا أننا إزاء أزمة في العلاقات بين البلدين أو على الأقل إزاء نذر أزمة آخذة في التجمع شيئاً فشيئاً، وبعد ذلك احتجز عدد من الأقباط المصريين في ليبيا بتهمة التبشير، ثمّ تمّ القبض على أحمد قذاف الدم منسق العلاقات المصرية ـ الليبية في عهد القذافي بعد ما يشبه المعركة العسكرية بناءً على طلب الإنتربول، لكن القضاء المصري قرر عدم تسليمه، وتقررت محاكمته في مصر.

ولا بُدَّ من تحديد طبيعة المؤشرات السابقة لمعرفة طبيعة الأزمة في العلاقات بين البلدين، فالوقفة الاحتجاجية أمام السفارة المصرية بطرابلس والقنصلية المصرية ببنغازي ليست ذات طبيعة رسمية، وتفجير سيارة الدبلوماسي المصري ليست كذلك، خاصة وقد أعلن القبض على الفاعلين (لا نعلم شيئاً عن هويتهم أو ما تمّ بشأنهم)،

وإن كان تفجير سيارة ليس تعبيراً عن غضب شعبي عادي وإنما عن غضب فئة أو فرد يملكان هذه القدرة التي لا يملكها الفرد العادي أو المجموعات العادية. أما المؤشر الأخير فيبدو في ظاهره أنه ذو طبيعة شعبية، وقضية قذاف الدم تعتبر ذات طبيعة رسمية، غير أن المطالب التي رفعها المحتجون مطالب مشتركة مع الحكومة الليبية، بدليل أن النائب العام الليبي سبق أن أرسل إلى نظيره المصري قائمة برجال القذافي في مصر، ولا شكّ في أنه كان يطلب تسليمهم، أما احتجاز المصريين الأقباط في ليبيا بتهمة التبشير فذو طبيعة شعبية. وهكذا فإننا إزاء أزمة أو نذر أزمة تختلط فيها الأبعاد الشعبية بالأبعاد الرسمية وهذا خطر، فعندما تكون الأزمات رسمية فقط لا تمس العلاقات بين الشعوب بسوء، وعندما تكون شعبية فقط يمكن للحكومات أن تتدخل بفاعلية لحلها.

وإذا ما حاولنا التفكير في الأسباب المحتملة لهذا التوتر لن نجد شيئاً يقينياً بطبيعة الحال، فهل تشعر حكومة الثورة وجماهيرها في ليبيا بالمرارة من الموقف المصري الرسمي تجاه الثورة الليبية؟ لم تُبد على السياسة الخارجية المصرية بعد ثورة كانون الثاني/ يناير أية علامات تغيير عن النمط السابق على الثورة، وكان موقفها أشبه بمن يراقب نتيجة مباراة، وينتظر ليرى الفائز ويهلل له، وقد قيل في حينه من مصادر مصرية إن مصالح العمالة المصرية في ليبيا أهم من أن يُخاطَر بها بموقف واضح يؤيد ثورة لم يتأكد انتصارها بعد، وهذا في حدّ ذاته منطق غير ثوري ناهيك بأنه ليس بالضرورة صالحاً لتفسير الموقف المصري من الثورة، بدليل أن هذه المصالح كانت في حدها الأدنى في حالتي اليمن وسورية، ومع ذلك تكرر الموقف المصري بحذافيره تجاه الثورتين، وإن كان الموقف من الأخيرة قد اتصف مؤخراً «برطانة» ثورية لفظية، وبالتالي فإن المرارة الليبية ـ إن وجدت ـ مبررَة. وعلى رغم تغير الموقف الرسمي المصري بعد نجاح الثورة فإن عدم تسليم «رجال القذافي» يمكن اعتباره امتداداً في أحد أبعاده للموقف المصري إبان الثورة. وهنا أيضاً تطل فكرة المصالح بوجهها القبيح، ذلك أن معظم «رجال القذافي» في مصر يرتبط باستثمارات ضخمة، وإن كانت تقاليد عدم تسليم اللاجئين السياسيين راسخة في السياسة الخارجية المصرية المعاصرة.

أيكون السبب في هذه الأزمة ومقدماتها ضيق الحكومة الليبية وشعبها بالسياسة المصرية التي وقفت على الحياد أثناء الثورة، وحين انتصرت هرعت الحكومة المصرية لتحصل على أكبر نصيب ممكن من كعكة إعادة الإعمار؟ أيكون السبب هو

غضب الشعب الليبي من التضييق في منح تأشيرات الدخول إلى مصر لليبيين بسبب اعتبارات الحفاظ على الأمن المصري بعد أنْ أصبحت الحدود المصرية ـ الليبية معبراً لتهريب السلاح والعتاد إلى مصر التي تعاني انفلاتاً أمنياً واضحاً؟ وهو أمر ستكون له تداعياته الخطيرة جداً على أمن مصر، وتحديداً بعد سقوط حكم الإخوان المسلمين فيها، وتصاعد وتيرة الأعمال المسلحة ضد قوات الأمن والجيش المصرية في سيناء وهي أعمال تهدد بالتوسع نحو مناطق مصرية أخرى إذا لم يتم التوصل إلى تسوية سياسية بين السلطة الانتقالية الجديدة وبين الإخوان المسلمين. أيكون السبب أخيراً هو ضيق قطاعات من الشعب الليبي بالعمالة المصرية التي لا يعرف أحد عددها على وجه التحديد، وإن يكن معظم التقديرات يصل بها إلى المليون أو يزيد؟ لقد سبق أن حدث هذا في العراق في أعقاب انتهاء الحرب مع إيران، ولكن السبب كان واضحاً، وهو أن الجنود الذين سرحوا من الجيش بعد انتهاء القتال اكتشفوا أن المصريين قد أخذوا أماكنهم، ولأن القطاع الخاص كان يفضل الإبقاء عليهم لأجورهم الأقل، ولأن الرئيس العراقي آنذاك كان معروفاً بموقف إيجابي من العمالة المصرية فقد انفجر الغضب الشعبي في صورة أعمال عنف ضدّ المصريين. ولكن الحالة الليبية مختلفة كلّ الاختلاف، فلم تأخذ العمالة المصرية فرصة عمل من ليبي واحد، ومعظمها دخل ليبيا بتعاقدات مع القطاع الخاص للقيام بأعمال لم يكن الليبيون يقبلون عليها أصلاً.

أياً كان السبب فسيكون من المفيد أن نستدعي الخبرة العربية المعاصرة في العلاقة بين النظم الثورية. ولا توجد لدينا مرحلة يمكن مقارنتها بما يجري الآن سوى مرحلة المدّ القومي (١٩٥٥ ـ حزيران/ يونيو ١٩٦٧) التي كان الصراع فيها بين النظم الثورية أشد مما كان بينها وبين النظم المحافظة، على رغم التشابه ـ إن لم يكن التطابق ـ بين أيديولوجيات تلك النظم آنذاك. ويبدو أن هذه الخبرة يمكن أن تتكرر في المرحلة الراهنة، ذلك أن المنطق يفضي إلى أن تكون العلاقات بين الدول «الثورية» علاقات قوية بشكل خاص، ولكن العلاقات بين مصر وتونس ـ على سبيل المثال ـ لا يمكن وصفها بأكثر من أنها «على ما يرام» على الرغم من إبداء النظام التونسي امتعاضه من دور الجيش المصري في إقصاء الإخوان المسلمين من الحكم. بينما ظلّ تركيز السياسة الخارجية المصرية على العلاقات مع حكومات الخليج. وبخاصة بعد إسقاط حكم الإخوان في ٣٠ حزيران/ يونيو وتعيين حكومة انتقالية تراهن على دور مركزي لحكومات الخليج في

دعم مصر مالياً لمواجهة أزماتها الاقتصادية المستفحلة(*). في المقابل، ركزت السياسة التونسية الخارجية أساساً على العلاقات بين دول المغرب العربي أياً كانت ثورية أو غير ثورية (وإن كانت قد واجهت مع ليبيا معضلة مماثلة للمعضلة المصرية ـ الليبية الآن، وهي تسليم رموز نظام القذافي، وانتهى الأمر بتسليم آخر رئيس وزراء ليبي في عهد القذافي إلى ليبيا على رغم اعتراض رئيس الجمهورية). وكذلك لم يسمع المرء عن علاقات خاصة بين مصر وكل من ليبيا واليمن أو بين اليمن وتونس، وهكذا. وذلك كلّه على رغم الحضور القوي بدرجة أو بأخرى للإسلام السياسي في بلدان «الربيع العربي»، ولا يبدو «الإخوان المسلمون» في مصر على سبيل المثال أنهم كانوا شديدي الحماس لتوطيد العلاقة مع تونس في ظلّ حكومة «حزب النهضة» الذي يبدو، على رغم مرجعيته الإسلامية، شديد الليبرالية إذا ما قورن بمواقف «الإخوان المسلمين» في مصر.

قد تكون القراءة السابقة للأحداث المرتبطة بالعلاقات المصرية ـ الليبية منطوية على نوع من المبالغة، لكن المهم أن هناك بالتأكيد مصلحة للطرفين في أن تكون بينهما علاقات قوية. وإذا كان النظامان السابقان فيهما قد أدركا هذه الحقيقة اعتباراً من نهاية ثمانينيّات القرن الماضي وعملا بموجبها في إدارة علاقاتهما البينية على الصعيد الرسمي فإنه أحرى بثورتي مصر وليبيا أن تدركا هذه المصلحة المشتركة في المرحلة الراهنة، وأن تعيدا بناء العلاقات المصرية ـ الليبية على هدي منها، وقد يتضمن هذا قرارات أو إجراءات أو ترتيبات قاسية على طرفي العلاقة بدرجة أو بأخرى، لكن البديل هو أن تأخذ مؤشرات الأزمة في التجمع والتراكم حتّى نجد أنفسنا في مواجهة أزمة خطيرة. ويبدو أن الطرفين الرسميين قد أدركا ذلك أخيراً فبدأ التعاون العسكري بينهما يزدهر.

٢ ـ أزمة العلاقات المصرية ـ الإماراتية

كانت أزمة العلاقات المصرية ـ الإماراتية تتلخص في مطلع ٢٠١٣ كما هو معروف في إلقاء السلطات في دولة الإمارات العربية المتحدة القبض على عدد من العاملين المصريين هناك بتهمة ممارسة أنشطة غير مشروعة داخل دولة الإمارات،

(*) هذا ما عبر عنه زياد بهاء الدين، نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية في حكومة حازم الببلاوي الانتقالية، حين أشار إلى أن الحكومة «تعتزم اتخاذ خطوات سريعة لتنشيط الاقتصاد بالتزامن مع إعداد «خطة مارشال» أوسع نطاقاً لعرضها على بلدان الخليج ومانحين آخرين».
انظر: <http://www.almasryalyoum.com/node/1992856>.

والتورط في محاولات ضمّ مواطنين إماراتيين لكيان إخواني سعى الموقوفون إلى إقامته داخل الدولة. ووفقاً للسلطات الإماراتية فإنها تملك أدلة وُصفت بأنها دامغة على صحة التهم المنسوبة إلى الموقوفين. وبحسب أحد المصادر فإن بعضاً من هذه الأدلة أتيح لعواصم خليجية فاعلة على رأسها الرياض. ويمكن القول بأن لهذه الأزمة جذوراً تمثلت بتصريحات القائد العام لشرطة دبي بخصوص مؤشرات نشاط إخواني في الدولة التي لن تسمح أبداً بالعبث بأمنها.

وثمة سؤال مبدئي تتعين علينا الإجابة عنه بخصوص تكييف هذه الأزمة: أهي أزمة بين مصر ودولة الإمارات أم بين «جماعة الإخوان المسلمين» وهذه الدولة؟ والواقع أن «مصر» قد تكون كلمة غير مناسبة في هذا السياق، لأن مصر «الدولة» ـ وأول عناصرها الشعب المصري ـ لا يمكن أن تدخل في أزمة من هذا النوع، وقد يكون من المناسب التذكير بأن «مصر» الدولة في ذروة دورها القيادي في الوطن العربي في خمسينيات القرن الماضي وستينياته لم تسقط في شرك التدخل في الشأن الداخلي للبلدان العربية على النحو الذي تمّ في هذه الأزمة، وإنما كانت تحدث تأثيراتها في تلك البلدان بتوفير تجربة تغري بالاقتداء بها. ولذلك فإن أزمة العلاقات المصرية ـ الإماراتية قد تكون أقرب إلى كونها أزمة بين جماعة «الإخوان المسلمين» وبين دولة الإمارات. فمبادئ السياسة الخارجية المصرية المعلنة تؤكد بوضوح احترام سيادة الدول العربية وعدم التدخل في شؤونها، لكن المشكلة أن جماعة «الإخوان المسلمين» حين أمسكت بزمام السلطة في مصر، حصل التداخل بين التكييفين السابقين للأزمة.

ومع ذلك يلاحظ أن إدارة الأزمة من الجانب المصري لم تتضمن أساساً مشاركة وزارة الخارجية، وإنما تُركت محاولات تسوية الأزمة لوفود، صحيح أنها تتحدث باسم «الدولة المصرية»، لكن تكوينها أساساً من عناصر «إخوانية» على رأسها مساعد الرئيس للشؤون الخارجية الذي كان يتوقع البعض أن يكون وزير خارجية مصر القادم، وقد يقال بحقّ إن وزارة الخارجية كثيراً ما كانت تُستبعد من الإمساك بعدد من الملفات الحساسة على رأسها الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وذلك لحساب الرئاسة المصرية أو جهاز سيادي في الدولة هو الاستخبارات العامة، لكن الخارجية في هذه الحالات كانت تُشرَك في الوفود التي تناولت هذه الملفات. كما أنها المرة الأولى التي تحدثت فيها وزارة الخارجية صراحة عن استبعادها من إدارة الأزمة، ففي تصريحات نسبت لمصادر في

الوزارة يُحمد لها صدقها وشفافيتها جاء صراحة أن الوزارة لا تتعامل مع ملف الموقوفين المصريين في دولة الإمارات، وأن الأمر يتم بالكامل من خلال «جماعة الإخوان المسلمين» وشخصيات مصرية مستقلة عملت لسنوات طويلة في دولة الإمارات، وأبدت استعدادها لتقديم خدماتها لحلّ هذه المشكلة. وفي إشارة غير مباشرة لموقف الخارجية المصرية قالت هذه المصادر: «الموضوع كلّه مع الإخوان، واللي بنقوله بلاش نخسر ناس أكثر من كده، لأن البعض يريد أن يصعّد في انتقاد الإمارات، وهو الأمر الذي سيعقد الدنيا ولن يحلّ شيئاً».

والسؤال الثاني في هذه الأزمة يتعلق بإمكانية إقدام «جماعة الإخوان المسلمين» من حيث المبدأ على عمل كهذا، والإجابة بكلّ تأكيد هي نعم. فـ «الإخوان المسلمون» تنظيم تجاوز عمره الثمانين عاماً، وله مشروعه العربي والإسلامي بل والعالمي، ولذلك فإن هناك «تنظيماً دولياً» لـ «الإخوان المسلمين»، وقد سعوا دائماً إلى محاولة تطبيق هذا المشروع. ودورهم في تفجير ثورة عام ١٩٤٨ في اليمن للتخلص من حكم الإمامة المستبد معروف، لكنه في الوقت نفسه دليل على وجود هذا المشروع بأبعاده السابقة ومحاولة وضعه موضع التطبيق. ولا شكّ ـ عندي ـ في أنهم كانوا ينظرون إلى التمكين لحكمهم في مصر من ناحية، واحتمالات تكوين كتلة «إسلامية» متلاصقة جغرافياً تضم بالإضافة لمصر كلاً من تونس وليبيا و«حماس» في غزة والسودان من ناحية أخرى باعتبار أن ذلك يمثل لحظة مناسبة أو حتّى مثالية لانطلاق مشروعهم هذا.

وقد جرت محاولات للتسوية السياسية للأزمة، وإن بدت صعبة للغاية بسبب ما تحدثت عنه مصادر دولة الإمارات عن امتلاكها أدلة دامغة ضدّ الموقوفين، كما لوحظ غياب ضغوط وطنية عامة على دوائر صنع القرار في مصر من أجل التصعيد، وإنما لا يتجاوز الأمر مواقف بعض منظمات حقوق الإنسان والنشطاء السياسيين والنقابات المهنية التي ينتمي إليها الموقوفون. وهو ما يقدم نموذجاً يختلف جذرياً عن الغضبة الشعبية المصرية العارمة ضدّ إلقاء السلطات السعودية القبض على المواطن المصري أحمد الجيزاوي بتهم يدينها القانون السعودي. وقد أدت هذه الغضبة في إحدى مراحلها إلى حصار السفارة السعودية بالقاهرة وترديد شعارات معادية أدت إلى سحب السعودية سفيرها وقيام وفد شعبي بزيارة ترضية للسعودية انتهت بتلاشي الأزمة. وربما يرجع الموقف الشعبي المصري تجاه الأزمة مع الإمارات إلى عدة اعتبارات منها السجل

التعاوني الخالص بين مصر ودولة الإمارات عبر العقود، ومنها أن قسماً من الشعب المصري يتفهم بالتأكيد موقف السلطات في دولة الإمارات لأنه هو نفسه كان ضحية أساليب «جماعة الإخوان المسلمين».

على أن ما سبق لا يعني بأي حال أن الشعب المصري لا يأبه لمصير أبنائه بالخارج، ولذلك فأغلب الظن أنه يتمنى بصفة عامة التوصل إلى تسوية سياسية يتم بموجبها الإفراج عن الموقوفين وإعادتهم لوطنهم مقابل ضمانات أكيدة ضدّ أية محاولات للتدخل في الشأن السياسي الداخلي لدولة الإمارات، فإن استحال هذا ـ وهو السيناريو المرجح للاعتبارات التي سبقت الإشارة إليها ـ لن يكون هناك مناص من استكمال التحقيقات في القضية وصولاً إلى عرضها على القضاء، وهو حلّ يفترض أنه يطمئن طرفي الأزمة.

لكن هذه الأزمة ما لبثت أن تبددت عقب تحولات ٣٠ حزيران/ يونيو في مصر، بحيث كانت الإمارات من أولى البلدان التي أيدت إسقاط حكم مرسي وقدمت مساعدات مالية سخية إلى مصر عقب ذلك.

رابعاً: مستقبل الاتحاد الخليجي

لم يلق تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية في ١٩٨١ في حينه حماساً عربياً كبيراً على أساس الخشية من أن تكون هذه الخطوة مقدمة لعزلة الخليج عن الوطن العربي، مع أن تأسيس المجلس لم تكن له مبررات داخلية فحسب، وإنما كان رداً على الإطار الخارجي المحيط بدول المجلس يحمل كثيراً من «نذر الشرّ»، مثل الأثر السلبي الممكن حدوثه على استقرار دول المجلس بسبب الثورة الإيرانية، واشتعال الحرب العراقية ـ الإيرانية وتصاعدها المستمر، واقتراب «الخطر السوفياتي» من الخليج بعد تدخل الاتحاد السوفياتي في أفغانستان. غير أن عقد الثمانينيّات من القرن الماضي لم يكد ينتهي حتّى نشأ تجمعان فرعيان آخران لتسقط بذلك تهمة العزلة عن مجلس التعاون الخليجي. فقد نشأ مجلس التعاون العربي بين كلّ من مصر والعراق والأردن واليمن، ونشأ الاتحاد المغاربي بين بلدان شمال أفريقيا العربية باستثناء مصر، وأصبحت صيغة «التجمعات الفرعية» لدى الكثيرين هي نداء المستقبل، حيث إن هذه التجمعات قادرة على تحقيق الوحدة بين أعضائها بعد أنْ تعثر مشروع الوحدة العربية بمعناها الشامل.

غير أن الأمر لم يكن كذلك بالضرورة، إذ لم تقدّم التجمعات الثلاثة صيغة للعلاقة بين أعضائها أقوى من صيغة الجامعة العربية، كما أنها ـ باستثناء مجلس التعاون لدول الخليج العربية ـ كانت تعاني عدم تجانس واضحاً أو تناقضاً بين أعضائها، ولذلك كان مجلس التعاون لدول الخليج العربية هو التجمع الفرعي الوحيد الذي صمد، وكان هذا أيضاً أمراً متوقعاً بالنظر إلى التشابه الشديد بين أعضائه اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً وثقافياً، ومع ذلك فقد كانت هناك مشكلة في بطء الإنجاز. ولو أن أحداً قارن بين إنجاز الاتحاد الأوروبي بعد عقدين من وضع أولى لبناته وبين مجلس التعاون الخليجي بعد عقدين من تأسيسه لهاله الفارق بين الحالتين. وكذلك ظهر بعض الاختلافات السياسية بين الأعضاء في عدد من الأمور من أهمها توجهات السياسة الخارجية، ومن هنا ظهر الإحساس بأن المجلس بحاجة إلى دفعة قوية، وقد تكررت المحاولات في هذا الصدد، ولكن الإنجازات مع ذلك ظلت غير مكتملة كما ظهر في مشروع العملة الخليجية الموحّدة. وظلت الحال كذلك إلى أن تقدّم العاهل السعودي في القمة الخليجية قبل الأخيرة بمبادرة لتحويل المجلس إلى اتحاد خليجي، وقد تمّ الترحيب بها والموافقة عليها من قبل الأعضاء وإحالتها إلى لجنة لدراسة التفاصيل. كما كان الحماس العربي عالياً، وبالذات من مثقفين قوميين رأوا في قيام اتحاد خليجي إنجازاً كبيراً يبعث الأمل في إمكان إعادة طرح مشروع الوحدة العربية على جدول الأعمال العربي، فضلاً عن أهمية قيام كيان خليجي قوي في منطقة تموج بالتحديات والمخاطر الخارجية.

غير أن شيئاً محدداً لم ينتج من هذا كلّه حتّى الآن، ومن المؤكّد أن هناك اختلافات بين الأعضاء على عدد من التفاصيل، وأحياناً على الفكرة نفسها، غير أن الأنظار مع ذلك بقيت مشدودة إلى القمة الخليجية التالية لعلها تحمل الجديد بالنسبة إلى فكرة الاتحاد الخليجي. والحقيقة أن العقبات التي تواجه تحويل الاتحاد الخليجي من فكرة إلى واقع عديدة ولا تقتصر على داخله فحسب، وإنما تمتد إلى بيئته الخارجية. وبصفة عامة، فإن ثمة معضلات داخلية وخارجية يواجهها أي عمل وحدوي، ومن أهم هذه المعضلات: معضلة التوازن ومعضلة التباين ومعضلة البناء المؤسسي ومعضلة الخطر الخارجي.

أما معضلة التوازن فتنشأ حيث لا توجد جماعة من الدول ترغب في تأسيس للتكامل والوحدة فيما بينها، وتكون متساوية في كلّ شيء، ولنذكر الاتحاد الأوروبي الذي يضم كلاً من ألمانيا ومالطة على سبيل المثال. ومن هنا تنشأ المعضلة: هل يرضى

الكبير بوضع المساواة مع القوى الأصغر منه، خاصة إذا كانت لا تدانيه في أي بعد من أبعاد القوة؟ وهل تأمن القوى الصغيرة والمتوسطة للكبير إذا ترجم وضعه إلى مكانة متميزة داخل الاتحاد؟

يواجه الاتحاد الخليجي هذه المعضلة في العلاقة بين السعودية وبين باقي أعضاء الاتحاد، وإن كان مما يخفف منها أن القدرات الاقتصادية لثلاث دول على الأقل متقاربة، ولتكن لنا في الاتحاد الأوروبي أسوة، فكلٌ من اللجنة الأوروبية والبرلمان الأوروبي يأخذان في حسبانهما أوزان الدول سكانياً، ولذلك فاللجنة الأوروبية (الأقرب إلى أن تكون حكومة الاتحاد) يُعطى كلُ عضوٍ فيها عددٌ من الأصوات يتناسب مع عدد سكانه ومكانته الاقتصادية، غير أن البراعة هنا هي أن الأغلبية المطلوبة للموافقة على أي قرار تضمن عدم سيطرة الدول الكبرى أو الصغرى على هذه الأغلبية، كما أنَّ القرارات ذات الطابع الاستراتيجي يُشترط فيها التوافق، وقد يكون في هذا البديل الأخير حلّ لمعضلة التوازن في الاتحاد الخليجي.

وبعد معضلة التوازن تأتي معضلتان أخريان لا تعاني منهما الدول الخليجية بحمد الله، وهما معضلة التباين بين الأعضاء (في النظم السياسية والاقتصادية والنظام الاجتماعي والثقافة وما إلى هذا) ومعضلة المؤسسية (بمعنى الخوف من أن تكون درجة المؤسسية لدى الدول التي تزمع إنشاء اتحاد فيما بينها متدنية بحيث ينعكس ذلك على بنية الاتحاد)، فالدول الخليجية متشابهة إلى أبعد الحدود في تلك المتغيرات التي سبقت الإشارة إليها. كما أنَّ خبرة إنشاء المؤسسات وانتظام عملها في مجلس التعاون الخليجي تجعل الاتحاد الخليجي بمنأى عن معضلة المؤسسية. غير أن المعضلة الأخيرة التي تتعلّق بالإطار الخارجي للاتحاد ينبغي التحسب لها. صحيح أن العوامل الداخلية هي الأساس في أي عمل وحدوي، ولكن المخاطر الخارجية على تنوعها يمكن أن تكون معوقاً مهماً للاتحاد واستمراره، وبالنسبة إلى الاتحاد الخليجي يبرز الموقف الإيراني المعادي لفكرة الاتحاد، والذي قد يعمل من ثمّ على تخريبه. وأغلب الظن أن هذا العداء يرجع لاعتبارين: أولهما توازن القوى الجديد في منطقة الخليج الذي يمكن أن ينشأ بعد إقامة الاتحاد، ويقلل بدرجة ملحوظة من الخلل في التوازن لصالح إيران في علاقتها بكلّ دولة على حدة، والثاني هو موقف إيران الملتوي من البحرين، فهي تدعي رسمياً الاعتراف بها لكن إشارات تصدر من طهران بين الفينة

والأخرى تظهر رغبتها الدفينة في ضمّ البحرين إليها، ولذلك فالتحسب لهذا الموقف الإيراني مطلوب وبإلحاح.

ليست إقامة الاتحاد الخليجي بمسألة مستحيلة إذاً، وإن كانت تحوطها ـ كأي عمل وحدوي طموح ـ صعوبات يمكن التغلب عليها من دون شكّ، وإن مناقشة هذه الصعوبات يمكن أن تكون ذات فائدة جمة في إيجاد حلول لهذه الصعوبات، ولذلك يجب أن تتسع المناقشة لتشمل أكبر عدد ممكن من المراكز البحثية الخليجية والعربية ومن رجال الفكر والاستراتيجية في الخليج والوطن العربي.

خامساً: قمة الرياض... والقوة الدافعة

نشأت فكرة انعقاد قمة اقتصادية واجتماعية في عام ٢٠٠٧ في قمة الرياض الدورية، وعقدت أولى دوراتها في الكويت عام ٢٠٠٨ وثانيتها في شرم الشيخ عام ٢٠١١، ثمّ عادت في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٣ للدولة صاحبة الفكرة بما لها من ثقل مالي وسياسي في الوطن العربي، وهو ما يدفعنا إلى الأمل في أن تتخلص القمة الثالثة من عيوب سابقتيها. والتركيز في تقييم القمم الاقتصادية يجب أن يكون على المنهج أكثر منه على انعقاد القمة وتفاصيلها، في دورتها الأولى بالكويت، تزامن انعقادها آنذاك مع العدوان الإسرائيلي الشامل على قطاع غزة والخلاف العربي ـ العربي بشأن الموقف منه. صحيح أن القمة قد اتّخذت ما كان مخططاً لها أن تتخذه من قرارات، ولكنها اضطرت إلى تخصيص جزء من وقتها لقضية العدوان على غزة، وبخاصة أن قطر كانت قد دعت إلى قمة استثنائية رسمية ـ لم يقدر لها أن تحصل على الأغلبية المطلوبة كي تكون القمة رسمية ـ للنظر في سبل أكثر فعالية لمواجهة العدوان. ثمّ عقدت الدورة الثانية للقمة في شرم الشيخ في ١٩ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١ بعد أنْ كانت رياح التغيير قد عصفت بالنظام في تونس وقبل أيام قليلة من امتداد هذه الرياح إلى مصر، ولاحقاً إلى عدد من البلدان العربية، ولذلك أيضاً شغلت القمة ولو جزئياً بشأن سياسي خطير في البلدان العربية.

وعلى أي حال، كانت القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية الأولى قد اتّخذت عدداً من القرارات الطموحة من أهمها ما يتعلق بمبادرة أمير الكويت بشأن توفير الموارد المالية اللازمة لدعم مشاريع القطاع الخاص الصغيرة والمتوسطة وتمويلها في الوطن العربي، ومشروعات الربط الكهربائي العربي، وكذلك الربط البري العربي

بالسكك الحديد، والبرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي، والاتحاد الجمركي العربي، والأمن المائي العربي، والحدّ من البطالة في البلدان العربية، والبرنامج العربي للحدّ من الفقر في هذه البلدان، وتطوير التعليم في الوطن العربي، وتحسين مستوى الرعاية الصحية، وغير ذلك من القرارات. ومن الواضح من استعراض هذه القرارات أنها تنتمي إلى مدرسة المعالجة الشاملة لكلّ قضايا الوطن العربي، وعدم التركيز على أولويات بعينها ربما يكون تكثيف العمل فيها أجدى لأهداف القمة.

ويُظهر إمعان النظر في تقرير المتابعة المقدم من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، الذي اتّخذت قمة شرم الشيخ قراراتها بناءً عليه، أن القرار الوحيد الذي يمكن القول إنه قطع شوطاً في مجال التنفيذ هو ذلك الخاص بمبادرة أمير الكويت، ويتضح هذا من المتابعة التي أظهرت أن مساهمات مالية من السعودية والكويت وبلدان أخرى قد مكنت من ذلك، ومن الأهمية بمكان ما كشف عنه وزير المالية السعودي بخصوص بدء الاستفادة من مخرجات الحساب العربي المشترك المؤسس للصندوق العربي الاقتصادي والاجتماعي لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أما باقي الإنجازات التي تمت في القرارات الأخرى من دون استثناء فيتضح أنها إنجازات «قُطرية» الطابع، أي خطوات اتّخذت في هذا البلد العربي أو ذاك. صحيح أنه يمكن القول إنها خطوات تمهيدية لا بُدَّ منها لتنفيذ القرارات السابقة، غير أنه لا يوجد ما يضمن انتقالها من الحالة «القُطرية» إلى الحالة «القومية». وهو ما يؤكّد أهمية المتابعة الشاملة لقرارات القمتين السابقتين. وهو الأمر الذي شدد عليه وزير الخارجية السعودي في الكلمة التي ألقاها في افتتاح الاجتماع المشترك لوزراء الخارجية ووزراء المجلس الاقتصادي والاجتماعي للبلدان العربية للتحضير لأعمال القمة الثالثة، حيث ركز على متابعة مسيرة التكامل الاقتصادي العربي وتفعيلها، والمراجعة الشاملة والدقيقة لما سبق اتخاذه من قرارات في القمتين السابقتين وكذلك على متابعة المساعي الرامية إلى استكمال متطلبات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، علاوة على إتمام باقي متطلبات الاتحاد الجمركي وفق الإطار الزمني المتفق عليه لبلوغ التطبيق الكامل له في عام ٢٠١٥.

تحدّث الوزير السعودي في كلمته عن أهمية القمة باعتبار أن ما شهده الوطن العربي في العامين المنصرمين على الرغم من طابعه السياسي لا يمكن فصله عن

الجوانب التنموية، ولذلك طالب بأن تكون القمة غير تقليدية، وقال في هذا الصدد: «لا ينبغي أن يكون اجتماعنا هذا تقليدياً لأنه يعالج أهم المواضيع والقضايا الرئيسة التي تلامس حياة شعوبنا مما يتطلب الارتقاء بقراراتنا إلى مستوى تطلعات شعوبنا وقياداتنا»، وهو ما قد يكشف أن مجالات القمة تتركز حتّى الآن في أربعة مجالات هي الطاقة المتجددة والاستفادة منها كمصدر ثابت للطاقة، عطفاً على الاهتمام الكبير الذي تلقاه من جميع البلدان العربية، والحرص على استخدام هذا المصدر كإضافة ودعم بجانب المصادر الموجودة، وقد أوضح وزير الخارجية السعودي أن المنطقة العربية «تمتلك جميع المقومات الجغرافية والمناخية والاقتصادية المثلى لتطوير صناعة محلية مستدامة ورائدة في مجال الطاقة المتجددة، وبالتالي فإن استغلال مصادر الطاقة المتجددة المتاحة ونقل التقنيات الخاصة بتصنيع معداتها إلى البلدان العربية يعدّ خياراً استراتيجياً للمنطقة العربية لضمان تأمين وتنويع مصادر الطاقة وإرساء قواعد صناعة أنظمتها عربياً»، وأوضح أن الاستراتيجية العربية لتطوير استخدامات الطاقة المتجددة المعروضة أمام قمة الرياض تلبي متطلبات تحقيق هذا الهدف.

أما المجال الثاني فهو الاتفاقية الموحّدة المعدلة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في البلدان العربية، وقد أكد وزير الخارجية السعودي في كلمته أن قمة الرياض تسعى إلى اعتماد هذه الاتفاقية التي تهدف في المقام الأوّل إلى تعزيز دور القطاع الخاص «كشريك رئيس يسهم في رسم وتنفيذ مسار مستقبل التنمية الاقتصادية والاجتماعية العربية».

أما المجال الثالث فيشمل القرارات ذات العلاقة بالجانب الاجتماعي والاقتصادي ويتناول قرار الخطّة التنموية في الألفية الجديدة. وأخيراً فإن المجال الرابع ركز على التصدي للأمراض المزمنة كالسكري والسرطان، ومن هنا إيلاء قمة الرياض اهتمامها الكبير لهذا الموضوع ونيتها اعتماد إعلان الرياض الصادر عن المؤتمر الدولي لأنماط الحياة الصحية كمنهاج عمل تلتزم به البلدان الأعضاء للتصدي لتلك الأمراض.

ومن الملاحظ أن القمم التنموية العربية قد ركزت منذ بدايتها على دور القطاع الخاص في تنفيذ معظم قراراتها، وهو اتجاه محمود لأنه يجعل قضية التنمية العربية قضية مجتمعية وليست مسألة رسمية فحسب، غير أنه من ناحية أخرى فإن وجه القصور في هذا المنهج يتمثل بضرورة أن تكون هناك قوة دافعه لتنفيذ الأهداف التنموية العربية

سواء من الأطر الجماعية كقمة الرياض أو من البلدان العربية كلٍّ على حدة، ومعروف أن دور الدولة في التنمية يعتبر نقطة انطلاق يستطيع القطاع الخاص بعدها أن يعظم مشاركته في جهود هذه التنمية، وكذلك فإن التركيز على دور القطاع الخاص بصفة أساسية قد يعرضنا لتقلبات نتيجة تغير حسابات رؤوس الأموال العربية الخاصة المشاركة في تنفيذ الأهداف التنموية العربية.

وقد وافقت قمة الرياض على مشروعات القرارات المرفوعة إليها من المستوى الوزاري، ويتمنى المرء ألا تواجه لاحقاً بالمصير الذي واجهته القمتان السابقتان: قائمة طويلة بقرارات مهمة، لكن القدرة على الالتزام بها وتنفيذها تبقى دائماً موضع شكّ عميق.

سادساً: قمة الدوحة والأداء العاجز

لم يعد العرب ينتظرون قممهم الدورية بأي نوع من الحماس بعد أنْ أصبحت القمم تذهب وتجيء من دون أن تغير من أوضاعهم شيئاً، وبعد أنْ أصبحت الأحداث الأساسية في حياتهم تتم بعيداً من مؤسسة القمة، فإذا ترتبت على هذه الأحداث مشكلات أو معضلات فإن مؤسسة القمة تقف عاجزة عن معالجتها. غير أن قمة الدوحة ربما أثارت بعض الأمل في أن تكون قادرة على الإنجاز لأنها تعقد برئاسة دولة تملأ الدنيا ـ رغم صغرها ـ نشاطاً ومبادرات لحلّ القضايا العربية المعقّدة، ومن ثمّ فقد أصبحت طرفاً في كل محاولات هذا الحلّ إما بالمبادرات الدبلوماسية أو بالقدرة المالية أو بهما معاً، ومع ذلك فإن القمة لم تأتِ بجديد في المنهج أو في القدرة على الحلّ.

من ذلك مثلاً محافظة القمة على نهج عدم اتخاذ قرارات، فهي «تؤكد مجدداً» و«تدرك» و«تستلهم» و«تستذكر» و«تعرب عن قلقها العميق» و«تدعو إلى» و«ترحب» و«تطالب» و«تشيد» و«تعبر عن رفضها التام» و«تتوجه بتحيّة إكبار وإجلال» و«تناشد» و«تعبر عن التزامها الكامل» و«تؤكد دعمها الكامل» و«تؤكد مجدداً تضامنها الكامل» و«تندد» و«تحث» و«تشدد على» و«تعمل على»، ولكنها لا «تقرر» أبداً، وحتّى عندما تحتمل صياغة بعض القرارات اتخاذ قرارات أو إجراءات كما في «التعبير عن الالتزام الكامل» أو «التأكيد على الدعم الكامل» أو «العمل على» فإن الصياغات لا تشير من قريب أو من بعيد إلى أي إجراء عملي.

كذلك حافظت القمة على النهج الشامل الذي تتناول بموجبه مختلف القضايا العربية من أول الصراع العربي ـ الإسرائيلي والتنديد بالنظام السوري والتضامن مع لبنان وليبيا والبحرين واليمن والسودان والصومال وجزر القمر وجيبوتي إلى قضية إخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية والإرهاب وحوار الثقافات والحضارات والتمسّك بالتضامن والتكامل العربيين وحقوق الإنسان والحدّ من الفقر في البلدان الأعضاء وتطوير الجامعة العربية وأوضاع المرأة العربية والطفل العربي والتعليم. ولا شكّ في أن ثمة منطقاً في هذا النهج الشامل في تناول القضايا العربية، فسيبدو غريباً أن تعلن القمة تضامنها مع ليبيا ولا تفعل الأمر نفسه مع السودان أو مع الصومال من دون جزر القمر وجيبوتي، وبخاصة أن كلّ دولة حاضرة للقمة ستضغط من أجل النصّ على قضيتها في بيانها الختامي، ولكن المشكلة أن هذا النهج رغم منطقيته يجعل اهتمام القمة بالقضايا المختلفة خالياً من التفاصيل التي تجعل لها معنى. ومن الممكن التفكير في حلول لتداعيات هذا النهج، كأن تكون لكلّ قمة قضية رئيسيّة يتم تناولها بنهج تفصيلي، ويُحتفظ بالنهج العام لباقي القضايا. وكذلك فإن إمعان النظر في مجمل القضايا التي تتناولها القمة يظهر أن عدداً منها يمكن تناوله بسهولة في القمم الاقتصادية والاجتماعية، كما في التكامل الاقتصادي العربي وحقوق الإنسان والحدّ من الفقر وأوضاع المرأة العربية والطفل العربي والتعليم.

وفي الصراع العربي ـ الإسرائيلي لم تأتِ القمة بجديد من حيث الجوهر، ومع ذلك فقد كان هناك اهتمام خاص بالوضع الذي اكتسبته فلسطين في الأمم المتحدة كدولة غير عضو، فدعت القمة مجلس الأمن إلى «اتخاذ الإجراءات اللازمة التي تكفل قبول دولة فلسطين عضواً كامل العضوية في الأمم المتحدة ووكالاتها ومنظماتها المتخصصة». ولم يتوقف بيان القمة أمام عجز لجنة مبادرة السلام العربية، بل على العكس، أشاد بدورها وبجهودها، علماً بأن المبادرة ولجنتها لم تحققا أي إنجاز منذ أكثر من عشر سنوات. ولكن اللافت أن البيان تضمن دعماً للمقاومة «الباسلة» في قطاع غزة. وكذلك أشار بيان القمة إلى ضرورة استعادة الوحدة الوطنية الفلسطينية، وليس في هذا جديد، ولكن الجديد هو القمة المصغرة التي يُفترض أن تُعقد في القاهرة لبحث الموضوع، وإن كان الخلاف قد استعر بين «فتح» التي لا ترى ضرورة لعقدها و«حماس» التي توافق على الفكرة. وأخيراً وليس آخراً، فإن القمة رحبت بمبادرة أمير قطر بإنشاء صندوق لدعم القدس برأس مال قدره مليار دولار أمريكي لتمويل مشاريع وبرامج تحافظ على

الهوية العربية والإسلامية للقدس وتعزز صمود أهلها، وتمكّن الاقتصاد الفلسطيني من تطوير قدراته الذاتية وفك ارتهانه للاقتصاد الإسرائيلي، على أن تتحمل قطر ربع رأس مال الصندوق، ولا شكّ أن هذه خطوة بالغة الأهمية، غير أن تاريخ القمم العربية مليء بتجارب الصناديق المماثلة التي تعثرت سواء بسبب عدم اكتمال التمويل أو صعوبات التنفيذ.

وبالنسبة إلى المعضلة السورية ندد بيان القمة «بأشد عبارات التنديد» بالتصعيد العسكري الذي تمارسه قوات النظام السوري ضدّ الشعب، واستمرار عمليات العنف والقتل الجماعي التي تمارسها ضدّ السكان المدنيين في معظم الأراضي السورية، والتي نتج منها ارتفاع عدد الضحايا بشكل خطير، كما فاقمت من عملية تهجير أبناء الشعب السوري. وكذلك رحبت القمة بشغل الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية مقعد سورية في الجامعة العربية ومنظماتها ومجالسها وأجهزتها إلى حين إجراء انتخابات تفضي إلى تشكيل حكومة تتولى مسؤوليات السلطة في سورية. وكانت الدورة الـ ١٣٩ للمجلس الوزاري للجامعة التي انعقدت بالقاهرة في ٦ مارس/ آذار الماضي قد أوصت بهذا شرط أن يشكل الائتلاف هيئة تنفيذية تكون ممثلاً لسورية. وقد أثارت هذه الخطوة جدلاً واسعاً على أساس أن الائتلاف قد لا يكون معترفاً به من كل فصائل الثورة السورية، كما أنَّ المجلس الوزاري للجامعة، ومن ثمّ القمة، كان بمقدورهما أن يعطيا الائتلاف وضع المراقب تجنباً لهذه الإشكاليات.

وتناولت القمة في بيانها قضية التغيير في غير موضع، فأبدت تأييدها الكامل له، وربطت بين التغيير على المستويين الوطني والقومي، فتضمن بيانها تأكيد «أهمية تعميق الإصلاح المؤسسي على المستويين الوطني والقومي» وتأهيل السياسات الداعمة للاستقرار السياسي والتماسك الاجتماعي والارتقاء بنظام إدارة الحكم بما يحقق التفاعل الإيجابي بين المواطنين والدولة، وإنهاء مظاهر الفساد الإداري والمالي من خلال تكريس قيم الشفافية وتفعيل آليات المساءلة وتحسين مستوى جودة الإدارة، وذلك لإرساء دولة القانون وتعزيز المساواة والعدالة الاجتماعية. وفي ما يتعلق بإصلاح الجامعة العربية نصّ بيان القمة على «العمل على تطوير جامعة الدول العربية ومنظومة العمل العربي المشترك بأسرها على نحو يكفل لها مواجهة التحديات التي تتطلبها تطورات الأوضاع في الوطن العربي، ويجعلها تسهم بفعالية في رسم مستقبل أفضل

للشعوب العربية». وأكد ضرورة دعمها وتوفير كل الإمكانات اللازمة لها لتطوير أدائها وأساليب عملها بما يتوافق ومعطيات العصر ومواكبة ما تفرضه المتغيرات الإقليمية والدولية. ومن السهولة بمكان ملاحظة عمومية النصّ، كما أنَّ البيان لم يشر بحرف إلى جهود الأمين العام ورؤيته في هذا الصدد، وهو ما يعني أن بيان القمة تحدّث عن تكريس الوضع الراهن بدليل أن الرؤية التطويرية الحقيقية للأمين العام لم تجد لها مكاناً فيه.

لا تمثل قمة الدوحة بالتأكيد ـ على ضوء ما سبق ـ نقلة نوعية في القمم العربية، ومع ذلك، هناك مهام على درجة من الأهمية تضمنها بيانها الختامي، فهل تكون مؤسسة القمة قادرة على التصدي لهذه المهام، أم أنها ستذهب كما ذهب غيرها أدراج الرياح ويبقى النظام العربي عاجزاً عن السير في طريق التطوير؟

الفصل الرابع

معضلة التطور الديمقراطي في الوطن العربي

إن المسافة الفاصلة بين الانتقال الديمقراطي والتحوّل الديمقراطي بالغة الأهمية والصعوبة في الوقت نفسه، فمن جهة، فإنها التي يُعَوَّل عليها في التحوّل بالأدوات الديمقراطية من انتخابات وتعددية سياسية ومنظومة قانونية للحقوق والحريات... الخ من مجرد أطر شكلية إلى كونها ممارسات مستدامة. ومن جهة أخرى فإنه لا تحول للديمقراطية من دون تغيير في الثقافة السياسية التي عادة ما تقاوم التغيير، وإن استجابت فإنما يكون ذلك على المدى الطويل.

في هذا السياق، يحلل التقرير لهذا العام أهم التطورات على صعيد بلدان الثورات العربية، ويرصد تأزم مسار الانتقال الديمقراطي وإن بدرجات متفاوتة من بلد إلى آخر. **فمصر** التي كانت أسرع بلدان هذه المجموعة في إنجاز الانتخابات البرلمانية للغرفتين على التوالي ومن بعدها الانتخابات الرئاسية، ثمّ في وضع دستور جديد للبلاد، صارت هي البلد الأكثر عرضة للتقلبات السياسية نتيجة سوء إدارة المرحلة الانتقالية على ما فصله تقرير العام الماضي. وهكذا حُلَّت الغرفة الأولى للبرلمان بحكم قضائي، وصدر حكم آخر ببطلان الغرفة الثانية مع تمديد عملها لحين انتخاب الغرفة الأولى، وتسبب الدستور الجديد في استقطاب سياسي لا أعنف منه وطُرِحَت مسألة تعديله فور الاستفتاء عليه بالإيجاب، أما رئيس الدولة نفسه فبعد عام واحد على انتخابه تجاوز عدد التوقيعات (نحو ٢٢ مليون توقيع) على الاستمارات الداعية إلى إقالته عدد أصوات ناخبيه (نحو ١٣ مليوناً) وهو ما حدث في حركة «تمرّد» في ٣٠ حزيران/ يونيو وما بعدها، حيث تم

عزل رئيس الجمهورية واعتماد «خطة طريق» جديدة تتضمن تعيين رئيس جديد مؤقت لمصر، وهو رئيس المحكمة الدستورية العليا، وإعداد دستور جديد، وإجراء استفتاء عليه، وحل مجلس الشورى وانتخاب مجلس جديد.

أما في **تونس** ورغم أنها بدت أكثر استقراراً في التطور مقارنة بشقيقتها مصر، إلا أن تجربة الترويكا سرعان ما ظهرت مثالبها وبدأت الخلافات بين أطرافها الثلاثة، وخصوصاً بين رئيس الجمهورية ورئيس وزرائه، في ظلّ جدل واستقطاب سياسي بين الإسلاميين وغير الإسلاميين على هامش مدّ فترة المجلس التأسيسي المنتخب لمدّة عام آخر بعدما تعذر وضع دستور جديد للبلاد خلال المدّة المحددة.

كما لم تسلم تونس أيضاً من حوادث العنف السياسي والمواجهات المضطردة بين الشرطة والمتظاهرين، وفي واحد من تداعيات هذا العنف أطيح بالحكومة القائمة وترتب على الخلاف حول طبيعة الحكومة الجديدة تعذر تكليف رئيسها بمهمة إعادة التشكيل.

على صعيد آخر، شهدت تونس بعد مصر نمواً في ظاهرة الصعود السلفي، وأضفى الصراع في **مالي** أبعاداً جديدة على هذه الظاهرة في إطار ما تردد عن مساعي تكوين مثلث ذهبي جزائري ـ ليبي ـ تونسي يكون مرتكزاً لدولة الخلافة الإسلامية.

واتخذ العنف مع نمو هذه الظاهرة منحىً جديداً لم تعرفه تونس من قبل، وهو منحى الاغتيال السياسي، حيث اغتيل المعارض السياسي شكري بلعيد في شباط/ فبراير ٢٠١٣، وتبع ذلك اغتيال المعارض السياسي محمد البراهمي في ٢٥ تموز/ يوليو ٢٠١٣.

وفي **ليبيا**، واجهت البلاد في عام ٢٠١٢ والربع الأوّل من عام ٢٠١٣ تحديات جمة في ظلّ تجفيف تام كان قد طاول جميع مؤسسات الدولة خلال فترة حكم العقيد. ورغم الصعوبات التي ولدها الخلاف الواضح حول شكل الدولة الجديدة، أولاً لجهة الاستقطاب بين الشرق المليء بالبترول والغرب المتميز تاريخياً بحكم إقامة القذافي فيه، وثانياً لجهة غياب جيش أو شرطة بالمعنى المؤسسي للكلمة فيما ينتشر السلاح والميليشيات، إلا أن ليبيا نجحت في إجراء انتخابات المؤتمر الوطني (السلطة التشريعية) منهية بذلك فترة حكم المجلس الانتقالي، كما شكلت حكومة تضطلع

بالمهام التنفيذية، وأرست قواعد إنشاء الجمعية التأسيسية التي ستقوم بوضع دستور دائم للبلاد.

ومثلما حدث في مصر وتونس تماماً، عانت ليبيا حوادث العنف السياسي بدورها، أبرزها اغتيال السفير الأمريكي، فضلًا عن عدد من حوادث الاغتيال السياسي الأخرى التي جرت داخل البلاد وخارجها. ومثلهما أيضاً شكل قانون العزل السياسي في ليبيا مادة للتجاذب الحاد وبخاصة أنه الأوسع نطاقاً من حيث الفئات التي استهدفها والتي طاولت حتّى رؤساء الهيئات الأكاديمية من جامعات وكليات.

أما **اليمن**، فقد شهد تفعيلاً للمبادرة الخليجية التي خرج على أثرها الرئيس السابق علي عبد الله صالح من الحكم وتولّى نائبه عبد ربه منصور هادي قيادة البلاد لفترة انتقالية تمتد عامين، بينما حصل صالح على حصانة قضائية تحميه هو وعائلته من الملاحقات، وإن خرج عدد من أقاربه ومواليه تباعاً من المراكز القيادية في الجيش والشرطة في إطار عملية إعادة هيكلة أجراها هادي. وبدوره شهد اليمن استقطاباً بين الإسلاميين وغير الإسلاميين، وحوادث للعنف السياسي، وأزمات ترتبط بقضيتي الحوثيين والحراك الجنوبي، تلك الأزمات التي كانت في خلفية الدعوة الرئاسية للحوار الوطني.

وفي سورية استمرت دائرة العنف والعنف المضاد، وكان هذا، في حدّ ذاته، أحد أسباب إفشال جهود التسوية السياسية، فضلاً عن تضارب مصالح القوى الإقليمية والدولية في ما يخص أسلوب التعاطي مع الأزمة السورية، وأدى العدوان الإسرائيلي على سورية وارتباطات بعض التنظيمات المسلّحة بتنظيم القاعدة إلى مزيد من تعقيد الصورة وحرف مطالب الثورة عن مسارها على نحو لا يجعل ثمة تسوية منظورة في الأفق القريب، وبخاصة بعد التحولات الميدانية التي شهدتها موازين القوى العسكرية على الأرض بين قوات الجيش السوري النظامي وقوات المعارضة المسلحة، وبخاصة بعد دخول حزب الله على خط القتال هناك وتحقيقه إلى جانب الجيش السوري إنجازات دراماتيكية غيرت موازين القوى لمصلحة النظام.

على صعيد آخر، يتوقف التقرير أمام بعض إشكاليات التطور الديمقراطي في البلدان العربية التي لم تشملها الموجة الثورية الأولى، ويمحورها حول مجموعة من المتغيرات الأساسية. **أول هذه المتغيرات يتعلق بالعلاقة بين السلطات،** حيث يعالج التقرير التجاذب السياسي حول القوانين الانتخابية الحاكمة لتشكيل المؤسسات

التشريعية وموضع المعارضة من هذه الأخيرة، كما يتطرق إلى التعديلات الدستورية التي استهدفت إعادة ترسيم الحدود والصلاحيات لكلٍ من السلطتين التشريعية والتنفيذية. بقول آخر، فإن هذا المتغير يسلط الضوء على النصوص القانونية والدستورية سواء في ما يخص بناء السلطات أو تفاعلها بعضها مع بعض، وهذا ما يفتح الباب لمعالجة التطورات التي شهدتها بلدان كالكويت والأردن والبحرين.

المتغير الثاني يتعلق بارتدادات التطورات الإقليمية على المسار الديمقراطي، ويشكل لبنان نموذجاً لتجسيد هذا المتغير بامتياز. فعلى الرغم من أن واجهة الاستقطاب السياسي الداخلي في لبنان تمحورت حول قانون انتخاب مجلس النواب، ثمّ تشكيل حكومة جديدة تخلف حكومة نجيب ميقاتي، إلا أنه لا يمكن إدراج لبنان في إطار التعاطي مع المتغير الأوّل كون التجاذبات اللبنانية في جوهرها ليست إلا انعكاساً للتطورات التي شهدها الصراع في سورية في عام ٢٠١٢ والنصف الأوّل من عام ٢٠١٣. فمع تقدير أهمية التأثيرات الخارجية الإقليمية والدولية على التطورات الداخلية في عموم البلدان العربية، إلا أن تلك التأثيرات أوضح بما لا يقاس في حالة لبنان.

المتغير الثالث يرتبط بإشكالية الفراغ السياسي الذي يتهدد الجزائر في مرحلة ما بعد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة. فمع أن الجزائر كانت على موعد مع استحقاقات انتخابية تشريعية وبلدية في عام ٢٠١٢ والنصف الأوّل من عام ٢٠١٣، إلا أن الاستحقاق الأهم يظل الاستحقاق الرئاسي المنتظر مع استمرار مركزية دور الرئيس في النظام السياسي الجزائري، وعدم وجود منافس قوي للرئاسة ووجود الجيش بدوره السياسي التاريخي في خلفية المشهد يراقب وينتظر، وبخاصة بعد عودة بوتفليقة من رحلته العلاجية في فرنسا.

المتغير الرابع يتعلق بصعود الإسلاميين خارج دول الثورات العربية وذلك في إطار سياسي يجمع بين الاستمرارية والتغيير المحسوب ويحاول ضبط مسار الحراك الشعبي والتحكم في وجهته على ضوء خبرة العامين الماضيين منذ أحداث ولاية سيدي بوزيد في تونس وحتّى تاريخه. وتمثل الحالة المغربية نموذجاً لتجسيد هذه الظاهرة بامتياز وتطرح الإشكاليات نفسها التي تطرح تجارب الحكم الإسلامي في دول الثورات، وفي مقدمتها إشكالية الشراكة السياسية، وبخاصة في ضوء النكسة التي تعرض لها حكم جماعة الإخوان المسلمين في مصر.

المتغير الخامس والأخير هو الخاص بوضع المرأة التي فجرت وثيقة العنف ضدها والتي وقعت في نيويورك جدلاً مجتمعياً صاخباً حولها ولم يهدأ بعد الجدل الذي استبق وضع مسودات الدساتير وعاصرها وتلاها في بلدان الثورات العربية.

ومن المفارقات الخاصة بمشهد المرأة أن دولة كالمملكة العربية السعودية سمحت لأول مرة للنساء بدخول مجلس شوراها، بينما يتبنى التيار السلفي المصري الذي تكوّن في المملكة رؤية شديدة التخلّف لحقوق المرأة بشكل عام وفي القلب منها حقوقها السياسية. ومع أن مجلس شورى المملكة له وظيفة شكلية في إطار النظام السياسي السعودي، إلا أن إدخال المرأة إلى عضوية المجلس على ضوء حساسية تلك القضية في المجتمع السعودي لأسباب مفهومة، إنّما يمثل خطوة إصلاحية جبارة.

أولاً: بلدان الثورات العربية

١ ـ التطور في الإطار الحاكم (الدستور)

تعد الخطوة الأولى والأهم في عملية الانتقال إلى الديمقراطية في مرحلة ما بعد الثورات، وضع الإطار الدستوري المحدد لهوية الدولة، والناظم للعلاقة بين السلطات، ولشكل الدولة وعلاقاتها الخارجية، وهي خطوة رافقها جدل واستقطاب في بعض الدول، ومُنيت بالتعثر في البعض الآخر.

بداية **بمصر**، لم تكن صياغة دستور جديد للبلاد عملية سهلة ولا توافقية، وبخاصة بعد فشل كلّ محاولات القوى غير الإسلامية لوضع مجموعة من المبادئ الأساسية يتم التوافق عليها وتضمينها في الدستور الجديد. فقد رفض الإسلاميون أي محاولة للتوافق من هذا القبيل ووصفوا الجهود ذات الصلة بأنها محاولة للالتفاف على الإرادة الشعبية التي ستعبر عنها الجمعية التأسيسية المنتخبة. وكانت المواجهة الأبرز بخصوص المبادئ الحاكمة هي التي وقعت بمناسبة إصدار علي السلمي ـ نائب رئيس الوزراء السابق ـ وثيقة حملت اسمه في آب/ أغسطس ٢٠١١.

وفي تلك الخلفية شهد عام ٢٠١٢ دعوة المجلس الأعلى للقوات المسلّحة الذي كان يدير البلاد حينئذ لاجتماع مشترك لمجلسي الشعب والشورى لانتخاب جمعية تأسيسية لوضع الدستور إعمالاً للإعلان الدستوري الصادر في٣٠ آذار/ مارس ٢٠١١.

وبالفعل تمّ انتخاب الجمعية على أساس أن يكون نصفها من داخل المجلسين والنصف الآخر من خارجهما، وهو ما أثار موجة من الانتقادات الحادة، أولاً لأن نصّ الإعلان الدستوري على انتخاب النواب أعضاء الجمعية لا يمكن أن ينصرف إلى انتخابهم أنفسهم بل إلى انتخاب غيرهم. وثانياً لأن تشكيل الجمعية وفق قاعدة الأغلبية البرلمانية يؤدي إلى تسييسها ويحول دون التوافق بين الأعضاء. وهذا التشكيل المعيب للجمعية حدا بالمؤسستين الدينيتين الرسميتين الأزهر والكنيسة إلى الانسحاب منها ثمّ توالى مسلسل الانسحاب تباعاً وما لبثت الجمعية أن حلت بمقتضى حكم محكمة القضاء الإداري في نيسان/ أبريل ٢٠١٢.

وفي ظلّ ضغط الوقت وما كان قد تعهده المجلس العسكري من تسليم السلطة بحلول حزيران/ يونيو ٢٠١٢، أقرت لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية بمجلس الشعب في مطلع حزيران/ يونيو ٢٠١٢ مشروع قانون لانتخاب جمعية تأسيسية جديدة تتولى إعداد الدستور، وبالفعل تمّ انتخابها بعد أحد عشر يوماً من هذا التاريخ. ومع أن التشكيل الجديد راعى الانفتاح على أعضاء من خارج البرلمان، إلا أنه ظلّ يعكس هيمنة التيار الديني (الإخواني والسلفي) اعتماداً على أن نتيجة الانتخابات البرلمانية تعطيه هذا الحقّ. كذلك استعان التشكيل الجديد بعدد كبير من الأعضاء الاحتياط الذين جرى ترفيعهم لعضوية الجمعية بعد انسحاب الكنيسة مجدداً ومعها مختلف القوى الليبرالية، الأمر الذي زاد في تعميق الخلل البنيوي للجمعية.

وتحسباً من حلّ الجمعية التأسيسية للمرة الثانية بعدما طُعن مجدداً في عدم دستورية تشكيلها، لجأ الرئيس محمّد مرسي إلى إصدار إعلان دستوري رئاسي في ٢١ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٢ وصُف بالإعلان غير الدستوري أو بإعلان الاستبداد الرئاسي لعدة أسباب، أحدها أنه حصن كلاً من الجمعية التأسيسية ومجلس الشورى ضدّ الحلّ، علماً بأن دعوتين تخصان هذا الحلّ كان ينظرهما القضاء، أي أنه عطل إجراءات التقاضي بهذا التحصين. والثاني أنه منع الطعن في قراراته السابقة واللاحقة، الأمر الذي جعل منه مطلق الصلاحيات وفوق المسؤولية. وإزاء موجة الاحتجاجات الشعبية العارمة التي اندلعت ضدّ هذا الإعلان أدخل الرئيس مرسي تعديلاً عليه يقصر التحصين على ما يتصل فقط بحل التأسيسية والشورى، متجاهلاً أن المشكلة الأساسية هي مع مبدأ التحصين نفسه.

في ظلّ هذا الاستقطاب واصلت الجمعية التأسيسية عملها بسرعة فائقة ولم تستفد من المهلة الزمنية التي أتاحها لها مرسي في إعلانه الدستوري الرئاسي، علماً بأنها كانت تردّ على متهميها بـ «سلق الدستور» بأنها ملتزمة بالقيد الزمني الوارد في الإعلان الدستوري الصادر في ٣٠ آذار/ مارس ٢٠١١. ولم يمنع الجمعية من مواصلة أعمالها حتّى غياب ممثل عن مسيحيي مصر بل جرى اقتراح أن ينوب عضو مسلم من أعضاء الجمعية عن المسيحيين في تصرف عبثي بامتياز رفضته الكنيسة بالطبع لكنه ينم عن عدم وعي تام بمفهوم المواطنة. وهكذا تمّ الانتهاء من كتابة الدستور ووقع الاستفتاء عليه وحصل على ٦٣,٨ بالمئة من الأصوات.

وفي **تونس**، كانت المهمة الأولى للمجلس التأسيسي الذي تمّ انتخابه في تشرين الأوّل/ أكتوبر ٢٠١١ هي صياغة دستور جديد للبلاد في خلال عام، علماً بأن حركة النهضة كانت قد فازت بأغلبية مقاعد المجلس وتوافقت مع المعارضة على اختيار منصف المرزوقي (من المؤتمر من أجل الجمهورية) رئيساً للبلاد، وحمادي الجبالي (من حركة النهضة) رئيساً للحكومة، ومصطفى بن جعفر (من التكتّل الديمقراطي من أجل العمل والحريات) رئيساً للمجلس التأسيسي في ما عُرف بنظام الترويكا.

لكن بعد عام، أي في تشرين الأوّل/ أكتوبر ٢٠١٢، لم يتمكن المجلس من صياغة دستور جديد للبلاد على خلفية الاستقطابات السياسية حول هوية الدولة وحقوق المرأة والحريات العامة والعلاقة بين السلطات، مما ترتب عليه انقضاء فترته المحددة من دون أن ينهي أعماله. ولذلك فقد مثل موضوع استمراره في العمل بعد انتهاء مدته جدلاً دستورياً واسعاً. والواقع أن طول فترة عمل المجلس التأسيسي بقدر ما سمح بنقاش مجتمعي مستفيض لم يتوافر في الحالة المصرية، فهو اعتبر متعمداً لتمكين حركة النهضة من التغلغل في مختلف مفاصل الدولة.

وفي كلٍّ من ليبيا واليمن، وفقاً لترتيبات المرحلة الانتقالية، لم تحن لحظة كتابة مسودة الدستور، ففي **ليبيا** وبعد أنْ كان منوطاً بالمؤتمر الوطني العام (المجلس التشريعي) المشكل من ٢٠٠ عضو اختيار أعضاء الجمعية التأسيسية لوضع الدستور الليبي، تمّ تعديل المادة ٣٠ من الإعلان الدستوري بحيث يكتفي المؤتمر بوضع ضوابط اختيار الجمعية التأسيسية (لجنة الـ ٦٠) مع انتخابها انتخاباً حراً مباشراً من قبل الشعب في عام ٢٠١٣ كخطوة استباقية لتجاوز الفشل الذي أحدق بالحالتين المصرية

والتونسية. وجدير بالذكر أن المادة السابقة ليست هي الوحيدة التي طاولها تعديل من بين مواد الإعلان الدستوري الذي أصدره المجلس الانتقالي في آب/ أغسطس ٢٠١١، بل هناك مواد أخرى أهمها المادة ٦ التي كانت تنصّ على أن الليبيين متساوون في الحقوق والواجبات وفي التمتع بالحقوق المدنية والسياسية، ثمّ عُدِلت لاستثناء بعض من تولوا مناصب قيادية في ظلّ القذافي، وهذا ما سهل استصدار قانون العزل السياسي بعد توسيع نطاق العزل.

أما في **اليمن،** فإن تصوّر المرحلة الانتقالية التي حددتها المبادرة الخليجية يقضي بأن تأتي خطوة وضع دستور دائم للبلاد بعد قيام الرئيس الجديد (عبد ربه منصور هادي) بإنشاء لجنة لوضع ضوابط لصياغة الدستور الجديد الذي تبنى عليه خطوات لاحقة في حال إقرار الشعب له من حيث الدعوة لانتخابات برلمانية ومن ثمّ رئاسية.

أما في **سورية،** فلقد دعا الرئيس بشّار الأسد في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٢ إلى إجراء تعديلات دستورية بحلول أول آذار/ مارس، وشكل بناءً على ذلك لجنة لإعداد التعديلات انتهت من أعمالها منتصف شباط/ فبراير، وتلت ذلك دعوته الشعب إلى الاستفتاء في السادس والعشرين من الشهر نفسه، في ظلّ مناداة المعارضة بالمقاطعة لاستمرار العمليات العسكرية في العديد من المدن السورية وعدم إشراك جميع شرائح الشعب السوري في صوغ هذه التعديلات.

ولقد أفادت وزارة الداخلية السورية بحصول التعديلات على موافقة ٨٩,٩ بالمئة من الشعب، وذلك رغم تضارب الأرقام الخاصة بنسب المشاركة الحقيقية في الانتخابات، ووسط الانتقاد الحاد للتعديلات المذكورة التي سمحت لبشار بأن يستكمل فترة حكمه الحالية وبعدها تحدّد فترة حكم الرئيس المنتخب بفترتين رئاسيتين مدّة كلّ منهما ٧ سنوات.

وقد أعادت التعديلات سنّ المرشح إلى أربعين عاماً كما كان عليه الحال قبل انتخاب بشّار، واشترطت أن يقيم المرشح على الأراضي السورية عشر سنوات متصلة وهو ما يقطع الطريق على أي من أفراد المعارضة الذين عادوا إلى سورية ولم يستوفوا هذا الشرط، علماً بأن بشّار نفسه لم يكن مستوفياً لهذا الشرط عند ترشحه عام ٢٠٠٠.

على صعيد آخر، حافظت التعديلات على حصانة الرئيس بالنصّ على أنه غير مسؤول عن أعماله إلا في حالة الخيانة العظمى بموافقة ثلثي أعضاء مجلس الشعب، وأن محاكمته تتم أمام المحكمة الدستورية العليا التي يسمّي الرئيس أعضاءها السبعة. ولم يزل الرئيس يعين رئيس الوزراء ونوابه والوزراء ونوابهم، ويضع السياسة العامة للبلاد، ويصدر القوانين ويعترض عليها، ويعلن الطوارئ ويلغيها، ويحلّ مجلس الشعب... إلخ. أي أن التعديلات الأخيرة تقيد التنافس على منصب الرئيس وتطلق صلاحياته، كما يذكر أن التعديلات أسقطت اعتبار حزب البعث الحزب القائد في المجتمع والدولة، كما أسقطت الإشارة إلى الاشتراكية.

٢ ـ التطور السياسي (الانتخابات)

تمثل الانتخابات أحد أهم آليات تداول السلطة وخطوة ضرورية على طريق الانتقال الديمقراطي طالما تمتعت بالنزاهة والثقة المطلوبتين، وفي هذا الجزء تسليط للضوء على التجارب الانتخابية والاستفتاءات التي شهدتها دول الثورات العربية على مدار ٢٠١٢ والنصف الأوّل من ٢٠١٣.

شهدت **مصر** ثلاثة انتخابات عامة في٢٠١٢، بدأت باستكمال المرحلة الثالثة من انتخابات مجلس الشعب التي انطلقت في كانون الأوّل/ ديسمبر ٢٠١١ وشهدت إقبالاً عالياً على صناديق الاقتراع وصل إلى ٦٢ بالمئة من إجمالي المسجلين في جداول الاقتراع، وأسفرت عن فوز حزب الحرية والعدالة التابع لجماعة الإخوان المسلمين بنسبة ٤٤ بالمئة من إجمالي المقاعد، يليه التحالف الإسلامي بقيادة حزب النور بحصوله على نحو ٢٥ بالمئة من إجمالي المقاعد، ليحصد بذلك الإسلاميون أغلبية المقاعد النيابية.

ثمّ جاءت انتخابات مجلس الشورى التي أسفرت بشكل أكبر عن اكتساح التيارات الإسلامية مقاعد المجلس بنسبة وصلت إلى نحو ٩٠ بالمئة، في ظلّ إقبال متدنٍ للغاية لم يتجاوز الـ ٧ بالمئة من إجمالي الناخبين المقيدين في جداول الاقتراع وسط عدم اكتراث شعبي نتيجة السلطات الاستشارية المحدودة المنوطة بالمجلس بحسب إعلان ٣٠ آذار/ مارس ٢٠١١، وكذلك بسبب مقاطعة معظم الأحزاب الليبرالية واليسارية التي سبق لها أن طلبت إلغاء مجلس الشورى لعدم جدواه في العملية التشريعية. ولما كانت القوى الإسلامية وحدها هي التي تعبئ كافة أنصارها بحكم نظمها الداخلية الصارمة

بعكس القوى غير الإسلامية التي يتمتع المنتمون لها بدرجة عالية من المرونة وحرية الحركة فإن هذا يفسر النسبة البالغة الارتفاع التي حصدها الإسلاميون في انتخابات مجلس الشورى.

ثمّ جاءت الانتخابات الرئاسية المصرية في أيار/ مايو وحزيران/ يونيو من عام ٢٠١٢، وقرر حزب الحرية والعدالة التقدّم بمرشحين اثنين لمنصب الرئيس هما خيرت الشاطر ومحمّد مرسي تحسباً لاستبعاد الأوّل بسبب إدانته في جناية عسكرية عام ٢٠٠٧ وعدم ردّ اعتباره بعد الإفراج عنه على النحو المبين في القانون. ويلاحظ أن هذا الترشيح من طرف الإخوان مثل خطوة صدمت التيارات الليبرالية واليسارية خصوصاً بعد تأكيدات مستمرة من الجماعة بعدم وجود أي مرشح رسمي لها في الانتخابات الرئاسية وهو ما عمّق من حدة الاستقطاب والشعور بالمغالبة من طرف التيارات الإسلامية. وقد فاز في الجولة الأولى محمّد مرسي النائب السابق ورئيس حزب الحرية والعدالة وأحمد شفيق وزير الطيران السابق وآخر رئيس وزراء في عهد مبارك، لتجرى الجولة الثانية الحامية الوطيس بينهما حسمها الأوّل بنسبة ٥١,٨ بالمئة بعدما تكتلت خلفه التيارات الثورية والعديد من التيارات الليبرالية والإسلامية لاستبعاد المرشح المحسوب على النظام السابق، وسط ارتياح ما لبث أن تبدد لاحقاً في ظلّ اتهامات بعدم نزاهة العملية الانتخابية.

وقد بلغ إجمالي المصوتين في هذه الانتخابات ٤٢ بالمئة بانخفاض ملحوظ عن انتخابات مجلس الشعب فيما كانت اللجنة العليا للانتخابات قد أضافت عدد ٥ ملايين ناخب بررتهم بعدم تنقيح قاعدة الناخبين في الانتخابات السابقة، وهو ما أضفى مزيداً من الجدل حول نزاهة العملية الانتخابية.

وأخيراً وقع الاستفتاء على الدستور المصري في كانون الأوّل/ ديسمبر ٢٠١٢ وذلك على مرحلتين، ولم تتعد نسبة المشاركة فيهما معاً الـ ٣٥ بالمئة لتنتهي بالموافقة على الدستور الجديد بنسبة ٦٣,٨ بالمئة من إجمالي عدد المقترعين وسط دعاوي لم تنته من قبل المراقبين حول عدم نزاهة عملية الاستفتاء ووجود العديد من التجاوزات التي نُسِب معظمها إلى إسلاميين. وهكذا فقد فاز الإسلاميون في كلّ الانتخابات التي أجريت في مصر خلال عام ٢٠١٢ كما جرى تمرير مشروع الدستور الذي وضعوه في

ظروف سبق شرحها، وسط معدلات مشاركة متدنية بشكل طردي واتهامات متواترة بعدم النزاهة.

وفي **ليبيا**، وبعد أن تأجلت انتخابات المؤتمر الوطني الذي تسلم السلطة من المجلس الوطني الانتقالي الليبي بسبب الأوضاع الأمنية المتردية، أجريت تلك الانتخابات في السابع من تموز/ يوليو عام ٢٠١٢ لاختيار ٢٠٠ عضو، وأسفرت عن فوز تحالف القوى الوطنية (وهو ذو توجه ليبرالي بزعامة رئيس وزراء ليبيا أثناء الثورة محمود جبريل) بـ ٣٩ مقعداً من أصل ٨٠ مقعداً مخصصاً للأحزاب، وحلّ في المرتبة الثانية حزب العدالة والبناء الذي يمثل جماعة الإخوان المسلمين حاصداً ١٧ مقعداً، وتقاسمت أحزاب صغيرة المقاعد الـ ٢٤ الباقية، أما المقاعد الـ١٢٠ الأخرى فقد توزعت على مجموعة غير متسقة من معارضي النظام السابق. وانتخب المؤتمر الوطني محمّد يوسف المقريف، وهو رئيس حزب الجبهة الوطنية، ومرشح الإسلاميين رئيساً له وذلك بعد أنْ دخل جولة الإعادة مع منافسه علي زيدان مرشح الليبراليين فحصل على ١١٣ صوتاً مقابل ٨٥ لزيدان، فيما فاز المرشح المستقل جمعة عتيقة على مرشح حزب العدالة والبناء وحصل على منصب نائب الرئيس. كما أجريت الانتخابات المحلية في ليبيا للمرة الأولى منذ هيمنة العقيد على ماجريات الأمور في البلاد. لكن رئيس المجلس المنتخب محمد يوسف المقريف ما لبث أن استقال من منصبه في أيار/ مايو ٢٠١٣ امتثالاً لقانون العزل السياسي.

وفي حين لم تجر أي انتخابات عامة في **تونس**، شهد **اليمن** انتخابات رئاسية صورية فاز فيها نائب الرئيس عبد ربه منصور هادي بالتزكية. أما سورية فجرى فيها الاستفتاء على التعديلات الدستورية التي سبق مناقشتها.

٣ ـ التطور المؤسسي

تباينت خبرات بلدان الثورات العربية في مجال بناء المؤسسات في عام ٢٠١٢، والنصف الأوّل من عام ٢٠١٣ وفقاً لشبكة معقّدة من المتغيرات، أحدها التاريخ المؤسسي للدولة المعنية، ودرجة التوافق المتحققة بين مختلف الأطياف السياسية.

ففي **مصر**، شهد عام ٢٠١٢ تطورات هامة على مستوى السلطة التنفيذية، لعل أهمها انتخاب أول رئيس مدني بعد الثورة، وقيامه بتشكيل حكومة جديدة

خلفاً لحكومة كمال الجنزوري التي كان قد شكلها المجلس الأعلى للقوات المسلّحة.

وكانت حكومة الجنزوري قد دخلت خلال النصف الأوّل من العام في ثلاثة صراعات كبرى، أولها ضدّ حزب الحرية والعدالة (الذراع السياسية لجماعة الإخوان المسلمين) الذي ضغط على الحكومة للاستقالة، وحينما فشل تمّ تصعيد الخلاف مع التهديد بسحب الثقة من الحكومة، ثمّ لما تبين للحزب أن الإعلان الدستوري الصادر في٣٠ آذار/ مارس ٢٠١١ لا يمكنه من سحب الثقة، لجأ للاعتصام في البرلمان للضغط على المجلس العسكري من أجل إقالة الجنزوري وتعيين حكومة تعبر عن الأغلبية البرلمانية آنذاك.

أما ثاني صراعاتها فكان مع النشطاء والثوار على خلفية فشلها في تقديم المسؤولين عن أحداث العنف التي شهدها محيط مجلس الوزراء مع نهاية عام ٢٠١١ إلى العدالة، فضلاً عن فشلها في حماية المعتصمين في ميدان العباسية في أيار/ مايو ٢٠١٢ بعدما جرى سحلهم بواسطة قوات الجيش، فيما جاء ثالث صراعاتها مع منظمات المجتمع المدني على هامش الهجمة التي شنتها الحكومة على العديد من تلك المنظمات سواء الأجنبية أو المصرية التي تحصل على تمويل أمريكي وأوروبي بدعوى مخالفتها للقانون، ثمّ بعد هذا الهجوم تَسَتُّر الحكومة على تهريب المتهمين الأمريكيين في القضية دونما سند قانوني في حين تمّ الإبقاء على المتهمين المصريين في القضية وهو ما زاد من التباعد بين الحكومة وبين المجتمع المدني(*).

ولم يتغير الوضع بعد قيام محمّد مرسي بتشكيل حكومة جديدة على رأسها وزير الري السابق في حكومة الجنزوري هشام قنديل. وذلك أن رئيس الوزراء الجديد كان محدود الخبرة السياسية وجاء تعيينه في فترة حرجة توالت فيها الأزمات المعيشية المتعلّقة بالكهرباء والسولار ورغيف الخبز، والاضطرار إلى الاستجابة لمطالب صندوق النقد الدولي الخاصة بتقليص الدعم ورفع أسعار المحروقات لتمرير القرض الذي تبلغ قيمته ٤,٨ مليار دولار. كما شهدت فترة ولاية قنديل نظر مجلس الشورى العديد من القوانين المتعلّقة بمباشرة الحقوق السياسية، والتظاهر، والجمعيات الأهلية، والسلطة

(*) في أيار/ مايو ٢٠١٣ صدر حكم بمعاقبة ٢٧ متهماً غيابياً بالسجن ٥ سنوات، وبمعاقبة ٥ آخرين حضورياً بالحبس سنتين، وبمعاقبة ١١ بالحبس سنة مع وقف التنفيذ، وغلق كلّ مقار ثلاثة من المنظمات الأجنبية في مصر.

القضائية، وجميعها كانت موضع تجاذب كبير بين كلٍّ من القوى الإسلامية والقوى غير الإسلامية. وبشكل عام باتت التظاهرات والاعتصامات والإضرابات وأعمال قطع الطرق والسكك الحديد طقساً شبه يومي زاد من معاناة المواطن المصري. وعلاوة على تفاقم ظاهرة العنف الطائفي بشكل غير مسبوق وصولاً إلى مهاجمة الكاتدرائية المرقسية رمز الأرثوذكسية في مصر، فقد تحرّكت بؤر العنف السياسي والمواجهات الحادة بين المتظاهرين وقوى الأمن بدءاً من ميدان التحرير وعبد المنعم رياض وطلعت حرب، إلى قصر الاتحادية مقر رئاسة الجمهورية، إلى العديد من المقار الحيوية بما فيها مقر شركة قناة السويس نفسها. وفي كلّ مرة نظر فيها القضاء أحداث مباراة بورسعيد التي راح ضحيتها قرابة ٧٠ شخصاً والتي وقعت في مطلع شباط/ فبراير ٢٠١٢، حبست مصر أنفاسها.

أما في ما يتعلق ببناء السلطة التشريعية، فإن مجلس الشعب الذي انتهت انتخاباته في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٢ بسيطرة إسلامية واضحة كما تقدّم، احتاج إلى شهور لضبط العمل الداخلي به في ظلّ تخبّط واضح في إدارة الجلسات وعدم القدرة على استخدام الأدوات الرقابية والتشريعية المتاحة. وقد انتهى أمره إلى الحلّ بحكم صادر من المحكمة الدستورية العليا في حزيران/ يونيو ٢٠١٢ بسبب بطلان القانون الذي انتخب على أساسه كونه سمح للحزبيين بالمنافسة على مقاعد المستقلين. ومع حلّ مجلس الشعب آلت سلطة التشريع إلى رئيس الجمهورية ثمّ بعد تمرير الدستور آلت هذه السلطة إلى مجلس الشورى الذي انتخبه ٧ بالمئة من المصريين وبصلاحيات كانت محدودة وفق دستور ١٩٧١. وحالياً يتم الاستعداد لانتخابات مجلس النواب (الشعب سابقاً) ليسترد دوره في التشريع بالتشارك مع مجلس الشورى وفق التعديلات ذات الصلة التي أدخلها دستور ٢٠١٢ على صلاحيات مجلس الشورى في العملية التشريعية.

أما المعركة الأكبر عام ٢٠١٢ فكانت بين المؤسسة التنفيذية ممثلة في رئاسة الجمهورية والسلطة القضائية ممثلة في المحكمة الدستورية العليا. وقد بدأت إرهاصات الصدام في آذار/ مارس ٢٠١٢ حينما انتقدت قيادات حزب الحرية والعدالة المحكمة الدستورية العليا وطريقة أدائها، مما دفع المجلس العسكري الحاكم إلى تحذير تلك القيادات والتأكيد على ثقته المطلقة في أداء أعضاء المحكمة. بيد أن الأخيرة وقبل أيام قليلة من انتخاب محمّد مرسي في الجولة الثانية أصدرت حكمها المشار إليه سلفاً

والخاص بعدم دستورية قانون الانتخابات التشريعية مما حدا بالمجلس العسكري إلى حلّ مجلس الشعب وإصدار إعلان دستوري مكمل بعدها بأيام قليلة احتفظ فيه لنفسه بسلطة التشريع وأعطى لنفسه حقّ الفيتو في مواجهة بعض قرارات الرئيس.

ومع انتخاب مرسي رئيساً وفي ظلّ حلّ مجلس الشعب قبل حلف اليمين الدستورية أمام المحكمة الدستورية العليا، مؤكّداً احترامه للإعلانات الدستورية التي تمّ انتخابه وفقاً لها، بيد أنه وبعد أيام قليلة قام بخطوة مفاجئة تمثلت بإقالة قيادات المجلس العسكري ولا سيّما وزير الدفاع وقائد الأركان، كما قام بإلغاء إعلان المجلس العسكري المكمل. وفيما بعد وعندما وضعت المسودة الأولى للدستور متضمنة مساساً شديداً باستقلال المحكمة الدستورية العليا من خلال تدخل الرئيس في تعيين أعضائها، وتقليص عدد أعضائها للتخلص من الصقور المعارضين فيها، فضلاً عن قصر دورها على الرقابة السابقة لا اللاحقة على القوانين، احتدمت الأزمة بين الرئيس والمحكمة أكثر. وأخيراً واستباقاً لحكم المحكمة بحل الجمعية التأسيسية الثانية أصدر مرسي إعلاناً مكملاً آخر حصّن فيه كلّ قراراته ومؤسساته من الطعن، الأمر الذي أدى إلى استقطاب غير مسبوق في المجتمع نتجت منه حوادث عنف سياسي عديدة. يذكر أن المعركة المفتوحة حالياً هي بين مجلس الشورى بأغلبيته الإسلامية التي ينتمي الرئيس لأحد فصائلها وبين عموم الهيئات القضائية، نتيجة مشروع قانون السلطة القضائية الذي يخفض سنّ التقاعد بهدف التخلص من الكوادر التي تشكلت في النظام السابق وعددها نحو ٣٥٠٠ قاض.

أما في ما يتعلق بمؤسستي الجيش والشرطة فربما كانت الملاحظة الرئيسة الخاصة بهما هي تغول دورهما في ضبط الأمن. ففي النصف الأوّل من العام وفي ظلّ حكم المجلس العسكري، غابت الشرطة بشكل واضح عن المشهد الداخلي مما عزز دور الجيش والشرطة العسكرية في تأمين المؤسسات والانتخابات والحياة العامة. وبعد انتخاب الرئيس الجديد لم يتغير المشهد كثيراً، إذ ظلّ قائماً دور الجيش في تأمين المنشآت العامة والعمليات الانتخابية، ومع أن الشرطة قد أخذت بالتدريج تباشر مهامها، إلا أن عجزها عن ضبط الأوضاع والسيطرة عليها أدى إلى استمرار الرئيس في الاستعانة بالجيش، وقد حدث هذا بشكل خاص في مدن القناة بعد فرض حظر التجول عليها إثر عنف ما بعد محاكمات المتهمين في قضية استاد بورسعيد، علماً بأن الجيش

نفسه لم يتمكن من إجبار المواطنين على الالتزام بالحظر، بل وجاراهم في خرقه بشكل رمزي عبر مشاركتهم في لعبة كرة القدم أثناء ساعات الحظر. وعلى صعيد آخر، ازداد دور الشرطة العسكرية في عمليات مطاردة المجرمين والناشطين السياسيين وضبط الحدود والأنفاق.

ورغم المبادرات المدنية ومطالب القوى الثورية بتحييد الجيش عن الشأن العام ووضع ميزانيته تحت الرقابة البرلمانية ومنع محاكمة العسكريين بنصوص صريحة في الدستور، إلا أن حزب الحرية والعدالة انحاز لتأمين وضع الجيش والحفاظ على مكتسباته، فأبقى على ميزانيته المستقلة نسبياً، وأصر داخل الجمعية التأسيسية على إبقاء النصّ الدستوري الخاص بمحاكمة المدنيين أمام القضاء العسكري الاستثنائي، كما أنَّ العسكريين حصلوا على أغلبية بسيطة في عضوية مجلس الدفاع الوطني المنوط به اتخاذ قرارات مصيرية في ما يخص الأمن القومي للبلاد، وهو ما حدا بالعديد من المحللين إلى تأكيد استمرار الصفقة السياسية التي عقدت بين الإخوان والعسكر منذ تنحية الرئيس السابق في شباط/ فبراير ٢٠١١.

ومن جهة أخرى، ورغم المطالب المماثلة للعديد من القوى الثورية بضرورة إعادة هيكلة مؤسسة الداخلية المصرية، إلا أن الرئيس فشل تماماً في هذا الملف واكتفى بتغيير وزير الداخلية وإجراء تنقلات للقيادات العليا في الوزارة من دون أي أثر إيجابي على الوضع العام، فظلت الشرطة منسحبة من تأمين الناس وأبقت على سلطاتها المتضخمة في مواجهة المتظاهرين، وتواترت تقارير المنظمات الحقوقية عن انتهاكات مماثلة لعصر مبارك قامت بها الداخلية تجاه ناشطين من سحل وتعذيب واعتقال في أماكن غير قانونية... إلخ.

وفي **ليبيا**، نجحت القوى السياسية الممثلة في المؤتمر الوطني في ١٤ تشرين الأوّل/ أكتوبر ٢٠١٢ في التوافق على تكليف علي زيدان بتشكيل الحكومة الليبية الجديدة، ونالت ثقة المؤتمر في ٣١ من الشهر نفسه، ثمّ أدت هذه الحكومة اليمين القانونية في ١٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٢ أمام المؤتمر الوطني لتتسلم المسؤولية الرسمية من الحكومة السابقة لها برئاسة عبد الرحيم الكيب.

يُذْكر أنه قبل تشكيل الحكومة برئاسة زيدان، وهو الدبلوماسي المخضرم الذي انشقّ عن نظام القذافي منذ عام ١٩٨٠ وعاش معارضاً له من المنفى، قبل ذلك كانت

حكومة مصطفى أبو شاقور قد فشلت في نيل ثقة المؤتمر الوطني، علماً بأن أبو شاقور نفسه كان نائباً لرئيس الوزراء عبد الرحيم الكيب في الحكومة الانتقالية التابعة للمجلس الوطني الانتقالي، وترشح مدعوماً من الإسلاميين لرئاسة الحكومة الجديدة منافساً لمحمود جبريل وفاز عليه بصوتين من أصوات أعضاء المؤتمر الوطني (٩٦ صوتاً مقابل ٩٤ صوتاً)، لكن أبو شاقور المعارض العتيد أيضاً لنظام القذافي والذي عاد إلى ليبيا أثناء الثورة بعد عقود أمضاها في المنفى، فشل في الحصول لحكومته على ثقة المؤتمر الوطني مما فتح الباب أمام علي زيدان لتولّي رئاسة الحكومة مرشحاً لليبراليين.

تسلمت الحكومة الجديدة ميراثاً مثقلًا من حكومة الكيب التي لم تستطع أن تحرز النجاح المأمول، وتشكلت أساساً من التكنوقراط مستبعدة بذلك الكثير من العناصر التي كان من المتوقع أن تحظى بمناصب وزارية بسبب مشاركتها الفاعلة في إسقاط نظام القذافي. أما في حكومة زيدان، فقد حصل كلّ من تحالف القوى الوطنية وحزب العدالة والبناء الإسلاميين على مركز نائب رئيس الحكومة، إضافة إلى ٥ حقائب وزارية لكلّ منهما، كما حصل تحالف القوى الوطنية الليبرالي الذي يتمثل بـ ٣٩ مقعداً في البرلمان على وزارات الثقافة والاتصالات والحكم المحلي والأوقاف والشؤون الإسلامية والتعليم العالي، فيما حصل حزب العدالة الذي يتمثل بـ ١٧ مقعداً على وزارات النفط والكهرباء والاقتصاد والإسكان والمرافق والشباب والرياضة. وجرى تحييد وزارات الداخلية والخارجية والدفاع والمالية والعدل بتسليمها إلى مستقلين.

وقد حاول علي زيدان تحقيق قدر كبير من التوافق السياسي والتوازن الجهوي، إلا أن هناك عدداً من التحديات التي تواجه حكومته، أبرزها التحدي الأمني بسبب فوضى انتشار السلاح، والتحدي السياسي بفعل تجريف الحياة السياسية طوال حكم العقيد القذافي وانتعاش الولاءات القبلية خصوصاً مع توظيفها من طرف النظام السابق بهدف الحشد والتعبئة، وتحدي العدالة الانتقالية والتعامل مع العناصر الموالية للقذافي، وتحدي التوزيع العادل للعوائد النفطية على المناطق التي ظُلِمت على مدار أربعة عقود وهي مناطق الشرق والجنوب، علماً بأن تأخر تحقيق العدالة يغذي المطالبات بالفدرالية الآخذة في الانتعاش بعد الثورة، وأخيراً تحدي الحفاظ على السيادة الوطنية وإدارة العلاقة مع حلف شمال الأطلسي شريك المجلس الوطني الانتقالي في إطاحة نظام القذافي.

أما المؤسسة القضائية فلقد بدأت في عام ٢٠١٢ محاكمة بعض أبرز رموز النظام السابق في الدوائر الاستخبارية والأمنية وإدارة النفط، بينما ظلّ وضع سيف الإسلام القذافي غامضاً بسبب الضغوط الدولية لمحاكمته أمام محكمة العدل الدولية. وفي السياق نفسه نسقت ليبيا مع كلٍّ من تونس ومصر لتسليمها بعض رجال القذافي الموجودين على أراضيهما. وبالفعل سلمت تونس رئيس الوزراء الليبي الأسبق البغدادي المحمودي الذي ما لبث أن لقي حتفه في ليبيا من جراء التعذيب. كما اعتقلت السلطات المصرية أحمد قذاف الدم منسق العلاقات المصرية ـ الليبية السابق وبعض مرافقيه في القاهرة، وتم ترحيل اثنين من هؤلاء المرافقين في آذار/ مارس ٢٠١٣، أما قذاف الدم نفسه فما زالت الإجراءات القانونية الخاصة به قيد الإنجاز ولا سيّما مع حيازته الجنسية المصرية، وهو ما يجعل من الصعب تسليمه إلى السلطات الليبية.

أما مؤسستا الجيش والشرطة فكونهما لم تحصلا على فرصة كافية لإعادة الهيكلة فقد دخلتا في مواجهات عنيفة مع الجماعات الإسلامية المتشددة على خلفية اغتيال السفير الأمريكي في بنغازي، كما دخلتا في مواجهة مع العصابات المسلّحة والمحسوبين على النظام السابق. وفي هذا السياق، وُجه انتقاد لأداء الجيش والشرطة سواء لعجزهما عن توفير الأمن، أو لتبريرهما القتل العشوائي الذي طاول بعض الأبرياء مما اضطر وزير الداخلية في حكومة عبد الرحيم الكيب فوزي عبد العالي إلى تقديم استقالته في آب/ أغسطس ٢٠١٢.

ولم تشهد **تونس** تطورات مؤسسية في عام ٢٠١٢، لكن في الربع الأوّل من عام ٢٠١٣ ومع تزايد حدة التجاذب السياسي بين القوى الإسلامية والقوى غير الإسلامية، خصوصاً بعد اغتيال المعارض اليساري شكري بلعيد، أقدم حزب المؤتمر من أجل الجمهورية الذي ينتمي إليه الرئيس على سحب وزرائه الثلاثة من الحكومة. واقترح حمادي الجبالي في هذا الخصوص تشكيل حكومة من التكنوقراط، وخصوصاً أن هذا الأمر يضمن حيادها في الإشراف على الانتخابات التشريعية المقبلة. لكن حركة النهضة رفضت اقتراح الجبالي مما اضطره إلى الاستقالة، وعلى أثر ذلك تمّ اختيار علي العريض القيادي بحركة النهضة ووزير الداخلية السابق في حكومة الجبالي لتشكيل الحكومة الجديدة. وفي محاولة لاسترضاء المعارضة تمّ تحييد وزارات الدفاع والخارجية والعدل والداخلية على شاكلة ما حدث في ليبيا. وتعهد العريض بإجراء الانتخابات

التشريعية بحدّ أقصى في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٣ وهذا يزيد عاماً كاملاً على المدّة التي كانت مقررة للانتهاء من وضع الدستور وإجراء الانتخابات.

يذكر أن حزب نداء تونس الذي يضم بعض أركان حزب التجمع الوطني الديمقراطي الحاكم سابقاً قرر عدم الاشتراك في حكومة العريض، كما أنَّ ثمانية أحزاب معارضة انسحبت من مفاوضات تشكيل حكومة العريض وكونت تكتلاً خاصاً بها حمل اسم «تونس أولاً. تونس دائماً». أي أن الحكومة الجديدة اقتصرت على أحزاب الائتلاف الحكومي والمستقلين، وقد وافق عليها المجلس التأسيسي بأغلبية ٧٠ بالمئة من أعضائه.

وبشكل عام، فإن قضية الطعن في الشرعية الانتخابية للمجلس التأسيسي بعد تجاوز مدته المقررة، هذه القضية ليست القضية الوحيدة موضع الاستقطاب بين القوى الإسلامية والقوى غير الإسلامية في تونس. فقد سبقت هذه القضية تلك الخاصة بإقدام حكومة الجبالي بشكل منفرد على تسليم رئيس الوزراء الليبي السابق البغدادي المحمودي إلى ليبيا، ما دفع المرزوقي لمهاجمة الحكومة وحدا بثلث نواب المجلس التأسيسي إلى المطالبة بسحب الثقة من الجبالي. كذلك كانت القضية الخاصة بإقدام حكومة الجبالي على طرد ٧٥ قاضياً بدعوى انتمائهم للنظام السابق مما دفع بعديد من منظمات المجتمع المدني وأحزاب المعارضة لاتهام الحكومة بالتدخل في استقلال القضاء بهدف تطويعه تحقيقاً لأجندة النهضة، وذلك في تشابه واضح مع الحالة المصرية.

وهناك أيضاً قضية التسريبات الإعلامية لزعيم حركة النهضة عن وجوب تهيئة المجتمع التونسي للتمكين، والتلاسن العلني بين الشيخ راشد الغنوشي والرئيس التونسي. هذا عوضاً من اتهام حكومة الجبالي بالتراخي في ملاحقة المتشددين الإسلاميين وخصوصاً بعد أحداث جامعة منوبة التي تمثلت بمهاجمتهم كلية الآداب وتمزيق العلم التونسي ورفع علم أسود يحمل الشهادة.

وبالنسبة إلى الجيش التونسي وبعكس الحالة المصرية فقد حافظ، كدأبه منذ الاستقلال، على حياده السياسي واكتفى بمهامه في حماية الأمن القومي التونسي، بينما تورطت الشرطة في مواجهات مع المحتجين.

أما **اليمن** فقد عاصر تطوراً مؤسسياً بالغ الأهمية على مدار عام ٢٠١٢ وحتّى نيسان/ أبريل ٢٠١٣، وهو المتعلق بإعادة هيكلة الجيش وإلغاء الحرس الجمهوري بهدف التخلص من رجال الرئيس السابق علي عبد الله صالح. ولقد كانت الخطوة الأولى التي خطاها الرئيس عبد ربه منصور هادي بهذا الاتجاه في الأوّل من آذار/ مارس ٢٠١٢ وتمثلت بإقالة قائد المنطقة الجنوبية مهدي مقولة أحد أهم القيادات الموالية لصالح وإحلال اللواء سالم علي قطن محلّه، ثمّ توالت بعد ذلك الخطوات، إذ أقال هادي محمّد صالح الأحمر قائد القوات الجوية والدفاع الجوي، وطارق محمّد عبد الله صالح قائد اللواء الثالث مدرع حرس جمهوري، ومحمّد علي محسن من قيادة المنطقة الشرقية العسكرية، وعمار محمّد عبد الله صالح وكيل جهاز الأمن القومي، ويحيى محمّد عبد الله صالح رئيس أركان حرب الأمن المركزي، ومحمّد محمّد عبد الله صالح من قيادة كتيبة مكافحة الإرهاب، وأحمد علي عبد الله صالح من قيادة القوات الخاصة اليمنية. كما قام هادي بإعادة هيكلة الحماية الرئاسية، وإعادة تشكيل القوات المسلّحة، وألغى فرقة الحرس الجمهوري التي كان يقودها أحمد ابن الرئيس السابق. كما ألغى الفرقة الأولى مدرع التي كان يقودها علي محسن الأحمر ودمج وحداتها في القوات البرية وحرس الحدود. وكان آخر قرارات هادي في هذا الخصوص في ١٠ نيسان/ أبريل ٢٠١٣ تلك الخاصة بتعيينات قادة المناطق العسكرية السبعة مع تغيير مكان القيادة المركزية من العاصمة صنعاء إلى محافظة ذمار.

وبطبيعة الحال قوبلت بعض قرارات هادي المشار إليها بالاعتراض من طرف المتضررين منها وأنصارهم، والمثال الأوضح في هذا الخصوص هو المتعلق بإقالة محمّد صالح الأحمر من قيادة القوات الجوية حيث رفض الأحمر هذا القرار، وقام بإغلاق مطار صنعاء الدولي وإمطار أنصاره من الجنود برج المراقبة بالنار. واستمر تمرد الأحمر لمدّة ثمانية عشر يوماً إلى أن فضه في ٢٥ نيسان/ أبريل ٢٠١٢. هذا في حين قوبلت سياسة إعادة هيكلة الجيش بتأييد شعبي بوصفها خطوة نحو جعل هذه المؤسسة الوطنية تحمي الأمن القومي لليمن وليس لنظامه السياسي.

وفي ما يخص حكومة الوفاق الوطني التي يترأسها محمّد سالم باسندوة منذ كانون الأوّل/ ديسمبر ٢٠١١ إعمالاً للآلية التنفيذية للمبادرة الخليجية، فلقد وجهت لها انتقادات عديدة على خلفية فشلها في التعاطي مع المشكلات اليمنية الأساسية، ومن

ضمنها قضية الفساد السياسي، فضلاً عن تأسيسها على أساس المحاصصة بحصول الحزب الحاكم على وزارات الدفاع والخارجية بينما حصلت المعارضة على وزارتي الداخلية والمالية.

٤ ـ الاحتجاجات الشعبية

مع تعثر المسار الانتقالي بدرجات متباينة في دول الثورات العربية اندلعت المظاهر الاحتجاجية التي انزلق بعضها إلى عنف ومواجهات دموية بين المعارضة وقوى الشرطة والجيش طوال عام ٢٠١٢ وخلال النصف الأوّل من عام ٢٠١٣.

كان **لمصر** عام ٢٠١٢ النصيب الأوفر من الحراك الشعبي متمثلاً في الاحتجاجات والتظاهرات والاعتصامات وصولاً إلى أحداث العنف السياسي العديدة التي ضربت البلاد وأسقطت العديد من المدنيين والعسكريين على حدّ سواء. وقد تمّ رصد أكثر من خمسين تظاهرة كبرى على مدار عام ٢٠١٢ في ميدان التحرير وميادين مصر الأخرى بدأت بالمطالبة بالقصاص للشهداء مع حلول الذكرى الأولى للثورة في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٢، ثمّ ما لبثت التظاهرات أن تحولت إلى مواجهات مباشرة بين الشرطتين المدنية والعسكرية من ناحية وبين المتظاهرين في مناسبات مختلفة. وفي مواجهة التظاهرات التي نظمتها المعارضة أقدمت التيارات الإسلامية على تنظيم تظاهرات مضادة لأسباب مختلفة: الاعتراض على منع المرشح السلفي حازم أبو إسماعيل من الترشح للرئاسة على خلفية تمتع والدته بالجنسية الأمريكية، والمطالبة برحيل المجلس العسكري، وتأييد قرارات الرئيس... إلخ.

كذلك شهد عام ٢٠١٢ اعتصامات واسعة أشهرها الاعتصام الذي دعت إليه القوى الثورية في الاحتفال بالذكرى الأولى للثورة والذي قوبل بحملة تشويه منظمة من قبل الإسلاميين والإعلام المصري، ثمّ تكررت الدعوة إلى الاعتصام مرة أخرى أمام قصر الاتحادية اعتراضاً على ما بات يعرف بسياسة أخونة الدولة والمطالبة بحل جماعة الإخوان المسلمين. أما الإسلاميون فقد تداعوا للاعتصام أمام المحكمة الدستورية العليا لمحاصرتها ومنع قضاتها من النظر في حلّ الجمعية التأسيسية، كما حاصروا مدينة الإنتاج الإعلامي تحت شعار تطهير الإعلام، ودار القضاء العالي تحت شعار تطهير القضاء. وبشكل عام أصبحت كلّ مؤسسات الدولة متاحة ومباحة للاعتصام من طرف مختلف التيارات السياسية وقوى الثورة الشبابية، وتحولت جدران هذه المؤسسات

والشوارع المؤدية إليها إلى لوحات للغرافيتي تنطق بشعارات الثورة أكثرها يتضمن نقداً لاذعاً. جدير بالذكر أن رسم الغرافيتي الذي يندد بهيمنة المرشد على صنع القرار، على أرض الشارع الموصل لمقر مكتب الإرشاد بالمقطم تسبب في مواجهات عنيفة بين أنصار الإخوان وشباب الثورة في آذار/ مارس ٢٠١٣.

أما الإضرابات فقد زادت على مدار عام ٢٠١٢ على إثني عشر إضراباً كبيراً أشهرها إضرابات عمال المحلة خلال الاحتفال بذكرى تأسيس حركة ٦ أبريل، وكذلك إضرابات مصانع النسيج بكفر الشيخ والتي وصلت إلى حدّ احتجاز المحافظ، فضلاً عن إضراب أطقم الضيافة بالشركة الوطنية للطيران «مصر للطيران»، وكذلك عدد من الإضرابات الأخرى بين قطاعات العمال في مختلف شركات الجمهورية للمطالبة بتحسين الأجور وتعزيز ضمانات الرعاية الاجتماعية والمناداة بتطهير الإدارة. ويُلاحظ أن ردّ فعل أجهزة الدولة بعد انتخاب الرئيس مرسي لم يختلف كثيراً عن ردّ فعلها قبل انتخابه، فقد احتشدت تلك الأجهزة لتشويه الداعين إلى الاعتصامات والإضرابات ووصمتهم بالمتآمرين على الدولة والداعين إلى إسقاطها كما عبأت خطباء المساجد وآلاتها الإعلامية لتفخيخ هذه الدعوات.

ومن أبرز أحداث العنف دموية في ٢٠١٢ والنصف الأوّل من ٢٠١٣ أحداث استاد بورسعيد التي راح ضحيتها ٧٧ مشجعاً للكرة وسط اتهامات للشرطة المصرية والجيش بالتقاعس وما تلا ذلك من مصادمات على خلفية الأحكام القضائية، والهجوم من قبل مجهولين على المعتصمين أمام وزارة الدفاع المصرية مما خلف ١٢ قتيلاً، والهجوم على قوات الجيش المصري في سيناء والتي راح ضحيتها ١٨ جندياً مصرياً، وفض اعتصام المعترضين على الإعلان الدستوري المكمل الذي أصدره الرئيس المصري من قبل ميليشيات مسلّحة منتمية لجماعة الإخوان المسلمين وبعض التيارات الإسلامية الأخرى أسفر عن مقتل ١١ متظاهراً من الجانبين، وفض الاعتصام في ميدان التحرير وأمام قصر الاتحادية بالقوة، وإطلاق الرصاص على جنائز الضحايا، ومواجهات الكاتدرائية بالعباسية ومسجد التوحيد بالإسكندرية بين الإسلاميين والمعارضة. هذا بخلاف أعمال عنف استهدفت السفارات الأمريكية والسورية والسعودية ومقر القائم بالأعمال الإيراني، واختطاف سائحين وعمال من جنسيات مختلفة صينية وأمريكية وبرازيلية.

وفي نهاية النصف الأول من عام ٢٠١٣ تُوّجت الاحتجاجات الشعبية في مصر بالتظاهرات المليينية التي دعت إليها حركة «تمرد» وحشدت وفق بعض التقديرات ما لا يقل عن ثلاثين مليون متظاهر في مختلف الساحات المصرية. وكان أعضاء من حركة «كفاية» قد أطلقوا حملة «تمرد» بهدف سحب الثقة من الرئيس محمد مرسي على خلفية إخفاق حكم الإخوان المسلمين في تحقيق أهداف الثورة المتمثلة بالعيش والاستقلال الوطني والحرية والعدالة الاجتماعية. وكان هدف الحملة جمع ١٥ مليون توقيع لإسقاط شرعية مرسي والدعوة إلى انتخابات رئاسية مبكرة، فاستطاعت الحملة جمع ٢٢ مليون توقيع. وقد تقاطعت هذه الجملة مع جملة خطوات وقرارات اتخذها مرسي زادت من حدة الاستياء الشعبي والنخبوي من طريقة حكمه، منها اتخاذه في منتصف حزيران/ يونيو قراراً بتعيين عشرة محافظين، أربعة منهم من الإسلاميين، وبخاصة محافظ الأقصر الذي أثار تعيينه استياء وغضب قطاع السياحة في البلاد ودفع وزير السياحة إلى تقديم استقالته.

من جهة أخرى، أثار قرار مرسي في منتصف حزيران/ يونيو أيضاً قطع العلاقات مع سورية موجة استنكار من جانب خبراء ونخب مدنية وعسكرية رأت أن سورية هي جزء من الأمن القومي المصري، وأن قطع العلاقات معها هو أمر لا يملكه مرسي، كما رأى محمد حسنين هيكل.

وشهدت **تونس** بدورها حراكاً شعبياً طوال عام ٢٠١٢ وعلى امتداد أنحاء البلاد. وكان أضخم أشكال هذا الحراك في سيدي أبو زيد معقل ثورة الياسمين ومدينة سيليانا في الغرب اعتراضاً على سوء الأوضاع الاقتصادية وتردي مستويات الخدمات العامة. وقام الاتحاد العام للشغل بدور أساسي في التعبئة والتجييش، سواء للأسباب الاقتصادية سالفة الذكر، أو لأسباب مختلفة طوال عام ٢٠١٢ والنصف الأوّل من عام ٢٠١٣ من قبيل: التنديد بحكومة الجبالي وفقدانها شرعيتها الانتخابية، والاحتجاج على الاعتداء على مقر الاتحاد العام للشغل، وإدانة اغتيال المناضل اليساري الكبير شكري بلعيد... إلخ. وجرى التلويح بسلاح الإضراب عدة مرات.

وفي مواجهة هذا الحراك للقوى غير الإسلامية كان هناك حراك مماثل للقوى الإسلامية للمناداة بتطبيق أحكام الشريعة، ودخلت على الخطّ رابطات حماية الثورة التي توالي حزب النهضة والتي اتُهمت بالضلوع في بعض أعمال العنف. علماً بأن الواقعة الأعنف التي شهدتها تونس تمثلت بهجوم المتظاهرين على السفارة الأمريكية

بسبب الفيلم المسيء للإسلام، وما أسفرت عنه من مقتل ٣ أشخاص وإصابة ٢٨ آخرين واعتقال العشرات من المنتمين للتيار السلفي توفي اثنان منهم متأثرين بإضرابهما عن الطعام. ومن الملاحظ أن هذه الواقعة تحديداً أسست للتعاطي بحسم مع تهديدات التيارات السلفية وعلى رأسها حركة نصرة الشريعة. ومثلت المواجهات التي جرت في حيّ التضامن مع ممثلي تلك الحركة وأشياعها في أيار/ مايو ٢٠١٣ نقطة فارقة في علاقة حركة النهضة بالتيارات السلفية بعد اصطفاف الجانبين في انتخابات المجلس التأسيسي. يذكر أن حركة نصرة الشريعة تدعو لإقامة دولة الخلافة وتتبنى إقامة ركيزتها في مدينة القيروان بحمولتها التاريخية المعلومة.

وفي ما يخص الإضرابات، فلقد أعلنت وزارة الشؤون الاجتماعية التونسية أنه في الربع الأوّل من ٢٠١٣ زادت نسبة الإضرابات بواقع ١٤ بالمئة مقارنة بمثيلتها في الفترة نفسها من عام ٢٠١٢، وأن ١٨ ألف عامل شاركوا في ١١١ إضراباً على نحو يكشف عن تنامي الحركة الاحتجاجية على خلفية التعثر في تفعيل أهداف الثورة، وعن توأمة واضحة بين الحالتين التونسية والمصرية.

على صعيد آخر، كان العنف المفرط هو النمط الغالب على الأشكال الاحتجاجية في **ليبيا**. وفي هذا السياق أمكن رصد ما لا يقل عن عشرين واقعة من وقائع العنف المفرط تراوحت ما بين اقتحام المؤسسات الحكومية، والاغتيالات السياسية، والتفجيرات، والاختطاف والاحتجاز، والمواجهات القبلية وذلك على مدار عام ٢٠١٢، وفي الحدّ الأدنى أوقعت هذه الأحداث وفق أرقام تقديرية غير رسمية نحو ١٠٠ قتيل وآلاف المصابين.

ومن بين ٨ حالات لاقتحام المؤسسات والأبنية الحكومية في عام ٢٠١٢ برزت واقعة اقتحام المحتجين لبلدية بنغازي ومقر المجلس الانتقالي، فضلاً عن اقتحام العديد من الفنادق والأماكن العامة. كما رصدت الدراسة ٥ مصادمات كبرى وقعت بين قبائل أشهرها الاشتباكات بين قبيلة التبو وسكان مدينة سبها خلفت ١٠ قتلى، وكذلك اشتباكات مشابهة بين القبيلة نفسها وبين قوات شبه حكومية في مدينة الكفرة أسفرت عن سقوط ٧ قتلى.

هذا فضلاً عن النزاعات بين مسلحين على مناطق النفوذ لعل أشهرها تلك التي وقعت في المزدان والزنتان وخلفت عشرات القتلى واضطرت الحكومة إلى

إعلانهما منطقتين عسكريتين. كما شهد العام العديد من حوادث الاغتيال السياسي، أشهرها اغتيال السفير الأمريكي في مقر القنصلية الأمريكية في بنغازي، واغتيال مدير أمن بنغازي فرج الدرسي. وفي معظم أحداث العنف السياسي المذكورة عجزت الحكومة عن احتواء الموقف، كما عجزت أيضاً عن تقديم مرتكبيها إلى العدالة.

واتّخذ الحراك الشعبي **اليمني** نمطاً أقرب إلى النمط الليبي منه إلى النمطين المصري والتونسي من حيث شدّة العنف. فقد أمكن رصد عشرات من حوادث العنف السياسي تراوحت بين اشتبكات مسلّحة بين المتظاهرين والشرطة، وبين هجمات إرهابية لجماعات مسلّحة يعتقد ارتباطها بتنظيم القاعدة خلفت مئات القتلى وآلاف الجرحى، فضلاً عن تصعيد الحوثيين هجماتهم ضدّ الحكومة والمنشآت العامة وتمرد وحدات من الجيش والحرس الجمهوري المنتمية للرئيس السابق علي عبد الله صالح وعائلته وتسببها بالعديد من القلاقل.

أما التظاهرات والاحتجاجات فقد انتشرت بالقدر نفسه في المدن الرئيسة باليمن، ولا سيّما في العاصمة صنعاء، اعتراضاً على عدم تطهير مؤسسات الدولة من أتباع الرئيس السابق، وللمطالبة بالإفراج عن المعتقلين خلال عام ٢٠١١، فضلاً عن تظاهرات واحتجاجات أخرى للمطالبة بحقوق الشهداء والمصابين.

أما في **سورية** فلقد أشار أمين عام الأمم المتحدة بان كي مون في ٢٥ تموز/ يوليو ٢٠١٣ أن عدد القتلى الذين سقطوا في سورية منذ اندلاع أعمال العنف فيها قد تجاوز المئة ألف. وبالإضافة إلى ضراوة الصراع كسبب من أسباب ارتفاع عدد ضحايا العنف في سورية، فإن هناك متغيرين آخرين ساهما في فداحة الخسائر البشرية: العامل الأوّل هو طول أمد الصراع الذي أتم عامه الثاني في ١٥ آذار/ مارس ٢٠١٣. والعامل الثاني هو كثافة التدخلات الإقليمية والدولية في مسار هذا الصراع إلى حدّ إشارة مصادر الأمم المتحدة إلى وجود ٤٠ ألف مقاتل من خارج سورية فضلاً عن تدفق السلاح على الأطراف المشتبكة في الصراع، وذلك على الرغم من التردد الذي لا تزال القوى الغربية تبديه في التعامل مع قضية تسليح المعارضة.

وفي ختام هذه الجزئية الخاصة ببلدان الثورات العربية تجدر الإشارة إلى أن البلدان المذكورة شهدت انطلاق دعوات لتدشين حوار وطني لمنافشة قضايا المرحلة

الانتقالية، لكن من دون إرادة سياسية جادة من طرف النظام الحاكم، الأمر الذي أدى إما إلى تعثر الحوار وتأخره أو إلى عدم إثماره. ففي مصر عقدت عدة جلسات للحوار الوطني عقب الانقسام الحاد الذي ترتب على صدور الدستور من دون توافق مجتمعي(*)، لكن معظم أطياف المعارضة قاطعت الحوار في غياب أجندة واضحة له وتصريحات مسؤولي الحزب الحاكم أن نتائج الحوار معلمة لا ملزمة. وكانت النتيجة أن دار الحوار بين مكونات التيار الديني ومؤيديه.

وفي اليمن تأجل عقد الحوار الوطني عدة مرات بسبب مقاطعة أحزاب المعارضة، وانطلقت في هذا السياق مرحلة تحضيرية هدفها إقناع أكبر عدد من القوى السياسية بالمشاركة من خلال لجنة التواصل التي شكلها الرئيس عبد ربه منصور هادي في ١٤ تموز/ يوليو ٢٠١٢، علماً بأن مسألة الحوار الوطني في الحالة اليمنية تختلف عنها في الحالات الأخرى كونها تُعد تطبيقاً للآلية التنفيذية لمبادرة مجلس التعاون الخليجي. وبعد طول انتظار انعقدت أولى جلسات المؤتمر الذي يبلغ عدد أعضائه ٥٦٥ عضواً في ١٨ آذار/ مارس ٢٠١٣، علماً بأن المقاعد وزعت كما يلي: ١١٢ مقعداً لحزب المؤتمر، و٨٥ للحراك الجنوبي، و٥٠ لحزب الإصلاح، و٤٠ لكلّ من الشباب والنساء، و٣٧ للحزب الاشتراكي، و٣٥ للحوثيين. وشكل المؤتمر تسع لجان لبحث القضية الجنوبية، وقضية صعدة، وقضايا المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية، وبناء الدولة الدستورية، والحكم الرشيد، والأمن، والدفاع، واستقلالية الهيئات ذات الوضع الخاص، والحقوق والحريات، وأخيراً التنمية الشاملة.

وفي تونس وجَّه الرئيس منصف المرزوقي الدعوة للحوار الوطني وذلك للتوافق حول عدة قضايا أبرزها تحديد موعد نهائي للانتخابات الرئاسية والبرلمانية وصياغة القانون المنظم للعملية الانتخابية. وبالفعل انطلق الحوار في ١٥ نيسان/ أبريل ٢٠١٣ وشاركت فيه سبعة أحزاب أبرزها النهضة والمؤتمر والتكتّل والحزب الجمهوري وحزب المبادرة، وتلك كانت المرة الأولى التي تجتمع فيها حركة النهضة مع حزب نداء تونس الذي يضم رموز النظام السابق. أما الاتحاد العام للشغل وائتلاف الجبهة الشعبية المشكلة من ١١ حزباً يسارياً فقد قاطعوا الحوار.

(*) عقدت قبل هذا التاريخ عدة جلسات للحوار الوطني في ظلّ حكم المجلس العسكري لم تثمر بفعل المقاطعة والاستقطاب السياسي.

ثانياً: التطورات الديمقراطية خارج بلدان الثورات العربية

تركز هذه الفقرة من التقرير على أبرز التطورات السياسية المتصلة بالعملية الديمقراطية خارج نطاق البلدان الخمسة التي سبق تناولها، وهي تطورات تشير أولاً إلى محدودية التغيير وآفاقه المحتملة بشكل عام رغم خبرة دول الثورات العربية التي تفيد أن تعثر التغيير المنضبط من أعلى يؤدي بالضرورة إلى فرض التغيير العفوي من أسفل. وتشير ثانياً نتيجة ذلك إلى استمرار الحراك الشعبي ومختلف المظاهر الاحتجاجية بدرجات مختلفة من الشدة والاتساع. وتشير ثالثاً إلى أن مقولة حصانة الممالك مقابل هشاشة الجمهوريات أمام رياح الديمقراطية، هي مقولة غير سليمة وأنه من دون توفر الإرادة السياسية لإحداث التغيير واستيعاب مظاهر الغضب الشعبي فتمضي الممالك على طريق الجمهوريات رغم اختلاف السياق.

١ ـ إشكالية العلاقة بين السلطات

عانى **الأردن** وبشدة من التظاهرات والضغوط الشعبية على الحكومة والملك والبرلمان في عام ٢٠١١ للدرجة التي دفعت البعض للاعتقاد أن الأردن قد يلحق بركب الثورات في بلدان الربيع العربي. وقد حاول الملك من جانبه، في عام ٢٠١٢ والنصف الأوّل من عام ٢٠١٣ امتصاص الغضب الشعبي بإجراء عدة تعديلات مؤسسية شملت تغيير الحكومة ثلاث مرات، واتخاذ حزمة من القرارات الاقتصادية لدعم الطبقات الوسطى والتغلب على مشكلة البطالة، لكن التظاهرات والاحتجاجات الشعبية تواصلت معبرة بذلك عن عدم كفاية الإجراءات الحكومية، وفي تطور غير مسبوق وصل بعض تلك التظاهرات إلى القصر الملكي رغم استماتة قوات الشرطة في الحيلولة بينها وبين بلوغ القصر.

وتفصيل الأمر أنه في نيسان/ أبريل ٢٠١٢ استقال رئيس الوزراء عون الخصاونة بعد نحو ستة أشهر من توليه مهام منصبه. وجاءت استقالة الخصاونة بعد رسالة وجهها إليه العاهل الأردني اتهمه فيها بالتباطؤ في الإصلاح، وتضمنت ما نصه: «إننا نمر بمرحلة دقيقة وملتزمون أمام شعبنا والعالم بتحقيق الإصلاح المنشود (...) ولا نملك ترف الوقت ولا إمكانية التأجيل أو التأخير لما التزمنا به». وخلفاً للخصاونة، أوكل العاهل الأردني رئاسة الحكومة إلى فايز الطراونة الذي لم ينجح في إخراج الأردن من حالة عدم الاستقرار السياسي، بل إنه فاقمها بإصداره قراراً برفع أسعار بعض المشتقات

النفطية؛ مما أشعل احتجاجات عارمة في الشارع الأردني لم يخمد حدتها سوى قيام العاهل الأردني بتجميد القرار.

وفي تشرين الأوّل/ أكتوبر ٢٠١٢، أصدر الملك عبد الله مرسوماً بحل مجلس النواب (البرلمان الأردني) الذي لم يكن قد مضى على وجوده سوى أقل من عامين، وهو إجراء اعتبرته جهات حكومية «نية حقيقية من القيادة السياسية لخلق مجلس جديد يتماشى مع متطلبات الشعب ويحقق لهم ما لم تحققه المجالس الستة عشر السابقة». وبعد حلّ البرلمان كان لزاماً على الحكومة تقديم استقالتها استجابة للتعديلات الدستورية التي صدرت في أيلول/ سبتمبر ٢٠١١، وهو ما تمّ بالفعل ليكلف العاهل الأردني عبد الله النسور برئاسة الحكومة في العاشر من تشرين الأوّل/ أكتوبر، ليكون بذلك ثالث رئيس حكومة أردنية خلال عام واحد.

ولم تحمل الأيام القليلة التي عاشها الأردنيون في ظلّ حكومة النسور خيراً لهم، فقد أصدرت حكومته في الرابع من تشرين الثاني/ نوفمبر قراراً يقضي مرة أخرى برفع أسعار المشتقات النفطية والكهرباء وبعض المواد التموينية بنسبة تزيد على ٢٠ بالمئة تقريباً، وبذلك تجددت موجة الاحتجاجات التي عمت مختلف أنحاء المملكة في ما صار يعرف بعد ذلك بـ «هبّة تشرين». ومع تحديد الهيئة المستقلة للانتخاب يوم الثالث والعشرين من كانون الثاني/ يناير ٢٠١٣ موعداً لإجراء الانتخابات البرلمانية الأردنية أصبح قانون الانتخاب كرة اللهب الجديدة التي ألقيت على شارع سياسي لم تكن تنقصه أسباب الاشتعال.

كانت هناك نقطتان أساسيتان لاعتراض المعارضة على قانون الانتخاب الجديد، الأولى حصة الأحزاب السياسية من المقاعد وقد كانت في الأصل ١٧ مقعداً من أصل ١٤٠ مقعداً والباقي للمرشحين المستقلين، ثمّ بعد تزايد حدة نقد القانون دعا العاهل الأردني إلى زيادة نصيب الأحزاب من المقاعد. وبالفعل ارتفع هذا النصيب إلى ٢٧ مقعداً مع زيادة إجمالي عدد المقاعد إلى ١٥٠ مقعداً، علماً بأن للنساء ١٥ مقعداً، من المقاعد الفردية. لكن هذا أيضاً لم يرضِ المعارضة التي كانت تطالب على الأقل بتقسيم مقاعد النواب مناصفة بين الانتخابات بالقائمة الحزبية وبين الانتخاب الفردي على قاعدة الصوت الواحد. أما النقطة الثانية موضع الاعتراض فتتعلّق بسوء توزيع الدوائر الانتخابية بما يضر بمعاقل تركز شعبية المعارضة السياسية.

مع صدور القرار أعلنت أطياف مختلفة من المعارضة، وعلى رأسها جبهة العمل الإسلامي الذراع السياسية لجماعة الإخوان المسلمين، مقاطعتها الانتخابات. ومع ذلك أوضحت البيانات الرسمية أن ٥٦ بالمئة هي نسبة التصويت. وقد أسفرت النتائج عن برلمان قبلي عشائري موالٍ في معظمه للعرش كما هو متوقع، مما أدى إلى تصاعد الاحتجاج على تزوير الانتخابات وخروج تظاهرات ضخمة تخللتها أعمال عنف تطالب بإسقاط النظام ويتصدرها الإخوان رغم علاقتهم التاريخية مع العرش الأردني. ومثل هذا تطوراً لا يمكن فصله بأي حال عن وصول إخوان مصر للحكم. وشهد مجلس النواب الجديد في باكورة عمله مشاحنات وإشهار سلاح تحت قبة البرلمان ما بين مؤيدي رئيس الحكومة عبد الله النور ومعارضيه، كما انسحب من المجلس حزب التيار الوطني احتجاجاً على النتائج.

هذا وقد طالب عبد الله الثاني في خطاب العرش الذي ألقاه أمام المجلس الجديد بتغيير قانون الانتخاب الذي وصفه بأنه «غير مثالي» لكنه حظي بتوافق بينما نعتته فصائل المعارضة بأنه غير توافقي، ووصفت جبهة العمل الإسلامي الانتخابات التي جرت على أساس هذا القانون بأنها «الأسوأ في تاريخ الأردن».

وفي **الكويت** كان ثمة تنويع على الإشكاليات السياسية التي تفجرت على خلفية الاختلاف حول قانون الانتخابات، وإن اتّخذ الوضع منحى أكثر خطورة من الأردن، حيث بدت الكويت طوال عام ٢٠١٢ والنصف الأوّل من ٢٠١٣ ساحة لأزمات سياسية متتالية نجم عنها حلّ البرلمان وإجراء انتخابات تشريعية مرتين.

فبعد الصدامات المتكررة بين مجلس الأمة المنتخب في ٢٠٠٩ والحكومة بقيادة رئيس الوزراء السابق الشيخ ناصر الأحمد الصباح، أعلن أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الصباح استقالة الحكومة وحلّ المجلس للمرة الثالثة في عهده وتم إجراء انتخابات جديدة في ٢ شباط/ فبراير ٢٠١٢ أسفرت عن فوز المعارضة الإسلامية بالأغلبية البرلمانية بواقع ٣٤ مقعداً من أصل ٥٠ مقعداً. إلا أنه وفي ٢٠ حزيران/ يونيو ٢٠١٢ حكمت المحكمة الدستورية في واقعة غير مسبوقة ببطلان انتخابات مجلس شباط/ فبراير ٢٠١٢ وإعادة مجلس عام ٢٠٠٩ بأغلبية من الأعضاء الموالين للحكومة.

ولقد أثار هذا الحكم غضباً شعبياً واسعاً، وفشل المجلس المعاد في الانعقاد بسبب مقاطعة نواب المعارضة الذين اعتبروه غير شرعي، وإزاء ذلك دعا الأمير إلى

انتخابات جديدة في كانون الأوّل/ ديسمبر ٢٠١٢. لكن الحكومة حاولت التأثير في نتائج الانتخابات الجديدة من خلال الطعن أمام المحكمة الدستورية في آب/ أغسطس في قانون تقسيم الدوائر الانتخابية المعمول به منذ عام ٢٠٠٦، والذي خفض عدد تلك الدوائر من ١٠ إلى ٥ فقط، وأجريت على أساسه انتخابات ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ وشباط/ فبراير ٢٠١٢. لكن المحكمة الدستورية رفضت طعن الحكومة في ٢٥ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٢، وفي إثر ذلك أصدر الشيخ صباح الأحمد الصباح مرسوماً في نهاية تشرين الأوّل/ أكتوبر ٢٠١٢ يقضي بتقليص عدد النواب الذين يختارهم الناخب من أربعة نواب إلى نائب واحد فقط لتحقيق ما أسماه «إصلاح نظام معيب وحماية الأمن والاستقرار».

ولقد رفضت المعارضة هذا التعديل الانتخابي لأنه يقلل من قدرتها على تشكيل التحالفات، واتّخذت أهم رموزها قراراً بمقاطعة الانتخابات البرلمانية. ومن بين القوى المقاطعة تنظيمات إسلامية أمثال الحركة الدستورية الإسلامية، والتجمع السلفي الإسلامي، وكتلة العمل الشعبي. كما أنَّ منها تجمعات ليبرالية ويسارية أمثال كتلة العمل، والمنبر الديمقراطي، فضلاً عن القبائل التي تؤدي دوراً مؤثراً على الصعيدين الاجتماعي والسياسي في الكويت. وأفادت وزارة الإعلام أن نسبة المشاركة بلغت ٣٨,٨ بالمئة بينما قدرتها مصادر غير رسمية بـ ٢٦,٧ بالمئة.

وفي ما يخص **البحرين** فقد شهدت المملكة عام ٢٠١٢ إجراء بعض التعديلات الدستورية استجابة للحراك الذي استمر خلال عام ٢٠١١. وفي هذا السياق، اقترحت الحكومة منح مزيد من السلطات لمجلس النواب المنتخب بما فيها إمكانية استجواب الوزراء. وقد انعقد لهذا الغرض (أي التعديلات) حوار وطني أدى إلى اعتماد ملك البحرين التعديلات الدستورية التي شملت نحو ٢٠ مادة، في محاولة لتحقيق مزيد من التوازن بين السلطتين التنفيذية والتشريعية وتحقيق قدر من المساءلة الشعبية للمسؤولين التنفيذيين.

ولعل أبرز ما جاءت به تلك التعديلات ما نصت عليه المادة ٢١ التي أعطت البرلمان صلاحية منح الثقة أو سحبها من الحكومة وفقاً لبرنامج العمل الذي تقدّمه. وفي هذا السياق فإن تلك التعديلات تمنح البرلمان سلطة أعلى من الحكومة، إذ إنَّه في حال لم يوافق على برنامجها للمرة الثانية، له مطلق السلطة والحقّ في سحب الثقة منها. إلى ذلك، أوضحت التعديلات أن لطرح الثقة، خطوات ينبغي اتّباعها، إذ على

الحكومة بموجب القانون واجب تقديم برنامجها السياسي إلى البرلمان خلال ٣٠ يوماً من أداء اليمين، ولهذا الأخير مدّة مماثلة للموافقة أو رفض البرنامج، فإذا رفضه يكون على مجلس الوزراء أن يقدم برنامجاً آخر خلال مهلة ٢١ يوماً، أما إذا رفض للمرة الثانية فيصبح لزاماً على البرلمان إقالة الحكومة.

يذكر أن التعديلات تضمنت كذلك، تقليصاً لصلاحيات مجلس الشورى، مقابل منح صلاحيات رقابية أكبر لمجلس النواب. كما أنه تمّ وضع شروط للترشح للمجلس النيابي، وأخرى لاختيار أعضاء مجلس الشورى. وتجدر الإشارة إلى أن مجلسي الشورى والنواب البحرينيين كانا قد أقرّا مسبقاً تلك التعديلات التي أوصى بها الحوار الوطني.

ورغم ذلك لم تُرضِ تلك التعديلات الدستورية طموحات المعارضة، واستمرت في المطالبة بالمزيد من الإصلاحات، واصفة التعديلات المذكورة بغير الكافية والشكلية، وبخاصة أن أهم مطالب الإصلاح والحوار الوطني لم يتم تنفيذه وهو إعادة ترسيم الدوائر الانتخابية بما يضمن التوازن بين المناطق التي تقطنها أغلبية سنية وتلك التي تقطنها أغلبية شيعية، كما تواصلت الضغوط على الحكومة من أجل الإفراج عن المعارضين أمثال نبيل رجب وعبد الهادي الخواجة، وتقديم المسؤولين عن أعمال القتل والتعذيب خلال عام ٢٠١١ للمحاكمة العادلة. ومع اتهام الحكومة للمعارضة بالتآمر والعمل وفقاً لأجندات خارجية، تواصلت التظاهرات ومختلف الصور الاحتجاجية وهو ما واجهته الحكومة من خلال قرار يمنع كلّ أشكال التظاهر.

في هذا السياق أصدرت منظمة العفو الدولية تقريراً يتهم الحكومة البحرينية بالتراجع عن الإصلاحات التي تعهدت بها. ورغم تجديد الحكومة دعوتها المعارضة للمشاركة في جلسات جديدة للحوار الوطني، إلا أن استمرار محاكمة المدنيين أمام محاكم عسكرية استثنائية، وتواصل القبض على الناشطين السياسيين أدى إلى إفراغ الدعوة الجديدة للحوار من مضمونها.

٢ ـ الديمقراطية وجدلية العلاقة بين الخارج والداخل

كما كان متوقعاً ألقت تطورات الأوضاع في سورية بظلال كثيفة على الساحة اللبنانية، فإذا كانت الدولة اللبنانية قد تبنت رسمياً سياسة النأي بالنفس عن الصراع

الدائر في سورية، واعتمدت وثيقة بعبدا ذات الصلة، فإن هذا الموقف لم يلزم في شيء القوى السياسية المختلفة التي توزعت ما بين تأييد النظام السوري وتأييد معارضته.

وبحلول الربع الأوّل من عام ٢٠١٣ احتد الاستقطاب اللبناني على خلفية الصراع السوري واتّخذ أبعاداً خطيرة مع إعلان السيد حسن نصر الله عبر شاشة المنار ولأول مرة عن أنه لو تدحرجت الأمور في المستقبل إلى ما هو أخطر، فإن «هذا قد يضطر دولاً أو قوى وحركات مقاومة إلى تدخل فعلي في المواجهة الميدانية في سورية». وهو إعلان ردّ عليه الشيخ أحمد الأسير بإعلان النفير العام مؤكداً «وجوب الجهاد في سورية ولا سيّما القصير من قبل كلّ مستطيع ولا سيّما من أهل لبنان»، وأتبع هذه الدعوة بزيارة رمزية قصيرة إلى الحدود السورية ـ اللبنانية في إشارة إلى مشاركته في الجهاد.

وهكذا فبعد أنْ ظلّ دور حزب الله في ما يخص القتال إلى جانب الجيش السوري النظامي موضوعاً للنقاش على مدار عام ٢٠١٢ جاء خطاب السيد حسن نصر الله مؤكّداً هذا الدور وإن ربطه بمهمتين أساسيتين، الأولى مساندة اللبنانيين المقيمين في القرى على الحدود السورية مع لبنان في مواجهة الاعتداءات عليهم ومحاولة أعداد كبيرة من المقاتلين السيطرة على قراهم؛ والثانية الدفاع عن مقام السيدة زينب في مواجهة الجماعات التكفيرية التي تدمر وتذبح السنة والشيعة وتهدم أضرحة الطرفين معاً. أما الشيخ أحمد الأسير الذي طفا فجأة على سطح الأحداث اللبنانية وقدم نفسه بوصفه مدافعاً عن حقوق أهل السنة والجماعة انطلاقاً من صيدا عاصمة الجنوب ومسقط رأسه، فإنه لم يتوقف عن انتقاد الحكومة لعدم تقديم الدعم للمعارضة السورية وانتهى أخيراً كما سبق القول إلى إعلان الجهاد. وتداخل السجال على هذا المحور مع إثارة قضايا مذهبية/ طائفية وهو ما سوف يتكرر في مناسبات أخرى، وفتح موضوع سلاح حزب الله على أوسع نطاق وصولاً إلى إغلاق طريق الجنوب لحين تسليم الحزب سلاحه للجيش وإن عمد الأسير إلى فتح الطريق بعد ٣٥ يوماً. وظل الأسير وجماعته في صيدا يثيرون بعض المواجهات والتوتيرات الأمنية في المدينة إلى أن انفجر الوضع هناك في ٢٣ حزيران/ يونيو ٢٠١٣ في إثر الاعتداء الذي نفذته جماعة الأسير على حاجز للجيش اللبناني في صيدا مستخدمين فيه البنادق الرشاشة والقذائف الصاروخية، وهو ما أسفر عن سقوط ستة قتلى و١٩ جريحاً من عناصر الجيش، الأمر الذي دفع الجيش إلى محاصرة المربع الأمني لجماعة الأسير في منطقة عبرا المحاذية لمدينة صيدا ومهاجمتها

في معركة دامت نحو ثلاثة أيام، أسفرت عن تطهير المربع الأمني للأسير، الذي توارى عن الأنظار، في الوقت الذي قتل وأصيب العشرات من جماعته في المعركة تاركين وراءهم كميات كبيرة من الأسلحة والمتفجرات.

وفي كلّ الأحوال عاش لبنان عاماً صعباً لم يكن يمرّ فيه شهر من دون أعمال قطع الطرقات بما فيها طريق مطار بيروت الدولي، أو الاقتتال الطائفي في طرابلس وصيدا، أو الاغتيالات السياسية (الشيخان أحمد عبد الواحد ومحمّد مرعي في عكار شمال لبنان واللواء وسام الحسن في الأشرفية ببيروت الشرقية)، أو الاختطاف لمؤيدي المعارضة ونظام بشّار الأسد على حدّ سواء وهو اختطاف طاول رعايا بعض الدول العربية (اختطاف كويتي في سهل البقاع)، ولم يستثن رجال الدين (اختطاف اثنين من المطارنة بواسطة مسلحين في حلب)، وكانت تلك هي الخلفية التي نوقشت فيها قضيتان وثيقتا الصلة بالتطور الديمقراطي هما قضية قانون الانتخاب، وقضية تشكيل الحكومة.

مع بدء العدّ التنازلي لانتهاء مدّة مجلس النواب اللبناني الحالي والحاجة لإجراء انتخابات تشريعية جديدة في حزيران/ يونيو ٢٠١٣، فتح النقاش حول موضوع قانون الانتخاب. وفي هذا الخصوص كان هناك بديلان، بديل يتعلق بإجراء الانتخابات وفق قانون الستين (أي قانون عام ١٩٦٠) وهو نظام أكثري يقسم الدوائر الانتخابية في لبنان على أساس الأقضية، وهو مثل جزءاً من حزمة تعهدات متكاملة أتى بها اتفاق الدوحة في عام ٢٠٠٨ على أن يكون إعمال هذا القانون لمرة واحدة فقط في انتخابات ٢٠٠٩. وبديل آخر يتمثل بوضع قانون انتخابي جديد، وبالفعل طرح مشروع قانون عُرِف إعلامياً باسم القانون الأرثوذكسي ويقوم على عدة عناصر أساسية: الأخذ بنظام القائمة النسبية المفتوحة الذي يتيح للناخب تفضيل مرشحين اثنين على رأس القائمة، على ألّا يصوت الناخب إلا لمرشح من طائفته، وإجراء الانتخابات في يوم واحد، وأن تمثل النساء بـ ٣٠ بالمئة من القوائم وليس بالضرورة من مقاعد مجلس النواب، والسماح بتصويت اللبنانيين المغتربين. وأخيراً أن تشرف لجنة معينة على العملية الانتخابية.

خرج قانون الانتخاب عن الغرض المباشر منه وتحول إلى أداة لخدمة الموقف من الصراع الدائر في سورية، فمؤيدو المشروع دافعوا عنه من منطلق أنه ينصف المسيحيين في وقت يتعرضون فيه لتمييز في مصر وتهجير في العراق وتهديد في سورية، وذلك أنه يحرر المسيحيين اللبنانيين من الخضوع للابتزاز السياسي للناخبين المسلمين، على

أساس أنه وفق قانون الستين فإن صوت المسلم كان هو الذي يؤدي لفوز المرشح المسيحي، أما المشروع الجديد فيكسر هذه القاعدة باشتراط ألا ينتخب المسيحي إلا أحد مرشحي طائفته.

دافع عن هذا الطرح حزب الله مراعاةً لحليفه ميشال عون الذي أصر على هذا القانون إذا ما ظل البديل المتاح محصوراً بقانون الستين الذي يحول دون قدرة المسيحيين على اختيار نوابهم في كثير من الدوائر الانتخابية ذات الأكثرية المسلمة التي تحدد هي نواب دوائرها وفق النظام الأكثري، سواء أكانوا من المسلمين أو من المسيحيين. كما استهوى هذا الطرح القوات اللبنانية وحزب الكتائب وهو ما فتح الباب في حينه لاحتمالات تغير خارطة التحالفات السياسية من خلال تقاطع المصالح بين أبناء الطائفة المارونية الذين يتوزعون على فريقي ٨ و١٤ آذار. أما معارضو المشروع الذين يضمن هذا القانون فوزهم في الانتخابات فبنوا معارضتهم على أساس أنه سيؤدي إلى مزيد من تقوقع الطوائف على نفسها، وإلى تعزيز خطوط التمايز بين مختلف الطوائف اللبنانية. وتبنى هذا الموقف رئيس الجمهورية ميشال سليمان وتيار المستقبل بزعامة سعد الحريري فضلاً عن وليد جنبلاط الذي يقوم في النظام اللبناني بدور الطرف الوازن أو المرجح، وليس موقفه عام ٢٠١٠ وأثره على إسقاط حكومة سعد الحريري بعد انسحابه من فريق ١٤ آذار ببعيد. لكن خلف هذا الدفاع عن مبدأ العيش المشترك، فإن سعد الحريري هو الذي استفاد من قانون الستين وحصد الأغلبية البرلمانية في مجلس النواب الحالي وهو يتعذر عليه تأييد مشروع القانون الأرثوذكسي.

لم يحل هذا الاستقطاب السياسي، الذي اتّخذ واجهة له مشروع القانون الأرثوذكسي دون إقراره بواسطة اللجان النيابية المشتركة تمهيداً لعرضه على مجلس النواب، وهو التطور الذي حدا بالثنائي الحريري وجنبلاط إلى سحب نوابهما من تلك اللجان، وأدى إلى المبادرة بمنع تفاقم الموقف السياسي سواء باقتراح حلول وسط بين قانون الستين والقانون الأرثوذكسي، أو بالتمديد لمجلس النواب الحالي مدّة ١٧ شهراً بموافقة أغلبية الكتل البرلمانية تستثنى منها موافقة تكتل التيار الوطني الحرّ الذي يتزعمه ميشال عون بعدما تعززت شعبيته مسيحياً بالدفاع عن القانون الأرثوذكسي. وهكذا فبدلاً من أن يؤدي التمديد إلى مخرج من الأزمة السياسية زاد تعقيدها بالطعن فيه أمام المجلس الدستوري الذي هو بمنزلة محكمة دستورية عليا لبنانية ويعيَّن أعضاؤه

مناصفة بين مجلس النواب والوزراء ويخضع للمحاصصة الطائفية التي تحكم تكوين كلّ مؤسسات النظام اللبناني. هذا علماً بأن رئيس الجمهورية ميشال سليمان والبطريرك الماروني الكاردينال بشارة بطرس الراعي يقفان ضدّ التمديد مما يطرح التساؤل حول مستقبل حكومة تمام سلام وهذا ينقلنا إلى النقطة التالية:

مَثل المطلب الخاص بإقالة حكومة نجيب ميقاتي مطلباً ثابتاً لقوى ١٤ آذار بعد الإطاحة بحكومة سعد الحريري في عام ٢٠١٠ وانتقالها من مقاعد الحكم إلى مواقع المعارضة. ومن القضايا التي شهدت تماساً واشتباكاً مع حكومة ميقاتي قانون الانتخاب وعدم تشكيل لجنة الانتخابات، والتلكؤ في عرض موضوع التجديد للواء أشرف ريفي المدير العام لقوى الأمن الداخلي والمحسوب على فريق ١٤ آذار. والحال هذه، كان مفهوماً أن ٨ آذار تنتظر انتهاء مدّة ريفي بحلول ٣٠ آذار/ مارس كي لا تجدد له، وقد استطاعت أن تصمد وتثبت على هذا الموقف في مواجهة موجة الاحتجاجات التي استهدفت الضغط من أجل التمديد لريفي.

وإذا كان نجيب ميقاتي قد بادر بالحديث عن عدم تمسكه بمنصبه في إشارة إلى استعداده للاستقالة للتخفيف من حدة الاستقطاب السياسي والتمهيد للتوافق، إلا أن اغتيال اللواء وسام الحسن رئيس فرع المعلومات في قوى الأمن الداخلي في تشرين الأوّل/ أكتوبر ٢٠١٢ حدا به إلى سحب عرض الاستقالة حتّى لا يبدو كما لو أنه يحمل وزر الاغتيال، وذلك قبل أن يتقدم بها مجدداً على إصرار قوى ٨ آذار على عدم التمديد للواء أشرف ريفي، فقبلت الاستقالة في ظل توافق إقليمي ودولي سهل الحصول على توافق داخلي على شخص تمام سلام رئيساً للحكومة الجديدة. يُذكر أن اغتيال الحسن ارتبط بملفات كثيرة منها دوره في كشف تورط وزير الإعلام السابق ميشال سماحة الموالي لسورية في التخطيط لتنفيذ تفجيرات بعددٍ من المناطق اللبنانية ولا سيّما في الشمال. وقد كان الحسن هو المرشح لخلافة أشرف ريفي في منصبه، وثمة مصادر تقدّم رؤية مختلفة تماماً لسياق الاغتيال بل ومكانه أيضاً وتربطه بتنفيذ عمليات استخباراتية داخل سورية وتؤكد مقتل وسام خلالها بعد رصد تحرّكاته.

هل يُنْتظر أن ينجح تمام سلام قريباً في الانتهاء من تشكيل حكومة؟ ليس مؤكّداً على الرغم من مرور أكثر من ثلاثة أشهر على تكليفه، سواء بسبب توقف تشكيل الحكومة على تطور الأوضاع على الساحة السورية، أو بروز بعض العُقد التي من

شأنها تعطيل التشكيل، من قبيل اشتراط حزب الله الحصول على الثلث الضامن في الحكومة، أو زيادة نصيب التيار الوطني الحرّ لميشال عون من الوزراء بما يتفق مع عدد النواب الممثلين له في البرلمان، مقابل اشتراط المملكة العربية السعودية عبر النائب سعد الحريري عدم تمثيل حزب الله في الحكومة، الأمر الذي يفتح مستقبل لبنان على سيناريوهات مختلفة.

٣ـ الفراغ الرئاسي ومخاطره

في غياب ثقافة تداول السلطة من جهة، وضعف الأحزاب ووظائفها وفي مقدمها وظيفة التجنيد السياسي من جهة أخرى، يصبح فراغ مقعد الرئيس هاجساً يهدد الاستقرار السياسي للدولة ويفتح مستقبلها على مختلف الاحتمالات. وفي عام ٢٠١٢ والنصف الأوّل من ٢٠١٣ جسدت الجزائر هذه الحالة بامتياز، مع تردي الوضع الصحي للرئيس عبد العزيز بوتفليقة بينما البلاد على مقربة من انتخابات رئاسية وشيكة. ورغم ذلك فقد كانت الجزائر في الفترة محل الدراسة على موعد مع سلسلة من الاستحقاقات التي استهدفت تهيئة البيئة السياسية لإعادة انتخاب بوتفليقة، والحدّ من الغضب الشعبي الذي تحرّكه مجموعة مركبة من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية فضلاً عن السياسية بطبيعة الحال. أحد هذه الاستحقاقات هو تعديل دستور ١٩٩٦ الذي سبق أن عدله عبد العزيز بوتفليقة عام ٢٠٠٨ بأن ألغى تحديد الولايات الرئاسية بولايتين اثنتين فقط مما سمح له بالترشح لولاية ثالثة عام ٢٠٠٩. وعندما اندلعت موجة عارمة من الاحتجاجات الشعبية في عام ٢٠١١ على وقع التطورات في بلدان الثورات العربية، اضطر بوتفليقة إلى إدخال حزمة من الإصلاحات السياسية شملت بين ما شملت إصدار ستة قوانين جديدة على أن يتوج ذلك بتعديل جديد للدستور وهو ما لم يتم إنجازه حتّى تاريخه.

ومما يُذْكر أن المطلب الرئيس للمعارضة ينصبّ على تعديل المادة ٧٤ من الدستور التي كان قد سبق تعديلها في عام ٢٠٠٨ لتفتح الباب أمام عدد غير محدد من الولايات الرئاسية ما يسمح لبوتفليقة بالترشح لولاية رابعة. وقد بدا الإعداد فعلاً لهذه الخطوة من خلال دعوة بعض الشخصيات القريبة من الرئيس له كي يترشح مجدداً وإن كانت الظروف الصحية لبوتفليقة الذي يبلغ من العمر ٧٦ عاماً ما زلت تؤجل الاستجابة. ومن بين الاقتراحات المتداولة للتعامل مع الظرف الصحي لبوتفليقة أن يقوم بتعيين نائب يخلفه حال اختفائه من المسرح السياسي مما يضمن الانتقال السلمي

للسلطة، وتشمل الأسماء المطروحة في هذا الخصوص أحمد أويحيى وعبد العزيز بلخادم. وكان الأخيران قد استبعدا من الحكومة الجديدة برئاسة عبد الملك سلال التي شكلها بوتفليقة في أيلول/ سبتمبر ٢٠١٢ حيث كان الأوّل يشغل من قبل منصب رئيس الوزراء فيما كان يشغل الثاني منصب وزير دولة وممثل شخصي لرئيس الجمهورية. كما أنَّ الرجلين استبعدا من رئاسة حزبيهما على وقع خلافات داخلية حادة، سواء في حزب التجمع الوطني الديمقراطي أو حزب جبهة التحرير الوطني، وفي حين يتميز أويحيى بقربه من المؤسسة العسكرية ورجلها القوي توفيق مدين فإن محدودية شعبيته في الشارع الجزائري قد تعرقل اختياره وتضعف فرصته في مقابل بلخادم المقرب من بوتفليقة.

وإذا كانت فترة حكم الرئيس من المسائل الرئيسة التي تتوقف أمامها المعارضة وتطالب بتعديلها فإنها ليست الوحيدة، فهناك المسألة الخاصة بتحديد شكل نظام الحكم وهي مسألة تتوزع فيها الآراء ما بين النظامين الرئاسي والبرلماني، كما أنَّ هناك المسألة المرتبطة بوضع اللغة الأمازيغية وما إذا كانت ستعامل كلغة رسمية كما ينادي البعض أم لا، هذا فضلاً عن المادة اللغم المتعلّقة بدين الدولة حيث يطالب البعض بالنصّ على تعدد الديانات وهو مطلب يتعذر الاستجابة له أولاً بحكم محدودية التعدد الديني في الجزائر، وثانياً بحكم النتائج التي أسفر عنها الربيع العربي وأبرزها صعود الإسلاميين، بمن فيهم السلفيون بمواقفهم بالغة التشدد في ما يخص قضية التعددية الدينية. تبقى الإشارة إلى أن بوتفليقة شكل لجنة من الخبراء القانونيين وكلفها بوضع مسودة للدستور لتعرض على البرلمان بمجلسيه ثمّ على الاستفتاء، تتكوّن اللجنة من خمسة أعضاء بينهم امرأة واحدة، وتنتقدها المعارضة بوصفها لجنة معينة ولا تعبّر عن الأطياف الحزبية المختلفة.

الاستحقاق الثاني تمثل بانتخابات المجلس الشعبي الوطني وهو الغرفة الأولى للبرلمان الجزائري، والتي أجريت في ١٠ أيار/ مايو ٢٠١٢. وفي هذا السياق، أشارت البيانات الرسمية التي أذاعها دحو ولد قابلية وزير الداخلية إلى أن نسبة المشاركة بلغت ٤٢,٤ بالمئة مقابل ٣٥ بالمئة هي نسبة المشاركة في عام ٢٠٠٧، علماً بأن المعارضة شككت في صحة نسبة المشاركة في انتخابات ٢٠١٢ وبخاصة أنها بدأت بإقبال بالغ الضعف في الصباح (٤ بالمئة).

جدير بالذكر أنه قد ترشح في الانتخابات التشريعية ٢٥,٠٠٠ مرشح تنافسوا على ٤٦٢ مقعداً، وتوزعوا على ١٨٤٢ قائمة تعبر عن ٤٤ حزباً سياسياً فضلاً عن ٢١١ قائمة مستقلة، هذا علماً بأنه قد سبق الانتخابات تأسيس ما يقرب من ٢٠ حزباً جديداً، وهي آلية معروفة تهدف إلى تفتيت الأصوات. وجاءت النتائج كالتالي: جبهة التحرير الوطني مع شريكه في الحكم التجمع الوطني الديمقراطي حصلاً معاً على ٢٨٨ مقعداً بنسبة ٦٢ بالمئة بواقع ٢٢٠ مقعداً للجبهة و٦٨ مقعداً للتجمع، بينما حصل تكتل الجزائر الخضراء الإسلامي على ٤٨ مقعداً بنسبة ١٠ بالمئة، وجبهة القوى الاشتراكية على ٢١ مقعداً بنسبة ٤,٥٤ بالمئة، وحزب العمال على ٢٠ مقعداً بنسبة ٤ بالمئة، وحزبا العدالة والتنمية وجبهة التغيير الإسلامية على ٧ و٤ مقاعد على التوالي، والأحرار المستقلون على ١٩ مقعداً، فيما حصلت ٥ أحزاب على ما بين مقعد و٤ مقاعد. وهكذا فإن النتيجة لم تغير شكل الخريطة السياسية داخل المجلس، وإن تحسن وضع جبهة التحرير بوضوح حيث كانت تمثل عام ٢٠٠٧ بـ ١٣٦ مقعداً، بينما لم تحصل كلّ الأحزاب الإسلامية مجتمعة على أكثر من ٥٩ مقعداً بنسبة ١٣ بالمئة وهو ما يبدو عكس اتجاه التصويت في بلدان الثورات العربية، وربما يرجع ذلك إلى تعثر القوى الإسلامية في الحكم.

وكان الاستحقاق الثالث هو انتخابات المجالس المحلية والولائية التي جرت في ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٢ والتي أشارت المصادر الداخلية الجزائرية إلى أن نسبة المشاركة فيها بلغت ٤٤,٢٧ بالمئة و٤٢,٨٤ بالمئة على التوالي. وقد تكرر نمط توزيع التيارات والقوى السياسية التي تحقق في الانتخابات البرلمانية من خلال فوز شريكي الحكم: الجبهة والتجمع. فلقد حصلت جبهة التحرير الوطني على الأغلبية المطلقة في ١٥٩ مجلساً محلياً من أصل ١٤٥١، وحصل حزب التجمع الوطني الديمقراطي على الأغلبية المطلقة في ١٣٢ بلدية، ثمّ فازت قوائم الأحرار في ١٧ بلدية، فحزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية في ١٣ بلدية، ثمّ الحركة الشعبية في ١٢ بلدية، فجبهة القوى الاشتراكية في ١١ بلدية، ثمّ الجبهة الوطنية الجزائرية في ٩ بلديات، وأخيراً حزب الفجر الجديد وجبهة المستقبل بواقع ٦ بلديات لكلٍ منهما.

وفي ما يخص مجالس الولايات فقد احتفظ حزب جبهة التحرير الوطني بالصدارة من خلال فوزه بـ ٦٨٥ مقعداً إضافة للأغلبية المطلقة لمقاعد هذه المجالس في ولايتي

الجزائر العاصمة ومدينة سيدي بلعباسي، ثمّ حصل حزب التجمع على ٤٨٧ مقعداً، تليه الحركة الشعبية على ١٠٣ مقاعد، فجبهة القوى الاشتراكية ٩١ مقعداً، فحركة مجتمع السلم وقائمة الحرار ٧٦ مقعداً لكلٍ منهما، ثمّ حزب العمال ٧٢ مقعداً، فالجبهة الوطنية الجزائرية ٦٤ مقعداً، وتكتل الجزائر الخضراء الإسلامي ٥٤ مقعداً، وأخيراً جبهة المستقبل ٣٨ مقعداً.

في الوقت الذي كانت فيه الجزائر تموج بكلّ هذه الفعاليات السياسية وسط محيط عربي متغير، فإن تطورات الأوضاع في مالي عموماً والتدخل العسكري الفرنسي فيها خصوصاً أثرت بشدة في الساحة الجزائرية. وكان أعنف ردّ فعل على تلك التطورات قيام مجموعة مرتبطة بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي بالهجوم على منشأة نفطية في عين أميناس بالجزائر واحتجاز ٤١ رهينة من الغربيين، وربطت المجموعة هذا الهجوم الذي وقع في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٣ بما قيل إنه سماح الجزائر للطائرات الفرنسية باستخدام أجوائها لضرب المتشددين في مالي. ومعلوم أن منطقة الساحل تزخر منذ عدة سنوات بالعديد من الأنشطة الإرهابية والتجارة المحظورة بما في ذلك التجارة بالبشر.

٤ ـ معضلة الشراكة الإسلامية/ المدنية

تعد الحالة المغربية أول مختبر لعلاقة الشراكة بين التيارات الإسلامية والتيارات غير الإسلامية خارج محيط بلدان الثورات العربية، وذلك من خلال الحكومة الائتلافية التي تشكلت في إثر إعلان نتائج الانتخابات التشريعية في عام ٢٠١١، وترأسها عبد الإله بنكيران عن حزب العدالة والتنمية الإسلامي الذي كان قد حصل على ١٠٧ مقاعد في البرلمان المغربي من إجمالي ٣٩٥ مقعداً. فلما كان هذا العدد لا يحقق الأغلبية المطلقة لحزب بنكيران، لجأ إلى تشكيل حكومة ائتلافية مع ثلاثة من الأحزاب غير الإسلامية هي على التوالي حزب الاستقلال الذي فاز بـ ٦٠ مقعداً، وحزب الحركة الشعبية الذي شغل ٣٢ مقعداً، وأخيراً حزب التقدّم والاشتراكية الذي حصل على ١٨ مقعداً فيما آلت حقائب الداخلية، والأوقاف والشؤون الإسلامية، والزراعة والصيد البحري، وإدارة الدفاع والأمانة العامة للحكومة إلى مستقلين.

ومن هذه الزاوية تعد التجربة المغربية أقرب إلى التجربة التونسية منها إلى باقي تجارب الثورات العربية التي تفتقد هذا النوع من علاقات الشراكة. وكما كانت الحال

في تونس شهدت العلاقة بين الأحزاب المكونة للحكومة الائتلافية أيضاً توتراً بلغ ذروته بين حزبي العدالة والتنمية والاستقلال. ولقد حاول حزب التقدّم والاشتراكية التوسط في الخلاف بين الحزبين عن طريق أمينه العام نبيل بنعبد الله إلا أن جهوده فشلت، وذلك قبل أن يقرر المجلس الوطني لحزب الاستقلال في ١١ أيار/ مايو ٢٠١٣ سحب وزرائه الخمسة من الحكومة الائتلافية.

يُذكر أن الأمين العام لحزب الاستقلال حميد شباط طلب وساطة الملك محمّد السادس بشأن انسحابه من الحكومة، وما زال طرفا الخلاف في انتظار رأي الملك بما قد يترتب عليه احتمال إجراء انتخابات مبكرة، أو إحلال شراكة الاستقلال بشراكة حزب آخر من بين الأحزاب الممثلة في البرلمان، أو إقناع الطرفين بتسوية خلافاتهما. وفي كلّ الأحوال فإن استدعاء وساطة الملك بعد التعديلات الدستورية التي جرت في عام ٢٠١١ وحَدَّت من السلطات الملكية لصالح الوزير الأوّل إنّما ينم عن غياب آليات تسوية النزاعات السياسية، ومركزية دور الملك في العملية السياسية بحكم الأمر الواقع بغض النظر عن أي تعديلات دستورية.

هذا وتتمحور خلافات العدالة والتنمية ـ الاستقلال حول محورين أساسيين، أحدهما يتعلق بما يأخذه شباط على بنكيران من احتكار القرارات وعدم الاعتبار لعلاقة الشراكة الحكومية. وثانيهما يتعلق بالتحفظ عن أسلوب بنكيران في إدارة الملف الاقتصادي. ويذكر في هذا الخصوص أن المغرب كان قد شهد تظاهرات واسعة على أثر رفع أسعار المحروقات وبلغت تلك التظاهرات أوجها في أيار/ مايو ٢٠١٢. وعلى الرغم من أن بنكيران قد اعتبر أن هذا الرفع بديل للاقتراض من الخارج إلا أنه لجأ إلى البديل الأخير عبر بيع السندات السيادية ورغم إقدامه على رفع أسعار المحروقات على ما تقدّم. وتمثلت جهات الإقراض بصندوق النقد الدولي والبنك الأوروبي والبنك الأفريقي للتنمية بشكل أساسي، الأمر الذي يحمّل الأجيال القادمة عبء مديونية ثقيلة.

٥ ـ الوضعية الإشكالية للمرأة

خذلت مختلف الثورات العربية المرأة بعد أنْ ساهمت في دور يعتد به في إطاحة رؤوس الأنظمة في تونس ومصر وليبيا واليمن من خلال انخراطها في مختلف الفعاليات الثورية من تظاهرات واعتصامات وإضرابات... إلخ، ثمّ إذا بها تخرج بعد كلّ ذلك بخفي حنين. ومؤدى ذلك أن التغير في وضعية المرأة العربية يحتاج، أكثر من

مجرد ثورة على الحكام، إلى ثورة على الثقافة السياسية التي تكرس الوضعية المتدنية للمرأة، وتتخذ من صوتها مؤشراً وحيداً على حقوقها السياسية بينما تضن عليها بالولاية وفق مماحكات يسهل تفنيدها.

ولقد كان انعقاد المؤتمر الدولي حول محاربة العنف ضدّ المرأة والذي استضافته مدينة نيويورك في إطار فعاليات الدورة ٧٥ للجنة الأمم المتحدة المعنية بوضع النساء في العالم مطلع آذار/ مارس ٢٠١٣، مؤتمراً كاشفاً لعمق إشكالية وضع المرأة في المجتمعات العربية. ففي أثناء المؤتمر تشكل محور مضاد لوثيقة مكافحة العنف ضدّ المرأة والطفولة جمع بين بلدان «ثورية» كمصر وليبيا واليمن وأخرى غير ثورية كالسودان وبلدان الخليج العربي، وتعرضت دولة كموريتانيا للنقد لقبولها الإعلان الذي وُصف بأنه هادم للأخلاقيات الإسلامية، بينما طالبت قوى سلفية فضلاً عن جماعة الإخوان في بلدان عربية مختلفة بإصدار إعلان بديل أو مضاد لذلك الصادر عن الأمم المتحدة، وذلك على رغم الصيغة التوافقية التي خرج بها الإعلان متجنبة إثارة القضايا الإشكالية في موضوع المرأة.

والأنكى من أن تكون قضية المرأة عابرة للحدود الجغرافية كالسعودية التي تقدم على اتخاذ قرار بتعيين ٣٠ امرأة من أصل ١٥٠ عضواً في مجلس الشورى وذلك لأول مرة في تاريخها، وذلك بينما تُمثل النساء بما يقل عن ٢ بالمئة في أول برلمان للثورة في مصر. ومع أن أحداً لا يشكّ في شكلية هذا الإجراء من طرف المملكة، إلا أن دلالته تكشف عن أن دول الثورات العربية تعجز حتّى عن الحفاظ على الشكل في ما يخص قضية المرأة.

وفي التحليل الأخير، فإن حصيلة هذا الجزء من التقرير أنه في ظلّ ديمقراطية بلا ديمقراطيين تكون الديمقراطية حبراً على ورق ومجرد أطر وإجراءات شكلية فارغة المضمون والمحتوى. والدليل هو هذا الاتساق الكبير بين الممارسات التسلطية لدول الثورات وممارسات الدول التي لم تمر بها رياح الثورة والتي تستهدف تقييد حريات التظاهر والتنظيم والرأي والتعبير بقيود كانت للعجب من أسباب اندلاع الثورات العربية.

الفصل الخامس

تسارع الاستيطان الإسرائيلي
وجمود المصالحة الفلسطينية

بعض أحداث عام ٢٠١٢ على صعيد القضية الفلسطينية تكاد أن تكون امتداداً وصدى للتفاعلات الفارقة التي مرت بأفق هذه القضية في عام ٢٠١١، بينما أفصح البعض الآخر عن مستجدات سيكون لها ما بعدها بأثر مستقبلي. وتقوم هذه القناعة على تأمل الملف الفلسطيني بمحتوياته الداخلية الوطنية والإقليمية العربية وغير العربية والدولية.

فعلى المستوى الوطني، انشغلت القوى الفلسطينية الرسمية السياسية والشعبية المدنية بسيرورة المصالحة الوطنية وإعادة تأهيل الذات لاستحقاقات الدولة والاستقلال. ولم يعدم الأمر وجود نداءات للوفاء بالإصلاحات الديمقراطية على غرار ما يدور في رحاب ما يعرف بالربيع العربي، وكذا العمل على الخلاص من ربقة حالة الاستتباع الاقتصادي والمالي لأطراف خارجية دأبت على توظيف هذه الحالة في الضغط على أعصاب الأهداف السياسية للكفاح الفلسطيني.

وعلى المستوى الإقليمي العربي، ظلت الأسئلة الموصولة بتداعيات «الربيع العربي»، على القضية الفلسطينية في الحال والاستقبال قائمة من دون أن تهتدي إلى إجابة حاسمة بالسلب المطلق أو بالإيجاب المطلق. وساهم في هذه اللاأدرية الارتباك وعدم الوضوح في حصيلة التحولات التي طرأت على بعض الحالات الثورية في بلدان شديدة التأثير على مسار القضية الفلسطينية كمصر وسورية.

وعلى الصعيد الإقليمي غير العربي، استمر التجاهل الإسرائيلي لأي حديث عن تسوية سلمية حقيقية للصراع على المسار الفلسطيني. وقد شهدت بداية العام ما عرف بالمفاوضات الاستكشافية الفلسطينية ـ الإسرائيلية برعاية أردنية في عمان. لكن هذه المفاوضات لم تسفر عن حدوث أي تقدّم في جهود التسوية، وإنما أغلقت فرص التفاوض مع إسرائيل في ظلّ أي حكومة إسرائيلية يقودها بنيامين نتنياهو.

ففي هذه المفاوضات، سمع الفلسطينيون من الطاقم الإسرائيلي المفاوض أفكاراً جديدة غير مسبوقة عن رؤية نتنياهو للحل السياسي، جعلتهم يوقنون أنه لا يوجد أي فرص للحل السياسي في عهد هذا المسؤول «اليميني». وتمثلت هذه الأفكار والاقتراحات بما يأتي: ضمّ الكتل الاستيطانية في الضفة لإسرائيل، وبقاء السيادة الإسرائيلية على السكان الإسرائيليين في الضفة، أي بقاء المستوطنات وعدم تفكيك أي منها، وبقاء السيطرة على الطرق التي تربط التجمعات الإسرائيلية (المستوطنات)، وبقاء المشاريع الاقتصادية الإسرائيلية في الضفة (مثل المزارع في الأغوار والمناطق الصناعية) تحت السيادة الإسرائيلية، وبقاء السيطرة الإسرائيلية على الأغوار التي تشكل ٢٨ بالمئة من مساحة الضفة لمدّة أربعين عاماً، وتأجيل بحث ملف القدس إلى ما بعد تطبيق الاتفاق المقترح بحيث يقتصر البحث المستقبلي على الأماكن الدينية وليس السيادة السياسية ، ممّا يعني ضمها لإسرائيل.

وشكل انغلاق أفق التسوية السياسية التحدي الأكبر للرئيس محمود عباس وللحركة الوطنية الفلسطينية التي يقوم مشروعها على الحلّ التفاوضي، وانحصرت الخيارات الفلسطينية بعد ذلك في العمل على الحصول على اعتراف الأمم المتحدة بحدود الدولة الفلسطينية لمواجهة الادعاءات والتطلعات الإسرائيلية إلى ضمّ أكثر من نصف الضفة، بما فيها القدس الشرقية لإسرائيل، وتصعيد المقاومة الشعبية التي استهلها المعتقلون الفلسطينيون في السجون الإسرائيلية بإضراب ممتد عن الطعام عرف بمعركة الأمعاء الخاوية.

وفي غضون ذلك استفحلت بقوة سياسات الاستيطان الصهيوني في الضفة الفلسطينية المحتلة وبخاصة في القدس الشرقية ومحيطها الجغرافي، وقد صبت الحكومة الإسرائيلية مزيداً من الزيت على هذه السياسات حين اتجهت إلى مضاعفة عمليات استيطان منطقة الأغوار شرق الضفة. ورفضت في هذا السياق كل النداءات

الفلسطينية (والعربية) بوقف الاستيطان بعامة كاستحقاق مطلوب للعودة إلى التفاوض البنّاء.

وفي الربع الأخير من ٢٠١٢، انغمست إسرائيل في الاستعداد لانتخابات الكنيست التاسع عشر، وكان العدوان العسكري على قطاع غزة، أحد أدوات تعزيز موقع الحكومة بزعامة بنيامين نتنياهو في هذه الحملة الانتخابية؛ وقد انتهى هذا العدوان على غير ما يشتهي الإسرائيليون حين حققت المقاومة صموداً ورداً نوعيين أصابا إسرائيل بالذهول.

وعلى الصعيد ذاته، أدت التحولات العربية الفوارة بشكل جزئي، والأداء الفلسطيني في صدّ العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة وكذا في نطاق الحملة الدبلوماسية الكبيرة لاستقطاب الدعم العالمي لعضوية فلسطين الدولة في الأمم المتحدة بشكل جوهري، أدت إلى زعزعة الحصار المفروض على قطاع غزة.

وظهر في ثنايا أحداث العام الساخنة دورٌ مميزٌ للسياسة الإيرانية في دعم المقاومة المسلّحة في قطاع غزة، ودورٌ مميزٌ آخر للسياسة التركية في كسر الحصار على القطاع من خلال زيارات اضطلع بها مسؤولون أتراك كبار كوزير الخارجية (أحمد داود أوغلو).

وعلى الصعيد الدولي، أعادت السياسة الفلسطينية استكمال محاولتها الحصول على الاعتراف الدولي بدولة فلسطين، ولكن من خلال الجمعية العامة للأمم المتحدة، بعد أنْ فشلت في ذلك عبر مجلس الأمن في عام ٢٠١١، وهي محاولة كللت بالنجاح الساحق هذه المرة.

وفي هذا السياق، تجلى العداء الأمريكي للحقوق الفلسطينية حين عارضت الولايات المتحدة الخطوة الفلسطينية وأنذرت، مع إسرائيل، باتخاذ سياسات عقابية، اقتصادية ومالية بخاصة، ضدّ السلطة الفلسطينية إن هي مضت فيها إلى النهاية. ولم تبذل واشنطن جهوداً جادة في دفع عملية التسوية الفلسطينية، وكانت أقرب إلى تبني المواقف الإسرائيلية، وربما عاد ذلك إلى الانغماس في الانتخابات الرئاسية علاوة على سياستها التقليدية المحازبة لإسرائيل.

وأخيراً جاء طرح قضية تبادل الأراضي مجدداً ليثير ردود فعل قوية، كونها المرة الأولى التي يرد اقتراحها على لسان رئيس لجنة متابعة مبادرة السلام العربية.

أولاً: المصالحة الوطنية وربيع فلسطين الغائب

أسهمت فعاليات الربيع العربي في حدوث تحرّكات فلسطينية موازية عام ٢٠١٢، وصلت إلى التظاهر والاعتصام في بعض مدن الضفة، وتلك الفعاليات اضطلعت بها قوى وتجمعات شبابية، لكنّها ركزت ليس فقط على عمليات الإصلاح الديمقراطي ومحاربة الفساد وإزاحة رموز العهود السياسية المتكلسة، كما جرى في البلدان العربية، وإنما جاء حراكها، أيضاً وأساساً، ليثير المطالب الوطنية المتعلّقة بإنهاء الانقسام وإجراء المصالحة ولم شمل النظام السياسي الذي تعرّض للانشطار منذ صيف ٢٠٠٧، هذا علاوة على نصرة الأسرى في سجون الاحتلال ومقاومة الاستيطان.

وقد امتدت أنشطة هذا الحراك وإن بشكلٍ متقطع على مدار العام، وكان من أبرز الأمثلة في هذا الخصوص، المسيرات التي انطلقت في أول تموز/ يوليو في بعض مدن الضفة التي طالبت بمنع لقاء نائب رئيس الوزراء الإسرائيلي شاؤول موفاز مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس في رام الله، ورفعت مذكرة إلى النائب العام الفلسطيني لاعتقال هذا المسؤول لضلوعه في جرائم حرب ضدّ الشعب الفلسطيني وقيادته حصار الزعيم الراحل ياسر عرفات. كما هتفت ضدّ التفاوض مع إسرائيل ونددت بالتنسيق الأمني ودعت إلى إسقاط اتفاق أوسلو وتوابعه الذي لم يحقق أهداف الكفاح الوطني وغطى على جرائم الاحتلال وفي طليعتها التوسع الاستيطاني وعمليات تهويد القدس.

وعلى مواقع التواصل الاجتماعي، استمر الحراكيون الشبان في التعبير عن شجونهم الوطنية كاستئناف النضال المسلّح والغضب من البحث عن التفاوض بلا حدود وبلا جدوى، والرغبة في وضع استراتيجية جديدة تعجل بتحرير الأسرى والمعتقلين وتقوي النظام الفلسطيني السياسي وتعزز وحدته في إطار الحاضنة التاريخية للكفاح الوطني الممثلة بمنظمة التحرير الفلسطينية.

والحال كذلك، أطلت الخصوصية الفلسطينية بقوة في إطار هذا الحراك بحيث يصحّ القول بأن قضية الاحتلال وما يتصل بها من تفصيلات، طغت على ما دونها من قضايا قياساً على ما أثير في بلدان الربيع العربي الأخرى. حدث هذا على الرغم من وجود أرضية حقيقية لمزاعم سوء الإدارة في عموم الأرض الفلسطينية المحتلة، لجهات انتشار المحسوبية والفساد المالي وغياب الرقابة التشريعية على السلطة التنفيذية وصناعة القرار، وتنحية المؤسسات وشخصنة العلاقات الإدارية والسياسية، وضعف المحاسبة

القضائية وارتفاع معدلات الفقر والبطالة والتفاوت الاقتصادي، وغير ذلك من دواعي الانتفاض ضدّ القوى الحاكمة في كلٍّ من الضفة وغزة. القصد أن هذه الظواهر لم تؤد إلى صدام بين هذه القوى وبين الجماهير الغفيرة على غرار ما جرى في بلدان الربيع وذلك لعلو شأن الصدام الاستراتيجي مع الاحتلال الإسرائيلي، واستشعار الحراك الشبابي والجماهيري أولوية هذا الصدام.

ومع ذلك، فقد اعتبرت السلطة الفلسطينية أن تهميش القضية الفلسطينية عربياً في غمرة الاهتمام بمجريات التحولات السياسية الفوارة، مسألة تثير القلق من احتمال انتقال عدوى الانتفاضات إلى الرحاب الفلسطينية. ومما أبقى هذا الهاجس قائماً على مدار العام جمود ـ ولعله انهيار ـ المفاوضات مع إسرائيل وغياب أية آفاق إيجابية على هذا المسار.

وبينما سيطرت على بعض أوساط الفلسطينيين فكرة أن التحولات العربية سوف تعود على قضيتهم بحصيلة إيجابية، كونها ستحرر إرادة المواطن العربي من سيطرة نظم لطالما تاجرت بشعارات قولية تخص تحرير فلسطين، كما ستحرر الموارد العربية من احتكار جماعات ارتبطت مصالحها بالقوى الإمبريالية المضادة للحقوق الفلسطينية (والعربية). بينما حدث ذلك، كان هناك من يجادل بأن هذه التحولات انعكست سلباً على القضية الفلسطينية، ذلك لأن الأنظمة العربية الجديدة مشغولة وشعوبها بقضاياها الداخلية ومعالجة التركات المريرة الموروثة عن النظم المنهارة، أكثر من انشغالها بمستقبل الفلسطينيين.

وذهب البعض إلى أن «فلسطين سقطت من أجندة المنتصرين في الانتفاضات العربية الذين تولوا الحكم، ومنهم من يحاول تدجين حركات المقاومة المسلّحة وترويضها لتتحول إلى مقاومة مدنية وسياسية لا طائل من ورائها». ومما قيل في ذلك أيضاً إن الفلسطينيين لا يملكون الوقت للانتظار حتّى يبدي الشارع العربي اهتماماً أكبر، ويتوجب عليهم الاعتماد أكثر على الذات في متابعة نضالهم ووضع أسس دولتهم المستقلة. وكلما عادت البيئة الإقليمية العربية إلى الاستقرار وجاء الدعم العربي مبكراً، فسوف يقوي ذلك أشكال النضال والمبادرات الفلسطينية في مواجهة إسرائيل.

بصيغةٍ أخرى، فقد كان الرأي السائد والأكثر تداولاً لدى عامة الفلسطينيين هو أن مزيداً من التحوّل الديمقراطي في رحاب الظهير العربي، سيفضي إلى ارتفاع منسوب

استشعار خطر المشروع الصهيوني، وبالتداعي تعزيز اتجاه ردف المشروع الوطني الفلسطيني المضاد.

ولأن فورة النزوع إلى الديمقراطية اقترنت بتعويم التيار الإسلامي وصدارته للمشهد وزيادة أسهمه وفاعليته داخل النظم الجديدة البديلة، فإن قوى هذا التيار الفلسطينية تبدو الأكثر ميلاً للتفاؤل. معتبرة أن البيئة الإقليمية تمضي قدماً نحو ترسيخ المرجعيّة العقيدية والفكرية التي تهتدي بها. وليس بغريب في هذا السياق أن تتعالى صيحات الترحيب والاستبشار بفوز مرشح هذه المرجعيّة الدكتور محمّد مرسي بالرئاسة المصرية في أوساط حركة حماس، بالتوازي والتزامن مع تكبيرات الإخوان المسلمين ومحازبيهم وأنصارهم في ميادين مصر.

والحقّ أن هناك ما يبرر الانشغال الجارف فلسطينياً بما يدور في العمق العربي من تغيرات تبدو عاطفة على الديمقراطية بأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الحقوقية، فلطالما كانت فلسطين، الشعب والقضية، أكثر الساحات حساسية لنتائج مثل هذه الانعطافات. لكن كان هناك من يجادل في ضوء بعض الخبرات والسوابق بأنه ينبغي على القوى الفلسطينية، على المستويين النخبوي الفصائلي السياسي والشعبي المدني، التريث في إظهار مواقفهم إزاء ما يجري من حولهم والحذر من التعجيل بحرق التشوفات العقلانية والتحليق بالتصورات المشرقة بغير حساب.

واعتمد هؤلاء على أنه غداة وقوع النكبة وما تلاها من انقلابات وتغيرات نظامية في بلدان كسورية ومصر والعراق، سلم الفلسطينيون قيادة قضيتهم بالكامل تقريباً إلى المعترك العربي، حتّى إنَّ قواهم السياسية انخرطت في الأحزاب العربية، القومية بخاصة، ظناً وأملاً منها بأن الخلاص الفلسطيني يتأتى من هذا السبيل، أي سبيل الانغماس، ربما إلى حدّ الذوبان، في الفعل العربي العام وشعاراته. وقد ساهم في تعليل هذه الحالة سيطرة التصوّر القائل بأن النظم القومية ما صعدت إلا على خلفية هزيمة عام ١٩٤٨. هذا بالإضافة إلى مجموعة الشعارات التي رفعها الثوار الجدد، والتي جعلت الثأر من تلك الهزيمة وتحرير فلسطين قبلة دعائية لها ونجحت في توظيفها للحشد الجماهيري خلفها.

ومع ذلك، اكتشف الفلسطينيون بعد قرابة عقد ونصف العقد على النكبة خطأ الإيغال في هذا التوجه وضرورة استبداله بإحياء الوطنية الفلسطينية والاعتماد على

الجهد الذاتي، الأمر الذي تبلور عملياً بنشوء منظمة التحرير عام ١٩٦٤ وحركة فتح بعد عام آخر.

ولقد أثار استحضار هذه الوقائع، التساؤل حول ما إذا كان فلسطينيو اليوم بحاجة إلى صحوة أخرى قريبة الشبه، مع الوعي باختلاف بعض المعطيات والمحددات! ولم يأتِ هذا السؤال الموحي بالحيرة والتخوف من ثقة معدومة أو حتّى ضعيفة في إيجابية التحولات المدهشة عربياً على الخطّ البياني للكفاح الفلسطيني. فالأصل أن تحرر الإنسان العربي داخلياً من ربقة التسلط والاستبداد والفساد وبقية مكبلات الملكات والموارد سيؤول إلى ردف النضال الوطني الفلسطيني ضدّ الاحتلال الخارجي. غير أن تحقيق الشرط العربي المأمول وإيناعه قد يستغرق جهداً جباراً وزمناً يصعب تحديده.

لقد أظهرت تفاعلات الربيع العربي خلال ٢٠١٢ أن التحولات العربية ستظل إلى أجل غير معلوم محفوفة بعدد من الهموم والكوابح والمثبطات الداخلية والخارجية المتعامدة بعضها على بعض. فالمتربصون أكثر وربما كانوا أقوى مما يتوقع المتفائلون. ولذلك قيل إنه يتوجب على عموم الفلسطينيين استمرار الالتزام بمقومات الفعل الذاتي وتعظيمها. وهذا لن يضيرهم في شيء، لأن مراكمة عوامل القوة الوطنية ربما عجلت باستدعاء الرديف الإقليمي وهيأت له مواطئ انطلاق راسخة وأزالت رجس المرجفين بمقولة أنّهم لن يكونوا ملكيين أكثر من الملك.

ويبدو أن هذا التقدير لامس الحقيقة، حين تتالت عام ٢٠١٢ الدعوات الفلسطينية وتكثفت لإنجاز المصالحة الوطنية، باعتبارها شرطاً ضرورياً مطلوباً في كلّ الأحوال لاستقطاب الدعم العربي وغير العربي. وجاءت أولى نتائج هذه الدعوات في عقد لقاء بين قطبي النظام الفلسطيني حركتي «فتح» و«حماس» أفضى إلى ما عرف باتفاق الدوحة (١٢ شباط/ فبراير ٢٠١٢) الذي وقعه محمود عباس عن فتح وخالد مشعل عن حماس. وكان أبرز ما نصّ عليه: تشكيل حكومة وحدة وطنية من شخصيات مستقلة برئاسة الرئيس محمود عباس تتولى الإعداد لانتخابات رئاسية وتشريعية للسلطة الوطنية وللمجلس الوطني لمنظمة التحرير الفلسطينية، كما يكون من مهامها إعادة إعمار غزة.

ولقد عقد هذا الاتفاق على خلفية استشعار الرئيس عباس أن فرصة المصالحة مع حماس أكبر بكثير من فرصة إتمام اتفاق سلام مع الحكومة الإسرائيلية بقيادة بنيامين نتنياهو وصقور اليمين الديني المتطرف. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنه جاء نتيجة

استشعار حماس حساسية وضعها في إطار التحولات الدامية في سورية، والحاجة إلى حاضنة لوجستية بديلة من دمشق التي تأبى إلا إعلاناً صريحاً من الحركة بتأييد نظام بشّار الأسد ضدّ قوى الثورة، بما ينطوي عليه ذلك من مخاطر على سمعة الحركة ومستقبلها على المستوى الشعبي سورياً وعربياً. وكان التوقيع على حكومة ذات طبيعة تقنية بحتة غير مكلفٍ لطرفي الاتفاق سياسياً، كما أنَّ إيكال رئاسة هذه الحكومة للرئيس عباس، بدا تكتيكاً مناسباً لطمأنة القوى الدولية التي تمد السلطة الفلسطينية بالمساعدات الاقتصادية والمالية، الرافضة لمبادئ تصر عليها حماس.

وقد حرص طرفا الاتفاق على بيان أن الحاضنة القطرية ليست بديلاً من الرعاية المصرية القوية لمسار المصالحة الفلسطينية. ومن طرفها لم تجد القاهرة غضاضة في هذا التوجه طالما أنه لا يتعارض مع الخطوات التي اضطلعت بها على هذا المسار ويبنى عليها. وتجلت صحة هذه المقاربة عندما عادت كرة رعاية المصالحة إلى القاهرة في اللقاءات اللاحقة بين القوى الفلسطينية، وكان أبرزها ذلك اللقاء الذي عقد في أيار/ مايو بين قيادتي حركتي فتح وحماس وتوافق الطرفان فيه على بدء عمل اللجنة المركزية للانتخابات لتحديث بيانات الناخبين في قطاع غزة. وذلك بعد أنْ كانت اللجنة قد أعدت هذا السجل في الضفة منذ آب/ أغسطس ٢٠١١. كما اتّفقا على اعتماد برنامج منظمة التحرير الفلسطينية لحكومة الوفاق، وإنجاز ملفات الحريات العامة. وانتهيا إلى أنه في حال فشل إجراء الانتخابات فسوف يعهد بتشكيل الحكومة إلى شخصية عامة مستقلة. كذلك احتضنت القاهرة جولات أخرى من المباحثات الفلسطينية الخاصة بتفصيلات إجراء المصالحة والتي غالباً ما كمنت فيها شياطين التعطيل والتسويف.

وعلى الرغم من الآمال والتطلعات التي علقها العاطفون على المصالحة وإعادة توحيد الصف الفلسطيني، فقد أغلق عام ٢٠١٢ أبوابه من دون أن يشهد تطبيقاً حقيقياً للاتفاقات المتوالية بهذا الخصوص. فلا تكونت حكومة الوحدة الوطنية، ولا أجريت الانتخابات التشريعية بكافة أشكالها، ولا توحدت أجهزة الأمن تحت مرجعيّة مؤسسية بعينها، ولا أتمت لجان الحريات العامة والمصالحات المجتمعية أعمالها. وغالباً ما شهدت فترات ما بين الاتفاقات واللقاءات أجواءً إعلامية ودعائية مناخاً مشحوناً بتبادل الاتهامات وإلقاء اللوم حول الطرف المسؤول عن حبس المصالحة في دائرة مغلقة.

وقد يعزى هذا التعثر من ناحية، إلى عدم تفرغ السياسة المصرية بالقدر الكافي للتعامل الدؤوب مع ملف المصالحة بالنظر إلى الأوضاع الداخلية غير المستقرة في مصر. ومن ناحية أخرى، هناك الخلاف بين القطبين فتح وحماس، بشأن أيهما أولاً الانتخابات التشريعية والرئاسية كما تطرح فتح، أم تشكيل حكومة الوفاق الوطني وفقاً لرغبة حماس؟ ومن ناحية ثالثة، يقال بأن حركة حماس قد اعتراها الانشغال الداخلي بإعادة تصفيف هياكلها وأطرها القيادية، بما أثر في المضي قدماً وفي قلب موقف واحد في طريق المصالحة، طبقاً للاتفاقات التي أبرمت مع فتح.

ثانياً: معركة الأمعاء الخاوية

كان الإضراب المفتوح عن الطعام في ربيع ٢٠١٢ من أهم معالم نضال المعتقلين والأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال. وقد بدأ هذا الإضراب في ١٧ نيسان/ أبريل الذي يعدّ يوم الأسير في الأجندة الوطنية الفلسطينية، وذلك بامتناع ١٦٠٠ أسير عن تناول وجبات الطعام والشراب عدا الماء، معلنين تفضيلهم الموت جوعاً على الخضوع للسياسات والممارسات التعسفية الإجرامية التي يمارسها السجان الإسرائيلي ضدهم. وأعلن المضربون أنهم ماضون في إضرابهم، وهو الإضراب الأضخم من نوعه في سجون إسرائيل، إلى حين تحقيق مطالبهم التي حددوها في:

- إنهاء سياسة الاعتقال الإداري والعزل الانفرادي.
- إعادة التعليم الجامعي والتوجيهي.
- وقف الاعتداءات والاقتحامات لغرف وأقسام الأسرى.
- السماح بالزيارات العائلية وبخاصة لأسرى قطاع غزة.
- تحسين العلاج الطبّي للأسرى المرضى.
- وقف سياسة التفتيش والإذلال لأهالي الأسرى خلال الزيارات على الحواجز.
- السماح بإدخال الكتب والصحف والمجلات.
- وقف العقوبات الفردية والجماعية بحقّ الأسرى.

وكان أبرز الأسرى المضربين خضر عدنان الذي استمر إضرابه ٦٦ يوماً، وثائر حلاحلة وبلال ذياب اللذان سجلاً رقماً قياسياً في الإضراب (لمدّة ٧٦ يوماً) احتجاجاً على اعتقالهما إدارياً، أي من دون توجيه تهمة إليهما. وقد أحدث هذا الإضراب ردود أفعال قوية فلسطينياً وعربياً وإلى حدٍ ما دولياً، حتّى إنَّ بعض المعلقين الإسرائيليين وصفوه بأنه جبهة جديدة تفتح ضدّ إسرائيل.

وقد برزت في هذا الإطار المداخلة المصرية للوساطة من أجل إنهاء الإضراب حفاظاً على أرواح الأسرى من دون الإخلال بمطالبهم التي اعتبرتها مصر مشروعة ومتسقة مع الأعراف الدولية ذات الصلة، وجاءت هذه الوساطة مواكبة لموجات من المؤازرة والتأييد لمطالب الأسرى، تضمنت اعتصامات فلسطينية ووقفات احتجاجية وحملات إعلامية وتعبوية شملت أطيافاً من الشعب الفلسطيني داخل الأرض المحتلة وخارجها، ونداءات إلى القوى والتنظيمات الدولية السياسية والمحافل القانونية والمدنية، ولاقت هذه الموجات دعماً عربياً وكذا من بعض المهتمين في أنحاء أخرى من العالم، ومن ذلك بلا حصر أن أكثر من مئة برلماني أوروبي وقعوا عريضة تدين أوضاع الأسرى الفلسطينيين وتدعو إلى الاستجابة لمطالبهم، وبخاصة ما يتعلق بوقف سياسة الاعتقال الإداري بلا محاكمة.

والواقع أن هذه القضية شكلت بؤرة لاستقطاب الإجماع الوطني الفلسطيني، وذلك لطبيعتها الوطنية النضالية العابرة للانقسامات والمماحكات الفصائلية. وقد تلاقت حولها وائتلفت كلّ الفصائل، وأيدت الاتصالات التي قامت بها دوائر السلطة الفلسطينية بهدف رفع القضية إلى الأمم المتحدة والضغط على إسرائيل، وصولاً لاحتمال الذهاب بها إلى محكمة العدل الدولية، طلباً لقرارات وأحكام تلزم إسرائيل بتحسين معاملة الأسرى.

في الوقت ذاته، وبالتوازي مع هذا الإجماع الفلسطيني، كانت القضية نفسها مناسبة لإظهار الصورة الحقيقية لإسرائيل، بوصفها دولة عاصية للقانون الدولي، لا تحترم آدمية المعتقلين الفلسطينيين في سجونها وتعرّض حياتهم للخطر، الأمر الذي شجبته أوساط حقوقية في الجهات الأربع. وكانت محاولة تحسين هذه الصورة أحد أسباب الرضوخ الإسرائيلي نسبياً لعدد كبير من مطالب الأسرى في نهاية الأمر. ففي ١٤ أيار/ مايو أُعْلِن أن مسؤولاً من الاستخبارات المصرية زار السجون لنقل

التفاهمات الخاصة بإنهاء الإضراب إلى قيادة الأسرى، وذلك على خلفية الاستجابة لهذه المطالب ومنها:

ـ إنهاء سياسة العزل الانفرادي خلال ٧٢ ساعة من توقيع التفاهمات (الاتفاق) بين لجنة قيادة الإضراب وإدارة السجون الإسرائيلية.

ـ السماح بالزيارة لأهالي الأسرى المحرومين منها منذ سنوات.

ـ تحسين شروط الحياة الإنسانية للأسرى.

وفي ما يتعلق بالأسرى الإداريين، نصّ الاتفاق على فحص ملف أي معتقل إداري من قبل الجهات القضائية، وعدم تجديد حبس المعتقلين الذين لا تتوافر بحقّهم معلومات أمنية.

وفي هذا السياق أشار مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي إلى أن «قادة السجناء الأمنيين وقعوا على تعهدات باسم جميع زملائهم من جميع المنظمات وفي جميع السجون، بالامتناع عن أي نشاط يعتبر دعماً للإرهاب، بما في ذلك تجنيد نشطاء لتنفيذ عمليات وتوجيه العمليات وتمويلها والتنسيق بين نشطاء وتقديم المساعدة إلى النشطاء. وأن هذه التعهدات تمت بعلم وموافقة قادة المنظمات الفلسطينية خارج السجون الذين أعطوا الضوء الأخضر إلى قادة السجناء وكلفوهم بالتوقيع على التعهدات». كما أشار مكتب نتنياهو إلى أن هذا الاتفاق يتم من خلال أدوار مارستها كلّ من مصر والأردن والسلطة الفلسطينية عبر أجهزتها الأمنية.

ومن الواضح أن الجانب الإسرائيلي، بإعلانه عن هذه النقاط، إنّما كان يستهدف الزعم بأن إنهاء معركة الأمعاء الخاوية جرى عبر تنازلات متبادلة بينه وبين الجانب الفلسطيني. لكن هذا الزعم لم يقلل من القدرة الكفاحية للسجناء الذين خاضوا معركتهم بقوة الإرادة وتحت ضغوط جبارة، وتمكنوا من انتزاع حقوق ما كان لهم أن يبلغوها من دون هذه المعركة.

ثالثاً: الاستيطان وتهديد حلّ الدولتين

بينما كان الفلسطينيون عموماً مشغولين بمعالجة الانقسام الوطني وتبعاته، كانت السلطة الفلسطينية بخاصة تسعى إلى إعادة رفع ملف الاعتراف الأممي القانوني بالدولة

الفلسطينية (وإن كانت تحت الاحتلال)، وكانت بلدان «الربيع العربي» تعاني مخاض المرحلة الانتقالية وعمليات الاستقطاب السياسي وربما الاجتماعي أيضاً، وكان بعضها كسورية يخوض صراعاً دموياً طاحناً، وكانت الولايات المتحدة منغمسة في استحقاق الانتخابات الرئاسية، وكانت الرباعية الدولية تعيش حالة من السكون واللافاعلية. وبينما كانت هذه المعطيات كافة تحيط بالقضية الفلسطينية، وجدنا إسرائيل وقد أوغلت إلى مديات بعيدة في سياسة استيطان الضفة المحتلة واستكمال الإطباق على القدس الشرقية وتهويدها وقطع تواصلها بمحيطها الفلسطيني والعربي جغرافياً وسكانياً.

لقد شهد عام ٢٠١٢ زيادة كبيرة في خطط البناء الاستيطاني. ففي ٢٢ شباط/ فبراير قررت الحكومة الإسرائيلية إنشاء ٦٩٥ وحدة سكنية في مستوطنات الضفة التي تصفها بالبؤر غير القانونية. وفي بداية نيسان/ أبريل أقرت وزارة الإسكان خطّة لبناء ٨٠٠ وحدة سكنية في مستوطنة جفعات زئيف شمال غرب مدينة القدس لوصلها بمستوطنات شمال شرق المدينة. وفي الأوّل من حزيران/ يونيو شرعت الحكومة في بناء ٨٥١ وحدة سكنية بالمستوطنات الأخرى في الضفة، وتم وضع خطّة لبناء ٩٤٢ وحدة سكنية جديدة في مستوطنة جيلو داخل محيط القدس. وكان الهدف من هذه الموجة الاستيطانية في النصف الأوّل من العام حشر الفلسطينيين في حدود مدنهم وقراهم داخل ما يُعرف بمنطقتي (أ) و(ب) الواقعتين تحت سيطرة السلطة كلياً أو جزئياً بحسب اتفاق أوسلو، وسلخ أكثر من ٦٠ بالمئة من أراضي الضفة عنهم في المنطقة (ج) تحت السيطرة الإسرائيلية تماماً.

ومن المؤشرات الأخرى على هذا التوجه، تحويل ملكية مساحات كبيرة من أراضي الضفة إلى أراضي دولة تتبع الإدارة المدنية الإسرائيلية لتتوسع فيها المستوطنات لاحقاً، وإعلان مناطق واسعة أخرى من أراضي الضفة كمناطق تابعة لمؤسسات الحكم الإسرائيلية مثل المحميات الطبيعية والأماكن الأثرية والقواعد العسكرية، ومواصلة التضييق على الفلسطينيين من سكان المنطقة (ج) والسعي لتقليل عددهم وطردهم، والعمل على ما يسمّى بشرعنة البؤر الاستيطانية عبر تشكيل لجنة تسمَّى «لجنة فحص البناء في يهودا والسامرة» بغرض ترخيص عمليات البناء وتسهيلها للمستوطنين.

وأظهرت الإحصاءات الفلسطينية أن عام ٢٠١٢ كان عام الاستيطان الصهيوني في الضفة والقدس بامتياز؛ لدرجة أن عدد المستوطنين ارتفع هناك بنسبة ١٠ بالمئة

عن عام ٢٠١١. وزاد عدد إخطارات هدم المنشآت الفلسطينية خلال عام ٢٠١٢ بنسبة ٦٠ بالمئة عن العام السابق. وأضافت إسرائيل عموماً نحو ١٥ ألف وحدة سكنية في عام ٢٠١٢ مقابل ١٠ آلاف وحدة في عام ٢٠١١. وبلغ عدد المستوطنين نحو ٧٠٠ ألف في عموم الضفة والقدس عام ٢٠١٢، لتصبح نسبتهم نحو ١٥ بالمئة من سكان الضفة.

وعليه، بدا عموماً أن حكومة بنيامين نتنياهو تسابق الزمن لأسرلة الضفة وفرض أمر واقع على الأرض استغلالاً لجمود عملية التسوية ومختلف المعطيات الفلسطينية والعربية والدولية التي أشرنا إليها أعلاه. وهو توجه من شأنه تحويل الوجود الفلسطيني إلى كانتونات ضيقة ومعزولة لا تصلح لقيام دولة فلسطينية قابلة للحياة. وبينما كان الفلسطينيون ومحازبوهم يحتفلون بقبول فلسطين دولة غير عضو بالأمم المتحدة، أعلنت الحكومة الإسرائيلية إقرار مشروعين استيطانيين كبيرين في رحاب القدس الشرقية، العاصمة المرشحة لهذه الدولة، في ما عرف باستيطان المنطقة (E1)، وتبلغ مساحة هذه المنطقة زهاء ١٢ كيلومتراً مربعاً.

والحقّ أن هذا السلوك العدواني الصريح قوبل برفض وتنديد واسعي النطاق على جبهة عريضة تمتد من السلطة الفلسطينية في رام الله إلى أروقة مجلس الأمن في نيويورك، مروراً بكل العواصم والكتل الإقليمية والدولية المعروفة. أما السلطة الفلسطينية فقد علقت غاضبة بأن المستوطنين سيحاسبون على جرائمهم، وتوعدت مشاريعهم الهستيرية بالزوال من الضفة والقدس، مشيرة إلى أن «دولة فلسطين تمّ تحديدها على كامل الأرض الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، وقد بدأنا الدراسة القانونية لمساءلة إسرائيل ومحاسبتها وفقاً للقانون الدولي». وتبنت الجامعة العربية من جهتها الموقف الفلسطيني بلا نقصان، وأضافت إليه ضرورة النظر جدياً في جدوى مبادرة السلام العربية، وتحري بدائل مناسبة للردّ على العنجهية الإسرائيلية. ولم تقصّر المنظومات الإسلامية والأفروآسيوية واللاتينية في نقد التصعيد الاستيطاني الإسرائيلي، باعتباره «عرقلة واضحة لحلّ الدولتين».

ويبدو أن تجليات التبجح الإسرائيلي كانت من الشدة هذه المرة، لجهتي التوقيت ومستوى تحدي المزاج الدولي، بحيث اضطرت طوكيو إلى التخلي عن مألوف مقاربتها المفرطة الكياسة للشؤون الشرق أوسطية، وإصدار بيان يعبر عن استيائها البالغ من

الاستيطان المتسارع الذي يتنافى وجهود حلّ الدولتين، ويدعو إلى تجميد الاستيطان كلياً لكونه خطوة أحادية تغير وضع القدس الشرقية. وبشكلٍ استثنائي لا تخطئه البصيرة، توافق الاتحادان الروسي والأوروبي من خلال «بيان مشترك» على «استنكار الخطط الاستيطانية الإسرائيلية، والاعتراض عليها كلياً، لأنها تعرّض الدولة الفلسطينية للخطر وتخالف القانون الدولي، علماً بأن الطرفين لا يعترفان بأي تغيير لحدود ١٩٦٧ بين إسرائيل وفلسطين». ولا ندري كيف ستفهم إسرائيل مثل هذه السابقة التي اقترنت بمواقف غاضبة منفردة من لدن بعض العواصم الأوروبية، وصلت إلى حدّ استدعاء سفراء إسرائيل لتوبيخ حكومتهم وتهديدها باتخاذ خطوات عقابية فورية. وهو توجه استحسنته الأوساط الشعبية الأوروبية، الناشطة في حقل مقاطعة منتجات المستوطنات الصهيونية، التي ما لبث الاتحاد الأوروبي أن اتخذ قراراً يستثني بموجبه ما هو قائم منها في الضفة الغربية من اتفاقياته مع إسرائيل وعدم شمولها بالمزايا التي تتمتع بها إسرائيل وفق تلك الاتفاقيات.

ومع أن واشنطن امتعضت من إدلاء كلّ شركائها في مجلس الأمن ببيانات تعارض سياسة التوسع الاستيطاني المزمع حول القدس، وسعت إلى إلزامهم بالحدّ الأدنى من الصرامة في هذه البيانات، إلا أن البيت الأبيض لم يتمكن من مفارقة سيل الإدانات الدولية الجارف لهذه السياسة. وآية ذلك أنه أعلن في ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر أن «الخطّة الإسرائيلية الجديدة ستأتي بنتائج عكسية، وقد تضعف محادثات السلام بين إسرائيل وفلسطين». نحن والحال كذلك، بصدد موقف أمريكي يصحّ وصفه بالاحتشام والنعومة، لكنه عبر عن مدى الغلو الإسرائيلي في مجافاة الجماعة الدولية، إلى الدرجة التي أخجلت ظهيرها شبه الوحيد وساقته كرهاً إلى هذا التعبير الخجل.

ومع ذلك، فقد ظلت هذه المواقف أقرب إلى الغضب النظري غير الفاعل، كونها لم تقترن باتخاذ إجراءات عقابية صارمة ضدّ إسرائيل، تحول بينها وبين تدمير خيار الدولتين الذي ارتضاه المجتمع الدولي بأسره. وفي كلّ حال، هدد الفلسطينيون باللجوء إلى المحكمة الجنائية الدولية في حال لم يتوقف الإسرائيليون عن قرارهم الأخير. ومن المعلوم أن قبول فلسطين دولة غير عضو بالأمم المتحدة يسمح لها بمثل هذا البديل.

رابعاً: فلسطين والأمم المتحدة: تثبيت خيار الدولتين

من مفارقات القضية الفلسطينية في عام ٢٠١٢، أنه بينما كان الطرف الصهيوني الإسرائيلي يجتهد ملياً في إزالة المعالم الجغرافية والسكانية القابلة لقيام دولة فلسطين إلى جوار دولة إسرائيل، وذلك عبر تسريع سعار الاستيطان اليهودي في الضفة الغربية المحتلة عام ١٩٦٧، اتجه الفلسطينيون ملياً أيضاً إلى تثبيت هذه المعالم وتحديدها وتقوية مشروعيتها القانونية من خلال طرح الاعتراف بها على الجمعية العامة للأمم المتحدة. وقد تحقق للسياسة الفلسطينية هذا الهدف حين صوتت الجمعية على قبول الطلب الفلسطيني باعتبار فلسطين دولة مراقب غير عضو بالأمم المتحدة بمعدل ١٣٨ صوتاً لصالح هذا الطلب (القرار)، ومعارضة تسعة أصوات، وامتناع ٤١ دولة عن التصويت. والمفارقة الأخرى هنا أن هذا القرار صدر في ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٢ أي بعد ٦٥ عاماً بالتمام من صدور قرار تقسيم فلسطين الشهير في ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٧.

وفي سياق نصه، ثبت القرار حقوقاً فلسطينية أخرى مثل «ضرورة التوصل إلى حلّ عادل لمشكلة اللاجئين والوقف الكامل لجميع الأنشطة الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، وتصميم الجمعية العامة على إعمال الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني، والتوصل إلى تسوية سلمية في الشرق الأوسط تنهي الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ عام ١٩٦٧ وتحقق رؤية الدولتين، ودعوة مجلس الأمن إلى النظر بشكل إيجابي إلى قبول طلب فلسطين دولة كاملة العضوية في الأمم المتحدة الذي قدمه الرئيس الفلسطيني محمود عباس في أيلول/ سبتمبر ٢٠١١».

وقد افترضت السلطة الفلسطينية، ومن خلفها المنظومة العربية الداعمة، أن الانتقال إلى وضعية الدولة غير العضو بالأمم المتحدة يؤدي إلى الحصول على مكاسب قانونية وسياسية ودبلوماسية، تفتح الطريق أمام ملاحقة الجانب الإسرائيلي دولياً، وإعادة تثبيت حلّ الدولتين، والإقرار بأن فلسطين دولة محتلة وليست مجرد أرض متنازع عليها، وأن هذا يلزم الدول الأعضاء في المنظمة الدولية التحرّك لإنهاء الاحتلال. كذلك، فإن هذا المركز يسمح لفلسطين بالمشاركة في اجتماعات الدورة العامة للأمم المتحدة بصفتها دولة من دون منحها حقّ التصويت، وتزويدها بمحاضر الاجتماعات والوثائق ذات الصلة، ومخاطبة الدول الأعضاء في افتتاح أعمال الجمعية العامة، وكذا الانضمام

إلى بروتوكول المحكمة الجنائية، بما يمكنها من رفع دعاوي قضائية ضدّ مسؤولين إسرائيليين يشتبه في قيامهم بمجازر أو أعمال إبادة جماعية بحقّ الشعب الفلسطيني. هذا علاوة على حقّ فلسطين في الانضمام إلى عدد كبير من الاتفاقات الدولية، كاتفاقية فيينا التي أقرت عام ١٩٦١ وتحدّد طبيعة العلاقات الدبلوماسية بين الدول، ومعاهدة قانون البحار لعام ١٩٨٢ التي تمّ بموجبها تحديد المياه الإقليمية للدول، الأمر الذي يسمح للفلسطينيين ببسط سيادتهم الكاملة على الحدود المائية الإقليمية لقطاع غزة، كما يمكن للدولة الفلسطينية الانضمام إلى منظمات دولية رفيعة المستوى كمنظمة العمل الدولية ومنظمة التجارة العالمية ومنظمة الصحة العالمية.

والواقع أن السياسة الفلسطينية اعتبرت هذه الخطوة بمنزلة إنجاز دبلوماسي كبير توّج جهودها على مدار فترة ممتدة من التواصل مع عدد كبير من الدول والمجموعات الدولية مقابل هزيمة السياسة الإسرائيلية، وأن الاعتراف بفلسطين الدولة يؤسس لمرحلة تالية من الاشتباك مع العدو الإسرائيلي بأدوات المقاومة الشعبية والمدنية السياسية والقانونية والدبلوماسية. وأن الأمر يقتضي المزيد من الجهد لتعزيز الجدارة بهذا الإنجاز، وفي طليعة أدوات الجهوزية المطلوبة، إتمام المصالحة الوطنية لتعميد وحدانية التمثيل لهذه الدولة.

غير أن هذا «الإنجاز» يثير من ناحية أخرى تساؤلات حول حدوده وجدواه قياساً بحجم التضحيات الفلسطينية التي بذلت على مدار عشرات السنين. فالدولة المعترف بها باتت مقيدة بحدود عام ١٩٦٧ التي لا تزيد على ٢٢ بالمئة من أرض فلسطين التاريخية، كما لا تزيد على ٥٠ بالمئة من المساحة التي أقرتها الأمم المتحدة للجانب الفلسطيني في قرار التقسيم عام ١٩٤٧. ويستتبع هذا القياس السؤال عما إذا كان قرار عام ٢٠١٢ يَجُب قرار عام ١٩٤٧، بما يقطع الطريق على أي مطالب قانونية بتكريس الدولة الفلسطينية في حدود قرار التقسيم؟! ومما يقال في ذلك أن تعيين فلسطين الدولة بحدود ١٩٦٧ لا يستند إلى قرار الاعتراف بهذه الدولة عام ٢٠١٢ وحده، وإنما جاء هذا القرار الأخير منسجماً مع اتفاقيات أوسلو والمبادرة العربية للسلام التي تمّ تبنيها عن مؤتمر التعاون الإسلامي وصيغة الدولتين التي تعد بالاعتراف بإسرائيل عربياً وإسلامياً وإقامة علاقات طبيعية معها في حال الانسحاب من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ وإقامة الدولة الفلسطينية وحلّ قضية اللاجئين حلاً عادلاً.

وعلى الرغم من كون قرار الاعتراف الأممي بفلسطين الدولة لعام ٢٠١٢ قد اختصر فلسطين إلى أقل من ربع حدودها التاريخية، إلا أن إسرائيل عجلت برفضه معتبرة على لسان رئيس وزرائها بنيامين نتنياهو أن هذا القرار «لن يغير شيئاً على الأرض، وسوف يؤخر قيام الدولة الفلسطينية أكثر». كذلك فعلت الولايات المتحدة التي رفضت القرار عند التصويت عليه، بل واعتبرت أن رفع المسألة إلى الأمم المتحدة يمثل خطوة أحادية لا تخدم عملية السلام وجانبها الصواب.

خامساً: تبادل الأراضي مشروع قديم في إطار جديد

في اللقاء الذي جمع اللجنة المشكلة من جامعة الدول العربية لمتابعة مبادرة السلام العربية مع وزير الخارجية الأمريكي جون كيري في ٢٩ نيسان/ أبريل ٢٠١٣ أثيرت قضية تبادل الأراضي مخلفة من ورائها جدلاً عربياً واسعاً. وقد سبق أن أثيرت هذه الفكرة في المفاوضات بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، لكنّها المرة الأولى التي تطرح فيها «عربياً» على لسان رئيس لجنة متابعة مبادرة السلام العربية، ولذلك أخذت الفكرة أبعاداً غير تلك التي تأخذها في المرات التي أثيرت فيها ضمن سياق المفاوضات الإسرائيلية مع السلطة الفلسطينية، وأحدثت ردود أفعال رافضة لدى القوى الثورية، الفلسطينية والعربية، الرافضة للتسوية أصلاً. كان وزير الخارجية الأمريكي قد عقد يوم الإثنين الموافق ٢٩ نيسان/ أبريل الماضي لقاءً موسعاً مع لجنة متابعة مبادرة السلام العربية التي تضم كلاً من مصر والسعودية والمغرب والأردن وفلسطين، بالإضافة إلى قطر (رئيس اللجنة). واستعرض كيري في الاجتماع نهجه الذي يحاول من خلاله دفع عملية التسوية، والذي أكدت تقارير صحفية أنه يركز في جهوده لإحياء المفاوضات على «السلام الاقتصادي» لاقتناعه بأن إنعاش الاقتصاد الفلسطيني من شأنه أن يهيئ الأجواء لاستئناف المفاوضات بين الجانبين. ونُقل عن مصدر فلسطيني قوله إن الخطّة التي يعدها كيري مع جهات اقتصادية كبرى في الولايات المتحدة وأوروبا تقضي بالاستثمار بمليارات الدولارات لدعم الاقتصاد الفلسطيني، بهدف تغيير الأجواء المعكرة حالياً بين إسرائيل والفلسطينيين، بالإضافة إلى مبادرة أمريكية ـ أوروبية تتم دراستها الآن، وتقضي بنقل السيطرة الإسرائيلية على المعابر الحدودية بين إسرائيل وأراضي السلطة الفلسطينية إلى أجهزة الأمن التابعة للسلطة على النحو الذي كان سائداً تحت إشراف دولي إبان حكم السلطة قطاع غزة.

وعلى الجانب العربي، كشفت المصادر القريبة من الوفد أنه سيعرض على كيري الموقف العربي من عملية السلام والوضع في الشرق الأوسط، وسبل التوصل إلى تسوية سياسية تنهي حالة التوتر القائمة، وتهيئ الأجواء لتعايش سلمي بين شعوبها. وأضافت أن هذه الرؤية ترتكز بدرجة أساسية على مبادرة السلام العربية، وضرورة التوصل إلى حلّ يقوم على أساس الدولتين، والتشديد على أن القضية وضرورة إنهاء الاحتلال الإسرائيلي يظلان جوهر الاستقرار والأمن والسلام. وأشارت إلى أن الوفد سيؤكد تمسكه بعدم جدوى أي حديث عن إجراءات لبناء الثقة أو مرحلة انتقالية، باعتبارها تسهم في إضاعة الوقت لمصلحة الطرف الآخر، بل سيدعو إلى مفاوضات الحلّ النهائي مباشرة، باعتبار أن هناك قراراً دولياً بشأن الدولة الفلسطينية من جانب الجمعية العامة للأمم المتحدة يشكل خطوة مهمة نحو التسوية التي ستحقق مصالح الطرفين، إلى جانب الحفاظ على مصالح الأطراف الدولية وعلاقاتها مع المنطقة العربية، وسيشدد الوفد على عدم جدوى أي مفاوضات مع إسرائيل في ظلّ استمرار الوضع الراهن من سياسات وممارسات تتمثل بالاستيطان وابتلاع الأراضي، وعمليات الدهم، وحملات الاعتقال، بالإضافة إلى ممارساتها ضدّ الأسرى الفلسطينيين التي تضرب عرض الحائط بمبادئ القانون الدولي ومعايير حقوق الإنسان.

ويبدو الموقف العربي السابق شديد الاتساق مع السقف الدبلوماسي العربي لعملية التسوية، وبالذات منذ طرح المبادرة العربية في قمة بيروت ٢٠٠٢، لكن، فجأة، قال رئيس اللجنة «إن الاتفاق يجب أن يقوم على أساس حلّ الدولتين على أساس خطّ الرابع من حزيران/ يونيو ١٩٦٧، مع احتمال إجراء مبادلة طفيفة متفق عليها ومتماثلة للأرض»، مطلقاً بذلك سلسلة من ردود الأفعال المتضاربة بين الترحيب الشديد في الدوائر الغربية عامة والأمريكية خاصة، باعتبار أن ذلك الموقف يعكس مرونة عربية جديدة سوف تسهّل التوصل إلى تسوية والرفض الكامل في دوائر عربية وفلسطينية بعينها اعتبرت أن موقف رئيس الوزراء القطري يمثل تنازلاً عربياً جديداً مرفوضاً يفتح الباب لتسوية تحقق المصلحة الإسرائيلية أساساً.

وثمة ملاحظات واجبة على هذا التكييف الجديد للموقف العربي؛ الأولى: أن فكرة تبادل الأراضي فكرة غير جديدة، وقد أثيرت غير ما مرة في سياق المفاوضات بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، غير أن إثارتها باعتبارها موقفاً عربياً هو الجديد. لكن ما

الذي يعطي الشرعية لهذا التطور؟ لم نسمع عن اجتماع وزاري عربي يفوض لجنة متابعة المبادرة العربية ورئيسها في إحداث هذا التغيير المهم.

أما الملاحظة الثانية فتشير إلى انعدام العلاقة بين التبادل المحدود للأراضي وبين المبادرة العربية، فالمبادرة ـ بغض النظر عن رأينا فيها وتقييمنا لها ـ تقوم على أفكار كلية: أن تنسحب إسرائيل من الأراضي التي تحتلها منذ عام ١٩٦٧، وتعترف بحقّ اللاجئين الفلسطينيين في العودة، فإن فعلت قامت البلدان العربية كافة بالاعتراف بها والتطبيع معها، من دون ذكر من قريب أو بعيد لفكرة تبادل الأراضي التي تعد غريبة عن جوهر المبادرة. وفي الملاحظة الثالثة، لا بُدَّ من الإشارة إلى أن مثل هذه الأفكار المفاجئة من شأنها أن تحدث انقساماً عربياً وفلسطينياً بين من يرون فيها تطوراً مفيداً يسهل التوصل إلى تسوية سياسية وبين من يعتبرونها تنازلاً جديداً يدمر، وبأيدٍ عربية، فرصة التوصل إلى تسوية متوازنة مع الإسرائيليين. ولا شكّ في أن هذا الانقسام سوف يضر بالموقفين العربي والفلسطيني معاً. ثمّ نأتي رابعاً وأخيراً إلى أن فكرة التبادل «المتفق عليه» و«المتماثل» للأرض، ليست تقريراً لشيء تمّ، وإنما هي تعبير عما ينبغي أن يكون، ولكي يحدث هذا لا بُدَّ من عملية تفاوضية بين العرب والفلسطينيين من جانب والإسرائيليين من جانب آخر، وهذا يدخلنا في متاهات السلوك التفاوضي الإسرائيلي الذي لا يقدم تنازلات للطرف الآخر، وإنما يحصل منه أساساً على مكاسب. ويبدو أن إسرائيل، على العكس من العرب والفلسطينيين، تملك تصوراً متكاملاً لهذا التبادل «المحدود» للأراضي يحقق خططها في إقامة دولة يهودية نقية على حساب الطرف العربي، كما يحقق لها وضعاً استراتيجياً مثالياً من خلال التشدد في المفاوضات الذي عودنا عليه المفاوض الإسرائيلي بما يوصل الطرف الفلسطيني والعربي إلى أوضاع أخطر مما نتصور.

اعتبرت إسرائيل على لسان الوزيرة ليفني المكلفة ملف المفاوضات أن «العرض» الذي تقدّمت به الجامعة العربية «مهم»، مشيرةً إلى أنه يرسل «رسالة جيدة لإسرائيل مفادها أنه عندما نتمكن من التوصل إلى سلام مع الفلسطينيين سيكون بإمكاننا أن نأمل بالسلام مع العالم العربي بأسره»، وهذه الرسالة لا علاقة لها بالتطور الأخير في الموقف العربي وفقاً لما عبر عنه رئيس لجنة متابعة مبادرة السلام العربية. أما إذا كانت ليفني تريد تحويل الصفقة الشاملة إلى صفقة بين «تبادل الأراضي»، وإقامة علاقات السلام مع

الوطن العربي، فهذا يمثل أولى النتائج الخطرة للتغير الأخير في الموقف العربي وفق ما أعلنه رئيس لجنة المتابعة. هذا مع العلم أنه بعد انتقال السلطة في قطر، أعلن أمير قطر الجديد الشيخ تميم في أول كلمة يوجهها إلى الشعب القطري بعد تسلمه السلطة، أن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني التي يعد تحقيقها شرطاً للسلام العادل، هي «الانسحاب الإسرائيلي من جميع الأراضي العربية التي احتلت عام ١٩٦٧ بما في ذلك القدس الشرقية [...]» وهذا كلام فيه نقض لما قامت عليه المبادرة العربية من تنازل لبعض الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧.

ويحتاج الرأي العام العربي إلى معرفة خلفيات هذا الموقف، وهل ترتبط حقاً بتغير في موقف الجامعة العربية؟ وأيضاً إلى توعية بمضمون هذا الموقف وأبعاده وتداعياته، حتّى يكون على بيّنة تامة بما يُخطط لمستقبله ومستقبل قضيته الأولى.

الفصل السادس

تطورات الأزمة السورية
وأبعادها الاستراتيجية

اندلعت شرارة الثورة السورية في ١٥ آذار/ مارس ٢٠١١ في سياق الحراك الشعبي الذي شهدته المنطقة العربية، ونجاح الثورتين التونسية والمصرية في الإطاحة بالنظامين الاستبداديين بالوسائل السلمية، لكن بدلاً من معالجة النظام الموقف بوسائل سياسية فقد اختار القمع الأمني منذ اللحظة الأولى، وعبأ قوى مجتمعية ورسمية عسكرية وشبه عسكرية وزجّها في المعركة لتحقيق هدفين: **أولهما** صرف النشاط الشعبي عن طابعه السلمي وتحويله إلى عنف يبرر العنف في القضاء عليه، لأن الجماهير التي تنزل إلى الشارع لن تبقى فيه إذا ما انقلب نضالها في سبيل حريتها وحقوقها إلى أعمال مسلّحة، و**ثانيهما** استثمار ما في المجتمع السوري من نقاط ضعف بنيوي واختلافات متنوعة قابلة للاستغلال، طبقية كانت أم مناطقية أم مذهبية أم إثنية، ما دام تفعيلها يحوّل الانتفاض من نضال في سبيل حقوق مشروعة إلى صراع داخلي بين فئات اجتماعية متناقضة، مع ما يعنيه ذلك من تحويل السلطة من طرف إلى حَكَم، ووضع أطراف المجتمع بعضها في مواجهة بعض.

وقد أدى تأخر النظام في التجاوب مع أي من المطالب المشروعة التي رفعها المحتجون السلميون ونمط العنف المفرط في قمع الاحتجاجات وتورط بعض أعوان النظام في انتهاكات جسيمة لكرامة المواطنين، إلى اتساع دائرة الاحتجاجات وانتقالها من محافظة إلى أخرى، حتّى غطت جميع محافظات سورية وأريافها، مما أدخل البلاد

في مسار العنف، وفتح أبوابها أمام عسكرة الثورة، فانزلقت البلاد إلى عنف أهلي مسلّح، سرعان ما اجتذب التدخلات الإقليمية والدولية.

فعلى المستوى الإقليمي كانت سورية طرفاً في تحالف استراتيجي مع إيران وحزب الله، وكانت تستضيف قيادات فصائل المقاومة الفلسطينية، وكانت تكويناتها الإثنية والمذهبية ومعطياتها الجيوبوليتيكية تضعها مباشرة في قلب الصراع المذهبي والطائفي الذي اندلع في المنطقة منذ احتلال العراق، مع اجتذاب السعودية وبعض بلدان الخليج، وهكذا أصبحت نصف دستة من بلدان المنطقة طرفاً مباشراً في النزاع، بغض النظر عن اللافتات الرسمية لأسباب التدخل ونمطه ونطاقه.

فمن جهة، شهد النزاع حضوراً قوياً من **إيران** لمساندة النظام بدأ بالتسلح والدعم التقني للمعدات المتطورة، والدعم الاستخباراتي والمالي لمواجهة آثار العقوبات، وانتهى بحضور مباشر لقوات الحرس الثوري، كما شهد حضوراً قوياً من جانب **حزب الله** إلى جانب النظام، بدأ واستمر خفياً لبضعة أشهر، حتّى أعلنه رسمياً السيد حسن نصر الله، وفسره بحماية القرى الشيعية، وأكد أن لسورية أصدقاء لن يسمحوا بانهيارها.

ومن جهة أخرى شهد النزاع حضوراً قوياً من **تركيا**، بدأ بالدعم السياسي لبعض قوى المعارضة، ومر بالتدريب والتسليح، وانتهى باشتباكات مباشرة متقطعة ونشر بطاريات صورايخ حلف الأطلسي على الحدود التركية مع سورية. ولم تصمد استراتيجية «النأي عن الصراع» التي اتبعتها **مخيمات اللجوء الفلسطينية**، وامتد لهيب النزاع إلى مخيم اليرموك، فناصرت فصائل فلسطينية النظام، وناصرت أخرى المعارضة السورية المسلّحة. وساندت **الحكومة العراقية** النظام على المستويين السياسي والمالي، وانتقل «جيش المهدي» إلى الميدان مسانداً النظام. وقادت السعودية وقطر دعم المعارضة المسلّحة بأشكال متنوعة. وسعى **الأردن** بتوازناته المعروفة إلى النأي عن النزاع من دون جدوى، فاستضاف التدريب والتسليح الخفيف للمعارضة، كما استضاف أكثر من نصف مليون لاجئ، واختزل رئيس وزرائه الموقف بأن النزاع أصبح مشكلة داخلية أردنية.

أما القوى الدولية فقد تنازعتها اعتبارات استراتيجية مختلفة تتعلّق بالتوازن العسكري الإقليمي والدولي، وتحالفاتها في المنطقة، وخبرة التدخل العسكري في ليبيا، والصراع العربي ـ الإسرائيلي، وتنافساتها الداخلية، ومستقبل الترتيبات السياسية في

المنطقة، فاصطفت روسيا والصين إلى جانب النظام، واستخدمتا حقّ النقض «الفيتو» في مجلس الأمن عدة مرات لإحباط مشروعات قرارات على صلة بإدانة النظام، أو بتبني خطّة العمل العربية التي أقرها مجلس وزراء الخارجية العرب في ٢٢ ديسمبر/ كانون أول ٢٠١٢.

ولقد ساهم العاملان السابقان ـ أي طول أمد النزاع من جهة، وتعدد مصالح القوى الإقليمية والدولية المتورطة في هذا النزاع من جهة أخرى ـ في التعقد البالغ لخريطة المعارضة السورية السياسية والعسكرية رغم محاولات توحيد مكوناتها على مدار العام. هذا في الوقت الذي لم يتمكن فيه لا النظام ولا معارضوه من حسم الموقف عسكرياً لمصلحته.

أولاً: المشهد السياسي

تتناول هذه الفقرة نقطتين، إحداهما خريطة المعارضة السياسية، والأخرى الحكومة المؤقتة.

١ ـ خريطة المعارضة السياسية

تتميّز هذه الخريطة بتشرذمها الشديد الأمر الذي يجعل من الصعوبة بمكان انضواؤها تحت مظلة واحدة، ومن أبرز مكونات تلك الخريطة:

أ ـ هيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديمقراطي

وهي أول إرهاصات الجهود الساعية لتوحيد معارضة الداخل والخارج، وقد سبق لعدد من المشاركين فيها التوقيع على وثيقة «إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي» في عام ٢٠٠٥، وهي الوثيقة التي تبنت الدعوة لإقامة نظام سياسي ديمقراطي، إلا أن هذا العمل لم يُكْتَب له الاستمرار لسببين رئيسين، الأوّل الخلافات الداخلية التي أدت لانسحاب جماعة الإخوان المسلمين في عام ٢٠٠٦، وانطلاق حوار بين النظام وبين المعارضة في عام ٢٠٠٨ مما نجم عنه انسحاب المزيد من المكونات الأخرى.

تشكلت هيئة التنسيق في بدايتها (حزيران/ يونيو ٢٠١١) من خمسة عشر حزباً سياسياً فضلاً عن بعض الشخصيات المستقلة، وتولّى رئاستها المناضل الناصري حسن

عبد العظيم. وعندما تأسس المجلس الوطني السوري في اسطنبول في تشرين الأوّل/ أكتوبر ٢٠١١ كإطار أوسع لتمثيل المعارضة، وترأسه في البداية برهان غليون المعارض السوري المقيم في فرنسا، لم تنضو الهيئة تحت مظلة المجلس بفعل الخلاف حول ثلاث قضايا رئيسة هي: قضية الموقف من التسوية السياسية وما يحيط بها من تفاصيل، وقضية تسليح الجيش السوري الحرّ، وأخيراً قضية الموقف من الدعم الدولي. فلقد ثابرت الهيئة على رفض الحلّ العسكري للأزمة السورية، ومقاومة التدخل الأجنبي في توجيه مسارها، فضلاً عن رفضها الشحن الطائفي والمذهبي الذي يحرف القضية الأساسية عن وجهتها الصحيحة.

ب ـ الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية

تأسس هذا الائتلاف في الدوحة في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٢ ليكون مظلة لقوى المعارضة السورية في الداخل والخارج تحد من هيمنة جماعة الإخوان المسلمين التي بدت واضحة في ما يخص المجلس الوطني السوري، وتمثل غطاءً سياسياً للمعارضة العسكرية بعد اتساع مساحة المناطق التي سيطرت عليها في تلك الفترة، وتنظم عمليات الإغاثة الإنسانية اللازمة.

وقد ضمّ الائتلاف بين مكوناته المجلس الوطني السوري، والهيئة العامة للثورة السورية، ولجان التنسيق المحلية وبعض ممثلي المجالس المحلية، وهيئة أمناء الثورة، ورابطة علماء بلاد الشام، وبعض الفصائل الكردية، وحزبي الاتحاد الاشتراكي والعمل الشيوعي، بخلاف شخصيات وطنية مستقلة. وتم انتخاب الشيخ معاذ الخطيب رئيساً للائتلاف وتولّي كل من رياض سيف وسهير الأتاسي منصبي نائبي الرئيس، فيما تولّى مصطفى الصباغ منصب الأمين العام.

ورغم حيازة الائتلاف اعتراف دول مجلس التعاون الخليجي به كممثل شرعي للشعب السوري، واعتراف جامعة الدول العربية به باستثناء كلٍّ من لبنان والعراق والجزائر، وشغله مقعد سورية في الجامعة في ٢٦ آذار/ مارس ٢٠١٣، وتدعيمه من قِبل الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وبعض أعضاء الناتو وباقي مجموعة أصدقاء سورية، إلا أن الائتلاف فشل في إثبات تمثيله للشعب السوري كما فشل المجلس الوطني من قبل رغم أن الأخير ادّعى إبان تأسيسه أنه يمثل ٩٠ بالمئة من القوى الحزبية والتيارات السياسية المعارضة.

وكما طُرِحت فكرة توسيع المجلس الوطني، طُرِحت أيضاً فكرة توسيع الائتلاف، وتم إعداد قائمة من ٢٥ مرشحاً حملت اسم المعارض الوطني المخضرم ميشيل كيلو، وعقدت عناصر من المعارضة السورية لقاءً تشاورياً في القاهرة للغرض نفسه، وتشكل على هذه الأرضية في أيار/ مايو ٢٠١٣ ما سُمِّي باتحاد الديمقراطيين السوريين كإطار جامع لعدد كبير من القوى والهيئات والشخصيات المعارضة خارج الائتلاف الوطني، ومن هذا الإطار انبثق وفد لمتابعة الموضوع.

وفي حين انصب الدفاع عن هدف التوسيع على زيادة تمثيل مختلف القوى والأطياف والمكونات السياسية والعسكرية لمواجهة استحقاقات مؤتمر جنيف ٢، فإن المعارضة انصبت على أن التوسيع سيخل بالتوازن القائم داخل الائتلاف والذي يرجح فيه وزن جماعة الإخوان المسلمين. يُذْكر أن الجماعة كانت قد سعت لتهدئة المخاوف من هيمنتها على المجلس الوطني في آذار/ مارس ٢٠١٢ بإصدار وثيقة «عهد وميثاق» تعهدت فيها الالتزام بالدستور المدني والديمقراطية الكاملة والمساواة بين السوريين كافة بغض النظر عن عوامل الدين والعرق والجنس... إلخ. لكن تجارب بلدان ما يُسمى الربيع العربي عموماً، والتجربة المصرية في ظلّ حكم الإخوان خصوصاً، أثارت العديد من الهواجس والشكوك التي انتقلت من المجلس الوطني إلى الائتلاف الوطني.

وبالإضافة إلى قضية توسيع الائتلاف الوطني من ٦٣ عضواً إلى ما يقترب من ضعف هذا العدد، برزت قضية تشكيل الحكومة الموقتة التي مثلت البيئة الخلفية لاستقالة رئيس الائتلاف معاذ الخطيب، وهي نقطة يعالجها التقرير لاحقاً.

ج ـ المعارضة الكردية

في نهاية عام ٢٠١٢ بلغ عدد الأحزاب والفصائل الكردية ٣٣ مكوناً من بينها ٦ أحزاب تحمل اسم الحزب الديمقراطي الكردي السوري. وتكمن خلف هذا التبعثر الشديد في الخريطة السياسية الكردية عوامل أهمها اختلاف الارتباطات الإقليمية للقوى المختلفة، فالمجلس الوطني الكردي والاتحاد الوطني الكردي السوري مرتبطان بالاتحاد الوطني الكردستاني العراقي الذي يترأسه جلال طالباني، بينما الاتحاد الديمقراطي متحالف مع كلٍّ من حزب العمال التركي وحزب الحياة

الحرة الإيراني. ومثل هذا التعدد في الارتباطات الإقليمية قاد إلى مواجهات عسكرية فور إخلاء الجيش النظامي بعض قرى وبلدات شمال شرق سورية وشمال غربها على الحدود مع تركيا في تموز/ يوليو وآب/ أغسطس ٢٠١٢، وقد أخلاها للاتحاد الديمقراطي فحاول المجلس الوطني الكردي الانتشار فيها. كما أنَّ أحدث مواجهات وقعت حين اعتقلت القوات التابعة للاتحاد الديمقراطي الكردي عشرات من كوادر الحزب الديمقراطي الكردي فور عودتهم إلى سورية بعد تلقيهم تدريبات عسكرية في العراق.

يُذكر أن الاتحاد الديمقراطي الذي يترأسه صالح مسلم لا ينضوي تحت مظلة الائتلاف الوطني، بينما المجلس الوطني الذي يترأسه عبد الحميد درويش ويضم ١١ حزباً صغيراً يشارك في هذا الائتلاف.

كما يذكر أن الارتباطات الإقليمية ليست سوى قضية واحدة من القضايا الخلافية بين الأطياف الكردية المتعددة، إذ إنَّ من بينها أيضاً قضية التصوّر النهائي لشكل التعاطي مع القضية الكردية والذي يراوح ما بين الانفصال وبين أشكال مختلفة من اللامركزية السياسية والإدارية.

٢ ـ الحكومة المؤقتة

اختلف أعضاء الائتلاف الوطني حول قضية الحكومة المؤقتة من حيث جدواها، ومن حيث تأثيرها على وحدة الأراضي السورية ومدى شرعية الائتلاف وجدواه على ضوء تشكيلها. ولقد كان الشيخ معاذ الخطيب أول من اعترض على صيغة الحكومة المؤقتة وفضَّل عليها صيغاً أخرى مثل تشكيل هيئة تنفيذية، أو تكوين حكومة انتقالية بما يفتح طريق التفاوض بين النظام والمعارضة ويحول دون التنافس السياسي على الانضمام للحكومة. وزاد من تعقيد الأمر اختيار الائتلاف الوطني في ١٩ آذار/ مارس ٢٠١٣ غسان هيتو رئيساً للحكومة المؤقتة بكلّ ما يحيط بقدراته على اتخاذ القرارت وتنفيذ المهام الموكلة إليه بفعالية من شكوك خاصة مع وجوده خارج سورية لفترة طويلة ما حدا على رفضه من أطراف عدة وعطل تشكيل الحكومة. لكن ما يسمى الائتلاف الوطني ما لبث أن شهد تطورات وتغييرات في قيادته أثناء اجتماعه الأخير في تركيا مع انضمام بعض الأطراف إليه.

ثانياً: المشهد العسكري

تعالج هذه الفقرة من التقرير نقطتين، أولاهما خريطة المعارضة المسلّحة، وثانيتهما مسار الصراع المسلّح بين الجيش النظامي والفصائل المسلّحة على تنوعها.

١ ـ خريطة المعارضة المسلّحة

لم يكن وضع المعارضة المسلّحة أفضل من وضع المعارضة السياسية، وبالتالي فإن تشكيل ما يسمّى «هيئة الأركان العامة للقوى العسكرية والثورية» في آب/ أغسطس ٢٠١٢ لم يكن له انعكاس على التنسيق بين فصائل المعارضة، وقد تشكلت الهيئة المذكورة من ٣٠ عضواً وانُتخِب العميد سليم إدريس رئيساً لها.

جدير بالذكر أن ثمة تقديرات تصل بعدد الفصائل المسلّحة إلى ١٤٠٠ فصيل، بين هذه المعارضة المئات من الكتائب والألوية مثل لواء أحرار سورية ومجموعة خالد حياني ولواء عاصفة الشمال وجميعهم في حلب، ولواء نصرة الصحابة ولواء شهداء الشام ولواء الغوطة وكلهم في دمشق. وبمرور الوقت تفرز الظروف الحاجة إلى تشكيل المزيد من الفصائل لأغراض وظيفية محددة كالفصائل الفلسطينية التي تكونت لحماية المخيمات الخمسة والعشرين الموزعة على المحافظات السورية. كما أنَّ هناك فصائل تنسب نفسها إلى الثورة لكنّها ترتزق من أعمال السلب والنهب والسرقة. وهناك الفصائل التابعة لمختلف التكوينات الاجتماعية وتقوم على حمايتها كتلك القائمة على حماية الدروز في السويداء والشيعة في النُبل والزهراء والأكراد في قامشلي وعين العرب وعفرين.

أما أبرز المجموعات المسلّحة فهي التالية:

أ ـ الجيش السوري الحرّ

تكوّن في تموز/ يوليو ٢٠١١ من العناصر المنشقة عن الجيش السوري النظامي، وذلك تحت قيادة العقيد المنشق رياض موسى الأسعد، علماً بأن بدايات عسكرة الثورة يعود إلى تشكيل ما يُسمى بـ «حركة الضباط الأحرار» بواسطة المقدم حسين هرموش بعد انشقاقه ونفر من الجنود عن الجيش العربي السوري. وقد مني الجيش السوري الحر على التوالي بعدة انشقاقات لأسباب مختلفة، منها تنامي نفوذ الكتائب الإسلامية

المتشددة، والنزاع بين قيادات الجيش الحرّ في الداخل والخارج، والموقف من قضية الحكومة الانتقالية... إلخ. ومن أبرز الانشقاقات التي مني بها الجيش السوري الحرّ ذلك الانشقاق الذي نفذه العميد مصطفى الشيخ وقاده إلى تشكيل المجلس العسكري الثوري الأعلى في كانون الأوّل/ ديسمبر ٢٠١٢.

يحظى الجيش السوري الحرّ بالدعم الأمريكي والأوروبي من منطلق أنه الذراع العسكرية للثورة السورية ويتميز بـ «الاعتدال» على العكس من العديد من الفصائل الأخرى المسلّحة التي لا يتوافر لها هذا الدعم، وعلى الرغم من الانتقادات المتعددة التي توجه له في مجال انتهاك حقوق الإنسان.

ب ـ جبهة النصرة لأهل الشام

بقيادة أبو محمّد الجولاني، ومعظم أعضائها من السوريين الذين شاركوا في القتال في ساحات أخرى وتحديداً العراق، وعادوا إلى سورية، وإن كانت الجبهة تضم كذلك مقاتلين من ليبيا والأردن والسعودية واليمن ومصر. وقد ارتفع عدد العمليات التي يقوم بها التنظيم من نحو ٦ عمليات في آذار/ مارس ٢٠١٢ إلى نحو ٦٦ عملية في حزيران/ يونيو، ثمّ إلى ٨٠ عملية في آب/ أغسطس حسب بياناته. وتركزت أغلب هجمات الجبهة في دمشق تليها حلب ثمّ درعا ثمّ دير الزور، ويقدر عدد المقاتلين الأجانب بها بنحو ٢٠ بالمئة من إجمالي مقاتليها، وقد أعلنت الجماعة مبايعتها لتنظيم القاعدة الأم.

ج ـ تنظيم لواء الأمة

بقيادة الآيرلندي الليبي مهدي الحاراتي، الذي كان يرأس لواء طرابلس وشارك في الثورة الليبية. ويضم التنظيم عناصر ليبية تلقت تدريبها تحت إشراف عناصر من القوات الخاصة القطرية في منطقة نالوت غرب ليبيا، وقد عيّن الحاراتي رئيساً للمجلس العسكري لطرابلس بقيادة عبد الحكيم بلحاج القيادي السابق في الجماعة الليبية المقاتلة، غير أنه ترك منصبه وسافر للمشاركة في القتال في سورية. ويقدر حجم اللواء بنحو ٦٠٠٠ رجل أغلبهم من السوريين، بالإضافة إلى القيادات الليبية، ومن الملاحظ أن هذا التنظيم يحظى بتمويل قطري، ويمتلك مدافع مضادة للطائرات (من طراز ١٢,٥ ملم و١٤,٥ ملم)، وبنادق من طراز (PRC) و(M16)، ويحصل على أسلحة جديدة متطورة من خلال الحدود التركية، ويمتلك الخبرات اللازمة لإنتاج العبوات الناسفة.

د ـ أحرار الشام

هو أبرز التنظيمات الجهادية السورية المحلية، وينتشر بصورة أساسية في إدلب، ومن الملاحظ أن بعض أعضائه حاربوا في العراق وعادوا إلى سورية، كما أنَّ عدد المقاتلين الأجانب بالتنظيم لا يتجاوز ١٥ بالمئة من إجمالي المقاتلين.

يذكر أن المجموعات الإسلامية المقاتلة التي تولت إدارة المناطق المحررة بدأت تنشر لأول مرة المحاكم ذات الطابع الشرعي، كإدارات محلية تتولى إدارة شؤون الناس، وشكلت محاكم ثورية، وباشرت تطبيق الشريعة الإسلامية، بما فيها قطع الأيدي في حق المدانين بالسرقة، وتكوين شرطة الهيئة الشرعية في مناطق حلب والرقة ودير الزور، ما أثار ذعر المواطنين وخصوصاً أن تلك الممارسات تجافي طبيعة الشعب السوري ولا تتفق مع طبيعته التعددية.

هـ ـ مجموعات سلفية أخرى

تعددت التقارير عن تصاعد الدور الذي أخذت المجموعات السلفية تحتله في صفوف المعارضة المسلحة في سورية، وبخاصة المجموعات السلفية غير السورية التي تشير بعض التقارير إلى انتمائها إلى أكثر من ٦٤ جنسية، كما قدر مبعوث الأمم المتحدة الأخضر الإبراهيمي عدد المقاتلين الأجانب في سورية بـ ٤٠ ألف جهادي معظمهم من التكفيريين.

٢ ـ تطور الصراع المسلّح

تميز الصراع بين الجيش النظامي وفصائل المعارضة المسلّحة في الفترة التي يغطيها التقرير بجملة من التطورات المهمة: **التطور الأوّل** هو احتدام المواجهات على الجبهة الشمالية للسيطرة على خطوط الاتصال والطرق السريعة مثل الطريق الواصل بين حلب وساحل اللاذقية والطريق الرابط بين دمشق وحلب. ويعدّ هذان الطريقان من أهم طرق الإمداد، لذلك جرت اشتباكات عنيفة عليهما للسيطرة على بعض المواقع الاستراتيجية من قبيل مدينة سرقاب التي تتحكم في الطرق الواصلة بين المناطق الساحلية ودمشق. وتهدف المعارضة للسيطرة على حلب من أجل إقامة منفذ تجاري في المدينة وجوارها، كما تهدف للسيطرة على المعابر الحدودية التي تحاذي المواقع الاستراتيجية وتعزز وضعها في ضواحي دمشق. وفي هذا الإطار تبرز أهمية مدينة

القصير التي تعد الخاصرة الخلفية لحمص، والمدينتان معاً تربطان دمشق بمعاقل التمركز الديمغرافي للطائفة العلوية على الساحل.

التطور الثاني هو تسخين الجبهة الجنوبية على طول الحدود السورية ـ الأردنية مع التركيز بشكل خاص على مدينة درعا (التي منها انطلقت الثورة السورية) بهدف قطع الإمدادات التي تصل إلى المعارضة عن طريق الأردن.

التطور الثالث المهم هو تغير موازين القوة بين الجيش النظامي والفصائل المسلّحة، بعد تمكّن تلك الفصائل من إحراز تقدّم عسكري بالسيطرة على بعض المنافذ الحدودية كممر البوكمال مع العراق وأعزاز مع تركيا ورنكوس مع لبنان لوقف إمدادات النظام وإبعاد النازحين عن مرمى قصف الجيش النظامي، وبعد السيطرة على جملة منشآت استراتيجية كالقواعد الجوية وكتائب الصواريخ، فضلاً عن مهاجمة المطارات العسكرية وإصابة أهداف حيوية كما حدث بتفجير مبنى الأمن القومي السوري الذي قضى فيه وزير الدفاع ونائبه في تموز/ يوليو ٢٠١٢.

لكن بعد هذا التطور حدث تحول في موازين القوة بأثرٍ لا يغفل لكثافة التدخل العسكري للحرس الثوري الإيراني وقوات حزب الله اللبناني التي تتميز بكفاءة عالية بحروب المدن وحروب العصابات الطاغية على الظروف القتالية في سورية، إلى جانب اللجان الشعبية التي ساعد النظام وحلفاؤه على تنظيمها وإشراكها في بعض المهمات القتالية إلى جانب الجيش، ونتيجة تغير الاستراتيجية العسكرية للنظام من مواجهة الفصائل المسلّحة على امتداد الأراضي السورية إلى المواجهة معها في بؤر استراتيجية محددة، وكانت استعادة مدينة القصير من قبضة المعارضة السورية في مطلع حزيران/ يونيو ٢٠١٣ علامة بالغة الأهمية على هذا التطور بعد تمهيد طويل بسلسلة من المعارك على امتداد الساحل السوري، مع الاستعداد لخوض معركة حلب وهي معركة مفصلية.

ثالثاً: مآل الثورة بين صعوبات الحسم العسكري وجهود التسوية

إذا كان لاستعراض التغيرات في المشهد العسكري من نتيجة أساسية فإنما هي تلك الخاصة بصعوبة إحراز أي من الجيش النظامي والفصائل المسلّحة على اختلافها، حسماً عسكرياً للصراع، الأمر الذي أدى إلى أن يظل باب التسوية السياسية مشرعاً وهو ما يجب أن نحرص عليه ونؤكده في المطلق، ومع اتضاح النتائج الكارثية للتدخل

العسكري الخارجي في أكثر من تجربة سواء في العراق أو في ليبيا. وفي هذا الجزء من التقرير استعراض لأهم جهود التسوية ذات الصلة.

سعت الجامعة العربية منذ آب/ أغسطس ٢٠١١ للتوصل إلى تسوية سياسية بغية إنهاء العنف ضدّ المتظاهرين السلميين، والإفراج عن المحتجزين، وسحب العناصر المسلّحة من المدن والمناطق السكنية، وإرسال مراقبين، وقبلت سورية في كانون الأوّل/ ديسمبر ٢٠١١ ـ بعد مماطلة ـ خطّة الجامعة العربية، وأرسلت الجامعة مراقبين لكن بعثة المراقبة تمّ وقفها في ٢٨ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٢ بسبب تدهور الوضع الأمني.

وكانت المنظمة العربية لحقوق الإنسان قد لبت طلب الأمانة العامة للجامعة العربية في توفير الدعم التقني لبعثة المراقبين العرب، وأسهمت في وضع معايير اختيار المراقبين الحكوميين وغير الحكوميين، وإعدادهم لأداء مهامهم، ومناطق انتشارهم، ومنهجيات عملهم، وتحرّكاتهم الميدانية، وطبيعة القدرات التقنية التي تحتاجها البعثة.

لكنْ تحفظت المنظمة العربية عن قرار مجلس الجامعة بتسمية الفريق أول محمّد أحمد الدابي رئيساً للبعثة، كما سجلت مخالفته للخطوط الإرشادية المتفق عليها مع الأمانة العامة للجامعة في ١٠ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٢ على نحو قوّض بنية البعثة وقدرتها على النهوض بمسؤوليتها، ودعت في ٢٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٢ لتجميد عمل البعثة والنظر في سحبها تدريجياً.

وفي ٢٢ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٢ أقر مجلس وزراء الخارجية العرب خطّة عمل لإنهاء العنف بغية تسهيل عملية انتقال سياسي تؤدي إلى نظام ديمقراطي وتعددي يكون فيه المواطنون متساوين بغض النظر عن انتماءاتهم وأعراقهم من خلال البدء في حوار سياسي جاد بين الحكومة السورية وسائر أطراف المعارضة السورية تحت رعاية جامعة الدول العربية ووفق جدول زمني محدد من جانب الجامعة، بهدف:

ـ تشكيل حكومة وحدة وطنية.

ـ تفويض الرئيس السوري بكافة صلاحياته لكي يتعاون بشكل كامل مع حكومة الوحدة الوطنية، حتّى تتمكن من أداء واجباتها.

ـ إجراء انتخابات حرة وشفافة تحت إشراف عربي ودولي.

وفي ٢٣ شباط/ فبراير ٢٠١٢ قام الأمين العام للأمم المتحدة بتعيين كوفي أنان مبعوثاً خاصاً مشتركاً للأمم المتحدة والجامعة العربية بشأن سورية، وفي آذار/ مارس اقترح أنان خطّة سلام من ست نقاط لوقف إطلاق النار وفتح حوار سياسي، وفي الأسابيع التالية تفاوض على خطّة سلام مع الحكومة السورية، وأعلن في ٤ نيسان/ أبريل أن الرئيس الأسد قدم ضمانات بأنه سيبدأ فوراً سحب قواته وإتمام عملية الانسحاب العسكري من المناطق الحضرية بحلول ١٠ نيسان/ أبريل. وفي ٢١ نيسان/ أبريل أنشأ مجلس الأمن بعثة إشراف للأمم المتحدة في سورية قوامها ٣٠٠ مراقب، كلّفت بمراقبة وقف العنف وتنفيذ خطّة أنان، لكن مع استمرار العنف وتصاعده واستمرار وقف إطلاق النار من جانب قوات الحكومة وقوى المعارضة تمّ تجميد أعمال المراقبة في ١٦ حزيران/ يونيو.

وفي إطار هذه الصعوبات تشكلت «مجموعة العمل الدولية حول سورية» وتضم وزراء خارجية الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن وثلاث دول تمثل الجامعة العربية، هي الكويت والعراق وقطر، بالإضافة إلى تركيا، والأمين العام للجامعة العربية، والأمين العام للأمم المتحدة، ووزيرة خارجية الاتحاد الأوروبي.

واجتمعت اللجنة في حزيران/ يونيو ٢٠١٢، واتفقت على ١٨ مبدءاً كأساس لخطّة انتقالية لمعالجة الأزمة السورية، أصبحت لاحقاً محوراً للنقاش الدولي مع صعوبات الحسم العسكري والحلّ السياسي، وقد تضمن البيان الختامي مجموعة مبادئ يمكن إجمالها في ما يأتي:

- معارضة أي عسكرة إضافية للنزاع.

- وضع حدّ لإراقة الدماء في البلاد، ودعم كلّ الفرقاء لخطّة النقاط الست التي قدمها أنان، خصوصاً وقف إطلاق النار.

- تشكيل حكومة انتقالية تملك كامل الصلاحيات التنفيذية، وعليها أن تسمّي محاوراً فعلياً عندما يطلب المبعوث الدولي ذلك، للعمل على تنفيذ خطّة النقاط الست والخطّة الانتقالية.

- على المعارضة تدعيم تماسكها بهدف تسمية ممثلين فعليين للعمل على خطّة النقاط الست والخطّة الانتقالية.

• تمكين جميع فئات المجتمع السوري وأطيافه من المشاركة في عملية الحوار الوطني.

• تعديل الدستور بموافقة شعبية وإجراء إصلاحات قانونية، والإعداد لانتخابات حرة ومفتوحة أمام كافة الأحزاب، تضمن تمثيلاً كاملاً للنساء في كلّ جوانب العملية الانتقالية.

• السماح بمرور المساعدات الإنسانية إلى المناطق الأكثر تضرراً، وإطلاق سراح المعتقلين.

• تأمين استمرارية المرافق والجهات العامة أو ترميمها، ويشمل ذلك الجيش والأجهزة الأمنية.

• احترام كافة المؤسسات الحكومية لحقوق الإنسان، وتمكين ضحايا النزاع من الحصول على تعويضات أمام القضاء، واحترام الفرقاء بعثة مراقبي الأمم المتحدة والتعاون معها.

• استعداد مجموعة العمل لتقديم دعم فاعل لأي اتفاق يتم التوصل إليه بين الأطراف المعنية، ويمكن أن يتم ذلك بتفويض من الأمم المتحدة، وكذلك تخصيص موارد مالية مهمة لإعادة إعمار البلاد.

وفي ١٧ تموز/ يوليو صوّت مجلس الأمن على مشروع قرار بالتهديد بعقوبات غير عسكرية ضدّ الحكومة السورية بسبب عدم الالتزام بخطّة النقاط الست، لكن روسيا والصين صوتاً ضده. وفي آب/ أغسطس أعلن أنان استقالته من منصب المبعوث الخاص، وانسحبت بعثة المراقبة، وفي أيلول/ سبتمبر تولّى الدبلوماسي الجزائري الأخضر الإبراهيمي منصب المبعوث الخاص بعد أنان.

ورغم تعطيل إجراءات مجلس الأمن بشأن سورية، أصدرت الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان عدة قرارات بأغلبية كبيرة، وحدد مجلس حقوق الإنسان صلاحيات اللجنة الدولية لتقصي الحقائق المفوضة بالتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان في سورية، كما تكررت الدعوات بإحالة الوضع برمته على المحكمة الجنائية الدولية، وجاء أبرز تلك الدعوات من جانب بعض الدول الأعضاء ومن جانب المفوضية السامية لحقوق الإنسان.

وخارج نطاق الأمم المتحدة نفذت كلّ من كندا وسويسرا وتركيا والولايات المتحدة إضافة إلى الاتحاد الأوروبي عقوبات ضدّ أفراد وهيئات مشاركة في انتهاكات حقوق الإنسان في سورية، شملت حظر صادرات النفط السوري ومبيعات الأسلحة إلى سورية، وتعهدت ١٩ دولة بجامعة الدول العربية تنفيذ هذه العقوبات، لكن الجامعة لم تضع آلية فعالة لمراقبة تنفيذ العقوبات.

وبعد عام من مؤتمر جنيف واستعصاء الحسم العسكري من جانب النظام وكذلك من جانب قوى المعارضة المسلّحة، واستفحال تداعيات الأزمة الإقليمية والدولية بالعدوان الإسرائيلي العسكري على سورية والكلام على تزويد روسيا الجيش السوري بصواريخ (S-300) للدفاع الجوي، اتجهت الأنظار مجدداً إلى مبادئ جنيف كمخرج للأزمة، وبدأت المساعي لعقد مؤتمر (جنيف ٢). لكن مجموعة عوامل لا تزال تعيق تحقيق الانطلاق في خيار التسوية السياسية للصراع في سورية، منها تخبط السياسة الأمريكية في المنطقة وعدم استقرارها على رؤية واضحة تجاه سورية، ثم موقف بعض القوى الإقليمية، المصرّة على عدم تدفق السلاح والمقاتلين الأجانب، وبعض المجموعات التكفيرية التي تقع أي تسوية سياسية للصراع هناك خارج أجندتها الجهادية.

رابعاً: المواقف الدولية والإقليمية

تناولت الأجزاء السابقة من التقرير بعض المواقف الدولية والإقليمية من تطورات القضية السورية، وذلك في سياق تحليل الإطارين الدولي والإقليمي العربي وغير العربي. وفي ما يأتي تحليل بعض المواقف التي لم يشملها التحليل:

١ ـ المواقف الدولية

أ ـ الموقف الأمريكي

منذ إعلان جنيف في ٣٠ حزيران/ يونيو ٢٠١٢ أوكلت إدارة أوباما مهمة إيجاد حلّ سياسي للأزمة السوريّة إلى موسكو من دون أن تبدو في عجلة من أمرها. فالولايات المتحدة وعلى الرغم من رغبتها في رحيل الأسد، فإنها لم تخفِ يوماً أنها لا تريد انهيار نظامه، أو وصول قوى إسلامية متشددة إلى السلطة. كما أنّها ظلت لفترة طويلة تعتبر أنّ الوضع السوري تحت السيطرة طالما ظلّ الصراع محصوراً في حدود سورية ويجري

حسبما يعتبره بعض منظّريها على شكل حرب بين «قوى الشرّ» ـ أي بين متشددين سنة في مواجهة متشددين شيعة ـ لا مصلحة لواشنطن في وقفها أو في دعم أحد أطرافها. فإذا كانت الولايات المتحدة لا تحبذ يقيناً استمرار الأسد في السلطة، إلا أنها تخشى أن تخلفه تنظيمات محسوبة على القاعدة ما يجعلها تحرص على ترتيب عملية تداول السلطة.

وفي هذا السياق توصلت الولايات المتحدة مع روسيا إلى اتفاق يسمح بالعودة إلى إعلان جنيف يتجاوز إشكالية التفسيرات المختلفة التي حالت دون تطبيقه عبر تحديد مصالح مشتركة تشكّل مدخلاً لحلّ الأزمة. فقد صرح وزير الخارجية الأمريكي جون كيري في مؤتمر صحفي جمعه مع نظيره الروسي سيرغي لافروف: «أنّ ما هو محوري الآن هو أنّنا ـ أي واشنطن وموسكو ـ ستتعاون على تطبيق إعلان جنيف، والنظر إلى مصالحنا الاستراتيجية التي تشمل مكافحة التطرف والإرهاب وتفادي تفكك سورية». لكن في الوقت نفسه فإن عقد مؤتمر جنيف ٢ تواجهه عدة عقبات أهمها:

ـ عدم ضمان قدرة الروس على إقناع الأسد والحلقة المحيطة به بالبقاء بعيداً من الحكومة الانتقالية، بل وليس لديها القدرة على إقناعه بالتنحي.

ـ عدم قدرة الأمريكيين على دفع مختلف فصائل المعارضة إلى الحوار مع النظام، خصوصاً مع عدم سيطرة المعارضة السياسية على المعارضة العسكرية، فضلاً عن عدم سيطرة الجيش السوري الحرّ على الجماعات المتطرفة.

ـ إن الأطراف الإقليمية الفاعلة في الأزمة السورية (إيران ـ حزب الله ـ السعودية ـ قطر ـ تركيا ـ الأردن) لكلّ منها مصالحه الخاصة التي لا يمكن التنازل عنها بسهولة مهما كانت الضغوط، خصوصاً أن هذه المصالح ستتأثر سلباً أو إيجاباً بمستقبل سورية ونظامها المقبل.

ب ـ الموقف الروسي

لا يزال جوهر الموقف الروسي يقوم على رفض أي تدخل خارجي للتغيير في سورية، والتمسّك بأن يقتصر دور الدول الإقليمية والدولية على رعاية الحوار والتفاهم بين أطراف الأزمة مع مواصلة الدعم السياسي، سواء المباشر أو غير المباشر، للنظام ورفض أي قرارات تصدر عن مجلس الأمن بالتدخل، هذا بالإضافة إلى مواصلة تقديم

الدعم العسكري والاقتصادي للنظام واستمرار عمل الخبراء العسكريين الروس في معظم قطاعات الجيش السوري وفي بعض المصانع السورية، والترتيب لوجود طويل الأمد في القاعدة البحرية الروسية في طرطوس.

وقد أجرت قوات البحرية الروسية مناورات عسكرية قبالة الشواطئ السورية في المتوسط استمرت من ١٩ إلى ٢٩ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٣. وقد وصفت هذه المناورات بأنها الأضخم في نوعها التي تجريها القوات الروسية منذ انهيار الاتحاد السوفياتي في بداية التسعينيات، وقد شارك فيها أكثر من ٢٠ سفينة حربية و٣ غواصات انضمت إلى المناورات من الجيوش الروسية المتمركزة في كل من البحر الأسود وبحر البلطيق وبحر الشمال. وقد حملت هذه المناورات بالطبع رسائل واضحة إلى الغرب بعدم التفكير في أي تدخل عسكري في سورية.

على صعيد آخر، فإن الموقف الروسي من الأزمة السورية سبق أن شهد مواقف متناقضة بين مؤسسة الرئاسة والحكومة من جهة وبين وزارة الخارجية من جهة أخرى حول توزيع الأدوار، إلا أن ذلك لا يمثل تغييراً استراتيجياً في الموقف الروسي إنّما هو يشكل أرضية لفتح قنوات اتصال مستقبلاً مع قوى المعارضة وكذلك مع دول الخليج العربي في حال تغيرت المعادلة العسكرية على الأرض.

ويمكن القول إن ثبات الموقف الحقيقي الروسي من نظام الأسد ـ حتّى الآن ـ يؤكّد الاقتناع الروسي بأن الأوضاع لا تزال تحت سيطرة النظام ولا تفرض تغييراً في هذا الموقف، وأن الجهود التي بذلت من الولايات المتحدة وأطراف أخرى قد ساهمت في إحداث نوع من التقارب بين وجهتي النظر الروسية والأمريكية تستند إلى الحلّ السلمي للأزمة السورية والقلق من أي حلّ عسكري.

ج ـ الموقف الصيني

على الرغم من أن الصين لا تزال متردّدة عموماً في معارضة الغرب بشأن القضايا التي لا تؤثّر في مصالحها المباشرة، إلا أنها مع ذلك انضمت إلى روسيا في معارضة قضايا محدّدة، ما سمح للروس بالاضطلاع بدور قيادي (وتحمّل النقد)، وبالتالي خلق نمط من المعارضة الصينية ـ الروسية للولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا.

وقد استخدمت بكين مع موسكو حقّ النقض ضدّ مشروعي قرارين في مجلس الأمن، لكن في حين كان موقف روسيا بشأن سورية صريحاً، اتسم موقف الصين بدرجة ولو قليلة من الالتباس. فبينما انصب اهتمام موسكو على النظام العالمي، ركزت بكين على مصالحها الخاصة، وكانت مخاوفها تتمحور بشكل رئيس حول إمدادات الطاقة، الأمر الذي جعل بكين تولي المزيد من الاهتمام لطروحات المملكة العربية السعودية ودول الخليج الأخرى، في الوقت الذي قام الصينيون بالالتفات مجدّداً إلى مصالحهم في المناطق المحيطة بهم كما هي الحال في بحرَي الصين الشرقي والجنوبي، إذ بدا جلياً أنهم رأوا أنه ليس من الحكمة في شيء إرهاق علاقاتهم الدبلوماسية مع الغرب عبر إضافة صراع في دولة بعيدة لا تحظى بأهمية ضخمة بالنسبة إليهم، فضلاً عن أنهم لا يفهمونها بشكلٍ جيد.

وفي هذا السياق، وعلى النقيض من روسيا، امتنعت الصين عن الدخول في جدلٍ معلن مع الغرب بشأن سورية. ورداً على ذلك، تعمد الأمريكيون والأوروبيون عدم توجيه اللوم إلى بكين، بينما ركزوا انتقاداتهم على موسكو.

٢ ـ المواقف الإقليمية

أ ـ الموقف الإسرائيلي

إسرائيل هي الطرف الأوّل المستفيد من استمرار العنف في سورية، وهي ضالعة في المعارك التي تدور رحاها على الأراضي السورية، كما أنها المحرض الرئيس على التدخل العسكري الخارجي لإطاحة نظام بشّار الأسد، كون هذا السيناريو يعيد إنتاج السيناريوهين العراقي والليبي، ومن هنا فإنها تخضع في مسألة الأسلحة الكيميائية كمنفذ لدور أممي في الأزمة السورية.

على صعيد آخر، تراقب إسرائيل تطور الصراع الدائر في سورية وانعكاساته اللبنانية تحسباً لأي طارئ. ويتضح ذلك من خلال قيامها بغارات جوية على مواقع سورية في كانون الثاني/ يناير ونيسان/ أبريل ٢٠١٣ في ضواحي دمشق لتحقيق جملة أهداف منها:

ـ الحيلولة دون تحريك أي أسلحة أو صواريخ أرض ـ أرض، أو أرض ـ جو الاستراتيجية من جانب النظام أو نقلها إلى حزب الله.

ـ منع أي من التنظيمات الجهادية من الوصول إلى مواقع هذه الأسلحة.

ب ـ المواقف الخليجية

أدّت دول الخليج بشكل عام والسعودية وقطر بشكل خاص دوراً أساسياً في احتضان المعارضة السورية، وكانت هي المبادِرة بالاعتراف بالائتلاف الوطني ممثلاً للشعب السوري، وهي التي ضغطت من أجل تسليم الائتلاف مقعد سورية في جامعة الدول العربية، كما أنها هي التي دفعت في اتجاه الحلّ العسكري للأزمة مع اختلاف في فصيل المعارضة المدعوم من السعودية مقارنة بقطر، فبينما تؤيد السعودية الجيش السوري الحرّ فإن قطر تؤيد الجماعات السلفية المقاتلة التي تتولى تدريبها ونقلها إلى سورية وهي تباشر هذا الجهد في المناطق التي استولت عليها المعارضة على الحدود مع تركيا.

ج ـ الموقفان المصري والأردني

تغير الموقفان المصري والأردني على مدار الفترة التي يغطيها التقرير، وذلك على نحو كشف في الحالة المصرية عن ارتباك في عملية صنع السياسة الخارجية بشكل عام وعن غياب رؤية استراتيجية لدور مصر الإقليمي بشكل خاص. فلقد تقلب الموقف المصري من المطالبة برحيل الأسد، إلى تأييد التسوية السياسية بمشاركة إيرانية من خلال ما يعرف باسم المبادرة الرباعية (مصر ـ السعودية ـ إيران ـ تركيا) مع ما هو معلوم من دعم إيراني لاستمرار رئاسة الأسد في الإشراف على المرحلة الانتقالية، وأخيراً إلى العودة للمطالبة برحيل الأسد لا بل وتشجيع الجهاد في سورية وقطع العلاقات الدبلوماسية مع دمشق في الوقت الذي يرفع فيه الرئيس المصري شعار عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول!

وبعد تدخل حزب الله علناً في المواجهة العسكرية في سورية ومشاركته الفاعلة في تحرير منطقة القصير الاستراتيجية من أيدي المعارضة، نحا الموقف المصري منحىً أكثر تشدداً، بالغاً ذروته في دعوة الرئيس المصري محمد مرسي، قبيل تنحيته بأسبوعين، حزب الله إلى الخروج من سورية ومعلناً قطع العلاقات الدبلوماسية كلياً مع سورية وإغلاق السفارة السورية في القاهرة، وسحب القائم بالأعمال المصري من دمشق.

أما **الأردن** فلقد تغير موقفه من سياسة احتواء تداعيات الصراع في سورية إلى المشاركة النشطة في جهود إنهاء هذا الصراع من خلال دعم فصائل المعارضة المسلّحة (المعتدلة)، حيث ينظر الأردن إلى تنامي نشاط الجماعات المتشددة المتحالفة مع القاعدة في سورية باعتبارها تمثل تهديداً وجودياً له. ومن جهة أخرى، فإن عدد اللاجئين السوريين في الأردن يقدر بنحو نصف مليون سوري، وهو ما يفرض أعباءً شديدة على الاقتصاد الأردني. ويأمل الأردن في أن تنجح المعارضة (المعتدلة) في حسم الموقف عسكرياً والوقوف في وجه القوى المتطرفة، ولا سيّما جبهة النصرة. ويترافق ذلك كلّه مع تأكيدات من مصادر أوروبية على انتشار خلايا تابعة لأجهزة الاستخبارات الأمريكية والبريطانية داخل سورية انطلاقاً من الأردن وبالتنسيق مع الاستخبارات الأردنية لمراقبة أي عمليات تحريك للأسلحة الاستراتيجية السورية (كيميائية ـ صواريخ).

وفي هذا السياق قادت الولايات المتحدة مناورات عسكرية في الأردن خلال الفترة ٨-٢٥ حزيران/ يونيو ٢٠١٣ شارك فيها ١٩ بلداً، من بينها بريطانيا وفرنسا ومعظم بلدان الخليج العربية. وقامت الولايات المتحدة في إثرها بتنصيب بطاريات صواريخ باتريوت في الأراضي الأردنية، تاركة الأسلحة التي استخدمتها في المناورات، وهي ذات طابع هجومي، كطائرات ف ١٦، في الأردن، فضلاً عن ترك ٧٠٠ جندي أمريكي في أراضي المملكة الهاشمية، في دلالة واضحة على دور أمريكي ما في سورية يجري رسمه عبر الأراضي الأردنية.

الفصل السابع

العراق، عام جديد
من عدم الاستقرار السياسي

مرّ العراق خلال الفترة التي يغطيها التقرير بعدد من التطورات المهمة في تحديد مستقبله السياسي ومستقبل علاقاته الإقليمية والدولية، بعض هذه التطورات مرتبط بتعقيدات التفاعل بين القوى العراقية المختلفة، مثل تظاهرات المحافظات السنية، وأزمة سحب الثقة من حكومة نوري المالكي التي قادتها القائمة العراقية وحظيت بدعم جزئي من التيار الصدري، وبعضها الآخر مرتبط بالتحولات الاستراتيجية التي تشهدها المنطقة العربية، وبخاصة منطقة المشرق، نتيجة الصراع الدائر في سورية منذ آذار/ مارس ٢٠١١ والذي أخذت تأثيراته تمتد إلى داخل العراق لتؤثر ليس فقط في ميزان القوى الداخلي، إنّما أيضاً في علاقاته الإقليمية.

وسيناقش هذا الجزء من التقرير كلاً من هذه التطورات على حدة.

أولاً: الوضع السياسي

مرّ العراق خلال الفترة التي يغطيها التقرير، بثلاث أزمات سياسية هزت شرعية الحكومة العراقية وعززتها تظاهرات الربيع العراقي التي اندلعت في بعض المحافظات، كما تجددت قضية تحويل المحافظات إلى أقاليم، وهي من القضايا الشائكة التي ظلّ هناك توقع مستمر بتفجرها في أي لحظة.

١ ـ تفاقم «أزمة» شرعية الحكومة

ظلت تداعيات توقيع اتفاق أربيل في ١١ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٠ الذي أنهى أزمة تشكيل الحكومة العراقية بعد انتخابات آذار/ مارس ٢٠١٠ تؤثر في معدل الاستقرار السياسي في العراق، وشهدت الفترة التي يغطيها التقرير تطورين مهمين مرتبطين بهذا الاتفاق.

يتمثل **التطور الأوّل** باستمرار الجدل الخاص بتشكيل المجلس الوطني للسياسات الاستراتيجية، حيث نصّ اتفاق أربيل على أن تكون رئاسته من نصيب القائمة العراقية، لكن متابعة كيفية تعامل المالكي مع هذه المسألة تفيد اتّباعه سياسة «إفراغ المجلس من مضمونه»، إذا كان سيشكل. في حين كانت فكرة هذا المجلس هي الإنجاز الرئيس لاتفاق أربيل، ولكنه كان إنجازاً ملغوماً. فالاتفاق على إنشاء سلطة جديدة في العراق غير منصوص عليها في الدستور يعني عملياً ترك الباب مفتوحاً أمام القوة الرئيسة التي تشكل الحكومة للتنصل منه في أي لحظة لكونه غير دستوري، وهو ما حدث فعلاً من خلال المماطلة في إقرار القانون المنظم لعمل المجلس.

يذكر أن القائمة العراقية كانت قد تقدّمت بمشروع قانون خاص بالمجلس لكنه لم يحظ بقبول، واتجه نوري المالكي والقوى المؤيدة له لتحميل القائمة العراقية مسؤولية عدم تشكيل المجلس نظراً إلى تمسكها بأهمية أن يكون للمجلس دور تنفيذي، في حين ترى قائمة دولة القانون أن دوره خاص بالتخطيط. ولا تزال العراقية متمسكة بهذا المجلس حيث صرح النائب عن ائتلاف العراقية حسن سلمان وهاب في ١٧ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٢ بحسب ما نقلت «السومرية نيوز»، أن القائمة العراقية ستطالب بتأسيس المجلس باعتباره «من أهم ركائز حلّ الأزمة السياسية»، وسيكون ذلك أثناء انعقاد الاجتماع الوطني المقرر عقده بعد عودة رئيس الجمهورية جلال طالباني من العلاج (لم يحدد تاريخ معين في حينه).

ويتعلق **التطور الثاني** بتلويح القوى المعارضة للمالكي بسحب الثقة منه نتيجة الاستهداف المباشر لقيادات القائمة العراقية من قِبل حكومته بعد اكتمال انسحاب القوات الأمريكية من العراق في ١٨ كانون الأوّل/ ديسمبر ٢٠١١، حيث صدرت مذكرة توقيف في حقّ نائب الرئيس العراقي طارق الهاشمي بتهمة تورطه في عمليات إرهابية. كما اتجه المالكي للتهديد بسحب الثقة من نائبه صالح المطلك الذي ينتمي إلى القائمة

العراقية أيضاً، ورداً على ذلك عملت العراقية على مقاطعة جلسات مجلس النواب العراقي مما أدى إلى توقف أعمال المجلس، كما قاطع وزراؤها اجتماعات الحكومة الأسبوعية.

ورغم تراجع أهمية قضية المطلك، فإن قضية الهاشمي لا تزال من القضايا الساخنة، وبخاصة بعد اكتسابها بعداً إقليمياً نتيجة الزيارة التي قام بها الهاشمي لكلّ من قطر والسعودية وتركيا، ثمّ اختياره الإقامة في هذه الأخيرة في ما يشبه المنفى الاختياري، وكذلك بعد صدور حكمين بإعدامه، الأوّل في أيلول/ سبتمبر ٢٠١٢، والثاني في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٢، وهو ما يشير إلى إصرار حكومة المالكي على تصعيد صراعها مع منافسيها السنة في العراق تأثراً بموقفهم من الصراع الدائر في سورية.

ويمكن القول إن سياسات المالكي في إدارة العلاقة مع خصومه كانت بمنزلة إشارة «ردع» واضحة لكلّ من يحاول أن يعارضه، كما عنت من الناحية العملية انتهاء شرعية حكومة المالكي، وهو ما سعت العراقية للترويج له من خلال طرحها أولاً فكرة الانتخابات المبكرة التي أيدها التيار الصدري، ثمّ طرحها ثانياً فكرة سحب الثقة من الحكومة التي أيدها الصدر أيضاً. وفي المقابل، طرح المالكي فكرة حكومة الأغلبية مما عنى عملياً إنهاء الشراكة مع العراقية، كما اتجهت بعض قيادات دولة القانون للتهديد بحل البرلمان كأحد الخيارات للخروج من الأزمة.

ولا تزال أزمة شرعية الحكومة مستمرة، بل إنها تداخلت مع التظاهرات التي تشهدها المحافظات العراقية، كما حدث فيها تطور خاص بلجوء القوى الكردية والتيار الصدري والقائمة العراقية إلى استصدار قانون من مجلس النواب في ٢٧ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٣ يقيد ولاية المالكي بولايتين اثنتين فقط بدلاً من ثلاث ولايات بتأييد ١٧٠ صوتاً.

وقد اتجه المالكي، في محاولة منه لإضعاف خصومه، للاستفادة من الانقسامات الموجودة داخل القائمة العراقية، حيث تبرز داخل القائمة استناداً إلى بعض قياديي القائمة، كتلة التجديد برئاسة طارق الهاشمي، وجبهة الإنقاذ الوطنية برئاسة صالح المطلك، وكتلة رئيس القائمة العراقية إياد علاوي وأعضاء الوفاق الوطني، وكتلة أسامة النجيفي، ومجموعة جمال الكربولي. وسعى المالكي في هذا السياق لاستقطاب كتلة صالح المطلك ومجموعة جمال الكربولي التي سجلت لدخول انتخابات المحافظات

تحت مسمّى القائمة العراقية الوطنية، كما ساعد رفض المالكي توجهات حكومة كردستان، في ما يتعلق بالمناطق المتنازع عليها، على كسب ثقة بعض النواب من محافظات كركوك ونينوى وصلاح الدين وديالى عن القائمة العراقية، وهو ما ترجم إلى رفضهم التوقيع على طلب سحب الثقة عنه. وحتّى كتابة التقرير، أدت تظاهرات المحافظات لتطويق هذه الاستراتيجية، حيث مثل ذلك ضغطاً على القوى السنية القريبة من المالكي وأدى إلى تواريها عن المشهد.

ويمكن القول إن التطورين السابقين لهما دلالتهما المهمة، بالنسبة إلى مستقبل الوضع السياسي في العراق من حيث مدى قابلية استمرار منطق الشراكة الذي أرسته الولايات المتحدة، حيث لم تعد الإشكالية مرتبطة فقط بعدم تمثيل السنة بل بـ «استعداء» الأكراد واحتمال تحولهم من وسيط اعتاد التوفيق بين القوى العراقية المختلفة إلى ندّ له مصالح محددة، وبخاصة بعد السياسات الاستفزازية التي اتبعها المالكي ضدّ الأكراد، ومنها إرسال قيادة عمليات دجلة إلى المناطق المتنازع عليها ووقف رواتب ثلاثة أفواج كردية تابعة للفرقة ١٢ ومدرسة قلاجولان وزاخو العسكريتين التابعتين للجيش العراقي. وهكذا أصبح الأكراد ولا سيما في ظلّ غياب طالباني نتيجة مرضه، طرفاً مباشراً في الصراع.

٢ ـ تزايد أهمية قوى الشارع

استمرت تأثيرات الثورات العربية على العراق طوال الفترة التي يغطيها التقرير، حيث شهد العراق تجدد تظاهرات ساحة التحرير التي اندلعت أول مرة خلال شهر شباط/ فبراير ٢٠١١، لكن ليس لأسباب اجتماعية واقتصادية كما كان الوضع في ٢٠١١، وإنما نتيجة عدم الرضا عن وضع السنة في هيكل السلطة السياسية. وقد كان اعتقال عدد من العناصر المكلفة حماية وزير المالية العراقي رافع العيساوي القيادي في القائمة العراقية منتصف كانون الأوّل/ ديسمبر ٢٠١٢ مناسبة لاندلاع هذه التظاهرات، حيث أقدمت مجموعة من العشائر والقوى السنية على تنظيم سلسلة من التظاهرات والاحتجاجات في المحافظات ذات الأغلبية السنية في الغرب والشمال والوسط، انطلاقاً من محافظة الأنبار، إلى جانب تنظيمها اعتصاماً مستمراً في الرمادي والموصل.

وتطالب هذه التظاهرات بأربعة مطالب مرتبطة بتعديل وضع السنة في العراق من حيث نصيبهم في السلطة، وتشمل إلغاء قانون المساءلة والعدالة الذي حلّ محل قانون

اجتثاث البعث وإلغاء المادة ٤ من قانون الإرهاب، وتحقيق التوازن في أجهزة الدولة ومؤسساتها، وإجراء تعداد سكاني بإشراف دولي قبل تنظيم أي انتخابات في العراق.

واللافت للانتباه أن تحرّكات قوى الشارع ومطالبها واستراتيجيات التصعيد التي تتبعها، تتخطى مطالب القائمة العراقية المعارضة، مستلهمة في ذلك نماذج الثورات العربية، ومن ذلك إطلاق أسماء جمعة «الوفاء» و«الخلاص» و«اللاعودة» و«العزة» و«اللاتراجع» على فعاليات التظاهر المختلفة، ورفعها شعارات تطالب ليس فقط بتعديل وضع السنة العراقيين، وإنما أيضاً برحيل المالكي. وهكذا وعلى غرار شعارات «الشعب يريد إسقاط النظام» علا شعار «يا مالكي شيل إيدك الشعب العراقي ما يريدك».

وقد استخدمت حكومة المالكي العنف لفض تلك التظاهرات ما تسبب في حادثة الفلوجة في ٢٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٣ التي أسفرت عن مقتل سبعة أشخاص نتيجة إطلاق الجيش النار على المتظاهرين وهم يؤدون صلاة الجمعة، كما تعرّض المتظاهرون لعدة هجمات من قوات الأمن العراقية، كان أشدها الهجوم على مخيم للمتظاهرين في الحويجة في ٢٣ نيسان/ أبريل ٢٠١٣، ما أدى إلى مقتل ٥٠ شخصاً، وادعت القوات الحكومية أن الهدف كان إلقاء القبض على عناصر من الجماعة النقشبندية التي كانت مختبئة بين المتظاهرين بعد مهاجمتها نقاطاً تابعة للجيش.

وأكد وزير الدفاع العراقي سعدون الدليمي في ٥ أيار/ مايو ٢٠١٣ أن ساحات الاعتصام أصبحت «مكاناً للقتل والتعذيب». ويلاحظ أنه بعد إعلان جبهة النصرة في سورية عن تحالفها مع القاعدة في العراق خلال نيسان/ أبريل ٢٠١٣، اتجهت الحكومة لاستخدام الحرب على الإرهاب لتبرير العنف الذي تمارسه ضدّ المتظاهرين، حيث أصدرت وزارة الدفاع العراقية في ٢٠ أيار/ مايو ٢٠١٣ بياناً، تحدّث عن أن قسماً من المعتصمين في الأنبار «حلفاء طبيعيين للقاعدة»، وقد جاء هذا البيان بعد إعدام بعض العناصر المتشددة ١٤ مواطناً تمّ اختطافهم في الأنبار منتصف أيار/ مايو ٢٠١٣.

ومن ناحية ثانية، سعى المالكي لتشويه التظاهرات حيث حذر في بيان له من «مؤامرات مخابرات إقليمية وبقايا النظام السابق وتنظيم القاعدة لجر الجيش إلى مواجهة مع المتظاهرين»، كما صرح في ٢ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٣ بأن هناك «أجندات أجنبية وراء الاحتجاجات». وأضاف قائلاً «لقد صبرنا كثير ولا تتوقعوا أن المسألة مفتوحة». وتحدّث وزير الدفاع العراقي سعدون الدليمي كذلك في ٥ أيار/ مايو ٢٠١٣ عن دعم

تركيا للمتظاهرين في العراق من خلال تنظيمها مؤتمر ربيع العراق في اسطنبول، ودعاها إلى عدم «التدخل بشأننا، لأننا لا نتدخل بشأن أحد».

ومن ناحية ثالثة، لجأ المالكي للنأي بنفسه عن المسؤولية عن هذه التظاهرات، حيث حمّل مجلس النواب مسؤولية تلبية مطالب المتظاهرين، كما شكل لجنة وزارية تتألف من سبعة وزراء يرأسها حسين الشهرستاني وتضم نائب رئيس الوزراء لمناقشة مطالب المتظاهرين.

وفي المقابل، نجحت قوى الشارع في استقطاب التيارات السياسية المناوئة للمالكي ومنها مسعود بارزاني وحزبه، وذلك على نحو يفيد تحول الموقف الكردي في الصراع السياسي، حيث ظلّ الأكراد، خاصة جلال طالباني، منذ ٢٠٠٣ يؤدون دور الوسيط بين المالكي والقوى العراقية الأخرى، لكن سياسات استعداء الأكراد كما سلفت الإشارة أدت إلى تغيير وجهتهم.

على صعيد آخر، أعلن التيار الصدري تأييده التظاهرات وسحب وزيريه (البلديات والموارد المائية) من اللجنة الوزارية التي شكلها المالكي لبحث مطالب المتظاهرين بعد «فشل اللجنة في الوصول لنتائج فعلية». كما أعرب مقتدى الصدر عن تضامنه مع مطالب المتظاهرين في الأنبار وطالب في ١ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٣ النواب بالوقوف إلى جانب المتظاهرين «ما دامت مطالبهم شرعية وخدمية»، وأكد مخاطباً المالكي «أنهم شركاء معنا في بناء العراق كحال جميع الأطراف والطوائف».

واتجه المتظاهرون من جانبهم، لتأكيد الوحدة الوطنية من خلال رفعهم شعار «إخوان سنة وشيعة هذا الوطن لا نبيعه»، وتنظيمهم صلاة جمعة موحّدة للسنة والشيعة في ٤ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٣ وذلك في جامع الشيخ عبد القادر الكيلاني ببغداد بمشاركة الصدر نفسه. كما جدد المتظاهرون رفض الدعوات التي أطلقت من جانب بعض خطباء الجمعة إلى إقامة إقليم سنّي. وفي الوقت ذاته عمد المتظاهرون إلى تصعيد تحرّكاتهم من خلال الإعلان عن تنظيم مسيرات في جمعة «الزحف السلمي» تتجه إلى حيّ الأعظمية ببغداد في ١٥ شباط/ فبراير ٢٠١٣، وإن كانوا قد تراجعوا عن ذلك استجابة لرأي المرجعيّة السنية التي حذّرت من المواجهات بين المتظاهرين والقوات العراقية. كما طالب مفتي الديار العراقية رافع الرفاعي والشيخ عبد الملك السعدي في ٤ آذار/ مارس ٢٠١٣ بانسحاب وزراء القائمة العراقية من الحكومة احتجاجاً على عدم

استجابة المالكي لمطالب المتظاهرين، وذلك أسوة بانسحاب رافع العيساوي وزير المالية، لكن لا تزال القائمة العراقية منقسمة حول اتخاذ قرار بهذا الشأن.

ومع اقتراب موعد انتخابات المحافظات، اتبع المالكي سياسة مع المتظاهرين تجمع بين الجزرة والعصا، أما التلويح بالجزرة فتمثل بتقديم بعض التنازلات قبيل الانتخابات مباشرة حيث أعلنت في ٧ نيسان/ أبريل ٢٠١٣ عن إدخالها تعديلات على قانون المساءلة والعدالة، وهو أحد المطالب التي رفعها المتظاهرون. وبموجب هذه التعديلات سيتم عمل أرشيف ختامي نهاية عام ٢٠١٣ ليتم بموجبه حصر المشمولين بالقانون مع عدم إضافة أي شخص آخر بعد نهاية هذا العام. كما قرر مجلس الوزراء إنهاء قانون المخبر السري وإجراء تعديلات مهمة على أصول المحاكمات الجزائية، وحملت الحكومة مجلس النواب العراقي مسؤولية إقرار هذه التعديلات.

وأما رفع العصا فيلاحظ أنه بعد حصول ائتلاف المالكي على عدد مهم من المقاعد في انتخابات المحافظات التي نظمت في ٢٠ نيسان/ أبريل ٢٠١٣، وشملت ١٢ محافظة، وحصل فيها المالكي على ٩٧ مقعداً، اتجهت حكومته لتبني سياسات أكثر تشدداً تجاه المتظاهرين وبخاصة على المستوى الأمني، ومن ذلك مهاجمة القوات العراقية مسجد سارية وسط بعقوبة بعد صلاة الجمعة ١٧ أيار/ مايو ٢٠١٣، ما أدى إلى إضعاف مبادرة المرجع السني الشيخ عبد الملك السعدي التي تقدّم بها قبل يومين من هذا الهجوم وتقوم على الحوار بين ممثلي المعتصمين والحكومة. وفي هذا السياق أعلن معتصمو الفلوجة عن تخليهم عن مبادرة السعدي، بينما أعلن المتظاهرون في مناطق أخرى استمرارهم في التظاهر والاعتصام.

٣ ـ مشكلة الأقاليم و«استعداء» الأكراد

شهدت الفترة المصاحبة لاكتمال انسحاب القوات الأمريكية من العراق مطالبة بعض المحافظات بالتحوّل إلى أقاليم إدارية واقتصادية، وبخاصة محافظات صلاح الدين والأنبار وديالى، وهذه المحافظات، ولا سيما في حالة الأنبار كان قد سبق لها رفض فكرة التحوّل إلى أقاليم، وقد فسر صالح المطلك، نائب رئيس الوزراء العراقي، هذا التحوّل بسياسات المالكي المجحفة تجاه هذه المحافظات. وهي السياسات التي استهدفت السنة والقائمة العراقية المدعومة من قطاع مهم من السنة، حيث شنت الأجهزة الأمنية حملة اعتقالات لأساتذة وأكاديميين في جامعة تكريت، ولضباط سابقين

بتهمة انتمائهم لحزب البعث وتدبيرهم انقلاباً عسكرياً، كما استهدفت نوري المالكي وطارق الهاشمي على نحو ما سلفت الإشارة، وصالح المطلك، وكلاهما من قيادات القائمة العراقية. كما أنها تعتبر ردّ فعل على فشل المالكي في تحسين الوضع الاقتصادي والخدمي في البلاد خلال المئة يوم التي تحدّث عنها بعد تشكيل حكومته.

وقد ظلت فكرة فدرالية الدولة العراقية طوال الفترة التي يغطيها التقرير، وتحول المحافظات إلى أقاليم استناداً للمادة ١١٥ من الدستور العراقي من القضايا التي تثور وتخفت، وهي تعدّ من القضايا الشائكة التي توقع كثيرون أنها قد «تفجر» العراق بمجرد انسحاب القوات الأمريكية المحتلة.

ويعدّ إقليم كردستان «الإقليم» الوحيد الموجود حالياً في العراق، ويدور الخلاف بينه وبين الحكومة المركزية حول صلاحيات كلّ منهما في مواجهة الآخر، فلقد تصاعدت الخلافات بين الجانبين حول عدد من القضايا، أبرزها حدود دور قوات البشمركة، إذ بينما يتعامل معها إقليم كردستان كقوة نظامية تابعة له يمتد نطاق عملياتها إلى المناطق المتنازع عليها في نينوى وكركوك وصلاح الدين وديالى، ترى حكومة المالكي أن الجيش العراقي هو المسؤول عن تأمين الأوضاع في تلك المناطق. كما يختلف الجانبان حول كيفية إدارة حقول النفط والغاز الواقعة في إقليم كردستان. بعبارة أخرى، تسعى حكومة كردستان لمزيد من الاستقلالية، وهو ما ترفضه حكومة المالكي في كلّ مناسبة بل وتدفع نحو مزيد من المركزية في إدارة شؤون البلاد بما يضمن تبعية الإقليم للحكومة المركزية.

إن الأكراد يعتبرون استمرار سياسات المالكي، خطراً يهدد ما حصلوا عليه من مكاسب، ويهددون في المقابل بالإعلان عن حقّ الإقليم في تقرير مصيره إذا ما تمّ الإخلال بمواد الدستور التي تعالج القضايا الشائكة بين كردستان والحكومة المركزية، بخاصة تلك المتعلّقة بالمناطق المتنازع عليها، وهذا ما أكده الرئيس العراقي جلال طالباني ورئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني أكثر من مرة. ومثل هذه الخلافات مع الأكراد والحكومة المركزية تفسر موقف الأكراد الداعم للتظاهرات الشعبية. جدير بالذكر أنه خلال تظاهرات ٢٣ كانون الأوّل/ ديسمبر ٢٠١٢ رفع المتظاهرون في الأنبار علم إقليم كردستان بحسب ما نقلت المدى برس، وهو ما أثار حفيظة الحكومة المركزية في بغداد. بل إن بعض هذه الخلافات أفضى إلى وقوع مواجهات بين الجانبين كما

حدث بمناسبة أزمة طوز خرماتو في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٢ بين الجيش العراقي وقوات البشمركة، نتيجة تشكيل حكومة المالكي «قيادة عمليات دجلة» لتأمين المناطق المتنازع عليها. وكانت وزارة الدفاع قد أعلنت عن تشكيل هذه القيادة في ٣ تموز/ يوليو ٢٠١٢، لتشرف على الوضع الأمني في ديالى وكركوك، ثمّ أضيف إليها صلاح الدين لاحقاً.

ويعبر تشكيل هذه القوات عن تجاهل واضح لاتفاق سبق أن أبرم بين كلٍّ من القوات العراقية وقوات البشمركة والقوات الأمريكية في ٢٠٠٨، وهو الاتفاق الذي نصّ على تشكيل لجنة مشتركة من ثلاثتها تدير المناطق المتنازع عليها أمنياً من خلال نقاط تفتيش مشتركة إلى حين تسوية أوضاعها استناداً للمادة ١٤٠ من الدستور العراقي. وقد مارست هذه القيادة الجديدة أعمالها فعلياً في ١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٢ حين اتجهت لتفتيش أحد مقار حزب الاتحاد الوطني الكردستاني في طوز خورماتو جنوب كركوك، واشتبكت مع قوات البشمركة هناك.

وقد استدعى تحرّك هذه القوات ردّ فعل من حكومة المالكي والأكراد، على مستوى التصريحات السياسية وعلى مستوى التحرّكات العسكرية، على نحو أنذر بتجدد دائرة العنف (Spiral of Violence)، حيث أعلن مسعود بارزاني رئيس إقليم كردستان في ١٧ تشرين الثاني/ نوفمبر أنه أمر بإعلان «حالة التأهب في صفوف البشمركة في المنطقة التي تتمتع بحكم ذاتي». كما تناقلت الصحف العراقية مع تصعيد الجيش العراقي تحرّكاته في المناطق المتنازع عليها تصريح وزير البشمركة جعفر الشيخ مصطفى بأن «قوات البشمركة في موقف الدفاع عن نفسها، وأنها لن تقف مكتوفة الأيدي إذا ما تعرضت لهجوم». ومن جانبه دعا مسعود بارزاني قوات البشمركة «بأن يكونوا على أتم الاستعداد للتصدي لأي تطاول وتجاوز عدائي». وحذر النائب في التحالف الكردستاني عن محافظة كركوك خالد شواني من «اندلاع حرب» بسبب استفزازات القيادة الجديدة، واعتبر أن «الاجتماعات التي تعقدها قيادة العمليات موجهة ضدّ الأكراد بالدرجة الأولى».

وتكمن أهمية الأزمة السابقة في كشفها عن دلالتين رئيستين. تتعلّق الدلالة الأولى برغبة رئيس الوزراء العراقي في السيطرة على المؤسسات الحيوية السياسية والأمنية، بدلاً من أن يتشارك في إدارتها مع القوى الأخرى، وعلى حدّ تعبير أحد الدبلوماسيين

الأمريكيين فإن المالكي يفضل أن يكون رئيس وزراء دولة «يسيطر فيها على المناطق الغنية بالنفط، بدلاً من أن يكون رئيس وزراء المناطق الشيعية Shiistan».

وغياب مثل هذه الشراكة يحول دون التوصل إلى حلول مرضية للأطراف المختلفة في القضايا الخلافية، كما أنه يعني إفراغ ما تمّ الوصول إليه من اتفاقيات ومواثيق من مضمونها، ومن ذلك اتفاق أربيل الذي شكل حكومة المالكي الحالية، والدستور العراقي، الذي رغم ملاحظات القوى السياسية عليه إلا أنه يعدّ الوثيقة التي تحدّد قواعد اللعبة السياسية وتضبطها، وذلك أن من أسباب أزمة طوز عدم تشاور المالكي مع الأكراد بخصوص تشكيل القيادة الجديدة، ومحاولته تسويق فكرة «عدم دستورية» وجود قوات البشمركة وعدم أحقيتها في الانتشار في المناطق المتنازع عليها، وقفزه على الاتفاق الخاص باللجنة المشتركة الذي تمّ التوصل إليه في عام ٢٠٠٨.

وتتعلّق الدلالة الثانية للأزمة بهشاشة تحالف القوى الكردية مع المالكي استناداً لاتفاق أربيل، فهذا الأخيرلم يتعد كونه إجراء لبناء الثقة تمهيداً لمعالجة القضايا الخلافية التي تدور حول درجة استقلال حكومة كردستان في إدارة مواردها عن الحكومة المركزية، وحول حدود صلاحياتها وبخاصة في ما يتعلق بدور قوات البشمركة. وذلك أن إقليم كردستان يتعامل مع البشمركة على أنها قوة نظامية تابعة له، لكنّها في الوقت نفسه تعتبر جزءاً من القوات العراقية وتحصل على ميزانيتها من الميزانية الاتحادية ويمتد نطاق عملياتها إلى المناطق المتنازع عليها التي لم تتم معالجة وضعها بعد استناداً إلى المادة ١٤٠ من الدستور. بينما ترى حكومة المالكي أن الجيش العراقي هو المسؤول عن تأمين الأوضاع في المناطق المذكورة. وهذا الوضع ينذر ببداية تحول الأكراد من وسيط إلى ندّ للمالكي على نحو ما سبق بيانه.

ويدعم هذا التحوّل في موقف الأكراد متغيران رئيسان، يتعلق **المتغير الأوّل بحالة عدم الثقة بين القوى السياسية** بتأثير من ميراث الماضي دون اتخاذ أي إجراءات لتبديدها، وهذا ما تؤكده مخاوف الأكراد من تزايد قوة الجيش الاتحادي، كما عبر عنها مسعود بارزاني رئيس إقليم كردستان بتحفظه عن بيع واشنطن طائرات أف ١٦ للعراق طالما كان المالكي في السلطة، وكما أفصح عنها وزير البشمركة بعد أزمة طوز بتصريحه القائل «لدينا معلومات بأن ٤٢٥ من كبار ضباط الجيش من رتبتي الفريق واللواء، وردت

أسماؤهم في قوائم المساءلة والعدالة، ومنهم من اتهم بارتكاب جرائم ضدّ العراقيين» وهو ما ينذر بعودة الممارسات التي شهدها عهد صدام حسين.

ويتعلق **المتغير الثاني بغياب الوسيط الأمريكي**، قبل أن تتم إعادة بناء الثقة بين الطرفين، حيث قامت واشنطن بدور مخفف الصدمة (Buffer) بين هذين الطرفين طوال فترة وجودها في العراق، وشكلت لجنة مشتركة معهما، سبقت الإشارة لها، لإدارة المناطق المتنازع عليها ثمّ انسحبت منها مع الانسحاب الأمريكي من العراق. إن واشنطن تدرك أهمية الدور الذي قام به الأكراد في العراق منذ سقوط نظام صدام حسين في ٢٠٠٣، وترى في استمرار هذا الدور «صمام أمان» لاستمرار النموذج السياسي للسلطة الذي خلقته بعد الاحتلال، والذي يقوم من جهة على المحاصصة الطائفية ومن جهة أخرى على ضعف الحكومة المركزية الموالية لإيران في مواجهة حكومة كردستان المدعومة من تركيا. ولقد حاولت واشنطن معالجة قضية المناطق المتنازع عليها قبل إعادة انتشار قواتها في العراق حيث طرح قائد قواتها راي أوديرنو عدة خيارات لتأمين تلك المناطق، شملت تشكيل قوات أمنية استناداً إلى الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة، أو استمرار العمل بالآلية التي أقرت منذ عام ٢٠٠٨ وبموجبها يتم تشكيل نقاط التفتيش المشتركة، أو دمج قوات البشمركة في الجيش العراقي. لكن نظراً إلى عدم موافقة الأطراف المعنية على الخيارين الأوّل والثاني، استمر العمل بنقاط التفتيش المشتركة.

وفي ما يخص أزمة طوز تحديداً لجأت واشنطن إلى الوساطة بين الطرفين، حيث وصل إلى بغداد في ١٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٢ وفد أمريكي برئاسة مدير مكتب التعاون الأمني الأمريكي ـ العراقي الجنرال كاسلين واجتمع مع وزير البشمركة، واقترح إعادة نشر قوات أمريكية في المناطق المتنازع عليها، وتزامن ذلك مع جهود مماثلة بذلها نائب الرئيس الأمريكي جو بايدن المسؤول عن الملف العراقي وجهود أخرى لرئيس البرلمان العراقي أسامة النجيفي، وذلك بهدف التوصل لاتفاق «مبدئي» بين حكومتي المالكي وكردستان، والعودة للعمل بآلية اللجنة المشتركة، لكن ستبقى قضية المناطق المتنازع عليها الصخرة التي تتكسر عليها أي اتفاقات ما لم تتم تسويتها.

إن تحول الأكراد الكامل إلى طرف في الصراع يتوقف بدرجة كبيرة على كيفية تعامل الحكومة المركزية مع مطالبهم الخاصة بمزيد من الاستقلال، وكذلك على حجم الضغوط الخارجية التي تمارس على بغداد من أجل تقديم تنازلات للأكراد، وقد أشار

العديد من التقارير والتحليلات التي نشرتها صحيفة **الشرق الأوسط** خلال شباط/ فبراير ٢٠١٣، إلى وجود تحرّك أوروبي/ أمريكي لتحفيز الأكراد على التوسط بين الحكومة والمتظاهرين من خلال عقد مؤتمر للحوار الوطني في أربيل، بعد عودة جلال طالباني من العلاج، للتوصل إلى صيغة تسمح بالخروج من الأزمة السياسية التي يمرّ بها العراق حالياً.

ثانياً: الوضع الأمني

ظلّ الوضع الأمني في العراق خلال الفترة التي يغطيها التقرير هشاً من حيث عدم قدرة الحكومة على استعادة الأمن أو توفير النظام في المدن العراقية، وذلك رغم محاولتها إثبات قدرتها على حفظ الأمن أثناء القمة العربية التي عقدت ببغداد في آذار/ مارس ٢٠١٢. فوفقاً لوكالة فرانس برس وقعت ثلاثة انفجارات قرب المنطقة الخضراء التي تعقد فيها القمة كما أطلقت ثلاثة صواريخ أثناء افتتاح القمة، وقع أحدها عند السفارة الإيرانية.

ويرتبط تدني مستوى الأمن في العراق باستمرار **الأسباب السياسية الهيكلية** للعنف دون أن تتم معالجتها بجدية، وهي الأسباب المتمثلة بانعدام الثقة بين القوى الداعمة للمالكي والقوى المعارضة له، واستمرار الإقصاء السياسي للسنة، وتعزز الولاءات الضيقة.

ويعتبر منحى العنف مؤشراً جيداً على مستوى الأمن في العراق، حيث يشير موقع Iraq Body Count إلى ارتفاع ضحايا أعمال العنف من المدنيين في العراق خلال عام ٢٠١٢ إلى ٤٥٦٨ قتيلاً من المدنيين وأفراد الأمن العراقي وعناصر الصحوات، ويتركز معظمهم في بغداد ونينوى وديالى، بينما كان عدد القتلى ٤١٤٤ شخصاً خلال عام ٢٠١١. واستناداً إلى تقرير الإيكونومست المنشور في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٣ فإن هناك ١٨ تفجيراً أسبوعياً في المتوسط، وأن ٤٣ بالمئة من أعمال العنف تركز في بغداد ونينوى خلال عام ٢٠١٢.

ومثل هذا الوضع يفسر مخاوف المسؤولين الأمريكيين من تدهور الوضع في العراق، بخاصة على ضوء تطور الصراع في سورية، حيث يشير تقرير **نيويورك تايمز** الذي نشر في ٢٤ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٢ إلى أن المسؤولين الأمريكيين يرون أن هناك

حالة من عدم اليقين حول الوضع الأمني في العراق في ظلّ «استمرار علاقات العراق مع النظام الثيوقراطي في إيران». ويشير التقرير أيضاً إلى وجود محاولات من بعض القبائل السنية الموجودة في الأنبار على الحدود مع سورية للقيام بعمليات مسلّحة بالتعاون مع المقاتلين السوريين السنة، في محاولة لإطلاق صراع سني ـ شيعي في المنطقة.

ورغم أن الولايات المتحدة هي التي مهدت المناخ لتوتر كهذا نتيجة صيغة المحاصصة الطائفية التي استحدثتها، إلا أن انفلات الوضع يؤذي مصالحها في المنطقة. وفي هذا السياق يمكن تفهم الضغوط الأمريكية على العراق وتهديدها بوقف المعونات له إذا لم يقم بمنع تحليق الطائرات الإيرانية المتجهة إلى سورية في محيطة الجوي.

وترتبط قدرة الحكومة العراقية على استعادة الأمن في العراق **بثلاثة متغيرات**، يتعلق **الأوّل برفع كفاءة القوات العراقية** وبخاصة في ما يتعلق بحماية مجالها الجوي. وفي هذا السياق فإنها سعت إلى الاتفاق مع شركة بي بي البريطانية لتدريب القوات العراقية وتطوير قدراتها في ما يخص حماية المنشآت النفطية. كما أنَّ هناك جهوداً لم تتضح أبعادها بعد لوضع إطار منظم لتدريب الولايات المتحدة للقوات العراقية، وذلك فيما تستمر الإدارة الأمريكية في توفير السلاح للقوات العراقية بهدف الحفاظ عليها كـ «حليف» لكن لا تزال هناك حساسيات خاصة بتوفير معدات معينة تسمح بسيطرة العراقيين على مجالهم الجوي وذلك مع تزايد النقاشات داخل الكونغرس الأمريكي حول ضرورة استخدام المعونات العسكرية كأداة لتغيير سياسات المالكي تجاه سورية، ولإعادة تعريف علاقاته مع إيران. اتجهت حكومة المالكي للبحث عن مصادر أخرى للسلاح مثل سعيها للحصول على أنظمة دفاع جوي من روسيا.

إلى جانب ذلك، لا تزال أجهزة الأمن العراقية، وبخاصة عناصر الشرطة، هدفاً رئيساً للهجمات المسلّحة. فاستناداً لقاعدة البيانات الخاصة بعدد القتلى في العراق Iraq Body Count، كانت عناصر الشرطة الفئة الأكثر استهدافاً طوال الفترة ٢٠٠٣ ـ ٢٠١١، حيث بلغ عدد القتلى من الشرطة ٩٠١٩، وبلغ ٧٤٤ في عام ٢٠١١، بينما ارتفع عام ٢٠١٢ إلى ٩٣٩، كما ارتفعت نسبتهم من إجمالي القتلى في هذا العام لتبلغ ٢٠,٦ بالمئة في حين كانت ١٧,٥ بالمئة في ٢٠١١.

وبالتالي، يظل التحدي الذي يواجه الحكومة العراقية خلال الفترة المقبلة حول رفع كفاءة الأجهزة الأمنية العراقية، ورفع مستوى ثقة المواطن العراقي بها، واختيار

الجهات التي ستقوم بذلك، هل من خلال الدول الإقليمية، أو من خلال قبول العروض الأمريكية؟

ويتعلق **المتغير الثاني بمواجهة مشكلة «الجماعات» المسلّحة**، التي أصبحت جزءاً من الواقع الأمني في العراق، وذلك رغم العديد من عمليات الاعتقال والدّهم التي نفذتها القوات العراقية. ويمكن التمييز هنا بين ثلاث مجموعات مسلّحة تميزت بالنشاط بدرجة أو بأخرى خلال الفترة التي يغطيها التقرير. تتمثل المجموعة المسلّحة الأولى بـ «**جيوب**» **تنظيم القاعدة** التي استعادت نشاطها على ضوء استمرار الصراع في سورية، وانتقال السلاح إلى العراق عبر مسارات مختلفة من ليبيا بعد سقوط نظام العقيد القذافي. وقد أعلن تنظيم دولة العراق الإسلامية التابع للقاعدة مسؤوليته عن هجمات ٩ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٢ التي استهدفت مواقع مدنية وعسكرية، وأدت إلى مقتل تسعة وإصابة ٤٠٠ شخص. وذكر بيان التنظيم أن هذا الهجوم هو ردّ على «حملة التعذيب والتصفية المنظمة التي يتعرض لها أسرى أهل السنة في سجون الحكومة الصفوية». إلى جانب ذلك، اتجهت القاعدة في بلاد الرافدين لإعلان دعمها للتظاهرات في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٣، كما أعلنت مسؤوليتها عن مقتل إيفان العيساوي وهو أحد قياديي مجالس الصحوات في الشهر نفسه، وقد تلا اغتياله تهديد القائمة العراقية بمقاطعة جلسات مجلس النواب. واستناداً إلى تقرير أنتوني كوردسمان، الخبير الأمريكي المتخصص في شؤون العراق، فإن تلك الجماعات باتت قادرة على التكيف مع البيئة الأمنية المتغيرة، وهي لا تزال قادرة على شنّ علميات تسقط عدداً كبيراً من الضحايا.

وتتمثل المجموعة المسلّحة الثانية بـ «**الجماعات السنية**»، وتحديداً جيش رجال الطريقة النقشبندية الذي ينشط في شمال ووسط العراق، ويلاحظ تزايد استهدافه قوات الأمن العراقية وعناصر الصحوات ومسؤولين حكوميين ونشطاء المجتمع المدني. فعلى سبيل المثال، شهدت الفترة من تموز/ يوليو إلى تشرين الأوّل/ أكتوبر ٢٠١١، اغتيال أو محاولة اغتيال ما لا يقل عن ٦٦ مسؤولاً حكومياً.

وتتألف المجموعة المسلّحة الثالثة من **الميليشيات الشيعية** التي تمثل بحقّ تحدّياً كبيراً للحكومة العراقية، واستناداً إلى تقرير المفتش العام الخاص بإعادة بناء العراق فإن هذه الميليشيات تتألف من جيش المهدي وعصائب أهل الحقّ وكتائب حزب الله في العراق ثمّ مؤخراً جيش المختار الذي سعى واثق البطاط الزعيم السابق لحزب الله في

العراق لتشكيله في شباط/ فبراير ٢٠١٣. ورغم انخفاض معدل نشاط هذه الميليشيات خلال الفترة التي يشملها التقرير إلا أن شبكات دعمها مادياً ولوجستياً لا تزال قائمة وبخاصة في المحافظات الجنوبية.

ومن المتوقع أن يترتب على استمرار الصراع السياسي في العراق مزيد من تفكيك سلطة الدولة الأمنية وفقدانها عملياً لصالح نمو السلطة الأمنية لهذه الجماعات، ولا سيما أنها عادة ما تستهدف قوات الأمن العراقية. وربما ترتبط خطورة هذه الجماعات أكثر بعلاقتها بالقوى السياسية التي يحتمل أن تلجأ لهذه الجماعات في إدارة صراعها السياسي مع غيرها من القوى، وبخاصة في حالة الميليشيات الموالية للتيار الصدري ومنظمة بدر التابعة للمجلس الأعلى الإسلامي.

ويتعلق **المتغير الثالث بالقدرة على «دمج» الصحوات**، وهي القضية التي من المتوقع تفجرها خلال الفترة المقبلة مع استمرار التظاهرات في المحافظات، وتختلف هذه المشكلة في طبيعتها عن مشكلة الجماعات المسلّحة من حيث شرعية وجود الصحوات التي ارتبطت بكيفية تشكلها والإنجاز الأمني الذي حققته، وكذلك من حيث ضمانها تمثيل السنة بالتحديد في أجهزة الأمن العراقية. إن مشكلة الصحوات تستخدم كورقة سياسية يتجاذبها المالكي مع القوى الأخرى، كما أنَّ دمجها يواجه مقاومة من داخل الأجهزة الأمنية العراقية، هذا إلى استهدافها بواسطة العمليات المسلّحة. وقد كان الاتفاق على استئناف دمج الصحوات في اتفاق أربيل، السابق الإشارة إليه من العوامل التي سهلت تشكيل الحكومة الحالية، ولكن لم يتم اتخاذ خطوات فعلية في هذا الاتجاه، مع العلم بأن القاعدة نجحت في استقطاب عناصر منها بواقع ٤ من كلّ ألف عنصر بحسب إحصاءات الحكومة العراقية.

كما أخذت القاعدة تستهدف نقاط التفتيش التي تديرها عناصر الصحوات كما تستهدف قادتها وعناصرها. فعلى سبيل المثال تمّ استهداف عناصر الصحوات في التاجي شمال بغداد في شباط/ فبراير ٢٠١٣ أثناء تسلمهم رواتبهم، ويمكن فهم هذه الهجمات على أنها إشارة من القاعدة تفيد قدرتها على هدم الأمن الذي ساهمت في تحقيقه الصحوات.

ويشير أنتوني كوردسمان، عند قراءته للوضع في العراق، في دراسة نشرت في آذار/ مارس ٢٠١٢، إلى أن الخطر الحقيقي مرتبط باستمرار «حالة الصراع الإثني

العنيف في العراق لفترة طويلة دون العودة بالضرورة إلى مستوى الحرب الأهلية التي كانت مشتعلة خلال ٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٨»، وذلك نظراً إلى ما يترتب على هذا الوضع من اجتذاب التدخلات الإقليمية والدولية لدعم بعض الأطراف على حساب الأطراف الأخرى.

ثالثاً: تأثير الثورات العربية على علاقات العراق الإقليمية

طرحت الثورات العربية، وخصوصاً الثورة في سورية، عدداً من التحديات أمام قدرة العراق على تنشيط علاقاته الإقليمية، وذلك نتيجة عاملين: يتعلق **العامل الأوّل** بالثورة في سورية التي سرعان ما تحولت إلى صراع مسلّح بين المعارضة والنظام، والتي باشرت تلك الزاوية تأثيرها في اتجاهين أساسين: يتمثل **الاتجاه الأوّل** بانعكاس الصراع على الداخل العراقي وبالذات على علاقات المالكي مع القوى السياسية الأخرى. ذلك أن سقوط نظام الأسد سيترتب عليه اهتزاز قبضة المالكي على الدولة ومن شأن ذلك أن يكون مصدر إلهام للقوى السنية من أجل الثورة ضده، وبخاصة إذا وصلت جماعة الإخوان المسلمين للسلطة في سورية مما يعزز موقف الحزب الإسلامي العراقي كونه يمثل فرعاً للإخوان المسلمين، وأخذاً في الاعتبار الدور الذي قام به في تظاهرات المحافظات.

على صعيد آخر، سيؤثر وضع أكراد سورية بدرجة كبيرة على النزعة الانفصالية لحكومة إقليم كردستان العراقية. ويمكن القول، إن موقف حكومة المالكي من الأكراد مرتبط بموقفهم من الصراع في سورية. ففي الوقت الذي تؤيد فيه حكومة المالكي نظام بشّار الأسد وتدعم الحوار بينه وبين المعارضة، يدعم مسعود بارزاني رئيس إقليم كردستان المعارضة السورية، حيث تشير عدة تقارير إلى أن قوات البشمركة منعت في تموز/ يوليو ٢٠١٢ الجيش الاتحادي من عبور الحدود إلى سورية. وتخشى الحكومة المركزية من تشكل تحالف بين إقليم كردستان وتركيا يسمح بتوجيه ضربة لنظام الأسد. وفي هذا السياق يمكن فهم الاتهام الذي وجهه المالكي أخيراً لكردستان، بسماحها للقوات التركية بالوجود على أراضي الإقليم بينما ترفض وجود قوات الجيش الاتحادي.

ويدعم مخاوف بغداد الدعم الدبلوماسي الذي تقدّمه تركيا لإقليم كردستان في صراعه مع المالكي، فخلال أزمة طوز خورماتو زار السفير التركي لدى بغداد كلاً من

الرئيس العراقي ورئيس إقليم كردستان، من دون أن يلتقي بالطرف الآخر للأزمة وهو حكومة المالكي. كما صرح رجب طيب أردوغان في ٢١ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٢ بالقول «كنا نتخوف على الدوام من احتمال أن يتسبب (المالكي) بحرب طائفية، ومخاوفنا بدأت في هذا الوقت تتحقق شيئاً فشيئاً».

وقد شهدت الحدود العراقية في ٤ آذار/ مارس ٢٠١٣ مناوشات بين الجيش العراقي والجيش السوري الحرّ، حيث أعلن بيان وزارة الدفاع العراقية عن استهداف مسلحين قافلة تقل جنوداً تابعين للنظام السوري تمّ قتل ٤٨ منهم وذلك في صحراء الرطبة غرب محافظة الأنبار، وكانت القافلة متوجهة إلى سورية عبر منفذ الوليد الحدودي. وذكر موقع «العربية»، أن هؤلاء الجنود كانوا قد هربوا من مركز اليعربية الحدودي مع العراق خلال العمليات العسكرية بينهم وبين الجيش السوري الحرّ قبل ذلك بيومين.

ولما كانت هذه المنطقة الحدودية قد شهدت مواجهات مسلّحة من قبل، فلقد طالبت العشائر العربية المجتمعة في بلدة ربيعة، بالقرب من الحدود العراقية ـ السورية، الحكومة العراقية بعدم التدخل في الشأن السوري، كما طالب أسامة النجيفي رئيس مجلس النواب العراقي في ٥ آذار/ مارس ٢٠١٣، بالوقوف على «الحياد» من الصراع في سورية، ورأى أن التورط في الصراع قد يجر العراق إلى مشاكل «في غنى عنها»، ويقصد بذلك ألا ينجز العراق لتنفيذ عمليات عسكرية ضدّ المعارضة السورية المسلّحة، وألا يكون في المقابل حاضناً للميليشيات المسلّحة في سورية.

أما **الاتجاه الثاني** فيتعلق بتحول موقف العراق من سورية إلى متغير في علاقاته مع دول الخليج. بالرغم من أن انعقاد القمة العربية في ميعادها ببغداد في آذار/ مارس ٢٠١٢، عبر عن بداية «تحول ما» في العلاقات بين العراق والدول العربية بعامة والدول الخليجية بصفة خاصة، وذلك بعد أنْ أرجئت القمة لمدّة عام بطلب خليجي، بسبب موقف العراق من احتجاجات البحرين في شباط/ فبراير ٢٠١١. إذ يذكر أن نوري المالكي اعتبر، في حديثه مع قناة البي بي سي البريطانية في ٢٦ آذار/ مارس ٢٠١١، أن القضية في البحرين أصبحت «قضية بين الشيعة والسنة». وأوضح أن «دخول قوات من دول عربية مصنفة على أنها سنية إلى جانب الحكومة السنية في البحرين وضع الشيعة أمام حالة وكأنها عملية حشد سني ضدّ الشيعة»، وقد دفع ذلك دول الخليج، استناداً إلى

حديث ممثل العراق الدائم في الجامعة العربية، للمطالبة بإلغاء القمة، وما حدث فعلياً هو إرجاؤها بداية إلى منتصف أيار/ مايو ٢٠١١، ثمّ إلى آذار/ مارس ٢٠١٢.

ورغم حملة «الدبلوماسية العامة» التي قامت بها الحكومة العراقية بهدف ضمان إنجاح القمة من خلال ما يمكن اعتباره علاجاً «موسمياً» لبعض القضايا المعلّقة كحل مشكلة «الحوالات الصفراء» مع مصر وفتح قناة للحوار مع السعودية أدى إلى تعيين سفير سعودي غير مقيم في العراق لأول مرة منذ حرب تحرير الكويت؛ رغم هذه الحملة الدبلوماسية إلا أن موقف العراق من الصراع في سورية، كان مسؤولاً عن عدم تفعيلها بالنظر إلى تماهي الموقف الرسمي فعلياً مع الموقف الإيراني رغم بعض المظاهر المحدودة للتمايز كما في إدانة قمع المتظاهرين، وفتح الحدود الشرقية أمام النازحين والسماح بتهريب بعض الأسلحة إلى سورية.

وفي ما يتعلق بما دار في القمة، تجنب المالكي تقويم الموقفين السعودي والقطري الداعيين لدعم المعارضة السورية وتسليحها، واكتفت كلمته بالحديث عن أهمية «الحوار الوطني» باعتباره «الاختيار الوحيد لحلّ الأزمة». ويمكن القول بأن العراق، في هذه القضية تحديداً، نجح في تجنب تضمين إعلان القمة تبني خيار تسليح المعارضة من خلال تمسكه بالنقاط الست الخاصة بالمبعوث الأممي والعربي كوفي أنان، حيث نصّ إعلان القمة على «التمسّك بالحلّ السياسي والحوار الوطني»، ورفض التدخل الأجنبي في الأزمة السورية حفاظاً على وحدة سورية وسلامة شعبها. وهذا يتسق مع دعوة العراق إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية تمثل مكونات الشعب السوري وإعطائها صلاحيات التفاوض مع المعارضة، ثمّ قيام مجلس الأمن بإصدار قرار بمنع التدخل في الشؤون الداخلية السورية.

وبالتالي، فإن ما انتهى إليه إعلان بغداد، يعكس موقف العراق وبطبيعة الحال إيران وعدد من الدول العربية، ويتعارض مع ما كانت تطالب به السعودية وقطر تحديداً خلال مؤتمر أصدقاء سورية الذي عقد في تونس ثمّ في إسطنبول بعد القمة، ومؤداه ضرورة تسليح المعارضة السورية.

أما بعد قمة بغداد فلقد هاجم المالكي موقفي قطر والسعودية من الأزمة السورية، وتحدّث عن رفضه الصريح تسليح المعارضة قائلاً: «عجيب أمر هاتين الدولتين أن تدعوا إلى التسليح، بدلاً من أن تعملا على إطفاء النار». وتتوقف قدرة العراق على

الاستمرار في الترويج لمشروعه لحلّ الأزمة في سورية على كيفية إدارة خلافاته مع دول الخليج، وبخاصة قطر حول هذه الأزمة لكون قطر ترأس اللجنة العربية المعنية بمتابعة الأزمة السورية، وهي اللجنة التي شارك العراق لأول مرة في اجتماعاتها بعد القمة. كما أنَّ قدرة العراق المشار إليها تتوقف على اتجاهات الموقف الإيراني حيال تطورات الوضع في سورية، وهو ما يقودنا إلى النقطة التالية.

ويتعلق **العامل الثاني**، بالتنافس التركي ـ الإيراني في العراق والذي يتعزز بتنافسهما حول أسلوب التعاطي مع القضية السورية، فعلى الرغم من أن التنافس التركي ـ الإيراني على النفوذ في العراق سابق على بدء الثورة السورية، حيث استطاعت الدولتان أن تتوصلا إلى صيغة، لتقسيم «ناعم للنفوذ» بينهما، إلا أن هذه الصيغة لم تكن ثابتة، خصوصاً عندما كانت تثار قضية مصير المناطق المتنازع عليها، مثل مدينة كركوك وما إذا كانت ستنضم إلى إقليم كردستان أم ستكون تابعة لبغداد أم سيتم التعامل معها كإقليم ذي وضعية خاصة. فحكومة المالكي تماطل في تطبيق المادة ١٤٠ من الدستور العراقي الخاصة بكركوك، وترغب في الحفاظ على الوضع القائم في المدينة وتدعمها في ذلك إيران، في حين تطالب تركيا بوضع خاص للمدينة يضمن تمثيلاً نسبياً للتركمان ويحفظ حقوقهم الخاصة بالمشاركة في قوات الأمن.

وقد أدى الصراع في سورية، واختلاف تركيا وإيران حول كيفية معالجته وما سيترتب على تطوراته من تحديد حجم نفوذ كلّ منهما في سورية مستقبلاً، دوراً مهماً في توتر علاقاتهما في العراق، حيث تتبنى تركيا سياسة دعم المعارضة السورية وتستضيف مؤتمراتها كما أنها تستضيف وفق آخر إحصاء خاص للأمم المتحدة ١٧٠ ألف لاجئ سوري يتوزعون على ١٣ مخيماً، وهي تدعم الجهود الدولية الخاصة بالضغط على الأسد، وتلوح حتّى باستخدام القوة العسكرية في حال استهداف مصالحها على ما سلفت الإشارة في الشقّ الخاص بتركيا في التقرير. بينما تتبنى إيران سياسة أخرى تقوم على دعم نظام الأسد عسكرياً ومادياً ودبلوماسياً بهدف ترتيب نقل السلطة على نحو يضمن مصالحها في سورية. وعلى عكس تركيا، ترى إيران أن المعارضة السورية هي «قوى إرهابية مدفوعة الأجر».

هذا التباين في الموقفين التركي والإيراني تصاعد مع استضافة اسطنبول مؤتمر أصدقاء سورية في ١ نيسان/ أبريل ٢٠١٢، وهو ما وصفه نائب وزير الخارجية الإيراني حسين أمير عبد اللهيان، بأنه «عبثي ومؤشر على تخبّط البعض وعناد البعض الآخر تجاه

سورية». وبعد المؤتمر بثلاثة أيام أعلن وزير الخارجية الإيراني علي أكبر صالحي أن محادثات ٥+١ الخاصة بالبرنامج النووي قد تتم في العراق أو الصين وليس في تركيا، وذلك اعتراضاً على الموقف التركي تجاه النظام السوري، واقتناعاً من تصور داخل إيران بأن تركيا غير مؤهلة للعب دور «الوسيط المحايد» في المحادثات مع الغرب رغم أنها سبق واستضافت محادثات كانون الثاني/ يناير ٢٠١١.

وقد امتدت تأثيرات هذا التباين حول سورية إلى العراق، حيث يلاحظ أنه خلال الأشهر الماضية سعت إيران إلى تكثيف وجودها الاقتصادي في كركوك، وذلك من خلال ضخها استثمارات في مجال الطاقة وتوليد الكهرباء، الأمر الذي يطرح تحدّياً على تركيا لموازنة هذا النفوذ الاقتصادي الإيراني. لكن تركيا تقاربت مع أكراد العراق، وبخاصة مسعود البارزاني، وقام وزير خارجيتها أحمد داود أوغلو بزيارة إلى كركوك في آب/ أغسطس ٢٠١٢ كما سبقت الإشارة، وهناك التقى مع المسؤولين المحليين ثمّ مع رئيس إقليم كردستان من دون الحصول على إذن من الحكومة العراقية، وذلك استناداً إلى ما أفاد به بيان وزارة الخارجية العراقية الذي استنكر الزيارة، وهو ما أدى إلى توتر العلاقات بين بغداد وأنقرة.

لقد ارتبطت التطورات التي يغطيها التقرير بتعقيدات الصراع الدائر في سورية، وبالتنافس الإقليمي على النفوذ في منطقة المشرق على ضوء هذا الصراع، ويعدّ العراق المقياس Barometer الذي يتم من خلاله قياس حجم التوتر وشدّة الصراعات في الإقليم، وبخاصة أن اشتداد أزمة حكومة المالكي الحالية يتزامن مع اتجاه الحكومة لتنشيط سياستها الخارجية بدعم إيراني، بحيث يمكن اعتباره محاولة لتقليص حجم ضغط الأزمة الداخلية. ولقد اتضح ذلك على سبيل المثال في استضافة العراق قمة ٥+١ في أيار/ مايو ٢٠١٢ من دون تدخله في المفاوضات، كما اتضح في حديث نوري المالكي عن استعداده للتوسط بين الإمارات وإيران في قضية الجزر الثلاث. لكن يتبقى أن تطورات سورية هي التي ستحدد بدرجة كبيرة مستوى الاستقرار السياسي والأمني في العراق خلال الفترة المقبلة.

وفي إطار ذلك، من المتوقع ألا تكون الأزمات التي يشهدها العراق هي الأخيرة، وذلك نظراً إلى استمرار الصراع في سورية، فضلاً عن استمرار الأسباب الهيكلية للصراع بين القوى العراقية، والتي سبق التعرّض لها. كما أن تلك الأزمات قد لا تتم

حلحلتها استناداً إلى ما ورد في الدستور العراقي من إجراءات خاصة بسحب الثقة من الحكومة، بل من الممكن أن تحل سياسياً من خلال عقد مؤتمر وطني يتم فيه تجديد الالتزام باتفاق أربيل، وهذا يعني عملياً استمرار الحكومة الحالية حتّى نهاية عام ٢٠١٣.

يعزز هذا الخيار موقف القوى الداخلية، وتحديداً الكردية من الأزمة، وذلك أن ثمة انقساماً كردياً، حول كيفية التعامل مع حكومة المالكي، وبالتالي لن يؤدي الأكراد دور الوسيط هذه المرة أيضاً. في حين يظل التيار الصدري الذي أثبتت حالات سابقة سهولة التأثير عليه من قبل إيران، غير جاد في معارضة المالكي وتشكيل ائتلاف جديد مع القائمة العراقية. كما أنَّ الظروف الإقليمية تجعل مسألة إحداث تغيير سياسي في العراق من خلال إعادة إنتاج سيناريو وجود رئيس وبرلمان من دون حكومة في حال اكتمال إجراءات سحب الثقة، أمراً غير مقبول من قبل إيران أو تركيا أو أي من الدول العربية الرئيسة أو من قبل واشنطن التي تفضل في المرحلة الحالية حلّ الأزمة من خلال عقد المؤتمر الوطني.

لكن تظل قدرة المالكي وغيره من القوى على إدارة هذه الأزمة بالأدوات السلمية هي التحدي الحقيقي، وبخاصة أن خيار اللجوء للعنف يظل قائماً في ظلّ انتشار السلاح واستمرار وجود الجماعات المسلّحة في العراق مع تزايد القيود التي تحد من قدرة القوى الإقليمية على التأثير في التطورات العراقية. يذكر أنه بعد إجراء انتخابات في عدة محافظات في ٢٠ نيسان/ أبريل ٢٠١٣، ونجاح ائتلاف المالكي في الحصول على ٩٧ مقعداً، فإن من المتوقع أن يتجه المالكي للمناورة السياسية والإيحاء بتقديم مبادرات لكن من دون تنازلات حقيقية للقوى الأخرى التي يحتاج إلى التحالف معها من أجل الحصول على مناصب تنفيذية في المحافظات التي أجريت فيها الانتخابات، حيث لم يحصل ائتلافه على أغلبية المقاعد في أي منها، وهذا ما بدأ به فعلاً، حيث اتجه المالكي لاستمالة بعض قيادات القائمة العراقية مستغلاً الانشقاق السياسي فيها، كما اتجه لتكثيف استخدامه الأداة الأمنية في التعامل مع المتظاهرين، وسعى كذلك لاحتواء خلافه مع التيار الصدري، بعيد إقالته رئيس هيئة المساءلة والعدالة المقرب من التيار. أخيراً، تظل قدرة العراق على الحفاظ على قدر من الاستقرار في الفترة المقبلة مرتبطة بدرجة كبيرة بالدور الكردي.

الفصل الثامن

سودان ما بعد الانفصال

ظنّ السودانيون بعد توقيع اتفاقية السلام الشامل في عام ٢٠٠٥ أنهم طووا صفحة الحروب والاقتتال والدمار، وسوف يبدأ عهد التنمية والبناء. فقد كان النظام السوداني يعوّل كثيراً على توقيع الاتفاقية ووقف الحرب، وبالتالي قدم تنازلات كبيرة، إذ إنه كان يرى في وقف الحرب إرضاء للغرب الذي وقف باستمرار مؤيداً لمطالب الجنوبيين القومية. وحين بدأت مفاوضات السلام التمهيدية المبكرة، كانت العقوبات الاقتصادية ضدّ النظام قد دخلت حيز التنفيذ. وكان الرئيس عمر البشير يتوقع أن تسارع الولايات المتحدة الأمريكية إلى رفع اسم السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب، وإلغاء العقوبات الاقتصادية والدبلوماسية. لذلك أجري الاستفتاء بطريقة رضي عنها المراقبون، والتزم بالنتائج رغم كارثيتها: الانفصال. لكن الولايات المتحدة والغرب عموماً منذ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١ تجاوزوا الجنوب واتفاقية السلام الشامل، وشرعوا في الاهتمام بدارفور ومناطق هامشية أخرى.

يعيش السودان الآن عواقب وتداعيات الاتفاق المنقوص في نصوصه وتطبيقه. فقد كان روح الاتفاقية وجوهرها، هو إنجاز مهام متطلبات التحوّل الديمقراطي كأساس لنجاح كلّ الشروط الأخرى. لكن كان من الواضح منذ البداية أن لكلّ طرف اتفاقيته، أي تفسيره الخاص وأجندته المحددة مسبقاً. فقد رأى حزب المؤتمر الوطني الحاكم في اتفاقية (نيفاشا) تفويضاً وشرعنة للاستمرار في السلطة بالصورة التي يختارها. أمّا الحركة الشعبية لتحرير السودان فقد اعتبرت الفترة الانتقالية للاتفاق فرصة إعداد

وتمهيد للانفصال. وهكذا تهيأت، مقدماً، الأرضية لكلّ المشكلات والتحديات الراهنة التي تواجه الدولتين: السودان وجمهورية جنوب السودان. والآن، تتجه الدولتان سريعاً إلى مصاف الدول الفاشلة بسبب تراكم المشكلات مع العجز عن إيجاد الحلول الناجعة والاكتفاء بالمعالجات الأمنية والعسكرية.

لقد وقع النظام السوداني في براثن الدولة الفاشلة، وأهم تجليات ذلك أنه فرّط في وحدة ترابه الوطني، كما عجز عن فرض سيطرته الكاملة على ما تبقى من حدود الوطن، وها هي الأزمات الخانقة تحيط به من كلّ الجهات؛ ومن أهم ملامح هذا الوضع المتأزم ما يلي:

• الأزمة الأمنية، حيث يدور الاقتتال في كثير من أرجاء البلاد. فالحرب مستمرة ومتصاعدة في دارفور منذ عشر سنوات أي منذ شباط/ فبراير ٢٠٠٣. وفشلت كلّ محاولات التسوية والوساطات، بدليل أن القلة من الدارفوريين التي عادت إلى ديارها، رجعت مرة أخرى من حيث أتت بسبب الحرب وعدم الاستقرار الأمني والنزاعات القبلية. لكن الأخطر من ذلك انتقال الحرب من دارفور إلى جنوب كردفان (جبال النوبة)، وولاية النيل الأزرق (الإنقسنا)، ومناطق واسعة على الحدود الممتدة بين الجنوب وغرب السودان، وأخيراً لشمال كردفان.

• الانهيار الاقتصادي، وهذا أمر لم يعدّ يحتمل المغالطات لأن النظام لن يستطيع اختراع أرقام وإحصائيات يوظفها سياسياً. إذ إنَّه عند بداية الأزمة الاقتصادية العالمية ادُّعي أنه لم يتأثر بها بسبب استقلالية اقتصاده غير المرتبط بالسوق العالمية والمعونات. وعند انفصال الجنوب، أكد النظام أن هذه الخطوة لن تؤثر فيه. لكنه الآن لا يجد ما يعلق عليه فشله غير هذين العاملين بعدما كان يظن أن عودة ضخّ النفط ستحسن الوضع، ولذلك هرول لاتفاق ـ طالما رفضه ـ مع الحركة الشعبية، وقبل حتّى بالحريات الأربع مع حكومة الجنوب وذلك رغم ابتزاز ومعارضة الانفصاليين الشماليين. ويبدو أن النفط لن يتدفق قريباً، وحتّى في حالة تدفقه فإنه لن يحلّ الأزمة المستحكمة. ويرى الاقتصاديون أن أساس الأزمة يكمن في البطالة، والدَين الداخلي والخارجي، وتآكل رصيد العملات الأجنبية، والتضخم الذي يربو على ٤٠ بالمئة، هذا بخلاف مشكلات القطاع الزراعي وما ينجم عنها من استنزاف الحصيلة المحدودة من الموارد المالية في استيراد المواد الغذائية.

• التفكك السياسي وسوء الإدارة، إذ لم تعد هناك جهة مركزية لاتخاذ القرار السياسي بل أصبح النظام الواحد يتحدث بألسنة متعددة في القضية الواحدة. فمسؤول يصرّح، وآخر ينفي، وثالث يقول بأن الإثنين غير مفوضين بالحديث. وقد يفصل الوزير شخصاً ثمّ يعيده الرئيس بعد ساعات. وقد يقرر وزير التجارة مثلاً فتح باب استيراد السيارات المستعملة ليقوم الرئيس بإلغاء القرار خلال عدة ساعات، وكأننا بذلك إزاء عدد من الحكومات تحت سقف واحد. وليست المسألة ترتبط بخلافات حمائم وصقور ـ كما هو شائع ـ لكن الأمر ينبع من غياب رؤية موحّدة، وضعف في الإرادة السياسية. أما حكومات الأقاليم فقد وهنت علاقتها بالمركز، وغاب أي تنسيق بينها وبينه.

• توجد بوادر للانقسامات والفوضى التنظيمية، فحزب المؤتمر الوطني الحاكم يشهد حراكاً في اتجاه التمرد والانقسام، وثمة تصريحات خارجة على الخطّ الحزبي وكتابة ما يُسمى المراجعات. وبالإضافة إلى هذه الخلافات السياسية والتنظيمية، فإن من المتوقع حدوث انشقاق كبير، ليس لخلافات مبدئية فقط، بل بسبب التقشف الذي سيطاول امتيازات الكثيرين الذين جاؤوا للمؤتمر لأسباب مصلحية صرفة، ولن يخجلوا أو يترددوا في الانسحاب منه مع توقف الامتيازات.

• توجد مخاطر للانحلال الخلقي والانحطاط القيمي، إذ تتحدث أجهزة الإعلام الرسمي ومعها خطباء المساجد، والإخصائيون الاجتماعيون والنفسيون عن التفسخ وتمزق النسيج الاجتماعي. ويؤكّد هذه المخاوف تزايد نسب الجريمة المنظمة، والقتل، والأذى الجسيم والغش والاحتيال والتزوير والرشوة. أما الأمر المزعج أكثر من سواه بالنسبة إلى الدولة الإسلامية فإنما هو زيادة الأطفال غير الشرعيين وجرائم الشرف وقضايا الدعارة، وهذه انحرافات تسبب حرجاً كبيراً لأصحاب المشروع الحضاري الإسلامي.

أولاً: الأوضاع الداخلية

ظلّ النظام السوداني منذ يومه الأوّل ينسب كلّ أزماته وإخفاقاته للتآمر الخارجي والاستهداف. وهذا التفكير حرمه مواجهة المشكلات بطريقة موضوعية وواقعية تساعده على الوصول إلى حلول. لكن يبقى تساؤل منطقي هو: كيف استطاع نظام يعيش كلّ هذه الأزمات أن يستمرّ في السلطة طوال أكثر من ٢٣ عاماً؟

لـم يستمرّ النظام في السلطة بسبب قـواه الذاتية لكن بفضل ضعف معارضته وتشتتها. كما أنَّ النظام أوكل أمور الحكم فعلياً إلى جهاز أمن مطلق الصلاحيات والإمكانات، مما جعل شكل الحكم يستحق تسمية «الأمنوقراطية». وفي هذه الحالة، لا يقوم جهاز الأمن بمساعدة نظام حاكم، بل إن الجهاز نفسه هو الذي يحكم ويقرر بمرجعيته الخاصة حتّى لو تعارضت مع الدستور أو رغبات المسؤولين التنفيذيين. وقد اكتسب جهاز الأمن هذه المكانة بسبب استمرار النزاعات المسلّحة في مختلف أنحاء البلاد، مما جعله يستغل شعار: لا صوت يعلو فوق صوت المعركة. كما أنَّ النظام أدرك أن حزبه، أي المؤتمر الوطني، ليس أفضل من بقية الأحزاب السودانية رغم مساندة السلطة والامتيازات التي يتمتع بها، ولذلك فضّل الاعتماد على جهاز الأمن لأنه فعّال ونشط.

لقد كان من المفترض عقلانياً، بسبب هذه الأزمات الخانقة والخطرة، أن تكون أولوية النظام هي تمتين وتوحيد الجبهة الداخلية من خلال وفاق وطني يجمع كلّ القوى السياسية. لكن النظام اختار الاستئثار بالسلطة منطلقاً من أن الآخرين لن يضيفوا له شيئاً غير تقييد حرية اتخاذ قراراته. ولذلك فشلت كلّ دعوات الحوار مثل تلك التي أطلقها الصادق المهدي كميثاق (التراضي الوطني) أو (كوديسا) على النمط الجنوب أفريقي في المصالحة.

هذا الموقف المتعنت زاد من اعتماد النظام على جهاز الأمن، وبخاصة بعدما استطاع الأمن أن يقوم باختراقات ناجحة للأحزاب المعارضة. ونتج من ذلك أن كوّن النظام تكتله السياسي المؤيد أو الموالي ـ كما يفضل ـ من أجنحة منشقة عن أحزابها الأصلية. وكان حزب الأمة أكثر المتأثرين من هذه الانشقاقات، فقد التحقت بالحكومة مجموعات، مثل: القيادة الجماعية بزعامة الصادق المهدي، وحزب الأمة الوطني، وحزب الأمة الفدرالي، وحزب الأمة للإصلاح والتنمية، وحصلت جميع تلك الأحزاب على وزارات أو مناصب رسمية لمنتسبيها. أما الحزب الرئيس الثاني، أي الاتحادي الديمقراطي، فقد انشقت عنه في البداية مجموعة الشريف الهندي، لكن الحزب الأصلي بقيادة محمّد عثمان الميرغني هرول للحاق بنصيبه من الغنيمة السياسية، وهو مشارك فعلياً في الحكم، فطائفة «الختمية» التي هي أساس الحزب تتكوّن من التجار الذين أخرجهم الإسلاميون

من السوق منذ استيلائهم على السلطة عام ١٩٨٩. والآن نفد صبر تجار الختمية فلحقوا بالقطار في محطته الأخيرة.

على صعيد آخر، سعى النظام لكسب كلّ الجماعات الدينية مهما كانت التناقضات المذهبية معها، إذ يلاحظ أنه رغم موقف الإسلاميين من الطرق الصوفية ـ بسبب تعليمها الحديث وفكرها الإصلاحي النقدي ـ إلا أنهم تراجعوا سياسياً عن معاداتها. فقد كوّن حزب المؤتمر الحاكم ما يُعرف بـ «أمانة الذكر والذاكرين» لتشمل الطرق الصوفية. وفي الوقت نفسه تمّ إشراك جماعة (أنصار السنة) أو السلفيين في الوزارة الأخيرة، بل وتم منحهم وزارة السياحة والآثار!

إن السودان تتصارع فيه حالياً ثلاث مجموعات سياسية، **الأولى** هي المؤتمر الوطني الذي جمع أجنحة الأحزاب المنشقة التي مرّ ذكرها تحت مظلة ما أسماه (مجلس أحزاب حكومة الوحدة الوطنية)، وهي أحزاب تفتقد القواعد الشعبية، لكن النظام يرى في وجودها رمزاً لانشقاقات أحزاب المعارضة، كما ينفي عنه ـ ظاهرياً ـ تهمة حكم الحزب الواحد. أمّا **المجموعة الثانية** فهي قوى الإجماع الوطني التي تضم أحزاب: الأمة القومي، والاتحادي الديمقراطي الأصلي، والشيوعي، والبعث بأجنحته المختلفة، والناصري. أما **المجموعة الثالثة** فهي الجبهة الثورية التي تضم القوى التي تحمل السلاح وتمثل شعوب الهامش في دارفور، وجبال النوبة أو جنوب كردفان، وجنوب النيل الأزرق، وجبهة البجا، ومنشقين من حزب الأمة والاتحادي الديمقراطي. ويتركز الخلاف بين المجموعتين المعارضتين حول وسيلة إسقاط النظام، وهل تكون هي الانتفاضة الشعبية أم الكفاح المسلّح؟ ويدور بين الإثنين حوار حول الوحدة وترك كلّ طرف يقرر وسائله في الكفاح، مع الاتفاق في الهدف النهائي.

لقد عوّل الديمقراطيون السودانيون كثيراً على قيام تحالف (قوى الإجماع الوطني) المعارض؛ لكنه سرعان ما بدأ في تكرار أخطاء (التجمع الوطني الديمقراطي). فالتحالف مشغول بإصدار بيانات الشجب والإدانة وكأن الأوضاع توقفت عند عام ١٩٩٠. وهو يبرر ذلك بأن الهدف هو فضح النظام وكشفه. وقد فشل التحالف في الانتقال من المرحلة اللفظية إلى مرحلة الفعل وتحريك الشارع. ويسخر النظام من التحالف ويضعه في زمرة ما يسميه معارضة المايكروفونات، كونها عجزت عن تحريك مظاهرة واحدة. وبمثل هذا الاستخفاف يسيء النظام التقدير، وقد يتسبب في تحويل المعارضة من تبني

الانتفاضة الشعبية السلمية، إلى التفكير أكثر في العمل المسلّح العنيف. وقد بدأت بوادر هذا الخيار تلوح في الأفق مع معركة (هجليج)، ومعارك الجبهة الثورية في جنوب كردفان والنيل الأزرق.

لقد نجح النظام في وضع المعارضة الشمالية في حالة الدفاع وانتزع منها المبادرة وبخاصة مع لجوئه لخلق الأزمات. وقد روّج النظام لفكرة تماهي الوطن/ السودان مع النظام الحالي، أي أن سقوط النظام يعني بالضرورة انهيار السودان أو الوطن وصوملته إعمالاً لمبدأ: أنا أو الفوضى. وبالفعل نجح النظام، ولو لمرحلة، في بيع الفكرة لزعيم أكبر حزب سياسي سوداني وهو السيد الصادق المهدي، وبالتالي استطاع تحييده لفترة وصار المهدي في منزلة بين المنزلتين: ليس بالمعارض ولا المناصر. ومثل تلك الوضعية يستفيد منها النظام لأن حزب الأمة كان أكبر قوى المعارضة، وهذا خصم منها حتّى وإن لم يؤيد النظام صراحة. فالوقوف في الوسط أو الحياد يحرم المعارضة من سند جماهيري ومادي، كما إنَّ المهدي صار لا يتوقف عن الهجوم على المعارضة لإثبات حياده. غير أن المهدي ما لبث أن كسر الهدنة مع النظام، داعياً في آخر حزيران/ يونيو ٢٠١٣ أنصاره إلى التظاهر السلمي من أجل تغيير هذا النظام. أمّا القطب الآخر في المعارضة، وهو الحزب الاتحادي الديمقراطي (طائفة الختمية)، فيتميز بأن زعيمه السيد محمّد عثمان الميرغني لا يميل إلى التنظير والتفكير الطويل، لذلك قرر سريعاً اللحاق بالتشكيل الحكومي خشية أن يغيّر حزب المؤتمر الوطني الحاكم رأيه ويستبعده. علماً بأن الحزب الاتحادي الديمقراطي مشارك في الحكومة وليس في السلطة، أي أنه ليس له أي دور في اتخاذ القرار ولا في تنفيذه، بل يقتصر دوره على حشد التأييد للقرار بعد صدوره.

لكن على صعيد آخر، لم يستطع النظام تطبيق استراتيجية الاختراق وسط الطلاب والشباب رغم استخدامه كلّ الوسائل الممكنة. فقد استعصت هذه الفئة على المشروع الإسلامي، لذلك لجأ النظام إلى تنفيذ خططه الثقافية التي تضع الشباب بين خيارين: إما التطرف أو الانحلال والاغتراب الروحي. والمثال على ذلك، القنوات الرسمية التي تقسم وقتها بين برامج التلاوة والأحاديث والمدائح النبوية مقابل برامج الأغاني الهابطة والموسيقى الصاخبة والمسلسلات السخيفة. ورغم هذه السياسة الفجة فلقد ظهرت الجبهة الطلابية ـ الشبابية، وجاءت في طليعة التظاهرات والاحتجاجات خلال صيف

٢٠١٢، وبخاصة قد اكتسب الطلاب خبرة واسعة وطويلة في العمل الجبهوي من خلال الانتخابات الدورية لطلاب الجامعات والمعاهد العليا.

ومن الملاحظ أن النظام لم يحظر النشاط الطلابي مستنداً إلى تاريخ الحركة الإسلامية وسط الطلاب كمعارضة للنظم السابقة، وظل يرى أن من الممكن قلب المعادلة، وتوظيف الطلاب كرصيد مؤيد عند اللزوم. ولذلك مضى النظام ينفق أموالاً طائلة في تكوين كوادر طلابية، وتقديم الإغراءات المختلفة للقواعد الطلابية. وكان من نتائج ذلك اكتساب الفضاء الطلابي قدراً نسبياً من الحريات في التنظيم والتعبير. وبالطبع فإن الأجهزة الأمنية مازالت تتدخل عند الضرورة فلم تخلُ العملية الانتخابية في بعض الحالات من التزوير والغش والعنف. لكن في مواجهة ذلك نجح الطلاب المعارضون في تكوين تحالفات جيدة مكنتهم من منافسة الطلاب الإسلاميين، كما ظهرت تنظيمات سياسية قوية داخل الجامعات ومؤثرة أكثر، مثل مؤتمر المستقلين وحركة «حقّ» وهي فصيل انشقّ عن الحزب الشيوعي في نهاية تسعينيّات القرن الماضي. وأصبحت لتلك التنظيمات امتدادات في الساحة السياسية، وشارك حزب المؤتمر السوداني في انتخابات عام ٢٠١٠ وفي مناطق ريفية (مثل النهود ـ غرب السودان).

يتضح مما سبق أنه رغم كلّ القيود القانونية والتدخل المستمر لجهاز الأمن مطلق الصلاحية، استطاعت مجموعات شبابية جديدة أن تشكل تنظيماتها المستقلة وأن تتجاوز أحزابها بمسميات مختلفة، وأن تكسر حاجز الخوف. فقد ظنّ النظام أن التظاهر العلني ضده غير وارد واقعياً، حتّى أسماه «لحس الكوع» إمعاناً في تأكيد مبلغ صعوبته. واستطاعت مجموعة شبابية الدعوة لاجتماع في ٢٢ حزيران/ يونيو ٢٠١٢ يضم كلّ الحركات الشبابية بقصد التعبئة الشعبية لإطلاق سلسلة احتجاجات ضدّ سياسات النظام. ورغم فض الاجتماع قبل البداية، إلا أن «الملتقى السياسي الشبابي والطلابي السوداني» أصدر بياناً في اليوم التالي معلناً عن نفسه، وقررت تنظيمات شبابية حزبية الانضمام إليه من دون الرجوع لقياداتها، مما يعني استحداث تطور لم يكن معروفاً يصب في اتجاه الإصلاح الحزبي. وبالمثل عرفت الساحة السياسية بيانات ومواقف تصدر عن جهات مثل: شباب حزب الأمة، وشباب الحزب الشيوعي، وشباب الحزب الاتحادي الديمقراطي.

ويحاول البعض التقليل من الحراك المذكور بوصفه طلابياً محدوداً، حتّى إنَّ الرئيس السوداني وصف المتظاهرين بـ: «شذاذ آفاق» لأنه تعود وجود أسماء الزعامات الدينية والقيادات التقليدية. لكن البيئة الطلابية هي الأقدر على تجديد حيوية المعارضة ومدها بالزخم المطلوب لإدامتها. كما أنَّ من الظواهر الإيجابية الأخرى نشأة العديد من القوى السياسية ذات الطابع الإقليمي أو الجهوي. وهذه ظاهرة تمثل مكر التاريخ، فقد حاول النظام العودة إلى القبلية وإثننة الصراع بقصد إضعاف الأحزاب السياسية قومية التوجه، فكرّس القبلية من خلال النظام الفدرالي الذي أعاد توزيع الولايات والمحافظات على أسس قبلية بحتة. لكن في الوقت نفسه، ظهرت مجموعات معارضة من أبناء هذه القبائل نفسها التي تمّ إحياؤها وبعثها، وحملت السلاح مطالبة بمشاركة حقيقية في السلطة والثورة. وهذه هي بعض أهم القوى الحية في المجتمع السوداني التي يمكن أن تصنع المستقبل.

أخيراً فإن هناك قوى سياسية واجتماعية كانت تقف إلى جانب النظام بولاء ظنه الرئيس مطلقاً وعلى رأسها القوات المسلّحة. رغم أن التطهير لم يتوقف داخل الجيش. لكن يخطئ من يظن أن الجيش قد تمت أدلجته كلية، والسيطرة عليه، إذ إنَّ التوسع في الحروب وبناء جيش كبير يفرض عدم التشدد في التعيين والتجنيد. كما توجد عناصر داخل الجيش غير مؤمنة بجدوى هذه الحروب المستمرة. أضف إلى أن ما أثار استياء الجيش اعتماد النظام على جهاز الأمن حتّى صارت له ميليشيات تنافس القوات المسلّحة، وهي التي صدت هجوم خليل إبراهيم على أم درمان قبل سنوات، وليس الجيش السوداني. وكانت المفاجأة الكبرى، عندما تمردت مجموعة من كبار ضباط الجيش والأمن القومي، فقد أُعلن عن إحباط ما سمي بالمحاولة «التخريبية» في ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٢، ووردت في إطارها أسماء لواءات مثل صلاح قوش وود إبراهيم، وكلاهما من الرموز الإسلامية النافذة.

ويُلاحظ أنه وسط تفاقم الأزمات، تذكر الإسلاميون «الحركة الإسلامية» التي تمّ حلها بواسطة أهلها أنفسهم، ثمّ تجاهلوها ورموا بها في النسيان. وفي هذا السياق فكر الإسلاميون السودانيون في الاستفادة من صعود الإسلاميين بعد الربيع العربي، وفي أن يكسبوا إعلامياً من تجميعهم في السودان. وهكذا فإنه وسط ظروف الأزمات التي يعيشها النظام فإن الحركة الإسلامية في ١٥ ـ ١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٢

دعت إلى مؤتمرها الثامن نحو ١٥٠ من قيادات الإسلاميين وخصوصاً من دول «الربيع العربي» باعتبار اشتراكهم في القاعدة الفكرية والسياسية نفسها، رغم أن تلك الحركات التي وصلت إلى السلطة، وخصوصاً في مصر وتونس، تتجنب نسبها للتجربة السودانية. وقد تمّ استبعاد الشيخ حسن الترابي وحزبه (المؤتمر الشعبي) مما سبب نوعاً من المخاشنة مع أصحاب الدعوة. فقد سخر الترابي من تصريحات رئيس مجلس شورى الحركة الإسلامية، إبراهيم أحمد عمر التي تبرأ فيها من تبعية المؤتمر الشعبي للحركة الإسلامية وقال إنه لا يتشرف بالانتماء إلى جهة تدعي الإسلام شعاراً لا شعيرة، وبنصّ كلامه فإن «إبراهيم أحمد عمر الذي يدعي على الشعبي لم يكن يوماً من الأيام عالماً معتبراً ولا مفكراً نحريراً ولا من أهل الإضافة والتجديد حتّى يحتفى بما يقول». وأضاف إن الحركة الإسلامية المُدَّعاة هي في واقع الأمر حركة علمانية تدعي الانتساب إلى الإسلام شعاراً لا شعيرة، وأنها ذيل وتابع للمؤتمر الوطني سياسياً، وذكر أن حزبه يمارس الآن مراجعات سياسية وفكرية وثقافية عميقة الجذور.

ثانياً: الدستور

انتهت صلاحية الدستور الانتقالي لعام ٢٠٠٥ مع اكتمال بنود اتفاقية السلام التي قادت لانفصال الجنوب. وكان أول حديث عن دستور جديد قد جاء في حشد شعبي خاطبه الرئيس البشير في ٧ تموز/ يوليو ٢٠١٢ بقوله إنه ينوي تشكيل لجنة قومية من أجل وضع دستور إسلامي جديد للبلاد، مضيفاً أن وضع الدستور سيتم بواسطة العلماء والشيوخ الصوفيين والإسلاميين وأن «إسرائيل» ومن ورائها أمريكا والعالم الغربي يحاربون السودان لأنه رفع شعار لا للعلمانية، ومضى يهتف «لا إله إلا الله». وأشار البشير إلى أن دستور السودان الجديد خلال فترة ما بعد الانفصال «قد يساعد في توجيه التحوّل السياسي بالمنطقة» وذلك للدول المجاورة التي شهد بعضها فوز أحزاب دينية بالسلطة بعد انتفاضات شعبية». واعتبر أن هذا النموذج «واضح فهو دستور إسلامي بنسبة مئة بالمئة»، وعبر عن اعتقاده بأنه «لا شيء سيحفظ لغير المسلمين حقوقهم سوى الشريعة الإسلامية لأنها عادلة».

وفي ١٦ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٢ نشرت الصحف دعوة من الرئيس البشير إلى المنظمات غير الحكومية والأحزاب السياسية لحضور الاجتماع التشاوري بشأن

الدستور في ١٩ أيلول/ سبتمبر بالقصر الرئاسي. ولقد جاءت الدعوة إنفاذاً لسابق مطالبة البشير بتشكيل لجنة قومية لصياغة دستور دائم.

رفضت قوى الإجماع الوطني المعارضة التي تضم حزب الأمة وحزب المؤتمر الشعبي والحزب الشيوعي الدعوة على أساس أن الاجتماع التشاوري لن يكون فعالاً، وسيقتصر على آراء بعض أجنحة أحزاب المعارضة الموالية لحزب المؤتمر الوطني، وبالتالي فإنها دعت إلى حلّ حزب المؤتمر الوطني وتشكيل حكومة انتقالية لصياغة الدستور على أساس أن السياق السياسي الحالي الذي يتسم بالتقييد الشديد للحقوق المدنية والسياسية والنزاعات الجارية في دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق، لا يفضي إلى مشاركة ذات مغزى من قبل المجتمع المدني والمعارضة في عملية مراجعة الدستور. وأعربت قوى الإجماع الوطني عن اعتقادها بأن الدستور الجديد هو محاولة من جانب حزب المؤتمر الوطني لكسب الشرعية وترسيخ سلطته، وأن هيمنة الحزب على وسائل الإعلام وعلى النظام الإداري المحلي لا يسمح بإدارة حوار مجتمعي حقيقي وجاد.

ورغم أن أكثر من سبعين فرداً يمثلون أحزاباً وتنظيمات سياسية بالإضافة إلى شخصيات قومية ومنظمات مجتمع مدني قد لبوا الدعوة وشاركوا في الاجتماع مع الرئيس وقيادات المؤتمر الوطني، إلا أن الأحزاب الرافضة والمقاطعة تعد المحرك الأساس للفعل السياسي في السودان، أما الأحزاب الصغيرة التي حضرت اجتماع الرئيس فإنها لا تملك تأثيراً، ولا قواعد جماهيرية ولا منهجاً سياسياً، وأغلبها تنظيمات انسلخت من أحزاب كبيرة وتشكلت بفعل سياسة المؤتمر الوطني التي ترمي إلى تفكيك الخصوم السياسيين.

واضح إذاً، أن الحزب الحاكم يسعى إلى كسب تأييد القوى السياسية السودانية لوضع مبادئ عامة لبناء شكل الدولة السودانية بعد انفصال الجنوب. لكن ثمة خلافات في وجهات نظر قيادات المؤتمر الوطني حول أهمية التعاون مع أحزاب المعارضة. فقد سخر نائب رئيس الحزب نافع علي نافع من رفض المعارضة دعوة حزبه، معتبراً «أن تلك الأحزاب لا توجد من الأساس»، وأكد أن خطوات صياغة الدستور الجديد لن تنتظر القوى السياسية المعارضة التي وصف مطالبها للمشاركة في إعداد الدستور بـ «التعجيزية». بينما حاول الرئيس السوداني أن يكون تصالحياً، وأكد أمام ممثلين

للأحزاب والشخصيات التي لبت دعوته «أن الحوار بشأن الدستور لن يستثني أحداً بل يمتد ليشمل المعارضة وكل السودانيين في الداخل والخارج». وأكد محاولاً تطمين المعارضة «بأنه ملتزم بتهيئة البيئة الملائمة لإعداد الدستور».

شارك حزب الأمة الذي يتزعمه الصادق المهدي في محادثات أولية مع حزب المؤتمر الوطني في أواخر تشرين الأوّل/ أكتوبر ٢٠١٢ حول احتمالية الانضمام للمفاوضات بشأن الدستور. لكن حزب المؤتمر الوطني ظلّ مصرّاً على متابعة مراجعة الدستور من دون مشاركة قوى الإجماع الوطني، وأعلن المستشار الرئاسي نافع علي نافع أنه لن يكون من الضروري مشاركة جميع أطراف المعارضة. وتعهدت قوى الإجماع الوطني بعقد مؤتمر قومي دستوري بديل يضم جميع الأحزاب السياسية والمجموعات المتمردة، ويهدف لتسهيل الاتفاق على عدد من المبادئ العامة ومناقشة التسوية السلمية للنزاعات المسلّحة في دارفور والنيل الأزرق وجنوب كردفان.

في المقابل، فإن جبهة الدستور الإسلامي، التي تضم عشراً من الجماعات الإسلامية، ومن بينها الانتباهة، ومنبر السلام العادل الانفصالي، وهيئة علماء السودان؛ أصدرت بياناً يدعو إلى وضع دستور يستند إلى الشريعة الإسلامية بشكل كامل. واعتبرت أن حزب المؤتمر الوطني سيكون غير قادر على تعزيز وضع دستور إسلامي بسبب وجود ميول علمانية داخل الحزب. ونشرت الجبهة مسودة دستور إسلامي اعتبرها معارضون محاولة لفرض وصاية ورؤى بعينها على الشعب السوداني. أما القائمون على المسودة كالحزب الاتحادي الديمقراطي الأصلي، والإخوان المسلمون، والرابطة الشرعية للعلماء والدعاة، ومنبر السلام العادل، وحركة أقم السلفية، وأحد جناحي أنصار السنة المحمّدية، وأشخاص ذوي اتجاهات سلفية وإسلامية مختلفة، فقد رأى هؤلاء أن المسودة تمثل المخرج الذي يستوجب الاتفاق عليه بين كافة التيارات الإسلامية بالبلاد. والخلاصة أن المرحلة المقبلة قد تشهد تطورات غير معلومة إذا ما تمسك الجميع بمواقفهم المتباعدة.

ولقد وجد الأمين العام للجبهة المذكورة والمرشد السابق لجماعة الإخوان المسلمين بالسودان صادق عبد الله عبد الماجد أن المسودة محاولة جريئة لإعادة الحقّ لوضعه الطبيعي بالاحتكام إلى دستور إسلامي حقيقي للبلاد، مبدياً أمله في أن يكون هذا الدستور ماثلاً في الحياة السودانية. وقال إن الحكومة الحالية وعدت منذ بداية

تسلمها السلطة في عام ١٩٨٩ بتطبيق الشريعة الإسلامية «لكنّها تراجعت نتيجة لضغوط داخلية وخارجية حتّى أضحى الدستور الحالي شأنه شأن الدساتير الأخرى في كثير من البلدان العلمانية». وأضاف أنه «لا بدّ من تصحيح المسار لتكون كلمة الله هي العليا وكلمة الذين كفروا السفلى»، مؤكّداً أن عدم تطبيق الشريعة بعد ذهاب الجنوب «سيدفع الشعب السوداني ليقول كلمته».

ومن المفارقة أن حزب حسن الترابي ـ أي المؤتمر الشعبي ـ وجه انتقادات شديدة اللهجة للجبهة الوليدة (جبهة الدستور الإسلامي) ووصف أفكارها ومقترحاتها بالشمولية، وأن مكوناتها تضم مجموعات وأفراداً بعيدين من الدستور وثقافة الحقوق، و«أن مقترح المجموعة لا يحمل من الإسلام إلا الاسم وأن الدستور الإسلامي لا يناقش بهذه الطريقة».

وقال القيادي بحزب المؤتمر الشعبي كمال عمر إن من حقّ الشعب اختيار من يحكمه ويتولى أمره «بعكس ما جاء في مسودة جبهة الدستور التي وضعها علماء الجمود والتخلّف المفارقون لأصول الإسلام والوعي والاستنارة القائمة على الحرية والعدل والمساواة». وأضاف أن علماء جبهة الدستور جعلوا معايير ترشيح الحاكم قاصرة، وأوكلوها لمجلس شورى يتكون من مختصين في كلّ جوانب الحياة وشعابها، «وبالتالي نصبوا أنفسهم أوصياء على الشعب في تحديد طبيعة وسمات المرشحين من وجهة نظرهم الشخصية».

يذكر أن من أهم القضايا موضع الجدل بالنسبة إلى الدستور الجديد: نظام الحكم وما يتعلق بالفصل بين السلطات، وعلاقة الدين بالدولة، وشكل النظام الفيدرالي، وحقوق الإنسان وعملية الإصلاح الأمني التي تدعم حماية تلك الحقوق، وضمانات وضعية المرأة في الدستور، وملكية الأراضي والانتفاع بها وكيفية فض النزاع حولها وحول المياه.

ثالثاً: بؤر النزاعات المسلّحة

يرى البعض أن النظام السوداني استطاع أن يستمرّ بفعل إعادة إنتاج الأزمات، وهذا ضد ما تقوله العلوم السياسية أو تجارب الحكم. ولذلك لا يلجأ هذا النظام للبحث عن حلول نهائية لأزماته بل يعمل على تكريسها، ويفضل الحلّ الأمني على

الحلول السياسية. وبالتالي ها هي أزمة دارفور تشهد مرور نحو ١٠ أعوام على بدء الحرب فيها عندما سيطر المتمردون على مدينة قولو في منطقة جبل مرة على أمل إنهاء سيطرة عرب الأقاليم الشمالية لنهر النيل على الثروة والسلطة في البلاد.

ورداً على ذلك، تحرّك المقاتلون الجنجويد المدعومون من الحكومة وارتكبوا فظائع ضدّ الإثنيات الأفريقية في الإقليم. ومع أن أسوأ مراحل العنف مضت، فما زال الإقليم الواقع غرب السودان يعاني عدم الاستقرار.

لقد كان من أهم محاولات الحلّ السلمي الجادة لقضية دارفور الاتفاق الإطاري الذي تمّ توقيعه في ١٨ آذار/ مارس ٢٠١٠. وكان أبرز سماته أن يكون حلّ مشكلة دارفور شاملاً وعادلاً، وأن تشارك في تحقيق السلام كلّ قوى دارفور الفاعلة بمساعدة الشركاء والمسهلين والأصدقاء، إذ أثبتت التجربة فشل أي حلّ جزئي أو إقصائي كما حدث مع اتفاقية أبوجا ٢٠٠٦. وقد حدد الاتفاق الإطاري عدداً من الملفات المطلوب تحقيق الإجماع من حولها، وهي: تقاسم السلطة والوضع الإداري لدارفور، والتعويضات وعودة النازحين واللاجئين، وتقاسم الثروة، وملف العدالة والمصالحات، وملف الترتيبات الأمنية.

يعتمد تنفيذ الاتفاق على الوفاء بالالتزامات المالية تجاه إعادة الإعمار، لأن هذا يعني إعادة توطين اللاجئين والنازحين، وتأهيل البنى التحتية. ولقد أقر رئيس السلطة الإقليمية لدارفور التيجاني السيسي رئيس حركة التحرير بتحديات جمة تواجه مسيرة إنفاذ اتفاق الدوحة، أبرزها التحديات المالية المتعلّقة بالالتزامات الاتحادية تجاه إعمار ما دمرته الحرب في دارفور. وتقول المصادر الرسمية إنه تمت مناقشة هذا الأمر أثناء اجتماع لجنة إنفاذ الاتفاق بالدوحة، وتقرر تأليف لجنة سداسية من الحركة والحكومة واليوناميد لمراجعة الجداول والفترة الزمنية. وتم تكليف الولاة لاختيار المناطق وحصر نوع الخدمات التي تحتاجها القرى وتكلفتها المالية تمهيداً لتدبير الموارد المطلوبة، مع العلم بأن السيسي أقر بأن مشكلة دارفور أضرت بالبيئة وأدت إلى تدمير تسعين بالمئة من الغابات واستنزاف ملايين الأفدنة، منبهاً إلى أن بلغت الأراضي المتدهورة نحو ثلاثة ملايين فدان في إقليم دارفور.

وفي ما يخص مؤتمر أهل دارفور للسلام والتنمية في الفاشر، فلقد اعتبر السيسي أن العودة الطوعية للنازحين واللاجئين إلى ولايات دارفور لا تتحقق إلا ببسط الأمن

وتوفير الخدمات الاجتماعية المتمثلة بالتعليم والصحة والمياه. وكان المانحون قد ربطوا نجاح المؤتمر بدفع الحكومة الالتزام المالي الذي وعدت به وهو مبلغ ٢٠٠ مليون دولار لإعادة إعمار دارفور وفقاً لما جاء في اتفاق الدوحة. لكن الحكومة عجزت حتّى عن سداد المبلغ المتفق عليه لتسيير دولاب الدولة في دارفور، وهو مبلغ مقداره ٥٠٠ ألف جنيه فقط. لذلك يشكك الكثيرون ـ بمن فيهم السيسي نفسه ـ في تكرار سيناريو أبوجا.

لقد مضى أكثر من عام على الجدول الزمني المقرر لتنفيذ الاتفاقية منذ توقيعها، وحتّى الآن لم يتجاوز التنفيذ ٥٠ بالمئة من بنودها. ويرجع محللون تقاعس سلطة حزب المؤتمر الوطني إلى أنها ترى الحلّ في استمرار الحرب وإضعاف الحركات المسلّحة في دارفور. ومع أنه كان قد تقرر احتضان الدوحة مؤتمر إعادة إعمار دارفور، إلا أن انعقاده تأجل عدة مرات، كما أوصت الأمم المتحدة بخفض عدد الجنود والشرطة في بعثتها لحفظ السلام في إقليم دارفور. ولا تزال مشكلة الأذونات الحكومية للسماح للمنظمات بالدخول إلى دارفور، من دون حلّ.

ويؤكد اللاجئون إلى تشاد هرباً من النزاع في دارفور استمرار الأسباب التي أدت إلى نزوحهم، وعلى رأسها استمرار نشاط الميليشيات، وعدم نزع سلاحها، واحتلال أراضيهم من قبل مستوطنين جدد، إلى جانب الهجمات المتكررة من قبل الحكومة على المدنيين في دارفور وتشريدهم. ووصف أحد الناشطين الوضع القائم بقوله: «لسنا في حالة سلام حقيقي، ولا في حالة حرب حقيقية»، ومن المؤكّد أن العالم أصابه الضجر فهو وإن لم ينس دارفور تماماً إلا أنه يتجاهلها.

تظل دارفور مأساة القرن حتّى لو تراجعت وتيرة الحرب فيها، فالعنف في دارفور تأصل وتعددت أشكاله، وتفاقمت النزاعات القبلية المسلّحة وشملت كلّ أنحاء الإقليم وخارجه، كما حدث مع اندلاع العدائيات بين الرزيقات الأبالة وبين البني حسين تلك العدائيات التي خلّفت مئات الضحايا، واتهم طرفاها الحكومة وحزب مؤتمر الوطني ووالي شمال دارفور بأنهم السبب الرئيس في الفتنة. ولقد تسبب انضمام فصائل دارفور المسلّحة للجبهة الثورية في توسيع مجالات الاقتتال مع الحكومة. وبالتالي فإنه عوضاً من إحلال السلام في دارفور، أضيف لأهداف العدوان: جبال النوبة وجنوب النيل الأزرق. وهكذا عاد السودان للمربّع الأوّل بعد الانفصال، فقد اتهم الرئيس السابق لبعثة

الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية الحكومة السودانية بارتكاب جرائم ضدّ الإنسانية في إقليم جبال النوبة. وقال موكيش كابيلا بعد عودته من زيارة إلى المنطقة إن الحكومة السودانية تستخدم الطائرات المقاتلة والألغام المضادة للأفراد والمدفعية في شنّ هجمات على تجمعات السكان في المنطقة وتفريغ القرى من أهلها وإضرام النار فيها، وأن الحكومة السودانية تمنع منظمات الإغاثة من دخول المنطقة لتقديم العون للسكان.

رابعاً: الأزمة الاقتصادية

يواجه السودان أكبر أزمة اقتصادية في تاريخه المعاصر، كونها تمثل جزءاً من حزمة أزمات متصاعدة ومتفاقمة سياسية، وأمنية، واجتماعية. وهذه الأزمات متكاملة وتتبادل التأثير والتأثر، فقد كان من مسببات المشكلة الاقتصادية وجود أزمة سياسية ممتدة بسبب الحرب الأهلية التي انتهت بانفصال الجنوب وعدم استقرار دارفور، واعتبر المراقبون أن تلك الحرب أدت إلى ضياع ١٠٠ مليار دولار ليس نتيجة مباشرة لانفصال الجنوب وفقدان عائدات النفط، لكن نتيجة انهيار الإنتاج الزراعي والصناعي والخدمات الاجتماعية. فقد تمّ حلّ المؤسسات الزراعية (في جبال النوبة، والنيل الأبيض، والمنطقة الشمالية، والنيل الأزرق). وتوقفت مشروعات الإعاشة التي أمنت الاستقرار والغذاء منذ عهد الإدارة البريطانية. وأصبح قطاع الزراعة المطرية التقليدية معطلاً تماماً. ولم يعد مشروع الجزيرة قادراً على الإنتاج بعد تمرير قانون ٢٠٠٥، بل وصل الإقليم إلى حدّ العطش. وتعرّض القطاع الصناعي لتخريب كامل بسبب الضرائب المرهقة، ولإغراق السوق بالسلع الأجنبية، بالإضافة إن ضعف التمويل الذي احتكرته البنوك الإسلامية التي تتبنى صيغاً طفيلية مثل المرابحة والمضاربة. ومن الواضح أن الأزمة الراهنة هي نتيجة اختيار مشوه لاقتصاد السوق الحرّ بآليات متخلفة، وبخاصة أن النظام السوداني يحاول فصل الليبرالية الاقتصادية عن تلك السياسية. ومن المستحيل قيام اقتصاد حرّ مع التدخل المستمر للدولة وتفضيل فئات معينة من رجال الأعمال وتمكينها من الاحتكار بطرق مختلفة.

لكن على صعيد آخر، أُجْبِر النظام على اتخاذ عدد من الإجراءات والسياسات للخروج من هذه الأزمة الخانقة، وكان على رأسها فرض إجراءات تقشف تستهدف سدّ عجز الموازنة الذي بلغ ٦,٥ مليار جنيه سوداني (١,٥ مليار دولار) نتيجة خسارة

احتياطيات النفط، حيث فقدت الخرطوم أكثر من ٨٥ بالمئة من مداخيل صادراتها التي وصلت إلى ٧,٥ مليار دولار في النصف الأوّل من ٢٠١١ وفق أرقام البنك الدولي. وكان الجنوب قد أوقف في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٢ إنتاجه من النفط بعد تعذر الاتفاق على رسوم مرور النفط في خطّ أنابيب عبر السودان واتهام الشمال بالسرقة. وقدر وزير المال السوداني علي محمود في أيار/ مايو ٢٠١٢ خسائر الخرطوم من عدم الاتفاق على الرسوم مع الجنوب بنحو ٦,٥ مليار جنيه سوداني (٢,٤ مليار دولار).

وعلى صعيد ثالث، لجأت الحكومة السودانية إلى القروض(*) الخارجية رغم صعوبة ذلك وزيادة الأعباء على الأجيال المقبلة، علماً بأن نسبة التضخم زادت وخسر الجنيه السوداني الكثير من قيمته بسبب خفض سعر صرف العملة تزامناً مع إجراءات التقشف التي قال وزير المال عنها إنها ستوفر نحو ١,٥ مليار دولار. ففي تموز/ يوليو ٢٠١٢ خفض البنك المركزي السوداني السعر الرسمي للدولار إلى النصف تقريباً، وسمح للتجار المعتمدين بطرحه بسعر أعلى لتشجيع السودانيين المقيمين بالخارج على إرسال أموالهم إلى الداخل عبر مكاتب الصرّافة الرسمية، ومع ذلك فهم أحجموا عن التعامل مع تلك المكاتب مما حرم الاقتصاد من عملة صعبة يحتاج إليها بشدة، وجعل معظم التحويلات تتم في السوق السوداء.

يذكر أن البيانات الرسمية أوضحت أن معدل التضخم في السودان ارتفع من ٤٥,٣ بالمئة في تشربن الأوّل/ أكتوبر ٢٠١٢ إلى ٤٦,٥ بالمئة في تشرين الثاني/ نوفمبر بفعل قفزة في الأسعار نتيجة خفض قيمة العملة الأجنبية التي يستورد بها السودان حاجاته الغذائية، كما يُذكر في هذا السياق أن العجز في الميزان التجاري السوداني لعام ٢٠١١ ـ ٢٠١٢ بلغ قرابة ٧,٢ مليار دولار.

ورغم هذه الأوضاع المتردية، يكابر عبد الرحمن محمّد ضرار وزير الدولة للمالية قائلاً بأنه ليست هناك أزمة أو كارثة في الاقتصاد السوداني إنّما هي مشكلة ستزول بزوال الأسباب. ويؤكّد أن الأعراض السلبية التي يعانيها الاقتصاد السوداني قابلة للسيطرة عليها وبخاصة مع وفرة الموارد الطبيعية وحصافة البرنامج الذي أعده ويتضمن

(*) من هذه القروض قرض بقيمة ١,٥ مليار دولار من بنك صيني بضمان شركة البترول الوطنية الصينية أكبر مستثمر في صناعة النفط في كلّ السودان. هذا مع العلم بأن مجلس الوزراء السوداني صاحب المرجعيّة الإسلامية وافق على التعامل بالقروض الربوية بدعوى اقتصارها على تمويل المهام الدفاعية والبنية التحتية. وأضفى كلّ من مجمع الفقه الإسلامي والمجلس الوطني وهيئة علماء السودان الشرعية على قرار الحكومة.

خفض العجز بتقليل الدعم، وتشجيع القطاع الخاص والتنمية الشاملة. وبالفعل أخذت الحكومة تتخلص تدريجياً من إعانات الوقود التي تثقل كاهلها، وتشير إلى أن الضرائب على أرباح المصارف سترتفع، وأنها ستفرض أيضاً ضريبة على القيمة المضافة. كما سبق لها أن خفضت عدداً من الوظائف الحكومية ورواتب الوزراء واستغنت عن المستشارين الرئاسيين. وشرعت لجنة مختصة في تنفيذ القرار الرئاسي المتعلق بخصخصة بعض الشركات والمؤسسات الحكومية، وأوضحت أن نحو ١٢٠ مؤسسة حكومية تمت خصخصتها في مجالات الصناعة والزراعة والنقل والسياحة والمصارف وغيرها، حيث رفعت حكومة السودان يدها عنها جزئياً بعد خفض نسبة مساهمتها فيها لأقل من ٥٠ بالمئة. وأضافت اللجنة أن ما لا يقل عن ١٤٥ مؤسسة وهيئة حكومية أخرى ستتم خصخصتها تباعاً.

وفي ما يخص النقطة السابقة، يلاحظ أن بعض الشركات التي جرت خصخصتها قد تكبدت خسائر كبيرة قدرت بمليارات الجنيهات، وتجاوز إنفاقها إيراداتها بنسبة ٢٢٥ بالمئة. ويفسر البعض ذلك بأن بعض ممتلكات الدولة بيعت لمحاسيب النظام بأبخس الأثمان. صحيح أن هناك شركات تحسن أداؤها بعد الخصخصة، مثل سوداتل، ولكن المثال الأبرز على فساد الخصخصة شركة سودانير التي ظلت تخسر كلّ عام إلى أن وصل الأمر إلى إدراجها في القائمة السوداء للاتحاد الأوروبي، وسمع الجميع ببيع خطّ هيثرو الخرطوم في صفقة مريبة لم يتم الكشف عنها بعد.

تبقى الإشارة إلى نقطة أخيرة مؤادها أن النظام قدم كثيراً من التنازلات من أجل حلّ أزمة توقف تدفق النفط. وبعد ضغوط إقليمية ودولية تمّ الاتفاق بين السودان وجنوب السودان (جوباً) على إنهاء الخلاف بينهما حول رسوم مرور النفط. وأعلن ثابو مبيكي وسيط الاتحاد الأفريقي في آب/أغسطس ٢٠١٢ بأديس أبابا أن الطرفين توصلا إلى «اتفاق بشأن كلّ الأمور»، مضيفاً أن «المسائل المعلّقة كانت رسوم النقل والمعالجة والعبور»، وأضاف أن «ما سيتبقى هو مناقشة الخطوات المتعلّقة بالموعد الذي يتعين مطالبة شركات النفط فيه بالاستعداد لاستئناف الإنتاج والتصدير». ولكن وزارة النفط السودانية سرعان ما جددت تمسكها بعدم السماح بمرور نفط دولة جنوب السودان عبر الموانئ السودانية إلا بعد تنفيذ اتفاقية الترتيبات الأمنية بين البلدين. وأعلن وزير الدولة بالوزارة فيصل حماد عبد الله أن حسم الملف الأمني يمثل ضماناً لتنفيذ

الاتفاقيات الاقتصادية كافة دون توقف، مؤكّداً استعداد بلاده لإنفاذ الاتفاقيات لصالح شعبي البلدين ومصالح الشركاء في مجال النفط.

وفي محاولة لتشخيص سبل الخروج من المأزق الاقتصادي السوداني الراهن يشترط أغلب الاقتصاديين السودانيين إلغاء سياسة السوق الحرّ، وعودة القطاع العام كمنتج وكمقدم للخدمات بما فيها التوزيع، وضرورة وقف الصرف البذخي، ووجوب إصلاح النظام المصرفي بهدف تحسين شروط تمويل عمليات الإنتاج الزراعي والصناعي.

خامساً: العلاقات الخارجية

ظلت علاقات النظام السوداني مع المجتمع الدولي، وبالذات الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، علاقات غير ودية بسبب وصول عُمر البشير إلى السلطة عن طريق الانقلاب العسكري ثمّ مبادرته بعداء الغرب بدعوى تبني السودان مشروعاً حضارياً إسلامياً. ومما زاد الجفوة والتوتر تحويل النظام الحرب الأهلية إلى «جهاد ديني» مع استضافة السودان متشددين إسلاميين. ولقد ترتب على ما سبق إدراج السودان ضمن الدول الراعية للإرهاب وخضوعه لعقوبات أمريكية. ورغم مساعي النظام تحسين صورته بقبوله التفاوض مع الجنوب، فلقد جاءت أزمة دارفور لتعيد العلاقات إلى نقطة الصفر حتّى وصل الأمر إلى درجة صدور قرار من المحكمة الجنائية الدولية بإلقاء القبض على الرئيس السوداني عمر البشير وعدد من معاونيه، وهو ما أثر في حرية الرئيس السوداني في الحركة الخارجية وفي مشاركته بصورة طبيعية في أداء مهام رأس الدولة.

لقد كان من الممكن أن ينتهي انفصال الجنوب بوجود جارة صديقة لجمهورية السودان، طالما تقرر الانفصال بهذه السلاسة ورضاً ولو ظاهري. لكن طبيعة الاتفاق غير المكتمل كانت سبباً في ترحيل كلّ القضايا الشائكة والمتفجرة إلى مرحلة ما بعد الاستفتاء ونتائجه. ومن أهم القضايا الملغّمة كانت مسألة ترسيم الحدود ومنطقة (أبيي). وكان السودان وجنوب السودان قد وقعا اتفاقاً بشأن أمن الحدود في ١٨ أيلول/ سبتمبر ٢٠١١ بين رئيسي الدولتين. وتقرر إنشاء عشرة معابر حدودية داخل منطقة منزوعة السلاح على جانبي الحدود، مع قيام نحو ٣٠٠ فريق مشترك تدعمهم قوات حفظ السلام

الأثيوبية بمراقبة المنطقة العازلة التي سيسحب منها الجانبان قواتهما. وسبقت ذلك سيطرة الجيش السوداني على منطقة أبيي في ٢١ أيار/ مايو ٢٠١١ بعد يومين من هجوم نفذه جيش الجنوب على قافلة تابعة لبعثة حفظ السلام كانت تحرس جنوداً شماليين أثناء تنفيذهم عملية إعادة انتشار. ولقد رفضت الخرطوم الدعوات الدولية إلى سحب قواتها من المنطقة من دون التوصل إلى اتفاق جديد في شأن الترتيبات الأمنية. كما أعلن الجيش السوداني أنه سينفّذ عملية إجلاء بالقوة لكلّ القوات الجنوبية الموجودة داخل حدود الشمال.

وأصدر مجلس الأمن، من جانبه، القرار رقم ٢٠٤٦ بموجب مقترح قرار مجلس السلم والأمن الأفريقي بتاريخ ٢٤ نيسان/ أبريل ٢٠١٢ في اجتماعه بالرقم ٣١٩. وقد صدر القرار بالإجماع، ولم تعترض عليه حتّى الدولة العربية العضو في مجلس الأمن، كما لم تعترض/ أو تتحفظ عنه روسيا أو الصين. وقد كشف هذا التصويت مدى العزلة المطبقة التي يعيشها النظام الحاكم في السودان على الصعد كافة، الدولي والإقليمي الأفريقي والإقليمي العربي. ولقد حدد القرار تواريخ حاسمة يجب احترامها من قبل الطرفين، مثل: الوقف الفوري للعدائيات خلال ٤٨ ساعة من تاريخ إجازة القرار، وإخراج كافة القوات الموجودة في إقليم أبيي خلال أسبوعين من إجازة القرار، والعودة إلى طاولة المفاوضات من دون أي شروط مسبقة ووفق الجدول الزمني الذي يحدده الرئيس (ثامبو أمبيكي) للأطراف، والتوصل لاتفاق بخصوص السلام في ولايتيّ جنوب كردفان وجنوب النيل الأزرق في فترة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ صدور القرار. وعمل الأمين العام للأمم المتحدة بالتشاور مع مجلس السلم والأمن الأفريقي على إخطار مجلس الأمن عن مدى التزام السودان وجنوب السودان والحركة الشعبية قطاع الشمال بالقرار.

لكن مرّ يوم الثاني من آب/ أغسطس ٢٠١٢ (موعد إنذار مجلس الأمن لدولتيّ السودان وجنوب السودان) بلا مفاجآت. فقد أخفقت الدولتان في الالتزام بقرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٠٤٦، ويحاول دبلوماسيون آخرون مع مبيكي الدفع في اتجاه بدء التفاوض بهدف درء الحرج عن كلّ الأطراف وبخاصة مجلس الأمن الذي هدد بإنفاذ الفصل السابع مخافة تدهور الأوضاع على نحو يهدد شرق وشمال ووسط أفريقيا، لأن موقع الدولتين الاستراتيجي مؤثر في مجمل القارة الأفريقية.

إن كلّ علاقات السودان الخارجية تتمحور حول كسب تأييد الدول الأفريقية لموقفه في نزاعه مع دولة جنوب السودان الوليدة، وذلك مع التركيز بشكل خاص على دور الاتحاد الأفريقي بحكم تفاعله المستمر مع كلّ قضايا الإقليم بشكل عام والسودان بشكل خاص. ويرى السودان في قرار مجلس السلم والأمن الأفريقي بإبقاء ملف الأزمة السودانية في سياق القارة الأفريقية وإتاحة فرصة أكبر للحوار، انتصاراً للدبلوماسية السودانية وهزيمة «الذين كانوا يأملون في أن يساق السودان من تلابيبه إلى مجلس الأمن».

أمّا على مستوى دول الجوار الأفريقي، فقد عوّل النظام السوداني كثيراً على دور الرئيس الأثيوبي الراحل مليس زيناوي بحكم العلاقة المتميزة معه. وتطلع البشير بعد رحيل زيناوي إلى تمسك القيادة الجديدة بالأسس التي وضعها رئيس الوزراء الراحل في ما يخص قيام تكامل بين البلدين. أما العلاقة مع أريتريا، فإن المصادر الرسمية تشير إلى كونها عادت إلى ما ينبغي أن تكون عليه، قياساً على ما بين الشعبين من روابط وقواسم مشتركة، وأن العلاقة مع تشاد تمثل تجسيداً لمعاني التكامل والتعاون المثمر.

وفي إطار هذا الاهتمام الأفريقي، كانت جولة النائب الأوّل لرئيس الجمهورية التي شملت كلاً من كينيا وجنوب أفريقيا ومملكة لوسوتو وزيمبابوي كما شملت جولة نائب الرئيس الحاج آدم يوسف دول ساحل العاج وغينيا كوناكري وغانا ودولة الكاميرون، وذلك دعماً لقضايا السودان في الاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن ومنظمات الأمم المتحدة.

لكن في ما يخص أوغندا، واتساقاً مع دأب السودان على ربط فشله بالمؤامرات الخارجية فإنه وضع أوغندا على رأس الدول التي تعمل ضدّ السودان وتهدد أمنه واستقراره وتحتضن قيادات حركات التمرد المسلّحة.

وخطت العلاقة مع مصر خطوة جديدة في نيسان/ أبريل ٢٠١٣ بزيارة الرئيس المصري الخرطوم وإبرامه سلسلة من الاتفاقيات، أبرزها ما يتعلق بالربط البري بين الدولتين، وتخصيص ٢ مليون فدان بالسودان للمستثمرين المصريين لزراعة محاصيل استراتيجية كالقمح، وإقامة محور يضم كلاً من مصر والسودان وليبيا. ومع أن هذه الزيارات أثارت ضجيجاً كبيراً بسبب تصريحات الرئيس المصري خلالها والتي فُهِم منها أنها تشير إلى الاستعداد للتفاوض مع السودان بشأن مثلث حلايب وشلاتين، إلا أن

هذه الزيارة حاولت كسر جمود العلاقات الثنائية بين البلدين الذي ميزها طوال العامين الماضيين رغم التوجه الإسلامي لنظام الرئيس مرسي. وقد فسر بعض المحللين هذا الجمود في حينه بأنه نأي من مصر بنفسها عن نموذج السودان واقتراب من نموذج تركيا ما حدا بسياسيين سودانيين إلى العودة لإثارة قضية الحدود ونشاط المعارضة السودانية من القاهرة. يُذكر أنه سبقت زيارة مرسي للخرطوم زيارة البشير لمصر في أيلول/ سبتمبر ٢٠١٢ ليوم واحد تمّ فيه بحث قضية حوض النيل، وأيضاً الربط البري للبلدين فضلاً عن زيادة واردات مصر من اللحوم السودانية. وبعد أسبوع واحد من هذا التاريخ زار رئيس الوزراء المصري الخرطوم. لكن العلاقات بين البلدين ما لبثت أن توترت في حزيران/ يونيو ٢٠١٣ على خلفية موقف السودان من سدّ النهضة الإثيوبي على النيل، الذي رأت فيه مصر انحيازاً سودانياً إلى جانب أثيوبيا على حساب علاقتها بمصر.

إقليمياً، شهدت العلاقات بين إيران والسودان تطوراً ملموساً في عهد الإنقاذ لعدد من الأسباب منها: الزعم بوجود قواسم فكرية مشتركة، والعزلة الدولية التي واجهت كلاً من السودان وإيران، ورغبة البلدين في تعزيز العلاقات لمواجهة النظام العالمي الجديد. وقد جلبت هذه العلاقة للسودان مشاكل أكثر من المنافع، فقد تعرّض للقصف الإسرائيلي أكثر من مرة بتهمة تهريب السلاح من ساحل البحر الأحمر للمقاومة الفلسطينية المقاتلة وبخاصة حماس.

وفي المرة الأخيرة، قصفت طائرتان تابعتان للفرقة الثالثة عشرة لسلاح الجو الإسرائيلي مجمع اليرموك للصناعات الحربية جنوب الخرطوم مساء ٢٣ تشرين الأوّل/ أكتوبر ٢٠١٢، ما أدى إلى تدمير المصنع بالكامل وتحويله إلى ركام. وكان ردّ الفعل الوحيد للحكومة السودانية هو طمأنة المواطنين والاحتفاظ بحقّ الرد. على صعيد آخر، تسببت هذه العلاقة في فتور التعامل مع عدد من دول الخليج مثل دولة الإمارات العربية المتحدة.

دولياً لم تشهد علاقة السودان بالولايات المتحدة تطوراً يُذكر، علماً بأن صعود الإسلاميين في دول الربيع العربي قد حدا بالولايات المتحدة على استبعاد فكرة إسقاط البشير، الأمر الذي استفز المعارضة الأمريكية. فلقد صوّب نواب الكونغرس بالموافقة على مشروع قانون لقطع المساعدات الاقتصادية عن الدول التي تستضيف الرئيس السوداني المطلوب للمثول أمام المحكمة الجنائية الدولية. وقد حذّر بعض النواب،

في لجنة الاعتمادات المالية بمجلس النواب من التداعيات غير المقصودة للسياسة الأمريكية، وقالت النائبة نيتا لوي: «يجب أن يحاسب الرئيس السوداني على الجرائم التي ارتكبها، ونحن جميعاً متفقون على أن الوضع في السودان يبعث على الأسى». وذكرت أن البشير زار في الشهور الأخيرة عدداً من الدول، وأنها وغيرها من النواب الذين صوتوا لمصلحة مشروع القانون، «يرون ضرورة وقف المساعدات المالية لهذه الدول التي استضافت البشير وعلى رأسها الدول الحليفة للولايات المتحدة». وفي المقابل تقدّم الصين وروسيا دعماً دبلوماسياً لنظام البشير في مواجهة الإدانات الدولية وسياسة العقوبات، وكجزء من محاولة ملء الفراغ الدولي في السودان.

أيّ أفق؟

يقف السودان ـ حكومة ومعارضة ـ أمام خيارين لا ثالث لهما: إما النهوض وإما الانهيار. فقد ظلّ السودان بلد الفرص الضائعة بامتياز. وإن المرء ليحتار كيف يجوع بلد بهذه الإمكانات المادية والبشرية الهائلة؟ بلد ذو وعي سياسي عال، ومع ذلك يفشل في استدامة كلّ تجاربه الديمقراطية المتكررة. لقد فرّط السودان في أحد أفضل النظم التعليمية وأجهزة الخدمة المدنية في الدول حديثة الاستقلال. وكانت لديه واحدة من أفضل الدبلوماسيات في العالم الثالث. والآن فإنه يقف في أسفل سلم التطور والتنمية في العالم، ولا يتقدم اسمه إلا في مؤشرات الفساد والفقر وانتهاكات حقوق الإنسان، وهو بعد فقدانه أكثر من ثلث أراضيه وموارده وسكانه ما زال يغامر باحتمال فقدان أجزاء أخرى من الوطن. ومع غياب الخيال السياسي والإرادة لدى كافة مكونات النخبة السياسية: السلطة، الأحزاب، والمجتمع المدني؛ ينفتح المستقبل على هاوية. لقد فشلت كلّ محاولات الحوار والوفاق الوطني ما حدا بكثيرين إلى اللجوء إلى السلاح والحلّ العسكري، وهذا يجعل من المستحيل أن يكون الربيع السوداني سلمياً، بل سيكون مخضباً بالدماء بسبب تعنت النظام وضعف المعارضة ولا مبالاة قطاعات شعبية كبيرة.

إن السودانيين مطالبون بالتفكير الموضوعي الناكر للمصالح الذاتية والحزبية، بهدف الخروج سريعاً من هذا المستنقع السياسي. فقد دأب السودانيون على تكرار دائرة تاريخهم الشيطانية: ديمقراطية، انقلاب، انتفاضة شعبية بشكل مأساوي متزايد.

الفصل التاسع

التداعيات الاقتصادية للربيع العربي

لم يختلف أداء البلدان العربية في عام ٢٠١٢ عن أدائها عام ٢٠١١، تلك السنة المفصلية التي شهدت حراكاً جماهيرياً أدّى في نهاية المطاف إلى سقوط بعض رموز الدولة في عدد من الأقطار العربية كتونس، واليمن، ومصر، وليبيا. وجاء في تقرير حال الأمة لعام ٢٠١١ أنه «من المتوقع أن تستمرّ الانعكاسات والتأثيرات الاقتصادية السلبية للاضطرابات العربية في المدى القصير إلى المتوسط، لكنّها ستحقق آثاراً إيجابية على المدى الطويل، فشعوب المنطقة احتجّت أساساً ضدّ الفقر والفساد والبطالة، وتطالب بإصلاحات اقتصادية وسياسية واجتماعية» (ص ٢٦٩). لقد كان التقييم آنذاك في مكانه واستمرّ الحراك طوال عام ٢٠١٢ وحتّى النصف الأول من عام ٢٠١٣.

وتفيد معظم التقارير الدولية والإقليمية أن معدّلات النمو لعام ٢٠١٢ وحتّى عام ٢٠١٣ في البلدان العربية ستكون دون المعدّلات التي حققتها قبل الحراك الشعبي. أما بلدان مجلس التعاون الخليجي فمعدّلات النمو فيها رهن أسعار النفط وستكون أعلى من معدّلات النمو في البلدان العربية غير النفطية.

ومع ذلك فإن هناك عاملاً جديداً قد يقلب العديد من المعادلات الجيوسياسية والجيواقتصادية هو إشهار حقول الغاز المكتشفة منذ فترة في الساحل وعلى الشاطئ الممتد من فلسطين المحتلة حتّى تركيا. ليس هناك من

تقديرات دقيقة حول حجم هذه الحقول، لكن هناك توافق بين الكثير من الخبراء على أن الاحتياطيات الجديدة قد تنافس الاحتياطيات القطرية والإيرانية المقدّرة بـ ٥٥ تريليون متر مكعّب.

وقد أقرّت الحكومة اللبنانية مرسوم تشكيل الهيئة الناظمة للطاقة وحدّدت مهل استدراج العروض. لكن لن تنتج أي كمية من الغاز في لبنان قبل نهاية ٢٠١٦ أو مطلع ٢٠١٧ في أحسن تقدير إذا لم تنفجر الأوضاع الأمنية. أما استخراج الغاز السوري فهو رهن استتباب الأمور في البلاد. والمعلومات المتوافرة تشير إلى أن حقل الغاز المكتشف الواقع بين حلب وحمص قد يكون أكبر حقل غاز في العالم. لكن ليس هناك ما يدّل على اقتراب موعد الحلّ سواء كان سياسياً أو عسكرياً.

هناك أيضاً مشروع إمداد الغاز من قطر إلى تركيا لتزويد أوروبا بالغاز بشكل ينافس الغاز الروسي ويكسر الموقع الاحتكاري الروسي، وهو ما يثير حفيظة روسيا على أقل تقدير.

من هنا نفهم أبعاد الصراع على سورية إضافة للمطالب بالتغيير الداخلي. أما واقع المشهد الاقتصادي في البلدان العربية فتعالجه النقاط التالية:

أولاً: النمو الإجمالي(*)

تفيد الإحصاءات المتوافرة لنهاية ٢٠١١ أن التحوّلات السياسية في عدد من البلدان العربية كانت سبباً لتراجع الإنتاج والصادرات العائدة لها بما في ذلك تدفّق السياحة الخارجية، كما توقفت الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتلازمت مع تراجع تحويلات العاملين بالخارج. وبشكل عام فإن المشهد الاقتصادي العربي يعاني حالة انكماش وإن اختلف الأداء من دولة إلى أخرى.

لكن البلدان العربية الرئيسة المصدّرة للنفط، أي بلدان مجلس التعاون الخليجي والعراق والجزائر بالمقابل، سجّلت معدلات نمو مرتفعة نسبياً بسبب ارتفاع أسعار النفط العالمية خلال عام ٢٠١١.

(*) المصدر الرئيس للأرقام هو التقرير الاقتصادي العربي الموحّد لعام ٢٠١٢.

أما البلدان التي لم تشهد تحوّلات سياسية كلبنان والأردن والمغرب فكان التراجع الاقتصادي ملموساً بسبب ارتباطها بالاقتصاد الأوروبي الذي يشهد انكماشاً اقتصادياً ومالياً منذ عدة أعوام.

وتفيد الإحصاءات أن الناتج الداخلي الإجمالي للبلدان العربية ارتفع من نحو ٢ تريليون دولار عام ٢٠١٠ إلى ٢,٣٧ تريليون عام ٢٠١١. ومعدّل النمو بالأسعار الجارية عام ٢٠١٣ كان ١٨,٠ بالمئة مقابل ١٥,٥ بالمئة لعام ٢٠١٠. لكن واقع الحال يختلف إذا ما اعتمدنا المقارنة بالأسعار الثابتة حيث كان معدّل النمو عام ٢٠١١ هو ٢,٤ بالمئة مقابل ٤,٦ بالمئة لعام ٢٠١٠. أي أن التضخم في الأسعار ساهم في تراجع النمو الفعلي للاقتصادات العربية. فمعدّل تضخّم الأسعار كان ٦,١ بالمئة عام ٢٠١١ بينما كان ٤,٤ بالمئة عام ٢٠١٠.

ثانياً: الهيكل القطاعي في البلدان العربية

إذا أخذنا الصورة الإجمالية للاقتصادات العربية فسوف نرى أن الصناعات الاستخراجية عزّزت مساهمتها في الناتج الداخلي حيث بلغت ٤٠,٦ بالمئة عام ٢٠١١ بينما كانت ٢١,٨ بالمئة فقط عام ٢٠٠٩ وذلك بسبب الارتفاع الملحوظ في أسعار النفط.

ولقد تراجعت معظم القطاعات الإنتاجية تراجعاً ملموساً، فمساهمة القطاع الزراعي تراجعت إلى ٥,٦ بالمئة عام ٢٠١١ بينما كانت ٦,٧ بالمئة عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٩. أما الصناعات التحويلية فكانت مساهمتها ٩ بالمئة عام ٢٠١١ بينما كانت ١٠,٢ بالمئة عام ٢٠٠٩. وشهد قطاع البناء بدوره تراجعاً ملموساً حيث كانت مساهمته ٤,٩ بالمئة عام ٢٠١١ في مقابل ٥,٣ بالمئة عام ٢٠٠٩. كذلك الأمر في قطاع الخدمات حيث تراجعت مساهمته إلى ١٨,٩ بالمئة عام ٢٠١١ بعد أنْ كانت ٢٤,١ بالمئة عام ٢٠٠٩.

لكن إذا قسمّنا البلدان العربية إلى مجموعتين: مجموعة البلدان المنتجة للنفط والغاز ومجموعة البلدان غير المنتجة للنفط والغاز؛ فنرى أن تلك المنتجة للنفط والغاز تشكّل ما يوازي ٧٣,٢ بالمئة من الناتج الداخلي الإجمالي لجميع البلدان العربية، أي أن ثمانية بلدان من أصل عشرين (تمّ استثناء مصر وسورية لأن إنتجاهما النفطي أقل من

١٥ بالمئة من الناتج الداخلي الإجمالي فيهما) تشكّل تقريباً ثلاثة أرباع الإنتاج الداخلي العربي. وضمن هذه المجموعة يشّكل النفط والغاز أكثر من خمسين بالمئة من الناتج الداخلي. أما البلدان الأخرى غير المنتجة للنفط والغاز فإن قطاع الخدمات في حال تقدّم ملموس حيث يشكّل أكثر من ثلاثين بالمئة من الناتج الداخلي.

وفي ما يخص الصناعات التحويلية نجد أن أكثر البلدان تصنيعاً من حيث الناتج الداخلي هي المملكة العربية السعودية حيث يشكّل إنتاجها ٢٨,٤ بالمئة من إجمالي الإنتاج العربي، تليها مصر بـ ١٧,٤ بالمئة، ثمّ الإمارات العربية بـ ١٢,٨ بالمئة، وقد حققت المملكة العربية السعودية قفزة نوعية عام ٢٠١١ حيث بلغ إنتاجها الصناعي أكثر من ٦٠ مليار دولار بالأسعار الجارية.

والخلاصة أن الاقتصاد العربي يغلب عليه الطابع الريعي سواء كان مصدره النفط والغاز أو الخدمات الريعية الناتجة من المواقع الاحتكارية والمضاربات المالية والعقارية.

ثالثاً: العمالة والبطالة

ليس هناك من إحصاءات دقيقة وكاملة حول حجم البطالة في الوطن العربي، فالمعلومات المتوافرة التي ينشرها التقرير الاقتصادي العربي الموحّد لا تفصح عن مصدر المعلومات ولا عن منهجية إحصائها، كما أنها لا تميّز بين البطالة الصريحة والبطالة المقنّعة، وحتّى إذا ما تمّ استثناء إشكالية البطالة المقنّعة فإن الأرقام الموجودة عن البطالة في بعض البلدان العربية أقلّ من حقيقة الأمر.

لكن في البداية لا بدّ من تقدير حجم القوى العاملة في البلدان العربية. فالمعلومات المتوافرة تفيد أن حجم تلك القوى العاملة يقدر بنحو ١٢٢ مليون نسمة من أصل عدد السكان الإجمالي المقدّر بـ ٣٦٢ مليون عام ٢٠١١ أي ما يوازي ٣٤,٥ بالمئة. وهذه النسبة تشكّل تراجعاً بسبب ارتفاع عدد السكان دون ١٥ سنة وضعف مساهمة المرأة في سوق العمل. كما أنَّ نمو القوى العاملة مرتفع حيث بلغ ٣,١ بالمئة فيما بين ١٩٩٥ و٢٠١٠. وتراوح هذا المعدّل بين ١٠,١ بالمئة في قطر، و٩,٢ بالمئة في الإمارات، و٦,٣ بالمئة في المملكة العربية السعودية وسورية والعراق وجزر القمر والكويت وليبيا وموريتانيا واليمن. وتفيد التقارير باستمرار ارتفاع كلّ من معدل نمو العمالة ومعدل نمو

السكان الناشطين لعدة عقود قادمة نتيجة تأثير النمو السكاني السريع في العقود الثلاثة الماضية.

أما توزيع هذه القوى العاملة فيتركز في خمسة بلدان، إذ يبلغ العدد في مصر نحو ٢٦ مليوناً وفي السودان نحو ١٤ مليوناً، وفي المغرب ١٢ مليوناً، وفي الجزائر نحو ١٠ ملايين، وفي العراق نحو ٨ ملايين. ويستحوذ قطاع الخدمات على أكبر نسبة أي على نحو ٦٠,٨ بالمئة من القوى العاملة. واللافت للنظر أن نسبة العاملين في القطاع الزراعي انخفضت من ٣٣,٦ بالمئة عام ١٩٩٥ إلى ٢٢,٣ بالمئة عام ٢٠١٠ مما يشير إلى بروز مشكلة كبيرة تتمثل بازدياد عدد سكّان المدن سعياً وراء حياة تُعتبر أفضل وأقل شقاء من الحياة في الريف في حقل الزراعة.

إن سراب الرخاء في المدينة الذي ينتج من نمو غير طبيعي في قطاع الخدمات يشكّل التواءً في البنية الاقتصادية، ويكرّس ريعية الاقتصاد العربي، تنجم عنه ثقافة تحقير المجهود سعياً وراء الثراء السريع وغير المكلف.

وهناك ظاهرة أخرى لا تقل خطورة هي النسبة المرتفعة لعدد الأطفال ما بين ٥ و١٤ سنة التي تلج سوق العمل، وهو ما يتعارض مع ما نصّت عليه التشريعات الدولية لحماية حقوق الطفل مع ما يرافقها من تأثيرات سلبية على تعليم هؤلاء وأوضاعهم الصحية، وتصل هذا النسبة إلى ٤٩ بالمئة في الصومال، وإلى ٢٣ بالمئة في اليمن، وإلى ١٦ بالمئة في موريتانيا، وإلى ١٣ بالمئة في السودان.

وأخيراً، فإن مساهمة الإناث في أسواق العمل ما زالت منخفضة، إذ لم تتعدّ ٢٩ بالمئة سنة ٢٠١٠، وتعتبر هذه النسبة الأقل بين أقاليم العالم. أما أدنى حصة فهي في قطر حيث لا تتجاوز ١٢,٤ بالمئة تليها حصة العراق ٢١,٤ بالمئة بينما ترتفع في بعض البلدان الزراعية والبلدان الأقل نمواً.

وعودة إلى البطالة في الوطن العربي، فإن الاحتجاجات الشعبية أثّرت بشكل مباشر في مستوى البطالة حيث تراجع الإنتاج وأغلقت المؤسسات، وتراجعت الصادرات وعوائد السياحة، وتفاقم العجز في ميزانيات المدفوعات والموازنات المالية، وانخفض احتياطي النقد الأجنبي، فتزايدت البطالة في البلدان التي شهدت تلك الاحتجاجات.

وقُدر متوسط البطالة في البلدان العربية بنحو ١٦ بالمئة في ٢٠١١، وبذلك فإن حجم البطالة العربية عام ٢٠١١ بلغ ١٧ مليون نسمة وهو ما يمثل ٦ بالمئة من ١٩٧ مليون عاطل من العمل على مستوى العالم، وتلك نسبة من أعلى نسب البطالة عالمياً.

الجدول الرقم (٩ ـ ١)

تطور معدّلات البطالة في بعض البلدان العربية

(نسبة مئوية)

الدولة	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
الأردن	١٢,٧	١٢,٩	١٢,٥	١٢,٩
البحرين	٤	٤	٣,٨	٣,٧
تونس	١٢,٤	١٣,٣	١٣	١٨,٩
الجزائر	١١,٣	١٠,٢	١٠	٩,٨
سورية	١٠,٩	٨,٥	٨,٦	١٤,٩
فلسطين	٢١,٦	٢١,٥	٢٦,٦	٢٦,٦
مصر	٨,٧	٩,٤	٨,٩	١١,٩
المغرب	٩,٦	٩,١	٩,١	٨,٩
اليمن	١٥	١٤,٦	١٤,٣	١٨

المصدر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحّد، ٢٠١٢** (القاهرة: الأمانة العامة، ٢٠١٢)، ملحق (١٨/ ٢).

وتفيد معظم التقارير أنه رغم المجهودات المبذولة من قبل الدول العربية لتخفيف معدّلات البطالة إلا أنها لم تؤثر بشكل ملحوظ، وكما تمّت الإشارة أعلاه فالأرقام المنشورة مرشّحة أن تكون دون حقيقة الأمر لأسباب سياسية واضحة.

ويمكن الإشارة هنا إلى محاولات محدودة النجاح اتخذها بعض الدول العربية للحدّ من مستوى البطالة عند الشباب. ففي المملكة السعودية مثلاً تمّ اعتماد سياسة «سعودة» اليد العاملة في المؤسسات عبر عدم تجديد الإقامات للعمالة الوافدة والتقليص القسري لعدد العاملين الأجانب والعرب. وقد أدّت تلك السياسة إلى شلل في العديد من المؤسسات التي باتت تفكّر في إغلاق أبوابها لأن اليد العاملة الوطنية غير مؤهلة وغير راغبة في ملء الوظائف التي أصبحت شاغرة. فهناك مسألة ثقافية مزمنة

تجعل من المواطن في المملكة يمتلك نظرة دونية للعمل والمجهود. فالجميع يريدون أن يكونوا «مديرين»، وهذا أمر مستحيل. على أيّ حال، فإن طبيعة الاقتصاد القائم في الجزيرة العربية وبلدان مجلس التعاون الخليجي جعلت من اليد العاملة الوافدة مرتكزاً لاقتصاداتها وذلك على حساب تأهيل مواطنيها. ففي بلدان مجلس التعاون الخليجي أصبحت اليد العاملة الوافدة، وخاصة الآسيوية، ركيزة القوى العاملة فيها. أما في الجزيرة العربية فكان الأمر كذلك إلى أن خلق الانفجار السكّاني الوطني احتياطياً من القوى العاملة خارج السوق مع ما يرافق ذلك من تداعيات في منتهى السلبية على الصعيدين الاجتماعي والسياسي.

وتفيد التقارير أيضاً أن كثافة البطالة في البلدان العربية في أوساط الشباب مرتبطة بشكل وثيق بعدم القدرة على استيعاب الأعداد الكبيرة للداخلين الجدد إلى القوى العاملة حيث بلغ مستوى طالبي العمل الجدد ثلثي إجمالي عدد العاطلين من العمل، وذلك لتآكل قدرة القطاع العام في العديد من البلدان على توفير فرص العمل بسبب توصيات البنك الدولي وصندوق النقد التي تساهم في التحوّل من الطلب في التوظيف من القطاع العام إلى القطاع الخاص. من جهة أخرى فإن إغراءات القطاع الخاص مالياً وعينياً تزيد الضغط على القطاع الخاص الذي لا يستطيع استيعاب القوى العاملة الجديدة وغير المؤهلة للإنتاج المباشر. وتفيد التقارير أن متوسط معدّل البطالة لدى الشباب يمثّل ٣,٦ مرة متوسط معدل البطالة الإجمالي الذي يفوق المتوسط العالمي البالغ ٣,٠، ويرتفع المعدل بشكل أكثر حدة في بلدان مجلس التعاون الخليجي حيثُ بلغ ١٧ في قطر، و٧,٨ في الكويت، و٥,٢ في المملكة العربية السعودية، ويراوح هذا المعدّل بين ٣ و٥ في كلّ من الجزائر والبحرين وليبيا والأردن والإمارات، وينخفض إلى دون الـ٣ في باقي البلدان العربية، وهناك تقرير صدر أخيراً عن البنك الدولي يفيد أن مستوى البطالة بين الشباب العربي قد يصل إلى ٣٤ بالمئة.

رابعاً: الاستثمار الأجنبي المباشر

مصدر المعلومات في هذا الموضوع تقارير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات. وقد أظهر تقرير عام ٢٠١٢ أن إجمالي تدفقات الاستثمارات المباشرة العربية البينية خلال ٢٠١١ بلغ نحو ٦,٨٢ مليار دولار وفقاً للبيانات الرسمية

لخمسة بلدان عربية هي: الجزائر، ومصر، والأردن، وتونس، واليمن، وذلك مقارنة مع ١٢,٥ مليار وردت إلى ١٠ بلدان عربية عام ٢٠١٠. وأفاد التقرير أن تدفقات الاستثمارات العربية البينية المباشرة بلغت خلال الـ ١٧ عاماً الأخيرة بين عامي ١٩٩٥ و٢٠١١ نحو ١٧٨,٥ مليار دولار كانت موزّعة على ٧ بلدان هي السعودية، والسودان، ومصر، ولبنان، والجزائر، والبحرين، والإمارات بقيمة ١٤٤,٤ مليار دولار أي ما يوازي ٨٢ بالمئة من إجمالي الاستثمار.

في هذا السياق تصدّرت السعودية القائمة بـ ٤٧,٨ مليار دولار أو ٢٧ بالمئة من المجموع، تلاها السودان بقيمة ٢٣,٣ مليار دولار أو ١٤,١ بالمئة، في المرتبة الثالثة كانت حصة مصر بنحو ١٩,٩ مليار دولار أو ٩ بالمئة، ثمّ لبنان في المرتبة الرابعة بنحو ١٤,٨ مليار دولار أو ٨,٤ بالمئة، ثمّ الجزائر في المرتبة الخامسة بنحو ١٣,٨ مليار دولار أو ٧,٨ بالمئة، وفي المرتبة السادسة جاءت البحرين بنحو ١٣,٨ مليار دولار أو ٧,٧ بالمئة. ثمّ الإمارات في المرتبة السابعة بنحو ١٣,٥ مليار أو ٦,٤ بالمئة، ثمّ المغرب في المرتبة الثامنة بنحو ٥,٦ مليار دولار أو ٣,٧ بالمئة، وجاء الأردن في المرتبة التاسعة بنحو ٤,٦ مليار دولار أو ٢,٦ بالمئة، وأخيراً في المرتبة العاشرة حلت تونس بنحو ٤,٣ مليار دولار أو ٢,٤٤ بالمئة من الإجمالي.

وقد أفاد التقرير بأن معظم التدفقات تضاعف بشكل عام خلال السنوات السبع الأخيرة بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠١١ إلى نحو ١٥١,٦ مليار دولار، أي بمتوسط سنوي مقداره ٢١,٧ مليار دولار، أي ما يزيد على ٦ أمثال إجمالي التدفقات خلال الفترة المناظرة لها بين عامي ١٩٩٨ و٢٠٠٤، وبمتوسط سنوي مقداره ٣,١ مليار دولار. كما أفاد التقرير أن قطاع الخدمات كان المستفيد الأوّل في ٦ بلدان بقيمة ٧٧,٢ مليار دولار، أي ما يوازي ٦٨,٨ بالمئة، يليه قطاع الصناعة بنسبة ٢٦,١ بالمئة، ثمّ قطاع الزارعة بنسبة ٤,١ بالمئة. واللافت للنظر أن الاستثمارات تقع في القطاعات الخدمية أكثر مما تقع في القطاعات الإنتاجية.

وكشف التقرير عن تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى البلدان العربية بمعدل ٣٧,٤ بالمئة إلى ٤٣ مليار دولار عام ٢٠١١ مقارنة مع ٦٨,٦ مليار دولار عام ٢٠١٠. ومن الواضح أن ذلك التراجع يعود إلى عدم الاستقرار والأحداث السياسية التي شهدتها المنطقة وما زالت. وبذلك تدنّت الحصة العربية من الاستثمارات

الأجنبية المباشرة عالمياً والبالغة ١,٥ تريليون دولار إلى ٨,٢ بالمئة عام ٢٠١١ مقارنة مع ٥,٢ بالمئة عام ٢٠١٠.

أشار التقرير أيضاً إلى تباين أداء البلدان العربية حيث ارتفعت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى ٩ بلدان عربية هي الجزائر، والبحرين، وجيبوتي، والعراق، والأردن، والكويت، والمغرب، وفلسطين، والإمارات. في المقابل تراجعت التدفقات إلى ٨ بلدان هي لبنان، وموريتانيا، وعمان، والسعودية، والصومال، والسودان، وسورية، وتونس كما تحوّلت التدفقات الأجنبية إلى سلبية في ٣ بلدان هي مصر، وقطر، واليمن.

وحسب البيانات القطرية الرسمية الواردة لمؤسسة ضمان الاستثمار بلغت أرصدة الاستثمارات العربية في ٧ بلدان عربية هي السعودية، ومصر، وتونس، وسورية، والأردن، وليبيا، وفلسطين نحو ١٨٩ مليار دولار، منها ١٢٢,٧ مليار دولار وردت إلى السعودية، أي بنسبة ٦٥ بالمئة من الإجمالي، تلتها مصر بقيمة ٢٦,٤ مليار دولار أي ١٤ بالمئة، ثمّ تونس بقيمة ٢٥,٦ مليار دولار، أي ١٣ بالمئة.

وكانت الولايات المتحدة أكبر مستثمر أجنبي في المنطقة العربية بقيمة ٢٦,١ مليار دولار وبنسبة ١٤ بالمئة من الإجمالي، وجاءت فرنسا في المرتبة الثانية بقيمة ١٩ مليار دولار أي ١٠ بالمئة من الإجمالي، ثمّ ألمانيا بقيمة ١٦,٦ مليار، أي ٩ بالمئة، والمملكة المتحدة في المرتبة الرابعة بقيمة ١٤,٨ مليار دولار أي ٨ بالمئة من الإجمالي. أما اليابان فجاءت في المرتبة الخامسة بقيمة ١٤,٨ مليار دولار وبنسبة ٨ بالمئة أيضاً.

ولا يسعنا سوى التأكيد أن التحوّلات التي تجري على صعيد موازين القوى في العالم قد تنعكس على المنطقة العربية خلال العقد المقبل. فلا يمكن استبعاد مستثمرين دوليين كأعضاء بلدان البريكس وبخاصة الصين وروسيا، في قطاعات النفط والغاز والمرافق والبنى التحتية المواكبة.

خامساً: الفقر في البلدان العربية

المنطقة العربية منطقة فقيرة رغم وجود ثروات نفطية وغازية ومعدنية وزراعية. والفقر لا يقاس فقط بمعيار الدخل بل هناك أبعاد متعددة لقياس الفقر كالتعليم والصحة

والمستوى المعيشي، إضافة إلى معايير التهميش والحرمان كسوء التغذية وضعف الخدمات الأساسية التي تقدّمها الدولة، علماً أن المجتمع العربي كان يقوم بتقديمها عبر مؤسسات التكافل الاجتماعي. وقد زاد الحراك الشعبي الذي شهدته بعض البلدان العربية من هشاشة الوضع الاقتصادي والاجتماعي وتنامي الشعور بالفقر في مختلف المجالات المذكورة أعلاه.

وتفيد بعض التقارير الدولية أن نسبة اللامساواة في توزيع الدخل أقل منها في العديد من البلدان النامية وفقاً لمعايير قياسية كمؤشر جيني وإن اعتبره البعض غير كافٍ للدلالة عليها. لذلك يُلجأ إلى اعتماد مؤشرات إضافية كنسب الدخل بين الأكثر ثراء والأكثر فقراً ضمن شرائح المجتمع، ومنحنيات تأثّر النمو التي تقيس نمو الدخل/ الإنفاق لمختلف شرائح الدخل/ الإنفاق بين نقطتين من الزمن. واعتمد التقرير العربي الموحّد نتائج تقرير صدر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عن المنحنيات المذكورة أعلاه في عدد من البلدان العربية كالأردن، وتونس، والجزائر، وجيبوتي، وموريتانيا، والمغرب، وسورية، واليمن. وقد بيّنت تلك المنحنيات التمايز في قدرة البلدان العربية على جعل النمو مناصراً للفقراء، علماً أن عدم توفر بيانات مسوح جديدة للعائلات لا يتيح احتساب منحنيات محدثة تعكس تطور هيكل توزيع الدخل.

رغم ذلك يعتبر **التقرير الاقتصادي العربي الموحّد** أن أغلبية البلدان العربية حققت خلال الفترة ٢٠٠٠ ـ ٢٠١٠ تقدّماً ملحوظاً باتجاه تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة وبخاصة في مجالات تعميم التعليم والرعاية الصحية وتعزير المساواة بين الجنسين ومكافحة الفقر. لكنه يستطرد قائلاً إن أغلبية البلدان العربية لا تزال تواجه تحدّيات رئيسة تتمثل بارتفاع معدلات النمو السكاني والبطالة، والحاجة إلى إصلاح التعليم وزيادة طاقته الاستيعابية لمقابلة الطلب المتنامي ورفع كفاءة الموارد البشرية.

سادساً: الاقتصاد العربي إلى أين؟

أشارت النقاط السابقة بوضوح إلى تراجع الاقتصادات العربية رغم ارتفاع أسعار النفط وما نتج منه من زيادة في الناتج الداخلي للبلدان المنتجة للنفط والغاز، لكن المهم هنا هو أن النمو في البلدان العربية ومن بعده التنمية، بمعنى توزيع المنافع والخدمات والرفاهية وتحسين الوضع الاجتماعي والثقافي، ليس ناتجاً عن زيادة في إنتاج الثروة بل

بسبب البنية الريعية القائمة التي تظهر بعض مؤشرات النمو، لكنّها تخفي حقيقة التبعية الاقتصادية وغياب الاستقلال الوطني والأنانيات القطرية في التعاطي مع الأشقاء.

وما زال بين النخب العربية حتّى الآن من يعتقد أن السمة الريعية في الاقتصاد العربي محدودة، وبالتالي يعتبر أن السياسات الاقتصادية والمالية المتبعة سليمة وفقاً للنظريات السائدة. غير أن الأدبيات التي تعالج مسألة الإنماء والتنمية في الوطن العربي ترتكّز على مفاهيم اقتصادية أنتجها الفكر الاقتصادي النظري الغربي بشكل عام من دون الانتباه إلى أن التغيير الاقتصادي يأتي دائماً بتحّولات اجتماعية وسياسية تؤثر بدورها في الوضع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي. من جهة أخرى يغيب عن عديد من أدبيات الفكر القومي العربي البعد الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في تحديد معالم النهضة العربية المنشودة لمعالجة التحديات التي تواجه المجتمعات العربية منذ أن حصلت الدولة القطرية على استقلالها، وبخاصة في ظلّ الحقبة النفطية التي طغت على بنية الاقتصادات القطرية سواء كانت منتجة للنفط أو لا. كما أنَّ العولمة ومتطلباتها التي تفرضها وتتفاعل معها تلك المجتمعات بوتائر مختلفة ومتناقضة في معظم الأحوال ودون التقدّم برؤية مشتركة حولها، مُغيبة عن التحليل والتشخيص.

إن ما نقصده هو أن المصدر الريعي للثروة هو السمة الرئيسة للاقتصاد العربي. ولقد سبقت الإشارة إلى أن هيكلية الاقتصاد العربي مبنية أساساً على الريع، وتنتج منها ثقافة مدمرّة لمستقبل القطر والأمة. ومن المتصور أن الأدبيات الاقتصادية العربية لم تعالج بشكل واف دور الريع في الاقتصاد والتداعيات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وأهم من كلّ ذلك البعد الثقافي والأخلاقي للريع في المجتمعات العربية. كما أنَّ الأدبيات العربية أغفلت دور بنية النظام السياسي الفئوي في تثبيت البنية الاقتصادية المعتمدة على الريع كمصدر رئيس للثروة. ولذلك تهتم الفقرة التالية بمسألة الريع في الاقتصاد العربي.

سابعاً: مسألة الريع في الاقتصاد العربي

عند السرد السريع لمصادر الريع يتضح أن المصادر الخارجية هي الأساس في العديد من البلدان العربية. ويقصد بالمصادر الخارجية النفط والغاز والمعادن التي تُصدّر ولا يتم استغلالها في الداخل.

١ ـ المصادر الخارجية

• **النفط**: من البديهي أن أوّل ما يخطر ببال أي باحث في هذا الموضوع أن ينظر إلى النفط والغاز في الوطن العربي بشكل عام وبلدان الجزيرة العربية بشكل خاص مع ذكر الجزائر وبلاد الرافدين كمنتجين أساسيين للنفط. ويعتبر النفط والغاز من الثروات المحدودة بشكل عام وغير قابلة للتجديد، لكنهما يدّران الريع الاقتصادي والمالي بسبب الكلفة البديلة (Opportunity Cost) أي كلفة مصدر بديل للنفط والغاز والذي يجسده الفارق الكبير بين كلفة الإنتاج لاستخراجهما وسعر البيع لكلاهما. فالفارق بين سعر البيع وكلفة الإنتاج لا يعكس مجهوداً خاصاً من قبل الحكومات أو الشركات التي تستخرج النفط أو الغاز. فما يسمّى بآليات السوق مسؤولة، عبر العرض والطلب من جهة، والتحكّم في شبكات التوزيع والقوانين والتشريعات التي تحيطها وأيضاً المضاربة المالية من جهة أخرى، عن خلق الفارق بين الكلفة المتدنية نسبياً وسعر السوق.

• **المعادن**: وهي مصدر ثان خارجي للريع لعدد من الأقطار العربية كالمغرب والأردن على سبيل المثال اللذين يستخرجان الفوسفات. والريع الناتج عن استخراج تلك المعادن أقّل نسبياً من الريع النفطي أو الغازي إلا أن الأحكام نفسها التي تعود للنفط والغاز يسري مفعولها على المعادن. والفرق بين النفط والغاز من جهة، والمعادن كالفوسفات مثلاً من جهة أخرى، هو أن الطبيعة الاستراتيجية للنفط والغاز أكثر أهمية من الفوسفات. وكما في النفط والغاز فإن تصدير المعادن هو الذي يعطي الطابع الخارجي للريع.

• **الممار الاستراتيجية**: تعد قناة السويس أبرز مثل لذلك أو الأنبوب الذي يربط السويس بالبحر المتوسط (SUMED) ـ الشكل العصري الحديث لخطوط قوافل قريش قبل وبعد ظهور الإسلام ـ فالممر المائي كان ولا يزال مصدراً للريع بسبب الموقع الجغرافي الاستراتيجي للنقل البحري سواء لغرض تجاري أو عسكري، وهذه الممار مقرونة بعامل «السيادة» المحصورة بمالك الممر أي الدولة، فالممر الذي لا يوجد له بديل اقتصادي مقبول على صعيد الكلفة و/ أو الوقت يولّد الريع. من هنا، فإن عائدات القناة ريع بإمتياز. مثل آخر هو الجُعل التي تدفع للبلدان العربية من قبل الشركات النفطية أو الغازية لمد الخطوط النفطية أو الغازية كما يحصل في لبنان وسورية وبين ليبيا والجزائر من جهة وجنوب أوروبا من جهة أخرى.

• **النفقات السياحية**: يتمتع عدد كبير من البلدان العربية بمواقع أثرية هامة ونادرة كمصر ولبنان وسورية والأردن وتونس والمغرب على سبيل المثال. والدخل العائد للدولة «السياحية» هو نتيجة «السيادة» الداخلية والخارجية على التراث الثقافي الذي أعطى الدولة هذه الإمكانات السياحية.

• **التحويلات من المغتربين والعاملين في الخارج**: تشّكل هذه التحويلات أحد أهم التدفقات المالية الخارجية إلى عدد كبير من البلدان العربية، واللافت للنظر أن تلك التحويلات تتميّز باستقرارها النسبي، فهي لا تتراجع مع تراجع النشاط الاقتصادي نتيجة حدوث صدمات مالية أو كوارث طبيعية أو نزاعات سياسية بينما تتأثر بقية التدفقات المالية، وهذا أحد الأسباب التي تعطي تلك التحويلات الطابع الريعي. فالدولة المستقبلة لتلك التحويلات لا تبذل أي مجهود لجني ذلك المدخول بل ربما هو خارج عن إرادتها وخاضع لإرادة مواطنيها المقيمين في الخارج.

• **المساعدات الخارجية**: يتلقى عدد كبير من البلدان العربية غير النفطية مساعدات منتظمة من بلدان أخرى ومن مؤسسات دولية. وتشكّل هذه المساعدات جزءاً هاماً من موازنات الدول المستفيدة ولولاها لما استطاعت تمويل مشاريع نفقاتها الداخلية. ولسنا في إطار مناقشة جدوى تلك المساعدات وشروطها التي يطغى عليها الطابع السياسي بل نكتفي بالتشديد على أن هذه المساعدات هي أيضاً نوع من الريع الاقتصادي والمالي بسبب غياب «المجهود» من الدولة المستفيدة الذي لا يتعدى طبيعة «المكافأة» السياسية للموقع الاستراتيجي للبلد أو لمواقف سياسية معينة من قبل الحكومات في إطار التفاعلات الدولية.

٢ ـ المصادر الداخلية

• **سيادة الدولة على بعض الأنشطة والمرافق الاقتصادية**: تشكّل الدولة الحلقة المركزية في الدورة الاقتصادية في البلدان العربية سواء كانت تتدخل مباشرة في الإنتاج، أو تكتفي بتنظيم النشاط الاقتصادي أو الإثنين معاً. فالدولة هي المبادر الأوّل (Entrepreneur) في الحياة الاقتصادية وسياسة الإنفاق المتبعة تحدّد وتيرة النشاط القائم. ويستديم النظام السياسي القائم مع توظيف الاقتصاد الريعي لمصلحته، وهذا ما نراه في بلدان الجزيرة العربية حيث الدولة هي التي تحدّد وتيرة النشاط الاقتصادي عبر

المناقصات والعقود التي تمنحها للقطاع الخاص، فالخدمات التابعة لأنشطة الدولة هي وعاء الريع الموزع على المتنفذين.

من جهة أخرى، فإن ممارسة السيادة على مصدر اقتصادي تأتي بالريع. والسيادة ليست محصورة بسلطة الدولة بل تُنقل إلى الفعّاليات الاقتصادية التي تمارس أيضاً سيادتها على مراكز الإنتاج والتوزيع، فالتجارة تأتي بالريع عندما يستطيع التاجر أن يُفعّل السيادة على شبكات التوزيع كالاحتكار في النقل مثلاً، أو التحكّم في العرض، أو خلق حاجة غير موجودة أصلاً من الرغبات الاستهلاكية التي تولّد الطلب.

• **تجارة النفوذ**: الريع مرتبط بالنظام السياسي السائد في مختلف الأقطار العربية. والثروة الوطنية توزع وفقاً للولاءات والقرب من رأس الهرم. من هنا تنشأ تجارة النفوذ أو السيادة التي توزّع المكاسب والمناصب والمنافع وفقاً لسلّم الأولويات القائم على العلاقة بين المستفيد وصاحب النفوذ، فعلى سبيل المثال نجد أن معظم الأنشطة التجارية تتمحور حول وكالات الشركات الأجنبية المحصورة بتلك الفئات والتي تطغى على التبادل التجاري الداخلي. من جهة أخرى ينشأ الريع أيضاً من خلال سياسة الإنفاق التي تقوم بها الدولة عبر المشاريع الإنشائية الضخمة التي يتمّ تلزيمها لشركات يملكها نافذون في الحكم أو حتّى أفراد في الحكومة، فليس هناك تناقض بين المصلحة العامة والمصالح الخاصة للمتنفذين وفقاً لثقافة ملتوية، فهم يختزلون بأشخاصهم المصلحة العامة.

• **المضاربات المالية**: إضافة إلى ذلك ارتبطت فكرة الريع بظاهرة المضاربة لأن الريع في كثير من مزاياه المتناقضة مع الجهد والإنتاج سرعان ما يؤدي إلى قيام عقلية المضاربة التي تسعى إلى تحقيق الربح السريع ومن دون مجهود إنتاجي. لذلك شهد عدد من الأقطار العربية موجات من النشاط المكثف في الأسواق المالية منذ السبعينيّات من القرن الماضي تزامنت مع دعوات «الانفتاح» الاقتصادي وتبنّي نظرية السوق خلافاً لأحكام الاقتصاد الموجّه والتخطيط العام. ففي مطلع الثمانينيّات وقعت أزمة سوق المناخ في الكويت، وبعد ذلك في مصر عبر شركات توظيف الأموال الإسلامية التي شهدت اختلاسات عديدة بسبب ضعف الرقابة بشكل مقصود أو غير مقصود، كما شهدت أيضاً بلدان الجزيرة العربية مضاربات مالية في مختلف الأسواق المالية التابعة لها حيث تراجعت البورصات فجأة بشكل حاد ما أدّى إلى إفلاس عدد كبير من

المضاربين. ومعظم المضاربين هم من ذوي الدخل المحدود الذين استهوتهم إمكانية الربح السريع دون بذل أي مجهود عقلي أو جسدي.

ولا بدّ من ذكر سياسات دول الخليج في مأسسة ثقافة الريع بإنشاء صناديق مالية معروفة بالصناديق السيادية تؤمن الدخل للأجيال القادمة عبر توظيف الأموال بشكل أساس في السندات والأوراق المالية في الأسواق المالية الأجنبية. وإذا كان وعي تلك الحكومات بإمكان نضوب النفط محموداً فإن السياسة المتبعة لتأمين مستقبل الأجيال القادمة عبر تدفق الريع الناتج من الأوراق المالية لا يشجّع على تنمية ثقافة المجهود والعمل المنتج وقيمتهما. ويمكن القول إن تطوّر تلك الصناديق السيادية المالية إلى مواقع متقدمة في الأسواق المالية الدولية لا يؤمّن بالضرورة مصلحة المواطنين الخليجيين، بل قد تجعلهم رهينة ابتزازات من قبل القوى العظمى التي تملي رغباتها على تلك الصناديق عبر إخضاعها لإرشادات صندوق النقد الدولي أو الخزينة الأمريكية.

• **المضاربات العقارية**: وقد سبقت المضاربات العقارية تاريخياً المضاربات المالية كمصدر لريع مزدوج: الريع الناتج من المدخول (أي الإيجار) المتصاعد، والريع الناتج من ارتفاع أسعار العقار سواء للاستثمار الحقيقي أو للمضاربة، وشهدت عدة أسواق عربية نماذج عديدة للمضاربات العقارية المولّدة للريع أصابت بضربات قاتلة حركة الاستثمار الفعلي، وكان توزيع الأراضي في بلدان الجزيرة العربية وسيلة فعّالة لاستمالة الولاءات لمختلف أنظمة الحكم، فالعاهل المؤسس للمملكة العربية السعودية عبد العزيز آل سعود اعتمد توزيع الريع عبر توزيع العقارات على المقربين، ثمّ عبر «شراء» الدولة العقارات الموزعة بأسعار باهظة محوّلة بالتالي الريع إلى الأقارب والمحسوبين.

أما في الكويت فقد اعتمد الحاكم آنذاك الشيخ عبد الله السالم الصباح سياسة خلق المصالح المكرسة عند الأعيان الكويتيين عبر شراء العقارات بأسعار تفوق أسعار السوق، وسرعان ما عمّت هذه السياسة مختلف بلدان الخليج، وهو ما أدّى إلى خلق مصالح اقتصادية وسياسية تحافظ على الكيان والنظام وتتصدّى للدعوات الوحدوية السائدة في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، واستمرت سياسة وهب العقارات للوزراء والمقربين وإعادة شرائها بأسعار مرتفعة مشجعة بالتالي المضاربة

العقارية وممهدة لحقبة المضاربة بالأسهم، كما حصل في سوق المناخ في مطلع الثمانينيّات، أي تثبيت المصدر الريعي للثروة في تلك الأقطار.

• **الخدمات كمصدر للريع الاقتصادي**: لا بدّ من التوقف لنقاش حول طبيعة الخدمات التي نشأت مع تطوّر الاقتصاد الرأسمالي وما رافقه من نمو سريع وواسع في التكنولوجيا في مختلف الميادين، فقطاع الخدمات يُسمّى بالقطاع الثالث ـ أي بعد القطاع الأوّل وهو القطاع الزراعي والقطاع الثاني ـ أي قطاع الصناعة ـ بما فيها الصناعات التحويلية والبناء والطاقة. والقطاع الخدمي وظيفته الأولى خدمة أنشطة القطاعين الأوّل والثاني، فعلى سبيل المثال يحتاج المنتج الزراعي أو الصناعي إلى تصريفه في الأسواق، ومن هنا انبثق القطاع التجاري، فهذا النشاط الوظيفي يمكن أن يكون إما مباشرة من المنتج أو عبر وسيط. ومع الوقت وبسبب التطورات في النظام الرأسمالي والتكنولوجيا على مدى القرون أصبحت التجارة نشاطاً قائماً بحدّ ذاته متجاوزة الخدمة المباشرة للقطاعين الإنتاجيين. ولم يتخلّ القطاع التجاري عن وظيفته الأولى بل استطاع أن يخلق حاجات إضافية لم تكن موجودة في الأساس كالوساطة التجارية والبيع بالجملة، وهنا بيت القصيد. فالخدمة كالسلعة تنتج وتعطي قيمة مضافة يستفيد منها المجتمع، وكلما كانت العلاقة مباشرة بين منتج الخدمة والمستهلك الأخير كانت القيمة المضافة التي يستفيد منها كلّ من المنتج والمستهلك، غير أن وجود الوساطة بين المنتج والمستهلك أدّى إلى اقتناص القيمة المضافة من المنتج ومن المستهلك لمصلحة الوسيط. هذه القيمة المضافة المقتنصة (الوجه الحديث للغنيمة!) هي نوع من الريع لأنها مردود من دون مجهود متعلّق بإنتاج القيمة المضافة.

كذلك الأمر بالنسبة إلى المؤسسات المالية والأسواق التابعة لها. في البداية كان دورها الوساطة المطلوبة بين المدخّر وبين صاحب المشاريع التي هي بحاجة إلى تمويل، فالبورصة وظيفتها الأولى كانت تأمين رأس المال للمشاريع الجديدة، ومع التطوّر الاقتصادي والمالي أصبحت مصدراً لريع مالي. فالأوراق المالية التي تصدرها الشركات المدرجة في البورصات من أسهم وسندات طويلة ومتوسطة وقصيرة الأجل والمشتقات عنها (Derivatives) كانت في الأساس لتأمين الحاجات المالية للمؤسسات، وهنا أيضاً مع الوقت تطوّرت الأمور فأصبحت تلك الأوراق مصدراً لتزايد في أسعارها بسبب المضاربة موّلدة بالتالي ريعاً مالياً، ويمكن القول بأن البورصة أصبحت مصدراً

أساسياً في تقدير قيمة الشركات والمؤسسات التي تأخذ بعين الاعتبار في سياساتها ما يمكن البورصة أن تقوم به تجاهها. فالوسيط أصبح بشكل مباشر أو غير مباشر هو المقرر للقيمة. في مطلق الأحوال هذا باب للنقاش بين الاقتصاديين والمسؤولين في الشركات المنتجة والمؤسسات المالية التي تقوم بالوساطة.

بناء على ما تقدّم حول تعريف الريع ومصادره يمكننا تحديد معالم الاقتصاد العربي، فكما ذكرنا سابقاً، إن السمة الأساسية لهذا الاقتصاد هو طابعه الريعي، وتؤكد البيانات الإحصائية ذلك. فجميع الاقتصادات العربية ريعية سواء كانت منتجة للنفط أو غير منتجة. ففي عام ٢٠١١ شكّلت الصناعات الاستخراجية (نفط وغاز ومعادن) ٦٦,٢ بالمئة من إنتاج القطاعات الإنتاجية و٤٠,٦ بالمئة من الناتج الداخلي، وإذا قسمنا البلدان العربية بين بلدان منتجة للنفط وأخرى غير منتجة للنفط نجد أن النفط والغاز يشكّلان أكثر من ٥٠ بالمئة من الإنتاج الإجمالي لتلك البلدان. ونلفت النظر إلى أن الناتج الداخلي لتلك البلدان يشكّل نحو ٧٣ بالمئة من الإنتاج الداخلي لجميع البلدان العربية. بمعنى آخر فإن ثمانية بلدان منتجة للنفط تشكّل ٧٣ بالمئة من الناتج الداخلي العربي، وبما أن النفط والغاز يقاربان نصف الإنتاج الداخلي لتلك البلدان نرى مدى تبعية تلك الاقتصادات للمصدر الريعي للثروة.

مؤشر آخر يدّل على «ريعية» الاقتصاد العربي، ونقصد بذلك تنامي قطاع الخدمات على حساب القطاعات الأخرى حيث سجّل قطاع الخدمات عام ٢٠٠٩ ما يوازي ٣٥ بالمئة من الناتج الداخلي بينما كان في عام ٢٠٠٥ لا يتجاوز ٣٤ بالمئة من الناتج الداخلي. وأصبح قطاع الخدمات يميل أكثر إلى المصادر الريعية، كما أنَّ طبيعة تلك الخدمات أصبحت تجني الريع بدلاً من القيمة المضافة للناتج القومي، فالممارسات الاحتكارية الشائعة في قطاع التجارة عبر الوكالات الحصرية على سبيل المثال والمضاربات المالية والعقارية أصبحت السمة الطاغية على النشاط الخدماتي في مختلف البلدان. هذه الظاهرة ليست خاصة بالمشهد العربي بل وصل الداء إلى الولايات المتحدة التي كانت أول مُصدّر للسلع في العالم حتّى بضعة عقود إلى أن أصبحت الآن تستورد حاجاتها من الصين وبلدان آسيا وأمريكا اللاتينية. فالثروة في الولايات المتحدة مصدرها الآن الخدمات التي تجني الريع، وما المضاربات المالية في الأسواق المالية إلا خير دليل على رغبة جني الثروات دون مجهود يذكر.

المؤشر الثالث لـ «ريعية» الاقتصاد هو دور الدولة الانفاقي كمحرّك أساسي للاقتصاد الوطني في مختلف الأقطار. لقد بلغت مستويات الإنفاق العام في ٢٠١١ ما يوازي ٣٣ بالمئة من الناتج المحلّي، أي أن إنفاق الدولة يساهم بثلث الناتج في العجلة الاقتصادية، وإنفاق الدولة يساهم في رفع المداخيل عبر عامل المضاعف أو المكرر الاقتصادي (Economic Multiplier). وبما أن موارد الدول تأتي أساساً من الإيرادات النفطية فإن الطابع الريعي يتأكد أكثر فأكثر، فالإيرادات النفطية تشكّل بين ٧٢ و٧٥ بالمئة من الإيرادات العامة في البلدان العربية. أما الإيرادات الضريبية فلا تتجاوز ٢٢ بالمئة. وضعف الإيرادات الضريبية يعكس الضعف في النشاط الإنتاجي الذي تُبنى عليه ضرائب الدخل التصاعدية.

لهذه الأسباب غلب الطابع الريعي على الاقتصادات العربية، وبالتالي المطلوب مقاربات مختلفة في وضع سياسات اقتصادية جديدة تركّز على القطاعات الإنتاجية (خارج النفط والغاز والمعادن) تستطيع استيعاب اليد العاملة الفائضة ومن ثمّ تجنّب الدخول في اضطرابات اجتماعية لا نهاية لها.

فهرس

- ث -

- ج -

- ح -

- خ -

- د -

- ذ -

- ر -

- ز -

- س -

- ش -

- ص -

- ض -

- ط -

- غ -

- ف -

- ق -

- ك -

- ل -

- م -

- ن -

هذا الكتاب

اعتاد مركز دراسات الوحدة العربية منذ سنوات أن يقدّم إلى القارئ العربي تقريراً سنوياً يعرض فيه حال الأمة العربية على مدى عام، في ضوء التطورات العالمية والإقليمية والعربية، وتأثيرها في مستقبل النظام العربي.

يقدم هذا الكتاب تقرير **حال الأمة العربية ٢٠١٢ ـ ٢٠١٣** الذي يتمحور هذا العام حول **مستقبل التغيير في الوطن العربي والمخاطر الداهمة** عليه. يرصد التقرير أهم ملامح التحولات الجيوسياسية والجيواقتصادية التي شهدها العالم، أو كان يقف على مشارفها، خلال عام ٢٠١٢ والنصف الأول من عام ٢٠١٣ وانعكاسها على النظامين الدولي والإقليمي. ويستقرىء التقرير تأثير تلك التحولات في الوضع العربي، من خلال ثلاثة مظاهر، هي مستقبل المكانة الاستراتيجية للموارد العربية في ضوء التطورات الحديثة في قطاع الطاقة العالمي؛ ومستقبل التحالفات العربية مع القوى العالمية الصاعدة، وبخاصة الآسيوية؛ ومستقبل الأمن العربي في ظل السيناريوهات الجيوسياسية المحتمل حصولها في المنطقة. كما يستقرئ العلاقات العربية بدول الجوار، وبخاصة تركيا وإيران.

ثم يحلل التقرير أوضاع النظام العربي، ويتناول معضلة التطور الديمقراطي فيه في ضوء مجموعة تجارب؛ ويتوقف أمام القضية الفلسطينية وأمام المخاطر التي تحدق بهذه القضية في ظل سلسلة التنازلات التي تنتهجها الدبلوماسية العربية حيالها.

وتحتل بعض القضايا القطرية الساخنة حيّزاً من هذا التقرير، وبخاصة القضية السورية والقضية العراقية والقضية السودانية. كما تحتل التداعيات الاقتصادية للربيع العربي حيزاً آخر فيه.

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص.ب: ٦٠٠١ - ١١٣
الحمراء ـ بيروت ٢٠٣٤ ٢٤٠٧ ـ لبنان
تلفون: ٧٥٠٠٨٤ ـ ٧٥٠٠٨٥ ـ ٧٥٠٠٨٦ ـ ٧٥٠٠٨٧ (٩٦١١+)
برقياً: «مرعربي» ـ بيروت
فاكس: ٧٥٠٠٨٨ (٩٦١١+)

e-mail: info@caus.org.lb
Web site: http://www.caus.org.lb

الثمن: ١٤ دولاراً
أو ما يعادلها

